







بسم الله الرحمن الرحيم

اجزاء عدد

۲۶

صالح

کافه اعضا
قطع



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
م



٦٠١



٦٠٢

على ما يصدق عليه القسم الآخر وليس فيه حقيقة وقد يكون بحيث يصدق قسم
 مع قسم لعدم تباين معنومات ضمنته الى القسم وبسبب اعتبارية دلالة غنائم منه
 الاصول حان القول الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب والتميز والاشتهار الى
 الغايات الوضوح بالاحكام الصدف واعلام الصواب والالتفات لتبني الخطاب علم ان
 المستفادة من بعض النسخ والاشكال كانت مشتملة على خطبة حيث شمس الخطبة والتميز
 من بعضها انما لم تشمل لاعا التسمية ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطبة في الاكثر الحاقية
 فكانها اشتملت منهم من ذهب الى انها منسوبة الى الحمد فقط وقال لم يبدوا بالحمد خصوصا
 للنفس فيجعل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدوا به على سبيلهم وليس
 ابا ان يكون منكر الحمد فطرح برهنا ان المقام داع الى حصر النفس لمطنة الاشجاب
 بهذا التايف الذي لم يبق المصداق احد بمثله واورد عليه ان ترك ما ورد به
 الشرح والتزيم السلف ليحيل فليس للمسلم اليه سبيل وحمل هذا الاثر ان لا يهتم
 ولا يبال احد بضمي لانه يحيل ان ليس في سلك العقلاء والبايعين ولكن ان يدفع بان
 الخيل بانه ليس ككتب السلف وليس بذكر بل لا يستدرك عدم الابتداء به بل يكفي فيه تحيل
 عدم الابتداء والتحيل يخفف منكر الايمان بالحمد على وجه شاع من ذكر لفظ الحمد او
 ما يشق منه لانها في اشادات النفس استفادة الحمد في او ابل الكتب بهذا الطريق
 ولم يجد ما يحيل اليها انه تركه مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح الدلالة على الصفا
 اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس الحمد قول الفاعل الحمد لله وحال به بل القول الدال
 على الصفات الكمالية فاحسن الضبط فانه منزهة ليس لها منسوك اسلم منه
 والاعادة بتعريف الكلمة والكلام لان النور يثبت عن احوالها وعن احوال ما يتو
 معرفته على معرفتها من احوالها وما لا يعلم الشئ لا يمكن ان يكلم عليه فيه
 ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف بمقتضى التعريف والتعريف وما قبل
 ان التعريف بمقتضى الحصول للنور لا يقتضي سبق علم المتكلم وانما يقتضي سبق علم
 الكاسب فينبه ان المتكلم لم يوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ

قبل الحاقها

بالخط نفسه لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم المحو
 عنه في العلم على وجه تمييز عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه تحصيله وتعيين
 عند المتكلم ان هذه الحالة لا لاغيره وشئ من التعريف لا يقتضي العلم على هذا
 الوجه ثم البحث عن حال الكلمة وافانها ظاهرة واما البحث عن حال الكلام وان كان
 عام او فاجله فكما يجب عن الجبر الجدة والحال والصفة كذلك كان الاول تعريف الجدة
 لان البحث عنه انما وقع مذکور بلفظ الجدة لا الكلام وانما كان الكلام اخص من الجدة فالبحث
 عن الكلام حتى الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر
 الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجدة حيث تعرف من الجدة
 ايضا لانه يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعلم ما فعل الزمخشري
 في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام وبسبب جملته وقدم تعريف الكلمة على الكلام
 معرفة مفهومها على معرفة مفهومها وتوقف تحقيق مفهومها على تحقق مفهومها وتوقف
 وجود فردها على وجودها وتوقف معرفة فردها على معرفة فردها وتوقف معرفة نفسه على
 معرفة تسميتها فقال الكلمة معرفة بلا م التعريف فلتعين لك ولا معناه الكلام ثم تذكر
 ما يحتمل المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام فتقول لام التعريف اما للثبوت
 الى تعيين ما اراد بدخوله وبسبب لام الجنس وله ثبوت لانه قد يقصد بالمعنى به
 من حيث هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد اليه
 من حيث وجوده في ضمن فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد الذي هو وقد
 يقصد اليه من وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستمرار اما
 للثبوت الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الذي
 اذا اطلق لام العهد يعرف اليه فاللام صفها اما للثبوت الى فرد من مدلول اللفظ
 يكون مدلول الكلمة هو المسبب لهذه اللفظ لانه لا معنى للكلمة يكون المفهوم
 بالترتيب فردا منه بل هو احد معانيها فلا بد من ثابتيها بالمسبب لهذه اللفظ
 الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الاحكام لان المخاطب لا يفهم من اطلاقها مقام

فيما
 بين النسخة في جملته افراد
 المسبب لهذه اللفظ
 وعلى

تعليمها الا هذا بل قصد منها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون
لا فائدة ولا يمكن ان يستفاد منه المنع للمعنى لعدم علمه به قبل العلم وهكذا كل محدود
بما طلقه تعليم مدلوله لا نقول قصد فرد من مدلول المحدود يخرج عن الاصل المذكور
وكررته من ان التعريف للمفهوم لا المفرد حيث يجب تسمية المحدود بما يدل على قصد الفرد
لا نقول ما قصد به مفراده بقصد في التعريف لا التقوية لا الى تصور افراده سواء كان
فرد مدلول لفظ المحدود او نفس الموضوع به فلو قصد فردا لمسه بالكلية اذا كان المفهوم
تمثيل افراد ذلك الفرد وتصوره نفس مفهومه لا يتجلى في القانون واما الاشارة الى نفس
المعنى مع قطع النظر من الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب لمقام التعريف لشبهه به
حتى يشمل للام الحقيقة به لكن فيه ان قصد المعنى صريح لانه لا يمكن ان يستفاد من الخطاب المتعلم
منه حين اطلاقه في مقام التعليم مجله بالوضع لا لان يقال مقصده المعنى في الخارج لا في
وفي مقام التفسير بسبب للاشارة بل للتبرير والام للاشارة الى حقيقة هذا الخطاب باعتبار انه
المعنى المعبر عنه بالاشارة ولا منافاة بين لام الجنس الى لا ينفك عن الكثرة واما الوحدة لان
الجنس له وحدة في العقل وان كثر في الخارج والوحدة الذهنية لا ينافي الكثرة الخارجية
مع ان الوحدة لا ينافي كثرة ما بل كل كثرة لا يخرج عن وحدة والتحقق ان الواحد لا يشترط
الوحدة لكل فرد من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ مع الوحدة والكثرة
لا ينافي وحدة فردا بل يستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان تحكم على
لام الاستفراق لانه من ان لا قصد الى الفرد ولا الى الهند الذهني لانه يوم جملة
لقد لم يبق لفظ لانه لم يقصد التأنيث لاسواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر
وان اردت بفتح المشقة هي بالكس في زهيرة يوسف في قوله تعالى من يكون
مرفا بل جوز ترك التأنيث في صفة عازلة المصدر في تفسير قوله تعالى خلصوا
ولا الوحدة لانه لا وحدة معتبرة عنده في الكلام حيث جعل عذابه كلمة اذا لم ينفك
في الكلمة من غير اعتبار وحدة لان الفاعل في الوحدة لا يجوز تجريدها عما قبل لان
معنى الوحدة في الكلمة افرادها في غير الافراد من الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل

المجمل الذي لم يوصف بغيره المستعمل في الذكر وضع له نوم مجمل والمركب المفرد
لان في اللغة ما يلفظ به الانسان وقبل في الاصطلاح ونقص بالضمير المستتر
ليس ما يلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس ما يلفظ به الانسان
فلانه لو كان منه لكان محذوف لان المحذوف ما يلفظ به لكن لم يلفظ به ونوى كونه
محذوف باطل لانه لو كان محذوف لصرح حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لا يجوز حذف
الفاعل في غير صورة التنازع وامن به فيه المضاعف الاكثر والتميم المصغر كونه
محذوف وقال لم يطلق عليه المحتج المحذوف في شيا عن القول بحذف الفاعل ولا يخفى
انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال اللفظ ما يلفظ به الانسان او ما
حكمه وفيه انه يصدق التعريف على الدوال الاربع والمركبات الاخرات لا ينافي لم
ما يلفظ به في الوضع للمعنى والاشارة له مع انها ليست بالفاظ قال المحذوف في الابطاح
او في ما يطلق عليه اللفظ صرف واحد فينبغي ان يترادف التفسير ويقال او في حكمه في قوله
فاعلا وموكدا ومعطوفا عليه ولكن ان تقول الحكم في اطلاق الخبر يضاف الى الحكم
الخبر والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف في مقولة الصوت
واللفظ موصوف منور وربما يلفظ به في هذا المقام الذكر حذف فيه كافي
فذلك الحال فان المنور فيه لفظ محذوف ربما يقال محذوف المفعول وربما لا يجوز اللفظ
به في هذا المقام لكن يلفظ به في مقام آخر كافي فذلك محذوفان المقدر في حيث
وهو وان لا يلفظ به مع محذوفه يلفظ به بدونه كثره والمستتر بسبب ذلك قال الشارح
المراد في بحث المضمرات وقوله النجاة ان الفاعل في زيد ضرب وحيث ضرب
موصوف بغير نصيب العبارة ولم يوضع لحد من المضمر لفظا فيجوز ان يلفظ
المرفوع المتفصل كونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصريح به
ان المستتر ما اذا لم يوصف بالاضمار لفظا وفيه اليقينة بسبب الذكر في الظاهر
والخطاب ليس من جنس اللفظ اصلا وفي اليقينة ربما يكون لفظا اذا كان المنور
لفظا كفي فذلك زيد يسمع ولفظ جبر فاعلا على اللفظ والحقيق في ضرب متحذران

فخرجت من قوله العلم
في صفة من العلم
بذاته مستفاد من العلم

ولكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكما وذكره بعض الافاضل ان حين ان لم يكن
 مقولة الصوت والحرف اصل لكل نظر والحق التفصيل وما نقله الشيخ الرضوي
 عن بعض النحاة في بحث المصمر ان المقدر في ضربت ينبغي ان يكون نصف اللين
 او ثلثه لان ضمير المفعول ينبغي ان يكون اقل من ضمير المفعول به شيئا اذ لا يحيط بالبيان
 سماع ضربت شيئا بآراء الخاطب من نصف الالف او ثلثه الواو علما انه ينبغي ان يقال
 او ثلث الواو لان المقدر يجب ان يكون ثلث الجمع لا ثلث المثنى وبلزم ان يكون المثنى
 في ضاربين ان الثاني وفي ضاربين واو وفي ضاربين ثو نافع بعد هذا بلزم كونه
 لفظا وبلزم ما قد سبق لكن ينبغي علما ما حققناه انه يشكك في جعل اللفظ الحكمي
 وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنور فكيف يكون موضوع وموضوع له
 تعريف الكلمة وتعريف المصمر وتعرف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا
 كاللفظ اعم من ان يكونا حقيقين او حكيمين ويجعل المصمر موضوعا حكما ودالا
 حكما ولنا في شرح الرسالة الوضع كلام آخر في تحقيقه لكن خافه الاطراف عتبه
 الاخوانه عليه فاليه المرجع والمآب والعلامة علم بالصواب وتبقيده اللفظ بالان
 لا يخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج من تعريف
 الكلمة لا يتفهم ما يلفظ بها الا ان واللفظ عن الالهام تركل المصم ذلك التقيد
 شرح هذه الكتاب وان قيود في اوضح الفصل وضع بقرينة الفصل يخرج اللفظ
 المصم كله ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور واما ما لها من الاصوات الموصولة
 للمعاني من غير ان يكون الفاظا الا ان تقدم اللفظ منها عن الدخول في تعريف ولا
 يخرج اللفظ المركب حتى يكون متفهما في قيدا افراد لان الوضع تعيين شيئا بشيئ بحيث
 ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من غير قرينة واللفظ الم
 كيب حين كذلك لكن تعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد قائم مجموع هذه المعاني
 لكن تعيينات متعددة وانما قل من غير قرينة يخرج تعيين الجاز لان الوضع
 كعين اللفظ للموضوع هو عين لكل ما يناسبه بقرينة فيقال خلقوا كل لفظا

في الدلالات المخصوصة والعام
 لذات في القيم وصورة
 التركيب لثبوت العام لزيد
 فحينئذ

وصف جالغ على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين ان لم يكن ايضا من
 معاني الوضع لكن المشهور وهو المعنى الاخص المذكور وهو الدار لتقسيم اللفظ
 المشترك والمفرد والحقيقة والجزء وحصل افم الكلمة وتنوع الدلالة بالمطابقة والنظم
 والالتزام اما غير ذلك وهذا التعريف وان من توهم تخصيص شيئا بشيئ من اطلاق
 او احسن الشيئ الاول ففهم الشيئ الثاني كما يشهد به استعماله باللام دون الباء علما
 انه يقتضي اما بوضع اللفظ المشترك او المرادف وقد بطلنا بيانه في شرح فارسي
 ولا يقتضي تعريف الوضع بوضع الحرف لان تعيينه ليس بربط بشيئ منه العلم بالو
 ضع اما المعنى بل لا بد من انتقال من صيغة لان الصيغة اما يجب بتقيد من يعلم الوضع لانه
 ما لم يكن الصيغة لا يحضر عند السامع الوضع وبطل العلم بالوضع بتقل اليه من غير صيغة وهذا
 الكلام حيزه تفصيل في شرح الرسالة الوصفية ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون
 معنى قوله وضع من شيئا بشيئ مخصوصة فلا يسيل الى السادة الى فهم اللفظ
 والانعاف قوله لمعنى به فلا بد من خبر به الوضع عن الشين وجعله بمعنى التعيين لكن لا ينع
 بل التعيين القيد بالحيثية المذكورة المربوطة باللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشين
 اللفظ والمعنى موضعها بقوله وضع لا يخرج شيئا من المحملات لانه ما من محمل الا قد
 عين ولا اقل من بقرينة التركيب من حروف مخصوصة ويقول لمعنى يخرج المحملات
 لانها لم تعين لمعنى فاقبل انه يخرج بقوله وضع بعد التجربة ما سوى حروف الهي
 لان حروف الهي عين لفرض التركيب فخرجها بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا
 لا يخرج من الحيثية المذكورة المعقولة في مفهوم الوضع لانه لو جرد عن الدخول الجاز
 في تعريف الكلمة والمنظر الذي هو مشهور واخر وهو انه ربما يكون للمعنى في حالة الاجمال
 احكام ليست له حالة التفصيل الا بقرينة يصح قولك علم زيد واسنادك العلم الى زيد
 بلا تكلف لو قلنا معنى علم قلنا حصل صورة الشيئ في العقل لا ينبغي لك سبيل الى
 جعل زيد سندا اليه هذا المفصل وله غير نظير فليكون قوله وضع بمعنى الالهام لا سندا ولا
 اللفظ والسلف بالمعنى وان لا يوجد تلك الصلاحية في تفصيل ذلك المعنى في وضع

عن جميع المصطلحات في هو المشهور ولا احتراز بقوله لمعنى شيء سواء كان لفظا
كعاني بمعنى السواد وكون الهلي او غيره وقد يكتفى فيه بصحة القصد وهو
بمعنى القصد نقل المقصود واسم زمان او مكان نقل الوباء المناسبة خاصة
وتخصيصه بالمكان من ضيف الغطف كالاعتراض بان جعل الاسم مكان لعدم الفرق
بين مفعول لا ومكان الفعل وكان في الاصل معينا من خفف وهو اقرب الوجه
المعنى لكان لا نظر لتحقيقه مقفرا احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو
من مصطلحات اهل الميزان وحقيقة لفظ لا يدل جزوه على جزمه ومعناه ووصف المعنى به
وصف له محال للفظ فالعنى المفرد ومعناه المعنى المفرد واللفظ فالاولى جعله اللفظ ترجيحاً للحقيقة
من المجاز وخير زاحل الحاص ان افراد المعنى مقدم على الوضع فان التبادر من الوضع
مفرد ان يكون احد طرفي الوضع المعنى المفرد وانما اضر مع افراده عن الوصف الجملة وحقت
الوصف المفرد ان تقدم كما صرح به صاحب التفسير لانه لو تقدم بناء در منه انه مفرد قبل
الوضع مع ان الافراد متأخر عن الوضع ولا يخفى عن ذكر الوضع لاستدراك الافراد الوضع
وبعد ان ين ان يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد بل مفرد فيكون
بالمفرد واعلم ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابلها اللفظ المعنى ليس
بجملة واستعماله لجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب ونعم في كلامي موضوع
فاستعمل في التعريف على ما عرفت ومالا يذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون
الى معنى مفردا وبالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله بالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى
معنى مجازا كالاسد فانه حقيقة في الحيوان المفترس وكلمة مجاز في الرجل الشجاع ليس
الكلمة فلا بد من قيد الثبوت الى الكلمة لفظا وضع لفظ مفرد من حيث انه كذلك يخرج به الله
باجتياز المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجاز واللام يمكن التعريف ما نفا قبل
نسب تعريف علم الحيوان ليعمل ثوبا فانه وبصر من مركب اباب الكلمة واخلا لانه
الكلمة وفاته ذلك الكل لا تقا قسم على تفرد الكلمة بالافراد وان يجعل بعد الدعا
اباب عناب كلمتين خارجا كما اخرج اخرجه صاحب المفصل ومن ثمة عنه يذكر

بذكر اللفظ فيه او لا يقال له لفظا اذا مراد باللفظ ما لا يمكن التلظية من من باعتبار
وضع من الاوضاع بل لا يصح التلظي بالجميع الامثلة واحدة ونحن نقول اخراج الز
خبر مثل عبد الله عن تعريف الكلمة شيئا ان يكون فربية بلا مرتبة فربية كيف
وقد قال بعد تعريف الكلمة وهي جنس ثمة ثمة انواع الاسم والفعل والظرف ثم
قال ومن اضاف الاسم العلم وهو ما عطف على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وتقسم الامور مركب ومفرد ومركب فالمفرد متوحد ومركب اما جملة واما
غير جملة اسمان جملة واسماء احدا نحو معز كركب وعلبك او مضاف ومضاف اليه
بعد مضاف والمركب والكلى وقال العلامة التتارخاني في شرح الشرح مختصر ان
ان الحاة اجتمعا ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك على ما مضى
باب اب الكلمة وفرض عن تعريف صاحب المفصل فانه ما هو الانسب بفرض التحصيل
عبد الله كلمة ويصح حكمهم بان اجزاء على مقتضى وضع الاصل وحولته بمنزلة الكلمة وان اجزاء
بمجموع الرطل ويصح جعلها بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلو لا اعتبار الكلمة في غير
المصطلح لم يميز المصطلح بسبب التنزيل منه في غيره من المصطلح بلا تنزيل وتكلف وصح اسم
الكلمة وان على معنى نفسها غير مفرد باحد الازمنة الثلاثة وقيل الركبة وان على
ما نفسها مفردة باحد محاور الركبة وان على معنى بسبب غير هذا الذي هو لفظا
كما قالوا ان الخبر في شرط في الدلالة بذكر متعلقة وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم الكلمة اقسام
القبول ايها طقت الا ان القبور والمقعد ذكر باللفظ واحدة وان القسم استقرانه لا محال
قسم اخر هو ما دل على معنى غير لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة اليه او غيرها
فما يمكن مثلا بدفع الاستفراء فاذ هب السرى اليه من ان المصطلح وتبعه كثرة من المصطلح
عشره انما يتم لو كان الحرف عند الحاة ما لا يدل على معنى سواء دل بالمتعلق او الاشارة
او غيرها وهو مذهب الطائفة اسم الحرف موضوع بانرا ما وجد في كلامهم ثم قد سبق ان
في التقسيم كونه حائرا فلو لا اعتبار ضمن التقسيم وهو لا يخفى فاستدل قوله لا محال
اللام متعلقة بالاختصار المصطلح من التقسيم وقيل المصطلح من السكوت في معرض البيان

وقوله اما ان يتبدل على معنى في نفسه ما خبر ان ولما يصح حمل على اسم صحيح انما يدل
ان تدل بالدال او تعذر به الحال مضافا الى الاسم ولفظ من صاحب العباب شارح اللسان
بين صحيح المصدر والمماثل به بدل به في صحة حمل الثاني على الجنبه دون الاولى حيث
لام الجنبه وسباني وانضاه المحقق الشريف في حواشي الرضي والدلالة في عرف ارباب
العربية كون الشيء حيث اذا علم علم من شئ آخر بعد العلم بالعلالة الفعلية او الوضعية او الطبيعية
فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية وبسبب شي الاول
والا والثاني مدلوله لا وتوله او لا من تنه الخبر وعطف على تدل ايراد الدال على معنى في نفسها
وجعله عطف على نفسها اولا في نفسها سادس كونه وقوله فيما بعد ولا عطف على
ان يفترن الثاني الخرف بترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل كونه
اعترافه بوجه الباطن معنى الخرف الذركان حقه ان يقدم على الدليل وكذا ما يما
فله والاول اما ان يفترن باحد الازمنة الثلاثة ولا عطف على الترتيد الاول ومقدمة
من مقدمات الدليل حقا ان لا يعطف على المقدمة السابقة كما هو الخاف في
نظم الادلة واسبغ مع قوله الثاني الخرف جوابا لسؤال مقرر من الترتيد الاول هو ما
الثاني وما الاول لانه لا يبعد مثل هذا السؤال في اثناء الاستدلال ولان قوله والاول
مقدمة الدليل فافهم الثاني الاسم والاول الفعل كما كان ينبغي على الاستدلال على عود
الخبر امران احدهما ان الخبر استغرائي لا ينكش الابالتيق والاستغراء والتريدين التفر
والاثبات فالاطال حيث اذا لا يتم بدون التمسك بالاستغراء والاستغراء يتم بدون ثباتها
ان الدور المحول التصور لعدم العلم بدلول الاسم والفعل والخرف فالاستدلال عليه
لا يجبر اجاب عنهما بقوله وقد علم معطوفا على العلم الذي يتوقع من الدليل وهو العلم
بالمعنى فانه قال قد علم بذلك دور الصبر قد علم بذلك حد كل واحد منهما فالدليل بصور المدعى
ومنية وتضمنه الحد واخبر على الاكتفاء بالاستغراء ولك ان يجعل ذلك شارة الى المدعى
بمنع ولهذا التنبه نفع في معرفة قوله فيما بعد ولا يناف ذلك لانه اسمين او فعل واسم
ومن الناس من جعل التقدير قد بين وقد علم مقدرا له لو كان مذكورا لا يقتضي

جمله المتن اذ الله وذكر لا بد وقد علم ان كانت مفتت ان نسخ كتابات تركها لانه ليست خارج
حكايات بل هو ذكر ان ما رجوان يكون متضمن هدايات ومن تضع الوقت وقابلات متفرعا
من العلم فاعلم بان ووجه معرفة الحد ومن الدليل ادعوى عام المشترك بين الاقلام الثلاثة
وقام المشترك بين الاسم والفعل والقيود حيث يحصل لكل مصرف جامع مانع وقد عرفت ان
لا معنى للحد عند الاداء الا المصروف الجامع المانع فلا بد والاسم معرفة الحدود والحد معرفة
لا يشتمل الا على اجزاء المعرف ولون ما علم من الدليل نويها بالاضراء ومما لم يكن من الحدود ومزيد
بيان توقف على مكان فافهم سادس ان الله زمان اما ان الكلام ما ارفق فخص كل من
الركلا متخفا يقال ثمنه الدعا الرجلة فيه وخرج به ما سؤل المركب لكن به خروج به ايضا
فوحف مهمل مع انه كلام اذ ليس حرف كانه على ما هو الحق وقد استوفينا في الرسالة
الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه في حكم الاسم حيث ظهر
على احكامه فيكون كلمة حكمي وحيث النحر لا يقتصر على الكلمة الحقيقية وكيف لا وشي من الا
صوابت بس كلمة وسنقرى ان شاء الله تعالى ومن هذا بين الخصم لو اذبحوا مفهوم
الكلمة على وجه بديع فيه ما هو في حكم الحكم لكان السب ولكون المراد بكلمتين اتم من
حققة او حكمي دخل زيد نام في التعريف مع انه يتضمن اكثر من كلمتين لان قام مع فاعله
في حكم الكلمة حيث اجزى خيرا على ان المتضمن لكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظن ان الكلام
عند صاحب التعريف مجموع ضرب زيد مثلا بخلاف من يفرق بالمركب من كلمتين السند
اما الآخر فان الكلام حمزه جرد ضرب والمعلقات خارجة عن حقيقة والحق مع حاجته
لان الجنبه الجملة في زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا والمرفوع خلا لجموعه لا بضر ضرب هكذا
نظايرها وقوله بالاستناد لا ضراح المركبات الغير الكلامية وهو اما بضر ونسبة شئ الى
شئ كما في تعريف الفاعل واليه ذهب الرضي لكن يجب ان يكون المراد به ههنا
الاستناد الاصلي عند تحليل الكلام والجملة مرادفين وهو استناد الفعل او ما يسل مسده كالصفة
في اقام زيد وما قام زيد والفارب واسم الفعل الى ما استند اليه واستناد الخبر
الى ما استند اليه ان الاستناد الاصلي المقصود دلالة عدم من يجعله احص من الجملة الى وفوق جلالا

او خبر وكلاما عند وخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسماء وهذا المعنى واما ما بين الكلمتين حيث
بعيد الى اطلب فائدة يصح السكون عليها على ما مر به صاحب الكتاب وكثير من ش رقي بهذا الكتاب
وح يدخل في التعريف الجمل كلها لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة في غير مقام التعريف والافادة
التعريف بغيره فان فيه تالف الكلمتين حيث بعيد الى اطلب فائدة يصح السكون عليها لكن
مقام التعريف فان قلت لم يخرج بقوله بالاسماء في الالف ضرب ورجل ضرب اذ لم يغير
بالمقصود لانه لانه لفظا تضمن كلمتين بالاسماء قلت نعم لو جعل الباء للمصاحبة او الاضاف اما لو جعل
للسببية فلا لان الالف ضرب لم تضمن الكلمتين بسبب الاسماء ولقد قصدت في تضمين لفظ التعريف
رجل ضرب انما تضمنها لفظ التعريف في محل الباء على غير السببية فقد خفي وان كان المتضمن للكلمتين
للمتضمن لاكثر والمتضمن جوف واسم وذهب ارباب الميزان ان الجملة الشرطية مركبة من
جملتين احدهما محكوم عليه والاخر محكوم به وقد جبر كثير من الارباب العربية كي حقق المحقق
الشريف او جملتهم كي زعموا العلامة التفاز اني ان الشرطية محكوم في الخبر وليس تركيب
الكلام مضامين جملتين وذهب المبرور من الحاجة ان الكلام يتألف من اسم وحرف اذ اناب الحرف
فقام الفعل حيث اني عن تقديره فوياريد فان باعده سمد ادعوى جميع اموره حيث اني عن
تقديره كي نقل المصنف في شرح المفضل والرضي في حيث المنادى فقال ان المقدر عند سبويه
جزء الجملة الفعل والفاعل وهذا المبرور والفاعل لان باناب مناسب الفعل صرح في تعريف الكلام
بالخبر فقال ولا ينافي ذلك لا يمتنع والكلام او الاسماء والاف السمين كما في الجملة الاسمية
اولى فعل واسم كي في الفعلية رد اعلى الخالفين وقيل صرح بالخبر لوضوح الاحتمال لان السببية
في المتضمن للكلمتين في بادى الامر معور الداعي الى السلب بناء بخلاف قسمه الكلمتين والمراد بان
في اسمين او فعل واسم انه بناء في هذا بين النوعين لان كل اسمين او كل فعل واسم
يصلح لذلك حتى يرد ان اسم فعل لا يكتفى ولا فعلا واسم فعل ولا فعلا فاصفا واسما ووجه المحرر ان
المسند اليه لا يكون الا اسميا والمسند لا يكون حرفا ومن قال ان وجه المحرر ان الترتيب
الثاني الفاعل يربى الاستة والحرفان لا يوجب فيه شيء منها والفعالان والفعال
والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا احداهما

فقط اطل بلا طائل بداخل بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت لاحقر الكلام الثاني والكلام لا يخبر فيه
عند المصنف الاسم وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتمييز على ما في القاموس
ومنه علم آدم الاسماء خاصة الخوص لهذا القسم بشره في ما اخبر به حيث نزل معه منزلة العدم وما
يقال انه ما خوذ من السموات هو العلوس من هذا القسم لم يشر في ما اخبر به او من الوسم وهو العلامة
ووجه التسمية ظاهر في ما هو عادة ارباب الاصطلاح من فعل الاسماء والمصطلح منهم من المعاني
اللفظية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحهم ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين
الاصول والكلام باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه للمصطلح عليه ما اركلته بغيره جعل قسمها
ول ان رتب الموضوع بغيره جعلها صفة للكلمة اذا المنادى من الدلالة الى وصف بها الكلمة انما يكون
الكلمة كلمة باعتبار ما على معنى مطلقا بغيره المنادى من الاطلاق المتعين بالارادة عند عدم الصادر
من فخر به المحقق الرازي في شرح الرسالة لشمسية في نفسه متعلق بدل وضمير يرجع الى
ما كلف في معنى الباء ان نفسه من غير حاجة الى ضميمة لفظا آخر بخلاف الطرف فان دلالة على
المعنى بغيره ومن اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق في لولم يضم اليه بدل عليه والفعل وان
شارك الطرف في عدم استقلال معناه المطابق في الفعل والملاحظة لان معناه المطابق للحدث
ونسبة الى ما على ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل متعلقة بتعنا
لطرفها فلذا انكر لا يفهم ولا يعقل النسبة لا يتوقف الاعلى فاعل ما
وحضوره في الاصل عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل
ايضا بدل على معنى مطابق بنفسه بخلاف الطرف اذ هو موضوع لمعنى ملحوظ
بغلا لا مخصوص لوظيفة على وجه يتكسب به ذلك الامر المحض ومن الذين انه
لا يمكن الفعل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المحض والامر المحض لا يحضر
مع الحرف بدون ذكر ما بدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابق بدون
ك لفظ آخر فقام تعريفات الاسم والفعل والحرف متوفا على فعل النسبة المعبر
في مفهوم الفعل النسبة المعبر في مفهوم الفاعل ما لا النسبة الى فاعل مخصوص
لان دلالة في توقف على ذكر الفاعل مخصوص ولا يصلحها ما قبل ان المعنى

المعتبرات في التعريفات اعم من المطابقي والفعل يدل على معنى في نفسه هو الحدث وان لا
بدل على معناه المطابقي نفسه لانه يلزم في الضمن بدون المطابقة لانه لا يوضح خروج الحرف
عن تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس له معنى الترامي مستغل بالمفهومية لانه اذا كان
الوجه المانع الحرف تعال في اجزائه متطفا لكان كل مالا بد من ملاحظة في ملاحظة مع
بلا رتبة في ذلك ولست نملك على ان الحرف ان الفعل لنفسه الا فاعل معين وبيان مكان اخر
غير مفترق مرفوع خبر خبر او خبر وصفه لمفعول او منصوب حال من المعنى او من ضمير ما دل
غير مفترق خبره سواء كان له خبر او لا فهو بيان للاسم بما هو وصف للمعنى فيكون المعنوي
بسبب الدلالة على مقتضى الاصل الثاني الذي ذكره المقصود في الحدود فيكون المعنى خبرا
على الاقران باحد الازمنة الثلاثة التي هي الحال والمستقبل والماضي والمراد عدم الدلالة
وضعا لما عرفت ومن لم يفتح بفتح بد مفاصل القوم قال المراد عدم الاقران عن مفهومه محل
المعنى المفترق على الضم في خلاف المعنى المعبر في التعريف وبما حققنا ان رفع ما يرد ان المراد ما
لمع ان المطابقي فالفعل ايضا غير مفترق معناه المطابقي باحد الازمنة والا لكان للزمان له ما
المعنى الضم في شكل باسماء الابطال والافعال فانها تدل على معنى ففتح خبر مفترق هو الزمان اذا
لمل هذا فنقول خرج الدلالة على معنى بنفسه الحرف ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستنهام او
الشروط لما نقل عن سيبويه ان هذه الاسماء كانت خالية عن معاني تلك الحروف في اصل
الوضع مصدرة بها الا الحظا طردت فيها معاني تلك الحروف في بعد حرفها وكثرة استعمالها مع
حذف الحروف واردة معانيها وخرج بقوله خبر مفترق باحد الازمنة الثلاثة الافعال سواء
اريد بالقدرة الازمنة الواحدة المعين او لم يقيد بالعين اذا الفعل المضارع مع اشتراكه
بين الحال والمستقبل يدل حسب كل وضع على زمان معين والاول ان لا يفيد بالعين
لانه ان كان لا يوضح الظاهر من خبر ضرورة لا يقول في ذلك ونم ونسوا
تم لا يفترق بالزمان لانه قبل السمت هذه الافعال من الزمان في الاستعمال فلا
فترق وضعا متحقق ولم يخرج اسماء الافعال الا ان معانيها المطابقة الفاظ وضع
غير مفترق وانما المفترق معاني تلك الفاظ وقيل المحقق ان اسماء الافعال متقولة

امان مع الظاهر والمجهر وتكون عليك معنى الزم واما على معنى الطرف فهو وذكرا وذكرا عن المصدر
لحقا فهو روي او تعديرا نحو جهات فانه وان لم يستعمل مصدر الكون على ورتي المصدر كالتقوى
او عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو فليس شيء منها الدلالة على احدى الازمنة حسب
الوضع وهناك نظر لان اسمااء الشرط والاستثناء بكثرة الاستعمال وكذا الافعال المستثنى
الزمان واسماء الافعال على ما هو المحقق فيكون دلالتها على هذه المعاني حسب الوضع
يتم ما قبل ان المعبر الدلالة حسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم بوجه خروج نحو شمر ونيز
عن حد الاسم لدلالتها على احدى الازمنة حسب الوضع الاول ولانه بوجه كون عليك وذكرا
حين عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مركبان وما يجب ان يبين عليه ان التزام الضم
مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك في الحرف قد يكون البعض في مفهوم الاسم
في الاسماء والموصول او لتخصيص الغرض من وضع الاسم فان وضع جعل اسم الجنس مراد
بشيء فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض وكذا كل وضع للاضافة بافرا د ما اضيف اليه
فبنيته وحافظ على التفظ عن اشتباه احد المقامين بالآخر وعن التباس الاسم بالآخر
عندك ولي كان تميز افراد المحدث بالحد من خواص الخواص ذوات الانتباه
وكان صعبا على القارئ المتعلم لم يكن بما ذكره من الحد المتقدم وعقب حد كل من الاسم
والفعل بذكره من خواص بها مزيد شهرة في الاختصاص بتمييزه عن كل من الخواص
بسهولة لديه واهل ذلك في قسم الحرف لانه بعد كل فرد منه من كل صف ومن
خواصه ان بعض خواصه كل من تلك النسبة وخاصة الشيء ما يوجد دون خبره فان
في جمع افراده فخر خاصة منه وان لم يوجد في شيء من اخباره فخر خاصة حقيقة والا
فاضافته ولا يخلج في فليكن ان الخاص ما يكون محولا على الشيء وانه مشترك بين
الحقيقة والاضافية لا قدر مشترك بينهما فيكون هذا البيان لان ما يخلج في فليكن
فقط مصطلح الميزان وان كان خواص الاسم كثيرة بنه على كثرتها لجمع الكثرة مع
البعض ان لا تكون الكثرة صفة الكثرة عن ظاهرها محتملة عليها
وجعلت محوطة على العلة لا يقول لا يوضح ارادة ان الخمسة بعض كثره لانا نقول

هذا احتمال سبب لا بدقت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا من
 المشية يمنع كون ايراد البعض ببيان وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع من
 حصر الامور الى ما كان اللام والجواز والتوابع من الامور المعارة للاسم دون
 الموجودة فيه اضافة الدخول اليها ليلجأ في اطلاق الخاصة الى كتاب نسخ
 وقال دخول اللام وبه على ان المختار هذه ان حرف التعريف هو اللام كما هو متروك
 سببه دون ال على وزن صل على ما عليه الخليل والهمزة فقط كي ذهب اليه المبرور وجل
 اللام فارقة بينهما وبين همزة الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف
 كان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما في قوله على اسم ليس من امير اميرام في سفر
 في اطلاق اللام ان شمل لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع
 اختصاص بعض منها بالفعل وشمول بعضه وكما ان اللاحقة باللام باطلا في منصرف
 لام التعريف ولا يفر فرج اللام الموصولة ح لانه ليس لها كثرة لام التعريف لالا
 داخل على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في الرخصة لانه لا يمنع
 الاختصاص بالاسم والقدرب المشية ترتيبا اليها فقدم ما يدخل اول الاسم ثم لما
 يدخل الاخر ما تقدم وقدم اللفظ على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه في جميع
 افراده ان الرخصة قبل اما اخص ودخل اللام بالاسم لانه وضع لتعريف
 ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة على
 ما قبل ان السبب لا يستقل بالمفهومية بل يفرق بين الطرفين وقد سميت ما قبل
 بعدم استقلال مفهوم الفعل فذكر وما قبل ينقص باللام الداخلة على الصفات فالحق
 لا يدل مطابقة على الذات ونحو ان الاسد الرامي فان الاسد لا يدل على الر
 حل الشج مع مطابقة وقيل الاسم يقع على ما عليه ويراد بالحكم عليه غاي الافراد
 ومع تعدد ما يقع المتعين بخلاف الفعل فانه حكوم به والحكم به يقصد به
 المفهوم فلا يلجأ الى التعيين وفيه ان اللام

الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون متعين المفهوم والطبيعة والظاهر ان اختصاص
 الامور بالاسم اتفاقا لا لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه البراف مع كون
 والفتحة والياء لا لانه على غير شئ لا مدخوله اي كونه مضافا اليه ولو اسما
 وقيل لانه يجر الشئ السفلي في التلطف الى اسفل ودون لا يتحقق في الفتحة
 والياء لكن يجره مناسبة بوجه تسمية الرفع والنصب والتوابع ان كان مصدر
 لونه يكون عطفا على الدخول ان كان اسم النون ان كان يكون عطفا على الدخول
 والواو حاسوي توابع الترخيم وهو ما يلحق الردي المطلق والمقيد ويخص الثاني باسم
 الفاعل او توابع الترخيم يوجد في الفعل والقياس ان يصح في الحرف وان لم يوجد
 والاسناد اليه عطفا على الدخول لا مدخوله نحو ورغضا المرفوع محلا لانه كالاحرف
 حصة في حصة الكلام بقية فلا حاجة في كونها خاصيتين الى توسط الدخول والضمير راجع
 الى الشئ المشتمل عليه الاسناد فانه يقع كونه شئ مستند فحق الاسناد اليه
 كون الشئ مستند اليه ليس الضمير راجعا الى الاسم اي الكون مستندا الى الاسم
 لان ما يعود من التوابع هو الاول لا الثاني فولا في ثمة في عدم كونه الاسم مستندا
 اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر كل واحد اصل النصب العلانية
 وليس كونه الاسم شيا علة يعرف به الاسم والاراجع الى الالف الام يجعل الاسناد
 يقع كونه الاسم بعد جعل المصدر الى قول صله الاسم ولا يكون مستندا اليه حصة
 ولا جازم في كونه شئ مستند اليه حتى لا يكون للضمير مرجع والاضافة الى كونه
 الشئ مضافا فلا بد من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف هو حقيقة كونه الاضافة
 المعنوية او صورة كونه في الاضافة اللفظية او الفعل يكون ايضا مضافا بواسطة
 حرف الجر لفظا نحو مرت بزيد وحمله على كونه الشئ مضافا اليه وان كان خلاف
 ظاهر العجاف او العجاف الى الية عليه الاضافة اليه توافق قول بعض فيم بعد
 علم الاضافة الا ان يخل عليه ان اختصاصا بالمرسوم اختصاصا بغيره لا
 لا كونه كالدال الى ذكر كونه الشئ مضافا لا ما قيل ان الجملة يقع مضافا اليها فلا يختص
 بالاسم لان الجملة المضاف اليها في يوم يقع المضافان حد فم في تأويل الاسم على
 اي يوم يقع المضافان ولذا تراه يعرف بكل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير

فيه

لفظا

على ان وجوده في الجملة لا يمنع كونه خاصا في الاسم او كونه في عدم وجوده في الفعل والاول
لان المقصود من ذكر الحروف الصواب على ما يتغير الاسم عن اخوة واما الجملة فلا اشتباه في
من اسم الكلمة باو اعلم ان انضمام هذه الحروف بالاسم يعني انها يوجد في الاسم مستغلا
فيما وضع له من المعنى المتعارف ولا يوجد في اخوة المستعملين كذلك واما اذا اردت ان
تأكل مستوي الاقدام في اكثر من الحروف الصواب فيكون الاسم من قاربه بالاسم
لو ضيف معنى اسمية الى الفعل فالحكم عند من هو اصل الاسم مطلق ومن حقيقته
خاصة بالنفس وليست موصوفات لها ولا مستغلة فيها بغيرها مما جعلها مختصة
بالاسم حارسا لفظيا وفيها لا مطلق وتخصيص هذا البحث على ما ينبغي من حروف
شتر على الرسالة الوضعية ونقل اليه طالع وهو اسم موب وبنية فصل
بين قسم الاسم وتوزيعه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام ما عرفت ولان ما ذكره من الحروف
بيان احكام عامه للاسم شتر بين الموب والمبني فلا يستدل بانه تقسيم الاسم على
حان بيان الاحكام المختصة بقسميه او لا ثم ذكر الاحكام والموب اسم مفعول والآخر
اما بمعنى الظاهر واما بمعنى ازالة الفاء وسيمى بهذا القسم لانه مما ازيل ايامه والآخر
بانه المفعول بالاعراب قسم به لانه فرق من اخر اوجه وقيل اسم مكان لان الموب لفظ
يظهر فيه المعنى وينزل فيه في وصفاته ولا يخفى على كل من يدين الوجهين انما يتجان
لوحان الكلام في الموب بمعنى ما اوجرت عليه الاعراب واما الموب الذي نحن فيه فهو
مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه اسم موب ولم يرب فلما فرق بينه وبين المبني
الركب مع الغير في ازالة الفاء والآخر لانه لا يزال يقال اسم موب لانه بعدد ان
يظهر في ارف ووجه بخلاف المبني لانه لا يحل تحدي لان تغييره على ازالة الفاء
انما هو ازالة الفاء والآخر ان الموب والمبني ليسا قسمي الاسم بل قسمي وصف
موصوف قسمي على ما في المشاورة لظهور المقصود والتقدير وهو اسم موب
واسم مبني وتظهر الحيوان اما ايضا وغيره والتقدير ما حيوان ايضا وحيوان
غير ايضا والموب تقريظ بيان الموب والمبني على بيان التقسيم لان بيانها فرع
بيان التقسيم وذلك يستدل على ذكر المبني بطريق العطف ولم يعطف الموصوفات على
مطوارة العهد او تقسيم التقريظ على تقسيم فاما الموب فيكون ايجاز الموب مع الغير

وما يقال من ان اسم موب هو اول اسم ما يقع على الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان الاسم
الذي هو قسم الكلمة ومقسم الموب لا يقع ان يكون الثاني واشترط التركيب الموب مطلقا
اصطلاح من المصداق والقدر ما جعلوا الموب بالتركيب واختلاف الموب مطلقا ركب ولم يركب
فرق بينهما موب قبل التركيب ايضا وعند مبني على السكون فلا يصح تعريف الموب عند
ما يدخل في اسم قبل التركيب فلذا عدل في تعريفهم الموب بما اختلف فيه ففرقه باختلاف
المعنى لفظيا او تقديرية على انه لا يصح تعريفهم لفظيا رعاية للاصل الاول الذي تعلقه
لذلك لم يرد عن المعنى ولا في الاصل في الاصطلاح وكل واحد ان يصطليح على ما يرب ان
تجديد الاصطلاح في انما يجب لو كان اقرب الى المصطلح مما وقع واما ما يرب من الواقع
فليس وما هو دون مستغلا على ما فعله المصطلح اقرب لانه يجب طريق موقفة استغلا في
الغير الموب والآخر ان معنى في الفاعل الموب العوازمه واما استغلا في الموب وهو
حال التقدير واستغلا في الموب بواجب استغلا في الموب لانه لا يتغير آخره في الاقرب
ورجلا في المبني وما كان الموب في المبنى المكنية اصحابها اخرها في قوله الموب المكنية
مبني الاصل المكنية من ركة اثنين في وصفه ولا يجوز ان يسمى المكنية الغير المكنية في
المبني كما يكون المكنية فيكون لسانا غير مكنية والاسماء المتضمنة بمعنى المكنية في
والاعراف المكنية باسم مبني الاصل فالواجب ان يناسب مبني الاصل وليس المكنية
مبني الاصل ما الاصل فيه البناء واعرابه فروع اعراب الغير في تمامه المكنية في ادواته فيشكل
باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند المكنية في مطلق الافعال
حتى المضارع البناء وانما اعربت به اسم لان لا يرب ذلك على المكنية في حيث زعم
ان الاصل في الاعراب بل المكنية من مبني الاصل المكنية وفسر المكنية في حيث والآخر
والخوف وهو اول من غير عن بينا التثنية فيك العارف وراه بعضهم الجملة في حيث
جملة والاحتمال يكون مبني الاصل لاصوات لانه وضعت لمبني في غير تركيب ابد
بخلاف التثنية في ثمرات مع الغير الا انها لا يتركب تركيبا يتحقق معه الفاعل ولا يرب
مبني الاصل في وجه ما يركب بالاسم المكنية المكنية بقرينة مكنية المكنية
اليه في كلامه في حيث مبني مع انه يركب ما يشبه مبني الاصل فذوق بان المكنية مكنية في الفاعل
فموجب ما جعله معذرة في حيث بان المكنية مكنية يتحقق معه الفاعل وكذا ان تقول المكنية مكنية

والمعراج

ما اختلفت افعه اي اخر المصوب فخرج بقيد الاخر ما به مختلف وسط المصوب نحو فانه
 امر وانتم وراثت امر وانما ومرت بامر وانتم فان ما قبل من الامرين
 تابع لاحدهما وباضافة الاخر الى المصوب ما به مختلف اخر الاسم المصوب فخرج
 وخرج ابوك واخر الحرف نحو من ابك وخرج البقرة وخرج زيد وخرج ما به اختلف
 اخر غلام وخرجى وخرجى ما به مختلف اخر الاسم المصوب لان كسر
 الغلام وراء بصرى وفتح اخر ضارب كمال قبل التركيب ما اختلف به اخر
 المصوب على ما ذهب اليه من حال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اي اختلف
 المصوب في حيث انه مصوب لاخر ايج هو لا فكا ان لم يفوقا بين المصوب على ما ذهب
 اليه وبينه على ما ذهب غيره ويرى عليه العامل ففهم من وقوعه بان المتبادر
 من البناء غير الفاعل على ما كان ارضى به ان يقال انقطع الهم بالكمين دون
 انقطاع الكمين بغيره والفاعل وان ليس فاعلا لاعراب المقتضى بل انتم كنتم
 اعتبره النوى فاعلا لهما ولذا اسماه عاملا وحينئذ وقع ورود المقتضى
 لانه اعتبره فاعلا وقرىبا لاعراب لذا اسماه عاملا بالمقتضى وفيه ان اعتبار
 فاعلا محذوف للمشاوطة لانه لا ياتي جعله سببا غير فاعلا للاختلاف الذي
 ليس علانية الفاعل عند المصوب فخرج بان امره بكم ما حركه او حرف
 بقوية تفصيلية بالواجب والواو في ما ورد عليه لوقوف الفاعل على كانه واللام
 والهاو والواو ذلك ان تحتص ما حرف في اخر او حركه والقوية بجائز
 ومنهم من دفعه ان التبادر من الابع السبب الغريب العامل والمقتضى في الكتاب
 البعيدة وتجي عليه مجموع لوكتين فانه ما به الاختلاف مع قرينه مع ان المجموع
 ليس باعراب دفعه بان السبب الغريب الغير الاسم غير تام لانه خلاف المتبادر
 ومع ذلك يتقضى لان السبب الغريب الغير الاسم هو مجموع المعنى والمقتضى
 ولوكتين وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف
 الا ان يقال لا يخفى في قرب السبب القدر بل لا بد من انشاء الواسطة
 بين كل واحد من الاخرين ولا يجد في الكتاب البعيدة والفرقة سببا
 قريبا ولا بعيدا بل هو في قسما اجتماع الفصائل لان مجموع لوكتين وان

وان كان سببا قريبا ما لا اختلاف الاخر الى اصلها سبب قريب غير تام للاختلاف الى اصل
 مجموع الابع السبب فيصير على سبب الغريب الغير الاسم للاختلاف اخر المصوب في
 التكملة لتضييق المصوب على الحركه وما ذكره ليس قوله بل على المعنى على
 منه كما كان في المصوب والاخر في جميع ما ورد به القيد بين وجعله خارجا
 عن الدلالة في تعلقه بما هو متجاوز عن الحد حتى تقدر له تعلق به وضع الاعراب
 في الاسم كما يشعر به كلام بعض الشرع لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه
 بالاختلاف انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض كما يقتضيه
 الاثر يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشيء الفعل كذا نعم بنحو
 ان الدلالة على المعنى المعنوية لا بد من اطلاق الاختلاف الاخر بل وضع الاعراب جعل
 في الاخر اما قبل ان الاعراب وال على صفة مدلول المصوب والدال على الصفة
 ينبغي ان يتاخر عن الدال على الموصوف واما ما قيل انه دال على صفة المصوب
 في كونه عطف او فضلة الى غير ذلك والدال على صفة الشيء ينبغي ان يتاخر عنه
 لما هو معناه وهذا اوفق بقوله المعاني المعنوية عليه والعلم ان كونه لكونه في
 الحرف امر وهي اذ الحركات ابعاض للحروف العلة فالضمة بعض الواو
 والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف وكما ان حرفا لا يكون في حرف
 لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركه بعد الحرف الا انه كمال اتصال الحرف
 وعدم استقلاله مع انه من صفات الحرف وامر حركه به الحرف في حرف
 امد وانظر ان ضمير ليدل للاختلاف اخره به للاختلاف كما يثبت اليه قوله
 فالرفع علم الفاعل وكذا ان تجعل للاختلاف قبله اسما والدلالة انهما
 لا الى فاعلا لانه اذ حل في بيان سبب وضع الاعراب فافهم اي انما وضع
 الاعراب مختلف ليدل سبب اختلاف على المعاني المتداولة المتقاربة على المصوب
 والاعتبار اخذ معتدو شيئا بان يأخذ واحد من واحد وكان الاول جعل
 الاسم معنوقا والمعاني معنوقا لان الاسم اول يكون اخذ والمعنى يكونه ما اخذوا
 حتى خالف بعض الرواية المشهور وجعل المعنوق اسم المفعول كانه اثر
 المعنى الى ان قصد التكميل بالذات الى الفاعلية واختصارا وانما يترك الاسم لانه لا بد للمعنى في

قال اسم ما اخذ المعنى من قهر او ان القاء عليه فلهذا متعينة في القصص متعينة
 بخلاف الاسم فانه غير متعينة كقوله العبدان في التسمية بالالفاء عليه لتعريفها
 او ليجعلها اخذ المعادة الغير متعينة الى تعريفها بالالفاء عليه لانها لا تدل على
 ان جملتها معنوية في يقتضي كل اسم دون جعل الاسماء معنوية فانه لا يقتضي تبدل
 المعاني باختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب فكل ما كان على سبيل
 او احد كل اسم الفاعل ايضا يوجب اتصال المعاني في كل اسم فان قيل
 لا يتصور بالنسبة الى كل اسم الا مبري الى الاسماء اللازمة انظر في هذا القول
 وضعت الاسماء بحيث يتصور بها المعاني انما هي بعضا بمعنى وبعضها بالحواء
 عن كل معنى للاستعمال كمن قد يراى كونه متجربا او باذنا كونه في ان قوله عليه
 لا يتعلق بمعنى الاعتناء وانه ذكر لتخصيصه ما يتعدى اليه من معنى التعانف وهو اقرب
 من تقديره للبيان او الاستنباط ولا يخفى ان ما اختلفت اوجهه لا يدل على المعاني
 فالتقدير على معنى من المعاني المتصورة وجعل ضمير ليدل الى جميع اقراء ما اختلف
 لانه مذكور صحتها تأويل بعيد والنوع اي انواع اعراب الاسم وبعده
 وهذا ان كان تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل واما في التبيين
 بان الاسم كناية عن معنى رقيق ونصب جرح خبر لا نوعه اي انواعه هذا
 الحق وليس الخبر رقيق والناظر ان يكون كل من الرفع والنصب والجر انواعه
 ولا يخفى ذلك ان العطف ان يبع ما اخر عن ربط الشيء بالعطف عليه
 او ربط العطف عليه شيء وربما تقدم فيقيد ربط الشيء بالربط بالجموع
 وما نحن فيه من قيد الثاني كمن جعل هذا اذ اختلف العطف من كل ان العطف
 تابع مقصود بالنسبة واللازمة هي ان لا تتبع في الاعراب لان العطف يقتضي
 الاعراب قائم بالجموع لا بكل واحد فالجواب عن سنج اعراب واحد الا انه قد لا ينفرد
 ذلك السنج مع صاحبه كل واحد للاعراب اجري اعراب الكل على كل واحد
 للتميم وتظهر ذلك قولهم جاز الفوم ثمة ثمة فان كان الواحد هو المقصود
 بهذا التفسير فكأنه قيد مقصودا بهذا التفسير فالتميم على اعراب
 وهو الا انه اجري على اسمين دفعا للتميم فليس بها عطف بل صورة وما
 قيل

اختلافا
 المتأخر

بحث انواع الاعراب

فائدة حميدة

وما قيل ان العطف مقدم على الربط مسانحة والنظر ان كلا من الرفع والنصب
 ويجوز قد مشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس شيء منها نوع اعراب
 الاسم بل قيد النوع وضع موضع كان قبل اعراب اسم هو رفع واعراب
 اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسانحة في مقام التقسيم
 كما قد قيل وجه الاختلاف في الاعراب في الاعراب الثلاثة ان المعاني ثمة فلو زاد
 الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل
 وهذا كلام وانه لان المعاني ثمة انواع تحت نوعين منها اضافة من الفاعلية
 وكما ان السمع عند الرفع والفعولية وكما ان السمع عند الرفع والفعولية
 الاعراب على الثلاثة لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع في ان الفاعلية والكسرة
 والياء مشتركة بين الاضافة والفعولية فيلزم انما قال هذا النوع في البناء
 الفاعلية لان معاني الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسرة
 نوع واحد هو البناء وفيه نظر لان تسمية الثلاثة انواعا يصح باعتبار اختلافها
 فلا وجه لجعلها تسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه اطلاقها على هذا النوع
 وهناك الاعراب عليه لا يوجب الترادف لان كونها فاعلية بل وجهه ان يكون
 ارتجابه ذلك لان الضم في حيث فلا يبعد مدلوله البناء بل لا مدلول له كالكسرة
 الضم في فعل لا مدلول له فالوجه انه لما عرفت الاعراب ان كل الثلاثة فاعلية
 لا بيان انواعه فقال ان نوعه وليس ما بينه عليه البناء معنوية فغير مقصود
 معجم باسم حتى يبين الانواع المندرجة تحتها فقصدها بعد تعيين اسمي
 امور يقع البناء عليه رعا على الكون في بيان حيث زعموا ان ما بينه عليه الاسم
 يسر رقا ونصبا وجه ايضا كما ان اقسام الاعراب بالكونية بسنخا وفتحها و
 كسرها ايضا تحتها بالتغير بالرفع والنصب والجر وهذا يجعل الاعراب اعراب
 الضم والفتح والكسرة فانه ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو
 الاعراب وان الضم والفتح والكسرة هو البناء كما هو في هذا المعنى
 وفيه يقولون بالضرورة ان الضم يستلزم الاعراب فاختلاف
 العبادتين في المعاني لا اختلاف في المقصود لان كلا منهما يختص بعام لا بجزء

في العلم الاخر احد علم طبيعي فاذا ذكره الرشد في بعض الشرود ان المحقق بالبناء العلم
 مثلا واما الصفة فتعلم كركن الاخر اية والبناء وغيره كصفة فعل العلم ان كركن
 العلم لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شاعل العلم فكل ايضا حرج به العلم انما سمى
 الرشد رفا لان الشقين برانفعان عند ادراكه وسمي العلم في اللاحق لانهما فيهما
 عند ادائه والفتح فتحا لفتح الشقين والنصب نصب لانهما نصب لهما بعد الفتح
 والوجود اللاحق لانهما في العلم لا في الفعل وكذا حقا وكذا كسر لانهما يفتقد
 الشقة السفلى في ادائه كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمى رفعا لانهما يستلزمان على
 احويه في كونه علامة الفاعلية والنصب نصب لانهما ينصب الفضلة في الكلام
 من غير حاجتهما اليها ونحن نقول سمى رفعا لانهما يرفع ابرام ما في الصفة بخلاف
 العلم فانه ليس الا العلم الشقين والنصب نصب لانهما ينصب علامة للمفعولية
 بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا فتح فسمي بالوجود لانهما يجران مع العلم في اللاحق
 بخلاف العلم وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل في الوجه كقولهم للشيء والفتح
 فالرفع اى رفع الاسم وكذا الحال في احواله لان الموضوع لهما في هو ارباب الاسم و
 ارباب الفعل ليس عنده البصريان وعند الكوفيين بمعنى غير الثقله وبيانها بطريق
 بحجة علم الفاعلية اى علامة الفاعلية واستعمل العلم بهذا المعنى في التوفيق
 فكل لانه في هذا العلم علم في غيره والاراد بالفاعل كونه الشيء في علم حقيقة او كذا
 وما هو على حكم هو برب العدة التي لم تجل في حكم الفضلة وقيل لانهما في
 الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه علم غير مجعولة في حكم الفضلة واما
 جعل لهما خبران واسم كان وخبر لا يقع اليك واسم ما ولا المشبهين
 ليس علة مقتضيه في العوازل يقتضيه التعريف اولا يمكن ويرد بهما في الكلام
 بهونا ولما لم يثبت له صاحب الحواسم السائدة اطلاقا فقال في غير المبتدأ
 كونه منذ الية في العلم كونه جزوا في خبر ان كونه جزوا في خبر
 منادى واقفا بعد كونه لانه اورد بعبارة مقتضية للاسماء وانما يقتضيه علم كونه
 جزوا في خبر العلم لان مقتضيه للاسم يبين ان يكون حقا ما بالعوازل وكونه
 جزوا في خبر مقتضيه علم وجوده ان غير مقتضيه بخلاف ما ذكرنا في اسم ما ولا

مطلوب

مطلوب

لان هذه العوازل

كونه

مقتضى

كونه منذ الية بعينه يقتضيه لانه كلب في خبر كونه جزوا في خبر ما يقتضيه الاسم
 هذا الكلام وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كونه خبر ان جزوا في خبر ليس حاصل
 بال في خبر ما ذكره حاصل بان وغيره فلا يصح جعل ان عاملا وبهذا اعيره والتعريف
 عن الجميع بالفاعل لتبين على ان اصل الرفع على الفاعل وما عداه ملحق به والية
 ذهب للكيل وذهب سيبويه ان اصل المبتدأ والاختصاص جرس على السواء الكل
 والنصب علم للمفعولية اى كونه الشيء مفعولا حقيقة او حكما كما في ما سوى الفاعل
 لما وقيل علم للفضلة المنسوبة الى الفعل واما في الفضلة كونهما فضلة وفيما عداها
 كونهما بعد ما لا يتم بالرفع فاما في غير المفعولية تنبها على اصاله المفعول في النصب
 على ما عليه النجاة والاراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية
 لما ذلك ان تربية مطلقا وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب لما وتجعل
 لما في علامة الاضافة والجر علم الاضافة كما يذكر في اية اشارة لانهما مصدران فيهما
 خلاصا لبيان المصدرية فيهما وليس الا ملحق حتى يتوصل لرد قوله الى اية اشارة لبيانها
 كحسب زيد وما جاء من احد من ملحق الا الاضافة لانهما تقول لم يفتض اليه الفتنة
 على انه شاعل اطلاق الاضافة عليه لكونه في صيغة الاضافة والى ما ملحق احصاه في التفرقة
 العامل المذكور في حكم المحب الا انه اشارة الى هذا الموضوع لاحتياجه الى معرفة لغة مقتضيه
 فالام للهدى اى عامل الكلام المحب اذ التوفيق لا يصح لهما من المطلق عند البصريين
 اذ ليس عامل الفعل المصارع ما يقوم به المعنى مقتضيه اذ ليس عامله لاقتضاء
 معنى له للشبه العام لان خلاف الكوفيين فانهم يجعلون اربابا للمعاني المفعولة
 كاشتراك الية وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كونه افعال الكلمة على وجه مخصوص
 واورده عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد على ما لو اريد وجه مخصوص
 في الاعراب لزم الدور من اخذ العامل في توفيق الاعراب وان اريد وجه مخصوص
 في مقتضيه بانه ذكر افعال الكلمة ودفعه بيان اذ ليس الجواب بان كونه افعال الكلمة على وجه
 مخصوص في علم الية الجواب افعال الكلمة المفعولة عند المحسن وافعال الكلمة المفعولة في حيث
 به مفعولة عند غيره او افعال الكلمة المفعولة والاولى ما اوجب كونه افعال المحب وتقييد
 الوجه المختص بما اقتضاه مقتضيه والشبه العام بالام بعيد غاية البعد ولا يخفى ان العامل المطلق بين

مطلوب

مطلوب

علم ان الفاعل المؤثر في الوجود هو الفاعل وهذا اعتبار النجوى بين وتوفيق الحق اعني
 ما يقوم المعنى المقصود لا عراب مبنية على ان الفاعل هو الآلة او دخول الباشيع في الآلة
 دون الفاعل وهذا هو الحقيقة او الفاعل المؤثر هو المتكلم والفاعل هو الآلة لكن
 النجاة جعلوا الآلة كأنها هي المؤثرة في النجاة وعلا ما نعلم ما فكره الرضى في الآلة
 هو الانسان وجعل الفاعل الآلة مبنية على التزليل وهذا الباشيع في قام العوض بالمثل
 ويقوم العوض بالمثل او ليس الفاعل مثل الفاعل بل العوض كمن الرضى في لفظ
 المصراييم اذا نظر من الباشيع المتعلق بالقيام والتقويم ان يكونه اذ خلا على المثل وهذا
 في القيام لم يكن في التقويم اذ كما يقال يقوم العوض بالجوهر يقال يقوم الكل
 بالجوهر بل يقوم العوض لا يقيد لا سببية للجوهر للعوض ودون خصوص كونه محلا
 وكونه معلوما من الباشيع في قام العوض بالجوهر وهو بالبعث المقصود عامر
 في الفاعلية والمنعولية والاضافة فالام للسود او هو اصطلاح في التثنية وتختلف
 في ذلك السبب فقبيل سبب الفاعلية في الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل في المبتدأ
 الجوز في الخبر المبتدأ وقيل خبرها النجوى وعن العواجل اللفظية الاسناد اذ لولا
 النجوى لم يتعين كونها شئ منها مائة واما الراجح ان السبب مفعول
 الفاعل والوجه في الفعل هو الفاعل على ما في بن معاوية الفاعل والسبب
 المتقوم به الاضافة قبل هو الجار المقدر وقيل المضاف ولا يلزم تقويم
 الشئ بنفسه اذ معنى المقصود كونه شئ مضاف اليه والفاعل النسبة التي
 بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو حمل المفعول السبب الفاعلية الاسناد
 فالمراد ان في التقويم كل من الرفع والنصب الجار بعد توفيقه وتعيين مجال
 كل قسم فانما للنفصيل وقيل في الفصيلة اي اذ عرف هذا فالمراد ان
 يريد به ما يباع بالمشقة والجمع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى
 ادخاله في الجمع الكسرة جعل الجمع في الجمع الاصل او في الحال ويدخل فيه الاسماء
 الستة مطلقا وكلاهما كلاً والنود عشرة ونواحيها لكن لا وجه في هذا
 الدخول لانه كدخول مستثنى في مستثنى منه فما يجب اذ جاء عند منجم السماء على
 يخرج بذكره فيما بعد ولكم عليه ما يخاف هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة

بالجوهري

غير شبهة للفضل بل كان العواجل
 اللفظية بها يتحقق مقتضاها
 ولولا الاسناد
 لكان مقتضى
 كونها شئ
 منها مائة

لا جعل

لا جعل المفرد بمعنى ما ليس شئ ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة
 بالان في حكم المشقة والجمع وعلى ما جاء في اخرج كلاً وكلاً واثنان بانما في حكم المشقة
 وعلى ما جاء في اخرج اثنان وعشرين واخواتها بانما في حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مطلقا
 لانه لا غاية في ايراد الحكم المطلق في العلوم ولذا قيل من ادوات العلوم كليات
 ولا جعل مطلقا غير وادى لوضع الاشكال بالاسماء الستة وكلاً وكلاً فانه قد
 غوب بالوكالات الست لانه لا يقع المتعلم في معرفة حال جزئيات الموضوعات والمعاملة
 معها اذا اوردت عليه ولذا قيل مطلقا في العلوم واديات لكن بقية المشقة
 العلم والمجموع العلم اللذان يوران بالحواف داخلين فيه لو اريد به ما هو
 المشقة والجمع في الحال او في الاصل فخرجت المشقة والجمع على علمين موزعين بالوكالات
 وبقية فبين الملتحقات بالمشقة موزعان لظرف في الآلية فانه لا مفرد له ولم يذكر
 بعد فانه يكون في حكم المشقة ومن الملتحقات بالجمع ادوات حال في معنى جميع ذوات
 حال وربما جعل موزعان في ثبوتية تقديرية تقديرية موزعي مفرد الة والوقوع
 بينه وبين اثنين حكم كلاً لا يخفى المنصرف فخر زعين المفعول المنصرف والجمع الكسرة
 وهو ما لم يسلم بناء واحدة المنصرف اقترابه على الجمع الكسرة المنصرف ولم يقل المفرد
 والجمع الكسرة فان مع انه اخبر ان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد
 بوصف الجمع اخذ في الاضافة انه يدخل في الجمع الكسرة مقتضى التوفيق المذكور
 ارضين بفتح الراء وسين كسر سين مع انه لا يثبت على كل واحد بالصفة رفا
 ان كانا بالصفة رفا فانه هو غير من نسبة الطرف الى الضمير ولا يحسن جعل طرفا
 ان وقت رفع او حال في معنى مرفوعان لان الرفع على ما عرفهم للعلامة وليس
 بمصدر فيل ينشأ على المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطف على الصلة نصبا عطفا
 على رفا فالتركيب من قبيل في الدار زيد والجرة عمود والكسرة جوار العلم ان الاصل
 في الاعراب ان يكون بالوكالات لانه اخف والاصل في الاعراب بالوكالات ان يكون
 بالوكالات الست لان التثنية خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالوكالات
 على ما اري ان يكون بالصفة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي هي خواص
 الاسم والاصل في الاعراب بالحواف ان يكون بالوكالات الستة فلذا ذكرت الارقم على الترتيب المذكور

قوله رفا منصوب على الظرفية تقديرية كقولك
 اخرج كلاً من العلم المرفوع والجمع المذكورين اذ هو
 بالصفة حاله المرفوع او على الظرفية ان يكون كلاً
 حاله ان يكون مرفوعا او على الظرفية ان يكون كلاً
 اذ هو بالصفة حاله المرفوع او على الظرفية ان يكون كلاً
 حاله ان يكون مرفوعا او على الظرفية ان يكون كلاً

فأما مقام العبد ليس واحد جعل اثنين فأما مقام الواحد بل الحق ان شيئا من هذا ليس
مستقلا مستلزما لآخر فالواحد ان يعال ما فيه الجميع او الف الاثنين او اثنين من ثمان قلت

ما فعل اعتبار أقرب لأن تحقق الوعيين في اثنين ظاهر دون الواحد ولأن الكثير مفعول
الصرف باثنين ففعل القليل ملح به أو لزم العكس من اعتبار كل منهما أصلاً عند تعريف

القوم من ان غير انصرف مالا يدخل كسر ولا تنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصطلاح
الذين ذكرهما المصنف في التوقيف وقرنه عليه يجعل ما جعلوه ثم يقال حكاه فتنه على ان كثير

كما يدخل الكسر التسويين داخل في توقيف وادخل في توقيف فلا بد من العود الى ما يطابق اصطلاحه
وذلك عن قات بالكسر التسويين فانه غير منصرف عنده عما ذكره في بعضه فلهذا فيق وما دخل

الالف واللام ولذا قال وينجز بكسر و لم يقل به بنصرف لما قال الهند يجوز صرفه وما دخله ج
او التنوين للضرورة او التماسا ولذا قالوا في فتحه ويجوز صرفه للضرورة او التماسا

ويجوز صرف حكمه وانما هو في هند عن التعريف بارادة علياين مؤثرتين كما في هـ ما فيه عظمة
وثانيتها اوالف وتناول وثانيتها لا غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع به الفروق
او القاسم عليه مؤثرة متخلفة الحكم كانه دماغ هندية عارية عن التأثير خالما واللا يوت

بالاعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتأثير قال الرضا ان الاسم قد يثبت به الفعل على ثلث مراتب اقوالا كونه بمعنىا وبمعنى وهو ثبوت به اسم الفعل وتأثيرا بالعلل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واسطوانات ركة في الروف وشيئا من المعنى وتأثيرا في عمل الفعل وانما اثبت به العارية عن حروصه وتضمن معناه وهو تحقق الغرضين الا ان لم يوجد سبيل من اسباب منصرف او واحدة تقوم مقامها وتأثيرا في نزع علامة الاعراب عنه وهذا التنوين وتبعه نزع الكسرة والكسرة التنوين معا على اختلاف القولين وانما لم يكتف بغيره لضعفها هذا الكلام وقيل لان نزعته بغيرها هائلة الانصراف فلا بد من زيادة تدرج عدمه وفيما ذكره بحث لان للثبوت به رتبة اربعة هو تضمنه شيء من المعنى فقط من غير ثبوت ركة في الروف وتأثيرا بالعلل ايضا كما في جائز رجل بصرى ابوه ثم اثبت به في الغرضين على ما بينوا ان الفعل في الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث في المذكر والمؤنث في المذكر والمعدول في المعدول عنه والوصف والاسم الذي على وزن الفعل في اسم ليس على وزن لان الاصل في كل قسم ان لا يكون فيه ماله من غير اختصاص بالقسم الاخر كما قيل وحسن نقول لو لم يكن ما هو مخصص بالقسم لم يوجد فيه ما هو من قسم آخر فبعد وجود هذا القسم استقبله بالقسم الاخر والاعتراف في العود لا قيل مثله في وزن الفعل اوله قلنا مثله فيه والجمع في المفرد والمركب في المفرد ووزن الالف في القول في وزن الف التائيد المودة او في الجرد عنها على اختلاف قول البصري والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر عالم يظهر النسج وما يقوم مقام العليين وما هو المؤثر منها كقول عقيلة ولا يذكر العلل في بيان ما يقوم مقام شيئين ثم في بيان بعض منها وبيان شرايطه التأثير فعوله وهو عمل القول وما عليه من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخرج من لواحق كل ما بعد بيان الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا فن قال ينبغي

تقديم قوله وما تقدم معارفها على الكلام لانه من شدة التعريف لم يعرف التهمة بتجارتها وما ذكره
 في تعداد العطل بيان من قطعة الانبارى حيث قال موافق الصنف في كل ما صنف
 شتان منها فالصنف بقضايا اي من قول عدل في الا انه ترك السبب الاول لانه لا يمانع من غير المنصرف
 ما صر لانه يدل على انه لا يمنع الصنف بدون السببين وقال وهي اي التبع عدل في
 ومعرفة وتحت ثم لم يجمع ثم تركيب النول زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
 تقويب فعوله هي مبتداء جزئه مجموع في البتاتين وقدرت ما يتعلق به وقد اصاب
 تنكير العطل لانه لا مانع عدل بالكل عدل اذ عدل نزل في روف بل صرا لا يوجب
 منعه الصنف وهكذا البواقي فنبه بالتنكير على انه لا يمنع هذا العذر من البتات في معرفة
 منع الصنف بل لا بد الكل من بيان ويجوز ان يكون قوله وهذا القول تقويب تنبها لهذه
 الاشارة بعينه هذا القول غير واثق بالتعريف بل تقويب الا الموقفة وكلمة ثم كما يكون
 للتراف في الرتبة فيعطف به الا على الاو والاولى على الكلام وقوله هما الت ثم لم يجمع
 ثم تركيب لانه لم يجمع على رتبة من جاد به ومن لم يتنبه بهذا جعل استعمال ثم موضع الواو
 لضرورة السرية وفي قوله والنول زائدة من قبلها الف مقصود ان او تقع صنوع النول
 فيها احداهما فادته كونه السبب النول الخاص هو ان السبب هو الالف في النول وثانيتها
 ان السبب النول التي قبلها الف زائدة سواء كان النول زائدة او لا قبله كونه
 على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النول زائدة التي قبلها الف سواء كانت
 الالف زائدة او لا ولا يمكن رفع العصور الثانية لانه لا يمكن كونه فعال غير منصرف لانه ليس
 فيه انتفاء فعلانية ولا وجود فعلانية بل هو كونه فعال بعد جعله على غير منصرف في قول فعال
 في دفعه ان معنى زايمة الالف قبل النول زائدة قبل زايمة النول فتنبه زايمة النول
 وان كان واقعيا لكونه ليس للمعرف واقعيا لان زايمة حرف تعارفت في تعيان
 مكان الزيادة لا جعلها مشتركة بينهما وبالجمله يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقويب
 اشارة

اشارة الى هذا القول بعينه هذا البيا غير واثق بل تقويب الا الموقفة لانه
 المقام اضطر الى الساحة في ذكر الالف في النول وقوله زائدة صنف النول
 لان الام فيه زائدة لضرورة الوزن لانه للعهد الذي لم يكن منه وكيفية
 والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها حال لا يجعل النول فاعل يمنع من الصنف
 بحسب محذور الكلام واللام الذي هو بدل من النول كما في اصيلا بتصغير اصلا
 جميع اصيلا كالنول في منع الصنف صرح به التسهيل ونقله الرخصة عن الاغنى
 وقدرت وجهين بدعيان بقوله وهذا القول تقويب على سبيل التقويب
 ولما بدا ان احدا الى جعل عدم الانصراف لسببين ليس لانه لا حقيقة
 بل اعتبار صنف لتقويب غير المنصرف الى الضبط وانما فيها ان جعل للجمع والتأنيث
 بالالف غير سببين دون العكس او اعتبارهما على حدهما قول تقويب
 واختيار ما هو الاقرب بالاعتبار لا حقيقة وثانيتها ان قولها غير المنصرف
 مافية على لا او واحدة منها ما تقدم معارفها دون ما قالوا ان انه الذي
 لا بد حله الكسر والتسوية تقويب الى الموقفة او ماعرفوه به لا يمكن ان
 يعرف الا بعد معرفة درابعتها ان علمه منع الصنف هو المنكلم وجعل
 السبب سببا قول تقويب كجمل العال غير جزء المتكلم هذه وجوه ستة
 وجها اوله وجوه ثلثة اخرى مشهورة تركها بالالف والسا مسبا
 وصل الالف الى الحاج المقصودة دون المحمودة يمنع من الصنف بشرط
 العلمية وجعل الرضه مقصودة سواء كانت لالحق كاطى او لا كعقوى
 مانع من الصنف بشرط العلمية اذ من برهته بالالف التأنيث اكثر
 من منته الالف والنول بالفي التأنيث ولم يجو الف متعوى
 للاحتاج لانه لا سبب في الاسم حتى يلحق به شيء وان خطي الجوهري

حيث جعل اللفظ لا يعلق مثل عروا وطلو وزيب واهراهم و...
 المشهور كركب كبر الراء كما في الصحاح لكن في شرح العمدة للامام الرزوقي روي
 ان الاء في قال لمعدي كركب لانه عند الفاء والكوب الفاء واما المعنى فيه فكونه
 الراء وعران واما هذه اشارة على ترتيب كركب العطل وكركب ان نقول لم يعلل
 اذ الكثرة الكلمة يستعمل عليه واما مثل التائيت للفظي والمعنى فيها على ان
 التائيت في هذا الباب يعبر تارة مع خلو المعنى عن التائيت مع انه غير معتبر
 في تائيت الفعل المستند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يعلق جاءت طلحة
 ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كخلف زنيب وحكمه ان لا كسر
 اي انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بناءيا ولا اورد في اللبس وانما هو مع الفقه
 اما اعرابيا او بناءيا وما دخله اللام وما اضعف حشني وركب وقد علم
 ذلك بقا الا انه اراد جمع حكمه لانه انما في الضبط والتبني على ان كركب
 من عدم الكسر التثنية في احكامه فالقول فيهما فاسد باعتبار كل منهما
 وانه بتقديم الكسر على الراء يمنع الكسر اتصاله لا يتبع كما في بعض
 ولا تثوين سوى تثوين التثنية ويجوز ان لا يلتصق حرفه اما عطفها
 قوله ان لا كسر فيكون تحت حكم واما على قوله وحكمه في الضرورة اي
 لا يفتقر اليه التاء لانه استغناء الوزن كما وقع لسيدة نساء
 العالمين فاعلم ربي الله مع عناني حرة سيد طرسين صلوات الله عليهم وسلم
 صليت على اخصائيب لو انما صليت على الايام صرنا ليا ليا او وضع
 انزحاف يخرج الشعر عن السلة كقولهم اعدوا كركبنا ان ذكره
 هو المسك ما كركبه يتقنع ورعاية العاقبة لما في قوله سلام
 على خير الامم وسيد جيب العالمين محمد بشير نزيل باشي

مكرم

مكرم عطوف رؤف من سمي بالمدح قال الرضي لا يعرف فاقية الف مقصورة للضرورة
 لانه لا جامع التثوين الالف فلا يربط بالانصراف شي قلت ينفع الصرف فاقية حرف
 آخر ما التثوين الالف كانه وايضا نون التثوين يقبل الكسرة لالتقاء الالف كيان بخلاف الالف
 فيما يستقيم الوزن بمثل هذا التثنية ويجوز الصرف يخرج عن جبر الاتساع رعاية
 التماثل بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة فينبول مفاعلة لم تكله مضاربة
 مع عدم انصراف مفاعلة للعلنية فانها في اعلام الاوزان والتائيت ولا يبعد ان يدرك
 تحت التائيت رجا بصرف التثنية كخلف فعل الالف فانه يصغر على مضارعين فيفتقر الالف
 ويطلب التثنية الالف في النون كخلف فعل الالف الصفة فانه يصغر على مضارعين فيوزن
 فعل الالف في رجا فانه يطلب الالف بالتصغير كخلف في اوله زيادة فانه مدارا في
 الالف فيه على وجود الزيادة فيبقى بغيرها وكما في تصغير الجمع والعدل وما عدا هذه الصور
 لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف لا يصر فطلحة مع عرض الوصفية النافية للعلنية
 يفتقر الوصفية لا ينافي في الالف فتم في التصغير بغيره لا يفتقر فولا يصر في المنفرد
 بالتصغير كما في اورد فال فيه وزن فعل في اوله رجا في وجوب التصغير وصفية
 اول التثنية رعية الفواصل والاسماء او جبر اجتماع مع كلمة منفردة ولما كان
 هذا بعد ما يظن صرف غير المنفرد لاجله مثل من اوتق كلام بقوله مثل سلاسل الاغلا
 مع انه لم يعل للضرورة او نقول مثل ردا على من قال في توجيه الآية انه على لغة السوء
 رجا يقع في الشعر في السوء بعد من اذ لا يخفى ان توجيه القرآن به بعيد وقد قال تعالى

وما علمه السور وما ينبغي له فلا يصح ان يقال انزل القرآن بما يقع فيه الشعر لانه يفصح كونه
شاعرا فلو كان الشاعرا سبب ايضا في سبب الصرف وزعم الشيخ ان صرف غير المنصرف الا ان فعل
من لغة قوم ولا يجوز عدم انصرف المنصرف للضرورة والناس لا يبالون بالضرورة من الاشياء الا الصلوات
ولا يخرجها عنها خلاف الكوفيين فانه يجوز عندهم عدم الصرف العلمية وحدها لغونا في الضرورة
وما يقع مقامها للجمع والف التانيث الصواب التانيث بالالف وف التانيث
بالمقصورة والمحدودة وفيه ان علان التانيث الهمزة لانه مفتوحة عن الف التانيث
والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف المحدودة هي الهمزة سميت بالالف لانه محدودة
بها فغير حذف ايضا ولا نراعي في جميع اطلاق الالف على الهمزة لانه الالف ما اسم
للاسم او للمتحرك فقط واسم الالف لانه لا فلاحا في اطلاق الالف على المحدودة الا انه اطلق
لان الهمزة في اصل الف ووجه حذف الف عينان في الجمع انه للمفرد بمنزلة جمع في كذا التانيث
بالف كذا قيل والاولى ان التانيث بالالف بمنزلة التانيث بالياء العلم وكذا الجمع بمنزلة العلم
في انه لما لا يغير العلم لا يغير الالف انما يغير الف التانيث من غير ما يثبت او انما يثبت
بالف التانيث وقد ضبطها الرضخ في بحث المذكر والتانيث وبعدهم وحوله التانيث والياء
على ما فيه في غير تلك الاوزان معرفة غير المنصرف ما ذكره لا يفتح غير المتبوع في معرفة
جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينبغي ان يثبت المدولة على الاطلاق في معرفة
الا اسماء كاسماء في العوامل ومواضع الحذف ومنه في باب غير المنصرف
التقدير او العدل مطلقا في وجه كما ستعرف في العدل مثل الماء للتفسير ونحن

نعول

نعول لعطف المفصل على الجمل لان تفصيل الجمل انما يقع في تقديره على تقديره ان يشرح ان تفصيلهم
المتقدم مجموع ما سيجي من البيا المتعلق بسبب من الصرف لا جرد البيا العدل فيجب
عطف باقي الجمل على جمل العدل ليكون مجموع من هو في التفسير والتفصيل في العدل لغة
هو التبعيد والميل هو لازم ومتعدد اصطلاحا هو الاخراج او الخروج وورد الرضخ الاول
بانه اوقع بمعنى العدل الذي هو الصرف كما ان الخروج اوقع بمعنى العدل الذي هو الصرف
وخرج من جهة ان اشتقاق المعدول اوقع به لانه مستقن عن جعله في تقدير المعدول اليه
باعتبار الحذف والايصال وتريف ما ذكره الرضخ بانه فليكن مقولا عن معنى الميل نقول
فليكن العدل مقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذي هو صفة الاسم كما ان التانيث هو
جعل الشيء انشي مقول الالوة الاسم ما علمه والتكريب الذي هو ضم كلمة الكلمة نقل الالوة
الاسم ما ضم فيه كلمة الكلمة وله غير واحد من النظم بل جمع وما قيل ان العدل
المفسر بالخروج كونه الشيء معدولا لا يدفع ما ذكره الرضخ من ان الانسب بمعنى
العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج تدعيم للنزوم وما يقال انه
فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج هو صفة التكلم صريحا ولا يدل
على ما هو صفة الاسم الاضحا يندفعه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه الى المصدر
المبني للمفعول وان استمر فربما بين القول لكن بثبوت ارجهول ولو كان يمكن الفعل
الجهول على طريق الوقوع بل يكون كما معروف على طريقة القيام الا ان المعروف
طريقة بيان قيام مصدر المبني للفاعل والجهول على طريقة قيام المبني للمفعول

المتبع والنجح في دفعه الى ما تقدم في ذلك ان يقول الممدود بخرج الاسم المخرج المعبر في
الصرف وهو ما يعرف بتعين الممدود لا يقول ان خروج الاسم طبقا من الية الاصلية اكر
ان يدة لفظية هو الاختصار كما في آخر من جمع او لفظية ومعتوية كما في ثلث فانه صار موضوعا
بالعدل في آخر بفتح وضع حيث انتمته لا يحكم بالعدل بل يحكم بالشد وذلك لانه يشكك في عدم
العدل في آخر موزا ومخ من قال المقصود من التعريف يتميز العدل عن باقي الاسباب فلا يكون ما
من صدق على ما ليس سببه وليس شي لان المقصود من معرفة الاسباب يتميز المنصرف عن غير
المنصرف وذلك يوقف على ما يتميز كل سبب مما ليس سبب تحقيق اخرجوا محققا بان يدل
وبل على الخرج كثلث وثلث ارجا هو على فعال ومفعول من العدد قال الرضي هو اربعة مسموعة
اتفاقا من رباح ومربع فاشته وقد جاء في شعر الكيمت خلاصا را في ما فوق التمه
فما في العشرة يجوز قياس هذا المبرود والكوفين ولم يسمع الا مع باء النسبة من نحو
وسايس وسبايس وما في وتاتي بهذا او اقام يحكم بالسماح في عشرة مع وجوده في شعر الكيمت
لانه لا يفتح في مفعول ولا في فعال في السعة ولم يجعل ما جامع الباء دليلا على السماح بوزان كونا
النسبة لفظية كرسى وايضا لا يفتح في مفعول وجعل ابن مالك خماس وخمس مسموعين في
العدل في لانه ثلث مثلا تقسم كل اما الاجزاء على هذا العدد والقياس في لفظ العدد
المكدر فاذا جئنا بثلث علم انه الممدود من ثلثة فان قلت انما ثبت القياس لو
كان ثلثة ثلثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة فيه ثلث فكيف يحكم بانه
ممدود عن ثلثة ثلثة قلت ارادة الموصوف بعقد الثلث من لفظ ثلثة مجازية واما
ارادة التقييم المذكور بنكر اللفظ ففي هذا التركيب والنجح فيه التركيب حتى يقال جاء
النوم رجلا رجلا ورجلين رجلين من غير امكان فعال ومفعول ومن غير مجوز واخر قال ابن
مالك اخر مفايد اخرين قبل اخر زب عن اخر جمع اخر بمعنى اخره مؤنث اخر فانه لا عدل فيه
ونيف العدل فيه لانه افعال الفصل بل تعريفه حيث قيل اخر ان اخرين او اخر واخر
اخرين اخر باث لان هذا التعريف من خواصه واسم الفصل لا يستعمل الا مع اللام ومن
او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد من الثلثة ومخ من جعل معدولا في

سور المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتوحيك كما في بوندوا والناه ك
في القابات او وجه هذا المضاف اليه بجهة مضاف اليه نحو بنم بنم عدو بن وراعي وجهه الاس
ومنهم من جعل معدولا من المستعملين لا حاجة لان اللام والاضافة لا بلاغتان من الصرف والكل
يحتاج الى عدم الفرق بين تقدير الشيء والعدول عنه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في لوني
مضاريف اخر مع انه ينبغي العدل عن اخر موزا او اقام مضاد العدل ووزن الفعل قد مر
به انه زيفا وجيد او لا بهانه كونه اسم تفضل عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بفتح اشتر
وقد يستعمل بهذا المعنى من تضاريفه الاخر باث واواخر فيفعال جاء فلان في او اخر في
او اخر باث الس و تم استعمال بفتح بنم من جنس ما سبق فلا يقال جاء رجل وحمار اخر وجمع
الاول وفضل بذكر الشرح وانا وجمع امة وتحقق العدل فيه اعلانه جمع فعلا واسما وقياس
بكمه فعلا اخر صحا ر فهو ممدول عنه ومن قال انه ممدول عن جاتي او جمعا وان لانه قياس
جمع فعلا واسما فقه انه لا منع لكون جمع التكبير معدولا عن الصحيح مع وجود التكبير وفضل وخفي
وجود السبب الاخر فيه فقبل التعريف الاضافة لانه في تقدير جهنم حيث لا يوكده الا المعرفة علم
ملا لولا الاضافة بفتح الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها وقبل التعريف الوضعي
وهو التعريف من غير اداة فهو شبه العلمية وكلما لا بلا لى الشتر اطم المصنعة تأثير التعريف العلمية
واما لانه جمع فعلا وصفة في الاصل والقياس فيه فعلى اخر فاسبب الاخر الصفة الاصلية
وبزيفه اجمعون لان جمع افعال صفة فعل واسما افعال واعماله يلزم استعماله باللام
الاضافة او من لانه اسم تفصل وهو في الاصل بفتح الم جمع ويزيده اجمعون ويزيدون
ولا يتم فطر العدل بدون ذكر اسم اذا اريد سحر بجهة فانه معدول انه سحر اللازم لظرفية على
ما في السبيل منه عن السحر لان اسم جنس اريد به معنى من افراده لا يكون بدون اللام سواء كان
لفظية كالتيم او لا وانه قدر العلمية بالعلمية بعد اقرار العدل لضرورة من الصرف وكانه لم يذكره جريا علم
جنس على الفتح وان كان المشتهر خلافا لانه يفتح عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر اسمي فانه غير
منصرف مطلق او في حال الرضخ وكانه لم يذكره لان اللكنة العامة بناه على الكسرة في الاحوال الثلث
ولم يذكر هذا الا لفظا اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفا هو كون السماح ولم يخفف عنه او قدرا

المراد بوجوهها مفردا مفردا ضرورة منع الصرف وعدم ثلثه راسب سور العلمية على ما هو المشهور
اولا احد الامر بن منع الصرف كذلك اورعانية المراد الباب وقد بنى عليه بقوله كرم وخطام مع مدنية بين
في نيم ولا بد في معرفة علم المنصرف من ضبط امثلة التقديره ففعل اذا وجد خبر منصرف بقدره العدل
واذا وجد منصرف فلا يقدر العدل في ادبه واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد خبر علم ووجد منه فاعلم كمن
فانه لم يوجد الا على خلاف عرفه فانه جمع عمرة وجاء فاعلم معنى معطى جيد المال دفعة لا يصرف تقدير العدل
الحال فالحكم بالاعقاب والاصرف وفعل المخصوص بالمدح فاقبض وبالكس اذا سمر لا يصرف تقدير
العدل في حال المدح وفعل حنة اقام مع الامر والمصدر المعروفة والصفة الموثقة والحال الموثق
للاخبار وكلها معدولات عن موثقت خلافا لسيبويه في ما يجمع الامر ووجه كونه معدولا عن الموثق
عند غيره انه معدول عن مصدر معروف موثقة بانه عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه
جعل المعدول عنه مصدرا موثقا في غير معدول عن المصدر المعروفة فان سمر بها مذكور في غير معرفة
وان بها موثقت في كقطام ان لم يكن في آخره راء فالمراد بقطام فعال على الموثق ولم يكن في آخره
راء سواء كان في الاصل مبدئا مع الامر وغيره اذ لا منقصر ضبط عن ذكر فعال على المذكر وانما
قال في نيم لانه من غير المدح في ذلك ان الراء والعدل فيه مقدار للحالة واما عند نبي يتم فهو معرب
فقد ير والعدل بعض النية على ما في الرض ووجه تقدير العدل ان ذات الراء منه لا بد فيها
من تقدير العدل للتحقق فيما جبه البنا اوضح من جملتها فعال بمعنى الامر في العدل والوزن فلما قدر
فيه العدل قدر في غيره لمرعانية اطرا الباب الوصف الوصف المانع من المرفق بشرطه
ان يكون في الاصل وهذا العذب من ما اشتمل من المانع ان جنس الوصف شرطنا فيه ان
يكون في الاصل والوصف كون الشيء صفة خفية شئ ولا سمر فيها وكان لهذا السمع من بيان
ذكر ان بعض الاسماء يكون بمعنى يلزم حتى كون اللفظ صفة خفية ولا يستعمل هذا اللفظ الا
جاء به موصوف مخفف او معتد وهو ما يكون والا على ذات بهام في غاية الاهتمام بان
معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يربط بنسبة المعنى المقصود فيه بما يقتضيه
ما يخالف ما وقع لذات فيه تعين عالان المقصود منه احضار تلك الذات لجعل المعنى الذي قصد
مع هذه الذات مربوطا بشئ وهذا لا يكون صفة شئ والمراد بكونه في الاصل ان يكون في

27
في اصل الوصف ولا يكون عارضا بطلب الاستعمال وان اراد الاستعمال الى الوصف بان يقتصر
الاستعمال في المعنى لسيبويه لكون اللفظ متبعا له ويسمى ذلك الاسم صفة واما في الجواب
اللفظ غير صفة اسمية قبل ان اقبل الى بيان شرط الوصف لتعريفه يكون اللفظ
ولا على ذات بهمة غاية الاهتمام باعتبار المعنى هو المقصود فلو عرف يكون اللفظ موضوعا
لذلك لاستقنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لا اقبل الى اوضح آخر للفظ الصفة
حيث بشرط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه يكتفي فيه ان يكون ذا لالا
ذلك ولا بشرط الوصف فلا تفرقه الغلبة اسلا يصرف الوصف غلبة الاسمية عليه او غلبة
للاسمية والمراد لغلبة ان يصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وبغير
جارية عارية والغناء للتفريق بحسب العلم والواقع وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع
وهو انه لا يؤثر الوصف العارضة لان في هذا الفرع خلاف والبعض تعرف اسود وارتم
به للوصف المانع من شرط آخر وهو ان يكون مع الغلبة خذ سبويه ولا يكون زائدا بها
خذ لا خفى وكذلك العلمية الغير المضرة بحسب تعيدها بما عدا الغلبة العلمية فعدم ضرورة
الاسمية الى صفة بالاستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم متبعا به متبعا من غير
فرقة بطريق الاول فلذلك لا يشترط لانه في الاحتمال كما يرشد اليه اسم الاشارة الى
كالبعد وكلمة من الصرف والامتناع والضعف معطلة به ومن ضرورة وجعل الصرف
والامتناع والضعف فرعين والامتناع فرع لعدم ضرورة الغلبة كما في الرض لا يساعده الجارة
الا يجعل ذلك اشارة الى مجموع الامر بن وجعل الفرع مجموع الامور الثلاثة على سبيل التوزيع
وجعل رد فرع كل الحاصل موكولا على اقسام السامع وعنه من درجة فلا يلتفت اليه صرف
حررت نسون اربع السناد قال اربع اما بشمرد عليه سائة اوليس في تقدير صرف
في حررت نسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف اليه في مثل هذا التركيب خبر جازم في
لغرض الوصف في اسماء العود صرف اربع لانه موضوع لنقل العدد والاستعمال في ذات بهمة
منه مقصود هو العدد بطريق الجواز وكذلك ائمة اسم موضع المنكر بارادة سمر بانه منصرف
لفرض الوصف فيه اذ مفهوم المسموع معنى وصفي فالحال في كون انصرف اربع

لنوع الوصف لئلا يكون بوزن يكون بوزن اربع التاء فليس فيه وزن الفعل المعبر عنه
لانها خاتمة بتدليل اربع بالتدوير استبعاد الرضخ عدم قبول اعتبار الوصف العارض في منع الصرف
وجعله محو بلا دليل من دفع بوجه الحذف واجب به عنها من ان التاء المفردة لوزن الفعل ما يعرض
للمذكور والتاء هنا ما لم يصح المدح ومن ان التاء المفردة ما يدل على التثنية ويمنع بدل على التذكير
ضعيف لما قيل من ان التاء في اربعة ايضا لا يثبت لان رجلا في تاويل الجوزة اذ ذلك متحقق
في نسوة ايضا لان المانع من تأثير وزن الفعل ان المتحركة لا تخف صوابا بالاسم فيوجب ضعف
من ثمة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكور او لا وسواء كانت للتانيث او لا والارجح ان الوصف
الواصل بالضعف غير عارض كما حاصل في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل
على عروص الوصف فيه رد بان عدم جريان في الوصف فيه ونحن نرده بان ذلك لان
الموصوف داخل في مفعولهم اذ معنى رجل رجل صغير لا يقال تعين الذات في مفعولهم من حيث
الوصف فيه لان نقول الصغير ذات له المصغر فربما يدل على ذات مبهمة بآية ربيع مقصود غايته
ان يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف الهام الذات لا عدم تعين ذات ما وامنح في
السود وهو في الاصل ذات لها سود وارتم وهو في الاصل ذات لها سود وبها من للجنة قال
من سود وارتم الركنين للجنة واللام الاولى للاختصاص والثانية للتمديد ارجحية هي فردا حركتها
وادهم وهو في الاصل لذات لها وارتم الرساود للتعديل التبدل هو فردوه وهو يتبدل من التبدل لان
التبدل الاسود ما يكون منه في حارث السواد حتى لا يقع اوصاف وبوت باننا فيقال للثاني
اسود ويجمع على الاسود فان قلت فكيف يمنع وبس لها وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل
اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باننا وضع بغير الوزن بالنظر اليه والوزن باننا الوضع
الوضعي لا يقبل التاء وضعف مع اني للجنة فان قلت ان كان شرط الوصف ان يكون في
الاصل شيئا فينبغي ان لا يجوز منع اني وان كان شرط ان يكون في الاصل ولو نزلنا
ينبغي ان لا يكون به ضعيفا قلت الضيف ما لا يجوز من البليغ ويصدر من طائفة لا بعدهم
فكانه قال ولم يلزم من يقيده لغوات الشرط اني ان ضعف منع اني لعدم تحقيق
الوصف مطلقا شيئا لا لعدم تحقق شرط الوصف المانع فان قلت من اين تعلم ان منع صرفه

٢٨
صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دبلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لا لا يجوز ان يكون
منع صرفه لجزء وزن به الفعل قلت لا لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن الفعل ليس معه توهم
الاصح ووجه الوصف الاصح ان شدة الاسم يقال لها العروة وكل فعل من اوزان الصنعة
فربما توهم ان اني كان في الاصل بمعنى السد يد على تلك الجنة الشديدة وصار المعنى الاصح
مجهولاً من باب وجوب الضم والاحكام ويقال المدح الجدل فيقولون ان اجل في الاصل
خلت على هذا الظاهر ووجه توهم الوصف الاصح فيه من اوزان الصنعة موزن لغوته واما
معناه الاصح واجل للظائر المعلوم المعروف الذي يقال له يوقلون ويخدا لم يغل الظاهر وهو
توهم الوصف الاصح فيه ان من اوزان الصنعة فربما يتوهم ان اني مشتق من مصدر بلغة يكون
انتهى واذا قل غلب على هذا القول وهو معنى الاصح والمصدر ايضا فالتوهم فيه بعد من التوهم
في اخويه واعلم ان توهم الوصف في تلك اللغة ينبغي ان يكون توهم كونها فعل تفضل لا فعل
كما يصح به الرضخ لان الفعل الصفة يختص بالانوان والعيوب والعلى التانيث بالتاء والتانيث
الابان او الالف كما سيقاد من مقراني الموت فيما بعد وواقف الرضخ المصه على ذلك في بحث
المذكور الموت لكن حقت هناك ان الموت قد يكون بلا علامة لفظا وتقدير كما يقض فانه موت حقيق كما يقال
حقيق ولان فيه في التقدير ايضا ولذلك يصغر بغير الترخيم لشيء من كان وجه عدم تقديره التانيث
في تقدير السد اسم امرأة في تقدير الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم تقديره التاء ان هذا الموت
لا مذكور فيحتاج لا فارق التاء ووجه بان طبعها لو يسرب مذكور انصرف احوال اللفظ ولا تقدر
الا ان التانيث المانع من الصرف التانيث بالتاء لان التانيث الحقيقي وكان وجهه ان
بالتاء خرج المذكور لا ماعلا علامة له فان ثبت بالتاء الظاهرة شرطه الشرط تائيد العلمية
فاحرفه العلمية الموت والموت الموت بالتاء المقدرة ويدخل فيه فابن على زعم المصنف
ويخرج منه على تحقيق الرضخ ويجب اخراجه كذلك ان كانت ياء وان شرطه الموجب
ضيقا حركاتها بالها بوزن وشرطه ثم تائيد لكن لا ينبغي ان البارة قاصرة عن افادة
انه ضمنية ويحتمل كونه مستقلا في اليجاب فلا ولي ان يقول زيادة التاء على التانيث
ترك الاوسط او البنية والزيادة على ثمة ان يكون في اللفظ او التقدير الغير المنسب كغير

طفف به خاله اذا جعل على كثر الا وسط لا بد في اجاره من طفقة لفظ على الاصح فدارسكن
 الموسا وقدم الزيادة على النكته لان الزيادة ثابتة في كل مقام علامته ان ثبت والتميز ثابت حتى
 الزيادة مع انه طفف فيه حيث لا فرق بين سطر وبنو عند بعض واخر النكته لانهما ليست ثابته
 بها بل موقوفة لا موقوفة الصنف لندبوا زهره والاجود في التسهيل المنع صرح به ابن مالك وجعل
 بعينه كون الموت منقولاً من مذكر من شرايط وجوب ان بشر فزيد اذا سطر بموت منع صرفه
 سبب على دون مضاف ارون ريف يستعمل علمهم وعاء وجوز على قرنين من بلادهم
 منع وقيل في منع كل واحد منهما وما ذكرنا وانعفت بقوله يجوز صرفه وفيما منع جواز نظر اذ قل
 الجوهر جوهر اسم بغير كرونث اللهم الا ان يراد احتياجه على تقدير اخبارنا فيها فان الظاهر
 وان اذا الترتيب بين هذه المسئلة وسابقتها الا في اخبار بغير الموت الموقوف على كرونث
 الرضا وجوب تأثير الزيادة ليس له الا وجوب التاثير والمثبه عليه قال قدم مصنف وعرف في منع
 قال الرضا وهذا شرط واطر تكلمها المصنف احدها ان يكون ما يشي في جالها وبلا يلزم كرونث حال
 فانهما وجه به بالجملة ويصح تأويله بالجمع ولا يلزم منه ان اسم الفصل لبقوله لانه لا يلزم ذلك تأويله
 بالقيمة ويصح تأويله بالحي كسباني لانه يلزم ذلك في ما وجد العرب حيث انهم العرب بهذا
 فيه واما ما لم يوجب منع صرفه فيشبه ان يكون عاجا فيه التذكير قبل النقل كسب اسم اصلية وان
 فاستوف حاله من بيان ثابتهما وان ثابتهما ان لا يكون محله الموت منقولاً مذكراً قبل النقل كسب
 اسم امرأة حيث كان قبل هذا التسمية اسم السحاب وكان مذكراً وثابتهما ان لا يكون استوفاه
 مذكراً اختلف ما يجوز فيه التذكير وان ثبت سواء استوفى فيه الصنف ومنعه وما علب استوفاه
 موتاً بترجيزه منع وما علب استوفاه مذكراً متعين فيه الفرق ولا يعد ان يقال لم يترك المصنف شرطاً
 لان الجمع لا يغير المذكر بان ويل فالذكر المسمى بالجمع لم يسم بموت معنوي والمسمى بالموت الذي
 في الاصل مذكراً لم يسم بالموت لانه لا يعتبر نقله من الموت بل من اصله الذي هو المذكر لانه الا
 وما باعنا به اصلاً وما علب استوفاه مذكراً بغير تسمية سمية بالمذكر لا بالموت واسم ان
 القائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوء العلية فيها ما يسمع عدم الضافة ومنها ما يسمع الضافة
 ومنها ما يسمع في الامراد ومنها ما لم يسمع فيه بل بعدم الانصاف لا جوارها السمية او القرية او

او السمية والانصاف لا جوارها اسم الى او المكان قال الرضا ما جعل استوفاه ما يجوز فيه
 الا امرين وطفق يقول لا جوارها الصنف لانه الاصل لان ثبت ان يترك المصنف اكثر فثبت
 2 من الانصاف الى الاصل والاطاق بالاعلى ولذلك تراهم يعرفون علامته ان علم مذكراً
 خلافاً للفراد لانه منع صرفه لانه كونه في كلام العرب والجمع المعرفه يكون بمنع التعريف
 والمعرف والامداد بين شرط ان يكون عليه لم يقل شرط العلم كونه هو وانه فيكون المنع شرطاً على
 المعرف لانه قصد جعل المعرفه نفس العلية يظهر صحة قوله في بعد وما فيه علمه موثرة ولا بد ان الموت
 التعريف والعلمية شرط لانه لو قال كذلك لكان المنع شرطاً على علمه التعريف وفاده بين اذ في
 فمن قال قوله وما فيه علمه موثرة مع ان العلمية شرط والسبب هو التعريف جازاً وجزاً على من
 من جعل السبب نفس العلية فله جاز غير مستقيم وان جعل السبب التعريف دون العلية اشارة الى انه
 الموت هو التعريف لانه في منع التعريف والموت والاثارة لم يثبت الا ان المثل غير قابل للتعريف واللام
 والاضافة لم يثبت الوجود والمانع وهو قوة الاسمية لوجودها في الاسم ولكن ان يبرر بالعلمية
 اما العلم بان يكون قائم بالعلم او بالشبه بالعلم كما قال ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد من
 احد السببين فيما يشبه العلمية وهو التعريف بحسب الوضع لا بالاداة نعم لا يصح اشتراط العلمية عند
 من جعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعندي جواز انية المعطوفة عن الاضافة غير متفرقة
 اما بالتعريف الموصول او بتقدير الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من الفاظ
 اما ان يستلزم البناء في المبهمات سواء في الاداة واما يستلزم المنفقات فلكم منع الفرق
 اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم للتعريف التوافقاً به يدور على قصد المصنف في كل تعريف
 الموصول والاثارة يستلزم البناء واللام والاضافة من ايمان فلكم منع الفرق فثبت نظر انية
 فثبت مع نداء العطف على فاده النكته مع كون المصنف موضوعاً لغير وضع العرب وطريق معرفة
 ما نقل الاقضية العربية في القرون لانه المنع وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون طيبة او
 من قال ان بيت معرفة معونها الاجماع لا يظهر كلامه وجه وبطلان ما يفتي بغير غير المصنف عن غيره
 المذكور من ضبط الفاظ النجبة التي لا تليق الى معرفتها الا السماع شرط ان يكون علمية في
 ضروره بكونها مشهورة لا العلم في اللغة النجبة واعتراض عليه بان اشتراط العلمية لفظ بالجمع من

فيه لا يجعل من جنس كلام العرب فيضعف بنية ولكن في الحفظ ان يكون نقله يجعل على بان لا
يستعمل في كلام العرب غير علم كقولهم كان في الاصل روميا بفتح الجيم جعله نافع اسما ولو اورد
قوله قرابة واستعمل غير منصرف هذا ونقول كفي الحفظ ان يجعل على قبل التصريف ولا يلزم ان
يكون نقله يجعل على ويكون قالون منقول الالف العرب يجعل على ان يكون تسمية
النفع اياه سمته باسم محلي ويكون الاستعمال بعد التسمية في الالف العجمية واجب المراد
بالعلمية في اللغة العجمية ان من العلمانية فيها حقيقة ومن العلمانية فيها حكم ومثل قالون في حكم
العلم في اللغة لا متنازع النصف هذا ويرد على ما فرده ايضا انه لو كان العجمي منه وزن فعل على
في العجم لم يكن فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف لوزن الفعل العجمية
حيث وجد شرط العجمية وهو كونها علمية في العجمية فلماذا يقول علمية من فوخة فاعلم لكون وهو
تام وقوله في العجمية بمعنى وقت العجمية على ان العجمية مصدر وهو صفة علمية فالعلمية العجمية مشتقة
ان يوجد علمية ثابتة في وقت العجمية فلا يرد قالون وقوله لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت
العجمية لان وقت العجمية اللفظ ان يكون على صفة العجمية ولم يجعل من جنس الكلام العرب منصرف فيه
فانفع الاثر في الالف والوارد فيها على انه لو سمي بالجمع العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب
يلزم ان تصرف لانه ليس له علمية ماسة في العجمية الا ان يقال هذا ما يجته لواريد بقوله في
العجمية في اللغة العجمية وفي تلكه عا وقت العجمية والتسمية الماسة ايضا في وقت العجمية
وقت العجمية كون العجمية صفة العجمية من غير ان يعرف فيه لا يجعل من جنس كلام العرب وما
هو علم في اللغة العجمية معون عن التصرف بعد النقل فان قلت كيف يصح ان الالف عن التصرف
فيه بالعلمية وهم يتصرفون في الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرادون في اصطفا
ليس اصطفا ورسطابس لانه ورد على غير اوزانهم الحقيقية وتركيب هروفا المناسبة مع عدم
مبالاة باليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمية فالتب به حاشيت قلت مع جبرائيل على
الاجز وتعرفتم منه لا يتصرفون فيه الا بغيره من جنس كلامهم والاعلم في كلامهم مصون عن الكلام
والاضافة في العلمانية ينتهون عن التصرف فيه اللام والاضافة فيمتنعون عما بها من التوبين
رعاية لطف العجمية فيمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التوبين من الكرم هكذا ينبغي ان

تحقق منع العلمانية من التصرف فيه ان اطلقوا الكلام فيه وتحرك الاوسط قدمه على الزيادة على الله على
على السكون في التانيث واستعادوا الى تعظيم الزيادة في التانيث اذ تحرك الاوسط ليس
تانياثا في العجمية وهو ما يدعى التانيث في الاوسط لانه ردا على اكثر النحويين حيث لم يجعله ماضيا
منع الصرف وجعل لك كعصدا اسما لا ينفذ في الاوسط لانه ردا على اكثر النحويين حيث لم يجعله ماضيا
الاوسط ولا زيادة على الله شرط وجعل يوحا غايه منصرفه لخلان الزيادة فانه ليس فاعلا
الرد على النحويين اذ زيادة على الله متوح منصرف لا جابر الصرف كي توهم النحويين صرح بفتح
الشرط ان في دون الاول لان فيه ردا على الخالف وقدم فزع الانتفاء على فزع الوجود لتقدم
العدم على الوجود والواحد على الاثنين لان فيه ردا على الخالف كي قبل ان في شتر البصار ردا
على الخالف بل على الخالف الاقوى وشتر اسم حقيق بربا بركم وهو الذر والاصح الا انهم تانيث العجمية في
الوسط قال الرضي ليس بقول لا حتمل اعتبارا تانيث البعثة ثم لونت منع الصرف واسم به مذكرا و
ارجاع ضمير المذكر اليه ثبت اعتبار العجمية فيه ويمكن ان يفر المصنف بان تانيث السماء البقاع بدور
اعتبار الوضع فان جعله اسما بغير البعثة مثلا فثبت وان جعله اسما بغير المكان فذكر
الجزء من اعتبار التانيث وابراهم متخلف فانه من ابراهيم وابراهيم فانه ان جميع السماء الابناء
عليهم السلام لا يعرف الاثنا وصالحا وشعبا وهو العزيم ونوحا ولوطا لاشاء شرط العجمية قبل
هو وكنت حيث فربه سبويه مع ويؤيده تقدمه على السمعيل وانه لا يلزم قبله هذا وفيه ان ثبت
وتنزيه منصرفان ايضا الجمع كما يكون اسما للجمع المصدر يكون بمعنى افراده الاضاف والمراو هذا الاول
وفي قوله شرط صفة منصرف الجمع بالجمع الثاني لان الصفة انما هي للفظ لا للجمع المصدر وكذا في
قوله لان منقول من الجمع واستغرق معناه من تصرف الجمع والمراد انتهى الجمع مع مفردة جمع كما
لب فانه جمع الكلب جمع كلب والمراد بالجمع ماضوق الواحد ذلك ان يجعله متخلف الجمع الجمع
في الرتبة لان له اعتبارا من الاحاد حيث لا يتصرف فيها ليس بعجمية فالجمع جندز على ظاهر
ولم يقل شرط معنى الجمع لان ما جدد ليس معنى الجمع انما هو على صفة وانما يسمى منصرفا
لان الجمع اذا جمع عليه لا يجمع جمع التكسيرة اخره المراد بالجمع جمع التكسيرة والاصح
جمع السلامة نحو صواجات يوسف وامانين لكن موقوف على السماع بغيرها معناه

تاء الثابت المتحرك فانه قد يعبر عنه بان ولان اصله ان وكان في حالة الوصل عند البصر بين
ولانه يصير تاء في الاصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء في الوقف عند البصريين
واحد الهاء عند الكوفيين وقد بينه على التعبير بقوله التاثير بان تاء وقوله يعبر عنها وذلك
الهاء لا يدخل من الجمع الا على ما هو على هذه الصفة ومفردة التي وبسبب اماره التاثير كما في قوله
جمع حارب ولا يلزم في حارب او مفردة منسوب كما في اثنتا عشرة جمع استغنى فهو في
من باب النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اثنتا عشرة واما قال هاء يعبر عنها وفي قوله
الفضل فان تحلها بغير هاء ومنصرف لكونه قابلا لها وتقدره على صفة منتهى الجمع بقوله كج
ومصاحبه مثلها او جمع هذه والمراد به مثلها ليس ما يوزن فيها بغيره قوله قضا جرة فانه
للارادة ما يوزن فيها بالوزن العرفي ضعيف لان المقارن عندهم الوزن التقريبي والا
فشي كجعفر فلا يخفى بالفضل بل المراد مثلها ما يكون او له معنوا وثلاثة الفا بعدها ح
فان تتركب او ثلثة بكنة الوسط كذا في الرضى واورد كالات ويندفع بان المراجع
تلك كذا في اورد في روضه انه غير منصرف للجمع فلا وورد في كان الهاء غير صحيح في
التاثير قال واما فرائده منصرف فليس للهاء وتبينها على الخالصة بها مثل قوله
والا فلان وجه لا كذا في روضه دون رجال وبه يترك منصرف عما ان المراد بفرازة في قوله وفرازة
اريد بها القيمة في ثوبها اما اذا حضر نفسها في هو الخفيف في احصاء الالفاظ فظاهرة واما
اذ قبل بالها متوضعة لانفسها واحصاءها للموضع فلان الموضوع للمنون يجب ان يكون
للمن كلمة في يقال في مضاربه مفاعلة مع ان مفاعله غير منصرف لكونها علم الوزن ومع ان
تخذ احد من قال تنوين فرائده لثلاثة واهل اشكال قوله توهم اكثر من الفضل
ان في هذه الكتب ان صور من اصل الخطاب من الخطاب وهو ان
المصطلح ان يكون بغير باب النسبة لتعلم ان مداني منصرف ووجه توهمه من انجب
انه ليس بجمع لاني في الحال ولا في الاصل بخلاف فرائده فلا حاجة الى ما يخرج من حكم الجمع
كما في فرائده ونحن نقول الاواب الجار على الموضع بان ما سمجة معروض التاثير
والاواب الجار على المنسوب ما سمجة المنسوب اليه يجر على التاثير والاولى يجعلها

بمنزلة الجر في الاخير بناء على الشدة الامتزاج ولا شك ان مداني جمع في الاصل وغير
منصرف فلو لا ان جمعة ضعيف ياء النسبة وخرجت عن التاثير لكان غير منصرف فخص في
هذا فرائده فظهر ان الاشكال قول النجاشي روى ولا امر مانك في دفعه البعض بقول ان
المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكمي وباء النسبة في حكمها في انها يكونان للمفرد بين الجنس والواحد
فكما يقال ثمره يقال روم ورومي وهذا وجه ضعف الجمع ملحق ان على ما قيل انه يصير على وزن
المفرد فان فرائده ككراهية وطواينة لا يقال هذا الا يظهر في مصاحبه اذ الحق التاثير لانا نقول بين
ما في الجمع واما التاثير معانفه فلا يقال ناديه وفرازينه بل فرائده او فرائض ولقد ايقن ان
في زنا دقه وفرازة عوض ان تقدير النظم لا يجر في باب النسبة فالوجه ان يقال ان باب النسبة
كما ان ثبت ثبات في المفرد فوجب طويضا ضعف التبعة ولا ذهب البعض الى ان
سبب منع الصرف وزن منتهى الجمع لا بعروض الكسرة كالراني ولا بباء النسبة لوزن خلاف
فأرى حيث كان باب النسبة في المفرد لم يعرض في الجمع ولا الالف المعوضة من احذر
باب النسبة حقيقة كما في بيان او تقدير كما في مقام فانه حذف في النسبة الى تاء لقائمة
احد الياءين بتقدير ان الالف مقام عوض المنسوب اليه نعم على ما في تسهيل ابن
امالك وجعل المصطلح للجمع وكان مع حاضره وسراويل من قال ذكره وموبد الماذب
اليه البعض احتج الى توجيهها فقال وحضار على الصنع غير منصرف لانه مفعول عن
الجمع الرمن معنى الجمع لان الجمع سواء المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه لا
عن بل راد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تاء ووضع النقل عن بغير الجمع موضعا
دليل عليها وهذا تقرير بدعي واما تقرير آخر في جواشع الفوائد الصائفة والمشهور
جواب سوال مفرد تقديره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهي متبعة في
حضار وكذا سر اولي لا يخفى ان هذا السؤال لا يثبت على ما سبق نعم نية على تقرير غير
ان حضار غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسرة والتنوين من
احكام المنصرف مع انه يوجد في حضار وهو ليس غير منصرف لعدم صدق التعريف عليه
فلو جعل السؤال المفرد احداهما لم يجد ولا نية عليه لانه اخبر برأيه عن خلقه ويندفع بان

عليه يجب الجمع فلهذا قوله على حاله من فاعل غير منفرد قدم مع ان متول المضاف اليه
لا يتقدم المضاف لان متول ما يفتي اليه غير متقدم عليه لانه منزل منزلة لا غير منفرد
في تاويل لا ينفرد وقوله على المصنف مدخل في تعيين الموضوع له حتى لو قيل على المصنف لم
يكن وفي قوله غير منفرد رد على السعيد بن الاحفش لانه لجعل الجمع العلم منصرفا والاستعا
ل في قوله وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابي علي حيث جعل منع صرفه للعلمية وشبهه
شبه الجملة في انه لا نظيره في الاحاد كما ان الجملة ليس نظير في العربي وعلم الجروني حيث
يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظر في الاحاد ويجعل عدم النظر سببا ولم يجعل احد حاضرا غير
منصرف للعلمية وان ثبت مع انه اسم للمصنف انشئ الضمان على وزن الضمان لان اختصاص المصنف
بالاشي وان صح به الرضى غير مسلم لان الفراح والقاموس جعلوا المصنف اعم من المذكور والاشي
كان وهم الاختصاص بغيره فالوجه موت واما ما ذهبوا اليه من موت السامع لا نقول فيكون حاضرا
كذلك لكونه بمفاه لاننا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين موتا سماعا كون الآخر كذلك
ولان ما وجد على هذا ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأثير للتأنيث في حضا جبريل لا بد ان يكون
هناك امر مشترك بين حضا جبريل ما وجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزايل بالعلمية حال العلمية
يعتبر الوصف الزايل بها حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزايل بوجودها قلت لا بالعلمية
عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس في منع صرف حضا جبريل للجمعة دلالة على منع صرفه حال
فان حضا وسراويل اذا لم يعرف وهو الاكثر استعمالا لاكثر لا يذهب الاكثر اذا لم ينكر
احد عدم انفراده وانما ثبت انفراده عند بعض العرب بالوجس الاحفش فمن جوز هذا
تقديره بغيره يعني سراويل اذا لم يعرف ولم يكن رده بعدم الفضاحة اذ هو استعمل
اكثر الغنى فقد اشكل منع صرفه فقد قيل قابله سبويه انما سبب فيه ان الجملة ليس
بدون العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه محل على موازنة اذ موازنة في كلام العرب
غير منصرف باسمه كذا نقله الرضى عن سبويه ونظيره ما قال الكشي في شبه انه افعال
صار غير منصرف بلا سبب فمن قال قوله سبويه يقتضي زيادة سبب في الاسباب وهو
المثل على الموازن او قوله عدم معرفة قوله لكن اجاب ان سراويل جمع حكاه حقيق من جهة

انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكاه قبل من بني الجند في منع صرفه استبعاد الجملة كما جند في منع صرف
ثم ان تقدير القول القابل هو الملمد وكونه في سراد من طوع من الثوب وكونه سراويل فقط
فخرج سراويله تقديره في القاموس جمع سراويل او سراويل او سراويل ولم يفتي في قول غير منصرف
في كلامهم ولا يفتي انه ظاهر في انه خفف جمعة ومفرداته وما يقال به لكونه جمعا ان الجمع لا يصير اسما
حرفي لما يفتي لاشخاص بده حضا جبريل لو قيل لم يفتي اسم جبريل وانما يكون على نحو ولا يفتي
ان تقدم مذهب سبويه وتخصه قوله طرف الحقيقة بدل على ترصيه وبناء تعريف غير
في على مذهب المبرز بدل على ترصيه الا ان يقال انه على قوة قوله سبويه واختاره في تعريف غير
المصرف قول المبرز لانه اقرب الى اللفظ ويردج قول المبرز ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون
منع الصرف بلا سبب وقد ثبت في الولد الا ان السبب في جباهه من وراء على هذا الدرس في بلدة
هراة جمع العضلات هذا انه لم يفتي على موازنة على تقدير كونه لربما حتى اجمع الى تقدير الجملة فانه
كل من بلدة ذلك من العضلات فاجته بان العجي غريب في كلامهم العرب والقريب بنح الوطن
الحسن بخلاف الموطن العارف بالمال الاخر فانه اذا عرفت حاله اسبب بخلوته لا بقلها
ونقول ليس من موجب هذا العارض فاسحق في اسحق سواد واداه في فلا اشكال
ولا حاجة الى شئ من التوحيين هذا مقتضى السوف في لا يفتي على اهل الذوق فينتج عليه
كما يخرج من منع صرفه فاعده ثم في منع صرفه بغيره يكون سراويل مفردا ما اجتمعوا عليه من
ان هذا الجمع لا نظيره في الاضحية حاد فاجته الى احدان وبلين ماسه صرف اول يعرف ومن
نظيره سراويل جاد بدو جاد وشما طيط مع القطع المنصرف فاحضا مفردات هذا القول
بما جاد بدو جاد وشما طيط وكانه خصل المصنف سراويل لا خلاص القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير
الجمع اقوى من جوار قال الرضى ان المقصود من هذا الجمع ويرد على المقصود على وزن مصابح
فان باء مشددة تحذف للحركات لا حالة فقال بغيره ان المقصود على وزن فاعل ويرد عليه
انه يخرج عن الحكم نحو المعالي والصفاء لانه ليس بمقصور لا يفتي في الاصل انما قال
مع فاعل في ما قبل المراد ما يكون بعد الفه حر فان ثابته باء لكن تجزئ ان هذا ان لم
يكن من باب يكون ما به مدعي وفيه حقا فاعل اولي ان المراد ما يكون بعد الفه حر فان ثابته باء

لكن يجب علينا ان هذا يتم لو لم يكن منه ما يكون باءه مدعى اوفيه خفاء فالاولى ان المراد
ما يكون بعد الف حرفان ثانياً ما يكون باءه الكسر رفعاً وجراً ارفى الرفع والخروج شبهة قدم على حال
المعنى الخرجى شبهة والظن ذاك يعني نحو جواراً مثل قاض في رفة وجره يعجزه وجره
نحو وان نقلها على اليا، وباء، مخدوف لا تغا، الساكنين لوجود التوين اما نقل الرفع فقط
واما نقل الخرف لانه بالكسرة او لان فتحه لما كانت بمنزلة الكسرة حوكت مواعلتها ولا عليك ان
تستعين قوله كفاض الانطراف ايضا لانه العدم من التكلف وان كان الجمهور على عدم الا
نماني كيف ومن يجعله غير منصرف لانه ان يجعل السوين تنوين هي عوض عن اليا، او عن
حركته ولا نظيره وان يعبره الاسم او لا مع الجرو تنوين الصرف لان الاعلال مقدم على ما
الصرف لان سبب النقل الحوس بخلاف من الصرف لان سببه الفرعية المفعول ثم بعد الاعلال
سقط تنوين الصرف وباقي بجدة التنوين او يجعل فتحه بمنزلة الكسرة ويخذف اليا، من غير
التغا، الساكنين للنقل المعنوي في غير المنصرف ثم بان تنوين الحوص والمراد نحو جوار
ما هو سواء كان على او غير علم عند الجمهور ولا على ما ذهب يوس مقيده يكون غير علم فانه على ما
يتقنه قياس غير المنصرف وهذا الحكم لا يحض الجمع المذكور بل يتم كل غير منصرف في آخره باء قبله كسرة
كما على في تصغيره على وبرى على وقاض على الموت ولرج الكل في نحو جوار ساع وتقوم الفا
كفاض على بعد الجارة منه وح قاض على الموت من جملة المشبه لا المشبه به وبعض العرب
يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المصنف لانه رديه ولا ينافي رداً ايضا الفزدق ولان
جداً لا مولى موالها لانه يحتمل ان يكون قصده هو جداً بانك من اصل لغة رديه لا يعطى
بانه نصي والمراجه الى ابن اسحاق الخور والمولا الخلف للقوم لا يكون الا ذليلاً بنفهم
نفسهم وجداً ايضا كان مولى بسى المضم وح مولى بسى جديشتمس وما يقضى منه
ما قبله لانه يحتمل ان يكون موالها من المضاف الى باء المظلم ويكون الالف للاستيعاب
منه لا محالة لانه يحتمل ان يفصل عن قصداً لانه لم يقبل لانه لا وجه لجذوف باء المظلم ويجب
شبهه بالياء التركيب يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكماً فلا تركيب في الجمع والضم
وفاربه فانها بمنزلة كلمة واحدة في حكمها ومن قال المراد جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة

من غير خبرية حرف بر عليه فاربه قابله بالتركيب الاستراقي فانه يمنع عن الصرف مع خبرية
الحرف والمراد تركيب في الاسم المعرب فخرج سبويه وخمسة عشر وان زيدا فان يجب ان
الاسم المعرب في هذه التركيب بان لا يكون الجزء الثاني قبل العلمية معاً ولا من لكن
انه لا حاجة الى قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا يخط انه لو قال مشرط العلمية والاستراج
لكفي ويكون واضي مشرط العلمية بصير لازماً بعد احسن الانفكاك وان لا يكون باضافة
ولا اسناد في الاصل اذ في الى فخرج التركيب التوضيحي لانه في الاصل اسناد لكن لا
حاجة الى بقى الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة لانه لا يلام منع الصرف وعدم الاسناد
لانه يلزمه بناء المركب كى هو المشهور ولانه ليس بمعرب ولا مبنى عند المصنف على ما نقل عن الرضى
في المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافي والاسنادى كان بعد العلمية على ما هي عليه
قبل العلمية فكأنها لم يلزمها وعلاصة انفكاك كان لها مثل بعليك علم يداً ثم والبعل الرفع
واسم ضم واليك في العف وسى ملكه ملكه لدها اخاق ابي برة الالف والنون المسميان بالرباب
بن كوفى مزبدين وقيل كوفى من حرف الزيادة وهو بعيد لا حاجة اليه وبسيمان مصدري
ايضاً لا هنا لبسيمان التي ان ثبت في كوفى مزبدين معاكذك قالوا وهذا بنا في قولهم ان
المحدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها التي فاقبلت همزة وقبلها متاع دخولنا
التاثير عليه هذا يقتضى ان لا يدخل في الالف والنون المضارعين عالم بغير شرط منع
الصرف وتأثيره للمضارع عند البصرين بدليل عدم التأثير بدون امتناع دخول التاثير بدون
امتناع دخول التاثير لعدم المضارعة وكوفى زائد فان عند الكوفيين لان الزايد فرع ما زيد عليه
وامتناع دخول التاثير يحفظ فرعية عن شائبة الاصل اذ بعد دخول التاثير يصير اصلاً ومزبداً
لأنه فلما تحيى فرعية وفيه انه لا ينافي الحفظ بامتناع دخول التاثير لغوات هذا المنحصر بالحق
علامه التثنية والجمع المراد بالالف والنون التثنية والنون في الاصل اوفى الظل حيث تحققت
الاختلاف ان اضلال على غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو يصير اضلال كذا ان
جمع اضلال على ما بعد الى الزوب وفيه نظر لانه يلزم ان يكون عرين في تصغيره ان غير منصرف
فيه ما هو الف ونون في الاصل مع النون حواها نغراف الالف ان كان اثنى العرين اسناد

البحر لا يخفى كإيمان ووحده في مقام إضافة الشرط لا في سبب واحد في اسم لاني صفة بشرط العلم ولا
يخفى ان هذا الشرط محقق في سفلانه علمه انه لا بعد فيه الالف والنون موثرا وفي بحر في وحيته
ورسباني العلم ان شرطها فلات بد من اشتراط ان يكون بغيرها
وباء النسبة كمران وعثمان وعطف على اسم وقوله فانتفاء فعلانه على العلمية
من قبل العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور بتقديم والاولى وصفه لان الشرط يعني
منه الترتيب فلا يحسن معه حرف الترتيب والاولى ايضا ترك الفاء ليلابو بحم انه عطف فيه الجاء على
الجزء بقدر بشرطه انتفاء فعلانه بشرط ان يكون على وزن فعولان بفتح
الفاء واستدل عليه بغير اق فرسان وشجمان وملايمان وملكمان والاستدلال بالاولين
نام دون الآخرين فالحق مختصان بالبناء فمن اين بين انهما في ذلك ان نقول اشتراط وجود
ففي بفتح الفاء وانتفاء فعلانه كذلك بعيد ان اشتراط فعلانه لا يقصور ان يوزن والمراد بـ
فعلانه ان لا يكون قابلا للبناء الا ان يكون بغيرها وذلك يقصور بوجهين احدهما ان لا
له موث اما بان لا يقصور قيام ما يستحق منه الصفة بالموث اما بان خصيص في الاستعمال
بذات نزع عن التانيث فالاولى كالبيان والثاني كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال في غير
الله حتى الشكر في خصيصه به نقل جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايان وتانيثي ان يكون
فعلانه لا يجمع وهو فعلانه وقيل وجود فعلانه لا يجب ان يكون وصفه بحيث يمنع عن ادخل
ان ذلك لا يكون الا لجعل الصفة مخصوصة بالمذكر حتى لو فرض له موث لم يخلط عليها ولا
يكون ذلك لا بوضع صيغة اخر للموثن واما في المخصص استغناء الاول اقصر المعنى في لا يعلم
فيه وبالشك لا يكلم بمنع الصرف وقد يقال يزول الشك يكون منع صرف الالف والنون في
الصفة اغلب والاطاف بالاغلب ارجح ويدفع بانه معارضة ان الاصل الصرف ولا نقول
من الاصل مع عدم تحقق السبب فان قلت ما نالهم وقد لغوا على الاختلاف والحدال لا يروى
ش هذه الاستعمال فلان الواجب عليهم ان يقتصروا استعمالهم لرحمن وبيان قلت كما فهم لم
يطلقوا على حالها بان لم يجبه واشياء منها في استعمال القضي وغير مضاف او موقوف بالاسم
او نادر لم يعمروا على تركيب مما فيه مستحقان للتوابع حتى ينال لهم الحكم بالانفراد

عده فالحق امرهم في انفسهم ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وتذمان يعني ان الرأ
ع معنوا وليس كذلك بلح الغريقين بان المراد بانتفاء فعلانه انتفاء بمقتضى الوضع دون الاستعمال
واقف المعنى وذلك بوجوب وجوده فالحق من حال انتفاء فعلانه انتفاء الى وجه المثل بفتح التانيث
ومن قال بوجوده فالحق اوجب اربط معرفته انتفاء فعلانه اذ لو لم يكن النزاع معنوا لم يكن له ثمة
الاختلاف في الشرط لا بوجوب خذم الاختلاف في سكران وتذمان ويندفع بان الاختلاف
على الوجه المخصوص توجيه حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه يتعكس فيه الاختلاف في
رحمن دون سكران فالحق وزهب قليل من النخلة ان الالف والنون كالتانيث والتانيث
قام مقام السبب لكن شرط العلمية في الاسم واحد الا حرمين في الصفة ولا يخفى ان هذا لا
لا يتم والعامل فيه لا يضر وزن الفعل هو في هذا البحث اعرف لوزن يكون للفعل سواء
ثبات نسبة الاسم او تزجرت نسبة الى الفعل يرشد الى ان يونس نقول كتحقق
ونس الاعلاما بغير مخرجات لوزن الفعل عيسى يقول ضرب على غير مخرج ووزن الفعل ان
كان يستوفى لكون الكلمة مفعولة عن الفعل الى الاسم وجمهور النخلة يقولون لا تأثير لوزن
الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على الالوزن المشترك عما في الرضخ ان وزن الفعل
هذا النخلة ما يخص به اذ يغلب فيه اذ لا اشتراك بين الاسم والفعل على السوية او تغلب
في الاسم لا يقع ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند المقصود يقال له وزن الفعل
ايضاحا يكون في اوله زيادة كزيادته لانه يحصل له بعد اخره اخضا عن الفعل لا يتم
في بعض المواضع ان اشتراط وزن الفعل بما ذكره المصنف من الشرطين في التانيث لا فائدة له
اذا لا يكون وزن الفعل بدو لاني لا يتم اذ يكون وزن الفعل بكونه اغلب في الفعل انتفاء
وهو لا يؤثر بعد المصنف لانه زعم ان فاعل كضارب اغلب في الافعال مع انفراد جازم
خبر عن قول النخلة او يكون في الفعل اغلب ما قوله او يكون في اوله زيادة كزيادته فيكون
في اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخرج نحو حام عن التانيث وفيما ذكر مالك ما ينسب على
قال بغير مخرجات معلوما على خذ يونس ولا يعرفه عيسى بشرط ان شرطه ان يشره ان
يخص بالفعل بالاضافة الى الاسم بلح ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ وجوده في

بما ان المصداق انك ولا تظن بعصا يطا لك فانه كل كل متحقق لمن له لك الله الموفق ومن ثم
 الى من اجل ان من جملة ما القسم الثاني عدم قبول التامع التامع وجوده في الشرط و
 وجود الشرط في وجوده واما الشرط في الشرط فانه من يوجب اشارة لتحقق الحكم فلا بد
 ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء الشرط ولا يوجب وجوده وانصرف بعمله و
 ان القوى على العمل والسير في بقية ان فانه كذلك وانما يصح الاشتغال به ولو كان السبب عارضا
 كما لا سواد ليجب ان كان اصله اذ لم يوجد مع القوى على العمل والسير مطلقا وليس بصفة
 صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الا وزن الفعل في الفاعل وليس محال
 اذ لا يقال حصل بعمله فانه لا يمتنع عليه بشمل حضا على واسمائه لذلك فقد
 بقوله موثرة لا يخرج لانه اذا لم يمتنع فاما قال عارضا عليه موثرة ولم يقل تعريف موثرة
 مع ان المقدور ومن الاسباب هو التعريف لان بين عدم الاجتناع الامع الشرط و
 باسم العلية ومن له ذلك منقولة اخر يوجبها اخر وهو ان وصف التعريف بالموت
 ظاهر اختصاصه بالعلمية بخلاف وصف العلية بالموت فانه تخصيصا للعلمية و
 بهذا المقام يبين كلام قد سبق اذا نكر ان حصل في حكم النكرة بالاخراج من التعريف
 الى الالبهام بان يراد به وصف اشتغاله كان يراد بالجامع جوادا عارضا او يراد به
 صاحبه بالتعريفية اشتغاله او لم يشترط كما يمكن ان يقال اذا تجاوز لا يتوقف على
 اشتغاله الموضوع له باللازم بل يكفي العلاقة والتعريفية وانما قول نكر بالتعريف
 لان مدار التعريف والكتابة هو الموضوع لا الاستعمال برشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة
 هذه الكلية منقولة بالفعل من على فانه اذا جعل مع من على ونكر بغيره وصفه انتفاقا لان
 كلمة من يفظ بالفعل عن ان يزدول وصفه فمن قال هذه الكلية انما يتم على مذهب الاشعري
 شمس على نفسه بان يتبعه ناقص فان قلت يخرج من هذه الكلية مثل عزان على الموت
 يعلم ان فيه علية موثرة لا محال ان يكون الموت الا انه والنون والتاثير فلت بل العلم
 ابيض من نروا الزم الترجيح بلا مرجح لما بين في ضمن بيان شرط الاسباب من انها
 الضمير بظاهرها لا علمية الموت فاعادة في بقية لا يجمع بحال كونها موثرة فلذا حصل راجعا لا

بما ان المصداق انك ولا تظن بعصا يطا لك فانه كل كل متحقق لمن له لك الله الموفق ومن ثم
 الى من اجل ان من جملة ما القسم الثاني عدم قبول التامع التامع وجوده في الشرط و
 وجود الشرط في وجوده واما الشرط في الشرط فانه من يوجب اشارة لتحقق الحكم فلا بد
 ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء الشرط ولا يوجب وجوده وانصرف بعمله و
 ان القوى على العمل والسير في بقية ان فانه كذلك وانما يصح الاشتغال به ولو كان السبب عارضا
 كما لا سواد ليجب ان كان اصله اذ لم يوجد مع القوى على العمل والسير مطلقا وليس بصفة
 صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الا وزن الفعل في الفاعل وليس محال
 اذ لا يقال حصل بعمله فانه لا يمتنع عليه بشمل حضا على واسمائه لذلك فقد
 بقوله موثرة لا يخرج لانه اذا لم يمتنع فاما قال عارضا عليه موثرة ولم يقل تعريف موثرة
 مع ان المقدور ومن الاسباب هو التعريف لان بين عدم الاجتناع الامع الشرط و
 باسم العلية ومن له ذلك منقولة اخر يوجبها اخر وهو ان وصف التعريف بالموت
 ظاهر اختصاصه بالعلمية بخلاف وصف العلية بالموت فانه تخصيصا للعلمية و
 بهذا المقام يبين كلام قد سبق اذا نكر ان حصل في حكم النكرة بالاخراج من التعريف
 الى الالبهام بان يراد به وصف اشتغاله كان يراد بالجامع جوادا عارضا او يراد به
 صاحبه بالتعريفية اشتغاله او لم يشترط كما يمكن ان يقال اذا تجاوز لا يتوقف على
 اشتغاله الموضوع له باللازم بل يكفي العلاقة والتعريفية وانما قول نكر بالتعريف
 لان مدار التعريف والكتابة هو الموضوع لا الاستعمال برشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة
 هذه الكلية منقولة بالفعل من على فانه اذا جعل مع من على ونكر بغيره وصفه انتفاقا لان
 كلمة من يفظ بالفعل عن ان يزدول وصفه فمن قال هذه الكلية انما يتم على مذهب الاشعري
 شمس على نفسه بان يتبعه ناقص فان قلت يخرج من هذه الكلية مثل عزان على الموت
 يعلم ان فيه علية موثرة لا محال ان يكون الموت الا انه والنون والتاثير فلت بل العلم
 ابيض من نروا الزم الترجيح بلا مرجح لما بين في ضمن بيان شرط الاسباب من انها
 الضمير بظاهرها لا علمية الموت فاعادة في بقية لا يجمع بحال كونها موثرة فلذا حصل راجعا لا

العلمية ونحن لا نجعل الاما على شرطه مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لا يجامع بل بجعله لما
بجانبه البد ويجعل موثره بمعنى علمه موثره مفعوله مستثنى مفعولا لما على شرطه وقوله لا
العدل ووزن الفعل مستثنى من مفهوم الكلام البت لا يجامع بغير ما على شرطه الا قوله
لي قبل اذا كل ما على موثره العلمية المؤثرة شرطا في العدل ووزن الفعل وان كنت ضابطا على
سبق كان التبين عندك بنيا وتهيئ لو قال لا يجامع بغير ما على شرطه الا العدل ووزن
الفعل الاما على شرطه العدل ووزن الفعل لكان اخضر واخضر ولام بضمها اولان العدل لم يبين ان
العدل ووزن الفعل متفادان فلذا قال وما متفادان ولم يقل والحق متفادان لكون
التبين ووجه التفادان الفاعل حكم الاستفاد لا يكون الا في فعال ومفعول ومفعول كسر وفعل
كاس حذرين تميم وكذا فعال غير ذات الداء على العين موث حذرم وشي مفعول من وزن
الفعل المؤثرة ومنع الرضي تفادى وقال من ان العدل لا يجامع وزن الفعل ومنع المتقدم
فيما يستدل الى الاستفاد بغير نعم تيمم النقص الذي ذكره باصمت كالفرب فان التباس فيضم
العلم لانه من يثبت بالفهم وياخر فذكر اخر فانه كآخر جمعا لا تفادى فاقول بالعدل في الجمع
المفرد حكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون نصب نكرة العين في اصل اللغة ويكون اصمت
ثم جاز بالعلمية وليس شئ ان لو كفي هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا ليجوز
ان يكون استعمال الفعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه حذروا
بالاخر اقروا وقد سبق ما تعلقت به فلا يكون معها السمع العلمية المؤثرة الا احدهما
مستثنى مفرغ من حذف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الا احدهما
اصافي اعتبر بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب لكل يدل معنى فلا يرد انه ان
ايرد فلا يكون معها سبب الا احدهما كذب وان اريد فلا يكون معها سبب معها يلزم
استثنا الكل عن الكل فاعظم بالعدل الاقوى فانه مطروح الاوكيا ومنزلة الاقوى فاذا
نكر ما فيه علمه موثره وزال العلمية بقى بلا سبب ان كان معها خبر واحد مفعولا لاوله
بزا والمعا بما كان لا تنفاد الشرط ولا بانفاد الشرط او على سبب واحد ان كان معها
احدهما لا تنفاد العلمية المؤثرة معه وهما بحثان لعلهما في نظر السلم على التسليم وان

وان كان مخالفا مع القوم العظم احدى ان في بيان المعنى اعلم ما من من تعليل الدعوى بقوله
بعينه لم يجرها المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيان لها بالمقدمة
البعيدة كان بقل كل ما فيه علمه موثره اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب
تبين الخ وثانها ان كلاما من الاسباب التي شرط تاثيره ان لا ينفرد ويكون مع اخر منها الا ان
الثابت بغير الالف والياء والتركيب والالف والنون الاسمي يعين فحان يكون ذلك
الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكتفي في وجود سبب آخر بان فلذا
النع فيحيى بما استبعد من تعريف غير المنصرف محضة ذكر فيه ما فيه علان فاذا اراد العلمية
ويوجد وزن الفعل والعدل بقى بلا سبب لا تنفاد بانفاد الشرط وهو وجود سبب اخر
والعرف بين انفا العلمية التي يمنع الاسم عن الصرف بها وبالن بنسب وبين انفا
العلمية التي يمنع عن الصرف بها ووزن الفعل تحكم وصفا حيث آخر وهو ان لا لم انه اذا
لكن بقى بلا سبب او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود برزوال
العلمية فذاث رايه بقول وخالف به الاخفش في مثل اخر على انكسر لانه او ضم
ور من مثل اخر كل ما فيه وصفه مع سبب اخر قبل العلمية لكن لا يتم لان ما خفي فيه معنى
الوصفية كي جمع واخواته وافعل التفضيل الجرد من من التفضيلة بغير بعد التكرار اجما وافعل
التفضيل مع من لا ينفرد بعده اجما كما عرفت فلا محل لما يكون وصفه ظاهرة قبل العلمية وفيه
ظاهرة بعد التكرار ليج هذه الامور حذو وسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش
ابو الحسن تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخفش الثلث فلذا قيل لا يحسن نسبة الخلاف الى
سيبويه وتوجيه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتبادر ان فاعل الخ لانه من هو المتبادر
وان كان مقولها ايضا فاعل والجوارح بان الاخفش مرفوع فظ عن درجة الاشارة ولا
عليك اذا نظرت الى قوله اعتبار اللفظة بعد التكرار بل الجواب ان القاعدة اللفظة
فيصحف ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من نظم
هذه الحكم فالف سيبويه والحرف مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال في كتاب
الادس ان خلاف في امر اغا هو في مقتضى القياس واما السماع فمنع الصرف ولعل المعنى

مرفوع خلا الجا عا ولا يستعمل على المرفوع بل اطلاق المرفوع عليه لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا
 لا بأس بخرجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجرى كما اوضحه بيانك بل لا بد من اخراجه عن
 المرفوع وان ابيت فاجعل الاستعمال ثم من الاستعمال حقيقة او حكما وايد به بان لا يكون جعل
 الفاعل قسم المرفوع من حيث لا يكون البحث عن الفاعل الذي هو المضمحل على سبيل التعريف
 فمنه ان المرفوعات الفاعل والتذكير لا وبيل المرجع بما استعمل على علم الفاعلية على عكس قول الاواري
 في انه كذا في فاعله فاعله كيف اثبت فقال ليس الكتاب الصحيحة وجعله راجعا الى ما قبل
 يقتضي جعله على خلاف المتعارف لان التعريف تقسيم المرفوع بعد التعريف لا تقسيم التعريف
 وهو الرافع على ما ارسى حقيقة او ما يؤيد به ثبوت مع الفعل مستعمل في الاعراب بقرينة
 ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا في نظائره فاحفظه متذكرا اذ لا ينبغي تخوض فلا يقتضي تعريف شي
 منها اسند الرتب سواء كانت نامة كعرف في تعريف الكلام او لا وللتبني عليه لم
 يقتصر على ما اسند اليه شي وفقد بقوله الفعل واسمها اذكر اسنادا اصلا قل الرافع
 لم يفعل او معناه ليدخل فاعل الطرف صمرا كان يجوز بد قدامك وظهر انك قد امكن علامته
 ان الرافع عنده عامل الطرف وهو لا يخرج عن الفعل وشبهه فقال في بحث الى شبه الفعل
 يعمل على وجه من تركيبه ومعناه ما يعمل عليه وليس من تركيبه لا يخفى ان اكثر اسماء الافعال
 مع الفعل على هذا فلم يخرج فواعله وقدم عليه في المصداق لرفع توهم دخول زيد في
 قام فيما سبق من التعريف لانه لفظ الضمير توهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند في تحقيق
 الجملة لا يفعل لا حاجة الى هذه الكلفة لان قام مسند الى زيد كانه مسند لما ضميره ولذا حكم على
 المعاني بانك لا اسند فيه تكرره لان الجزاء النحوية الجملة والحكم بتكرار الاسناد لان ما قبل
 اسناد الجملة اسناد الفعل وقيل المسند الى الضمير مسند الى المرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور دخل
 جملة اسناد الفعل فخرج خراجا لكنه لا يفي هذا القيد باخراج زيد في قائم زيد الا ان يراد
 التقديم وبعد تخرجه قائم زيد الا ان يراد وجوب تقديم نوعه وهذا واه جدا لان المراد ما اسند
 اليه الفعل بحيث لا يلفظ كعرف وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف
 الفاعل بوجوب تقديم نوعه لانه لا يعرف نوعه عالم يعرف الفاعل والا فلا ان هذا القيد

من شبه الفعل لا يجب الا يكون
 اسناده تاما على ما لا يتبع

لانه المتعارف بين الكون والغير في تعيين الفاعل من زيد في المثال المذكور فاعل عن الكون
 مبتدأ عند البعير على ما في السبيل وان قال الرضي في بحث ما اضر عاملة على شرط التبريد الفعل
 لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع النحاة على جهة قيامه به حال من فاعل قدم واسند على
 سبيل التنازع الركان على طريقة القيام بان يكون الفعل على جهة المعروف واسم غير اسم
 المفعول وحال من قدم لانه يكتفي بتعيين احداهما لا تمام التعريف وتعيين الاسناد به دون التقديم
 بنوعه الفصل بينه وبين قوله اسند بقوله وقدم في قال اسنادا على طريقة قيامه به فلم يبال
 جعله اخترازا عن مفعول عالم بسم فاعله فانه قد يعرض النحاة ليس فاعلا وهو ان الرافع
 انما هو الفاعل وهو جار الله جعلها فاعلين وهو اوقف بالمصداق لث ركنه مع الفاعل في جميع
 احكامه مذكوره المصداق ان اختص ببعض احكامه ولا يقتضي اخراجه عن الفاعل وبعض
 اسم الشئ كثيرا ما يختص باحكام من بين اسم ووجه الاختراجه ان الفعل المجهول
 واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فثبت به ويزيد مرفوع ابو
 يفيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون
 مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد على رجل قيام الفعل المبني للمفعول وهو المفعول به
 بالمسند اليه على زيد او كذا مضروب ابو فثبت بخرج بهذا القيد مفعول عالم بسم
 قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني
 للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول عالم بسم فاعله يخرج المفعول به نحو ضرب زيد فانه
 سبب الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريف من خلاه فحل
 وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم
 بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره الرضي من انه ليدخل في التعريف الفاعل في قوله
 زيد ومات زيد فان التعريف والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على
 القيام وتبعه كثير من فواعله اذ معنى القيام الاختصاص النعت وصح جعل الموت
 لزيد واخصه ولو لا القيام لكان الدال على القيام كاذبا بقي ان اسناد القائم
 وامثاله الى فاعله ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاختصاص اذ القائم غير قائم بفاعله

بل نجد ان يقال المراد قيام المبدأ في الفعل حيث قام زيد وزيد قائم ابوه الاوضح
 قائم ابوه والاصل الاول في حاله لا يعارض بل في نظرنا ان نفسه حيث هو بغير
 خارج عن الاصل كما حدث وجوبنا فيه ان يلى الولي هو الغرض والمبدأ
 كما وباشترط تقدم الفعل على عين الولي بالتأخير ففعل المسمى والمن
 عاظم الاكفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشتمل عليه وبين ما يشبهه لظهور ان التسرع تابع الاصل
 في الاحكام ولو قالوا الاصل ان يلية كان اخره ووضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة
 الاتصال جعلته كجزء من الفعل واقام الباب فتح شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان
 تقصيره فيكسب ونحن نزيد عليها انه يضمن جزؤه كى يضمن كجذب جذا الكلمة عشوا
 من هذا الاتصال ان الفعل لا يقيد بدونه فائدة فانه بخلاف باقي المفعولات فذلك
 الرتلان الاصل ان يلى فعله جاز ضرب علامة زيد بتقديم مفعول الفعل في ضمير الفاعل
 على ما لا يجوز تقديم الضمير على المفعول الا في جزمه ورتب المفعول بمرجوعه كجذب جذا وضمير ان
 الضمير الذي جعل المفعول جزءا من الفعل لا يجوز ان يلى المفعول فاعل نعم بمرجوعه كجذب جذا
 وضمير بدل من مرجوعه كجذب جذا والضمير على المفعول على ما حكاه الكتاب لان المفعول
 المقسم في حكم المتأخر لان اصل الفاعل ان يلى فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يتحقق كون
 المفعول من المفعول بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل يلى الفعل لا يتوقف على تقدير تأخير المفعول
 عن الفاعل بل يتوقف تقدمه على الفعل والتفصيل من بان بناء هذا الفعل على ملاحظة ان
 الاصل في التقديم على مفعول المتأخر ولو قال والاصل ان يتقدم على سائر المفعولات الفعل
 لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه الفاء لتفريع العلية على الوجود لان
 الشيء بعد وجوده وامتنع ضرب علامة زيد بالتقدم الضمير كى الفصل على مرجع لفظ ورتبة
 وفيه ان لا يلام الا امتناع تقدم الفاعل رتبة حتى يصير وليا على الجواز ان يكون الامتناع
 في وجه رتبة ويمكن فانه بان الفاء في الرتبة يقتضي كون الفاعل المتأخر مقدما
 رتبة لان عليه بعد الفعل كالمفعول بلا فصل فابن الفصل عن الفعل وحده الاتصال
 فهو مقدم على الآخر رتبة لان محله في الفعل وحيثما تشبه على قوله ولذلك جاز ضرب

زيد فعدا به ونقطن قال الرتبة والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة لا الثاني كما كانا على
 على النسبة لما سببه مفعولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة
 هذا ولا اختصاص لباي اعطيت بهذا الحكم بل هو باب علمت سيات الا انه لم يغير
 هذا كجمله من فروع احواله بتقديم المبدأ على الآخر ومندرجا في خلاف لا خفى وان
 حتى في امتناع ضرب علامة زيد لان اتصال المفعول بالفعل كاتصال الفاعل به وواضح
 في بين المصلين انهما جازا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من فله التاميل وسوا
 التحليل والتحقيق انهما جعلوا المفعول متأخرا مقدما رتبة لانه شدة اتصاله بالفعل كانه
 ومقدم على الكل لفاعل ولما بين ما هو الاصل في الفاعل ان يلى ما بعده وفيه
 على هو الاصل فيه ويمتنع عن ان يخرج عنه ويجعل ما هو الاول واجبا وكل منهما في رتبة
 مواضع فالاربعة التي للثاني ما اشار اليه بقوله واذا استلحق انتفى الاواب لفظا قبله
 بالامتناع انتفاء الاواب فيها مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفاء لفظا وتقديره
 الحقيقة في ضرب موسى فيهما الرتبة الفاعل وما سواه من المفعولات وهو الاول
 من تسمية بالفاعل والمفعول بالذم على سبب سياق الكلام كذا الرتبة او الذم ذكر في ضمن
 كما قال غيره فان قلت قول المصنف ودمع مفعوله بعد الا وقوله واتصل به ضمير المفعول
 وقوله واتصل مفعوله بلام ما ذكره دون ما ذكره قلت نعم الا ان عموم الفاعل وخصوص
 قوله والاصل ان يلى فعله في نوع الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم
 والآخر بالمفعول وحق الاجل المفعول على ما هو اتم من المفعول حقيقة او حكمي على
 طبق قوام والنصب علم المفعولية وانما قال فيها اذ لو انت في احد صيغ لم يرتب الحكم
 قد يكون الاواب احدهما في دونه الا بالناس وقد لا يكون في ضرب علاني في ضمير
 فان في نهي مع كون الاواب لفظا لا بد من الا بالناس بالفاعل فان قلت لا يكون في الحكم
 المذكور بل لا بد من انتفاء الاواب في تابهما احبا انتفاء التابع او بانتفاء الاواب
 مع وجوده قلت في باب التامع داخل في القرينة فيبقى عنه قوله والقرينة ولم يقل
 رتبة فيها لان القرينة لا تنفي الا وصرحت بتنفق فيها اذ قرينة المفعولية في احد صيغ قرينة

الفاعل للآخر وبالعكس المراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على الخدوش
والمراد هنا ما يدل على الاعراب الخدوش وكثير من الفضائل لم يفتقدوا هذه الخدوش وان كان
قرينة وذو الالف لو قال اذا اتفق القرينة فيمكن انجابها بان القرينة ما يدل على الثالث لا بالو
والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان الجاز والكنية لا يدلان بالوضع
ولا يقال لها قرينة وكما يخفى في الاصل فيل يفتي المفعول الخدوش والى اما لا يخفى حصة
للينة الخدوشة واما النقل يقال ان الالف ليس له رتبة عن الخدوش ما يفوت به اصل
في ضرب موسى حيث يفتي الفاعل بالمفعول واما في موسى ضرب موسى فلا
يهرس من التباس المبدأ بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مفروبة موسى
نعم لو التباس في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يجر تقديم موسى مع كونه مفعولا
على الفعل وهذا يجوز كون موسى في هذا التركيب متبدا ومفعولا مقدما وهذا منقوض
بزيادة قام حيث جرت حجة تقدم المتبدا على المتبسط بالفاعل مع انه ليس التباس يفتي
به اصل المقصود فتجوز كون موسى في موسى ضرب موسى مفعولا وعدم تجوز كون زيد في قام
زيد مبتدا فارق او كان الفاعل برشدك اليه قوله اوقع مفعوله بعد الا
مضرا متصلا اذ الضمير لا يتصل لا بعامله او ما هو كثر العامله وما هو كثر للعامل ليس
الا الفاعل المضمر فالفاعل لا يتصل لا بعامله لانه ليس الا واحد فلو توسطت بينه وبين
عامله نحو ان سوادا كان اسما ظاهرا او ضميرا يدل متصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا فان
قلت ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فقدم غيره على الفعل نحو زيد اضربت قلت
المراد بقوله في بعد وجب تقديمه على ما يكون بعد الفعل اذ المقصود امتناع الفصل
وبين الفعل ولو قال جيب عليه لكان واضحا اوقع مفعوله بعد الا او معناه
لم يقل واما لان الواقع في انما ضرب زيد فلا بعد انما هو الفعل لا المفعول
انما هو واقع بعد معنى الالف انما تضمن معنى ما والا ومعنى التثنية ملحوظ في صدر
الكلام ومعنى الالف اخرج جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الالف بعد انما ولا يخفى
ان المفعول ليس بعد معنى الالف معنى المفعول وليس البعيدة بعد الا كما البعيدة بعد

الالف في الفعل والثاني في اللفظ فالاول ان يقال بعد الا لفظا او تقدير اذ يمكن بقوله
مع الا لو قال وكان مفعولا مقصورا عليه لكان احضرا والامر وجه وجوب تقديره في
اذا وقع بعد انما ظاهرا واما وجهه في اذا وقع بعد الا فتوان معنى ما ضرب زيد الامر وا
قصره رتبة زيد في غير معنى غير دلالة التركيب على قصر مفعوله بينه فلو قيل ما ضرب الامر وزيد
مع قصد المعنى السابق لزعم كل ما قبل الالف بعده وهو غير المستثنى وتام به وغير المستثنى فيه
مع كونه عاملا في المستثنى منه وهو غير حائز مطلقا عند الاكثرين ولزعم قصر الصفة قبل
تامها وهو جازم عند غير المفتاح وفتح عنده ولو قيل ما ضرب الامر الا زيد لم يلزم انقلاب المعنى او يصير
مع المعنى حسب دلالة التركيب حرم مفعولية ثم ولزعم من غير دلالة التركيب
على قصره رتبة واما قلت من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم حرم المفعولية
بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب احد الا زيد فانه اذا لم يضر احد الا زيد
لم يلزم ان يكون مفعولية زيد مقصورة على احد اذ ليس خبره حتى يمكن
مفعولية بالنسبة اليه بهذا اظهر ضعف ما قال لرضي ان عدم قصر المفعولية بينه واما
بتم اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاملا فلا اذ لا يخرج حتى يصح عدم قصر المفعولية
على ان كونه تاما في الفاعل الخاص يضر باطل لان قولنا ما خلف الله على
احسن الصور الا يوسف سيذكره فقر مخلوقه يوسف ايضا لانه لا يخرج كقول
ان يكون يوسف مخلوقه وجب تقديمه حقيقة او حكما كما في اضر
عروا اذا اتصل به اس بالفاعل صير

وجب تقديم حقيقة او حكم كذا في احزاب عروا وادوا اتصل به اي بالفاعل
 ضمير مفعول من المفعول نحو ضرب زيد غلامه واما في الجحيم وحرنا شديدا من
 بعاده واحسن يوم الجمعة من لا ينكر الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير
 المفعول معه به فلا يقول جاء غلامه وزيد العدم جواز تقديم على الفاعل كذا
 لا يجوز تقديم المفعول على المفعول عليه فلهذا ورد تنكير مفعول ودفع
 بعد الا وبعدها قد عرفت شرح نظير هذه الجملة فلا تجمل معناها وادانصل
 مفعول اي صار ضمير اتصال من خبره وخبره زيد فلما خراج الاول قال وهو
 اي الفاعل غير متصل ولو قال وادانصل مفعوله بالفاعل اخر وجب ما خبره
 الاول وجب ان يليه فتنبه وقد حذف الفعل المستند الى الفاعل وقيل الرابع
 له والاول اقرب بالبعد والامر حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد حذف
 مع القياس قرينة تعين اللفظ المحذوف قال المصنف لاحذف الابع قرينة ان قول كذا
 حذف المفعول شيئا وهذا منه استنباط الخذف بالتقديم فتأمل قرينة تقييد المحذوف
 اخر من الخذف بلا قرينة كما يكون في المفعول فلا يكون في الفعل جوارا اي حذف
 جائزا في مثل مفعول بقوله حذف لا يجوز فاجاز ان قبل او ياباه لئلا يابل تخلفه
 بقوله ايضا بوجوب استدراك قوله جوارا لان كلمة قد تقييد عدم الخذف في مثل
 عدم صحة قوله وجوب لان الواجب لا يختلف الا ان تجعل قد تقييد كما قد يعلم
 الله والتحقق ان قوله في مثل خبره عند الخذف اي وهو في مثل ما كان هو انما
 في التثنية بوجه عام اي قام زيد بقرينة السؤال في الاسمية يستدعيه ولا يجر
 قوله محذوف في تقدير الفعل وحده لان السلامة عن الخذف لا تعارض رعاية التثنية
 كما ستعرف في باب الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليد الخذف لان الاول
 المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال بل فعل كيرهم في جواب من فعل هذا بالهنا
 بالبراهيم وقال ولين سألهم من خلق السموات والارض يقولون خلقهن العزير
 عليهم نعم ينقل الكلام الى كيف فاما المطابقة مع اهتمام البليغ بانه ويجايب
 بان من قام اختصارا قام زيدا وعلم والى غير ذلك فلا يختص الكلام بوضع في هذا
 مقام الفاعل وتقدم تقييده استقام صارت الجملة اسمية صيغة مع كونها مفعلة

كان محم

من قال
 من ج

التفسير
 ولم يفتوا الاختصار الى الجحيم
 زيد قام مع ان مطابقة السؤال

معنى ورعاية جانب المعنى اهتم من رعاية جانب اللفظ فالجواب او دخل في
 رعاية المطابقة فان قلت لا بد من جواب المتروك من التاكيد وزيد في المثال
 على التاكيد الحكم كما بين في محله وان قام زيد قلت اذا لم يتردد في طلب
 في خصوص النسبة ولم يلاحظ في خصوصها بل لاحظ في الجملة بعد خالي الذين
 ولا يولد فان قلت السؤال عن السند اليه يقتضي تقديمه لا انعام بحاله
 وفي من قام في الاستكشاف السند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان السند
 اليه بخصوصه في سؤال السائل يكون اهتم في المقصود الاستكشاف اما اذا كان
 في الجملة فالصواب اهتم ويكون السؤال عن فاعله لا استكشاف الاستكشاف الفاعل
 في المثال فاعله هو زيد الا ان قام في المقام في معناه لا فاعله ومنه الى الاول
 ولقد جئنا به كبا عناية الامام والعيادة والامام من اكبر العلم وليك
 البيت معطوف على المثال الين مثل اوله بالكلية المستفيض في الالفة
 وثانيها بشر البغيا يتقرر حسن الخلف الذي هو خلاف الاصل او قل
 اوله بالامانة من ذكره والثاني بما يتبعه من ذكره لانه يخلو الشعر بغيره على ان الجواز
 لا يوجب بالوجوب لا يوجب الخلف خصوصاً مادة بل هو الواجب حاله
 المذكور في النوع اثباتاً وفتح وقيل به على ان القرينة قد تكون سؤالا محققاً وقد
 سؤالا مقدر او كذا ان تقول القرينة على تعيين الخلف قسماً عليك فان قوله
 ضارغ تعيين فاعله ما هو لتعيين الفاعل الخلف لا مكان فعله معروف
 فذلك الفعل انما هو زيد مفعول قوله عليك ثابت فاعله الخلف والاصل
 عليك على زيد حذف حرف كثر الاستعمال كما في اختار من قوله من
 قوله وهو في الاسم المرفوع سماعي ضارغ اي دليل وهو المقصود بالتعجيل والتقدير
 بكية ضارغ كما في قوله من بكية خصوصاً متعلقاً بضارغ اي الذي يدل ويقب
 وقت المخصوصة وانما بك لان زيد كان مفعولاً لاوله بقية صعب امه وقامه
 وقطبة ان سائل بالقبول من غير وسيلة مما يطرح الطواريج من اجل الحاجة
 الملهكة حاله فلا وسيلة له العجزة بالفقره عن التوسل بوسيلة وبان
 وبالدليل لان السؤال عار له وانما بك لان زيد كان مفعولاً للحي جان من السؤال
 فلا تخف

النت سائته

يكون

في قوله من بكية

ولا يخفى ما في البيت من ضعفه بغيره الكمال في احب خصلين عند الناس سيما التو
 السجدة والسجدة ولا يخفى ان تحت حذف فعل الفاعل وحذفها بحث عن حذف
 عامل توابعه ايضا بل عن حذف عامل جميع المتوجبات واليخ عن حذف
 عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل هذا البيت
 اما حذف فعل الفاعل او حذفها لغوية ووجوب عطف على جوار الى حذفها جاً
 في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما كان قرينة على حذف الفعل
 وفي هذا الفعل اشارة لا ابرام المحذوف ان شئ من الخلف وذكره اذا لم
 القرينة بتعيين المحذوف ولا تدل الا على الخلف وحق الفعل الذي يكون مفسراً
 للشرط المحذوف ان يكون ماضياً سواء كان الاسم الواقع بعده كلمة الشرط
 منصوباً او مرفوعاً نحو ان زيد ذاهب وان زيد القبية والمضارع مثلاً
 نحو تفسر عليك وانت اهل ثمة ولو بك ان هو يسر لك بزيد وقوله
 ايها الربيع ميلاً بغيره وجه ضعفه انه لو كان مضارعاً لا يجرم بالشرط مع الفعل
 الكثير كذا ذكره الرضخ في تحت كلم المحذوف وقامته العامة ان ابرام الشيء
 اولاً ونوصيه ثانياً بجملة او فتح في النفس ويجوز بعض المواضع بالايجاز كما في
 انهم صبروا فانه يجب بعد لو حذف رافع الجملة المصدرية بان وهو ثبت لدلالة
 لو على حذف الفعل ودلالة حرف الموكلة للثبوت على الفعل في تقدير لو ثبت
 انهم صبروا ويشترط ان يكون الخبر مفعولاً ماضياً او جازعاً وقوله الرضخ
 يشترط ان الخبر مفعولاً ماضياً غير موقوف به وهذا من خصائصه لو لا يخفى
 ان تعيين مثل الآية لا كان المحذوف قرينة وتفسير منقوض بان ثبت انهم
 صبروا فانه لا يجب فيه حذف مع القرينة والمفسر كما في لو انهم صبروا الا ان
 ايجال لم يقصد العرب تفسير فيه كما قصدوا انهم فلم يوجد في المفسر
 وجد في لو انهم ولعلك تقطن من هذه الغاية جديدة وهو انه يجوز ان
 استجارك احد من المشركين استجارك على ان يكون موكلاً لا مفسراً ولا
 يخص التفسير بغير المحذوف بعينه في لو انهم صبروا بل منه ان زيد ضرب غلامه
 بتقدير ان زيد من زيد من زيد بتقدير ان جوار زيد وان زيد ضرب غلامه

معمولاً

في حاشية الشيخ زكريا انه وقع في الاربعة ايضا وقد ابوه

معدية الى ثلثة لان جهة المانع عدم السماع وقد سمع ولم يقبل فصاعدا
 اكتفاء ببيان اقل مراتب التنازع لانه يمتنع تنازع الاكثر من ثلثة ولا يبعد ان يقال ان
 بيان المتفق طاهر غير سبيته فلا يصح التنازع في زيد قام وقد ابوه
 بل الواجب زيد قام ابوه على ما في التبريد بل طاهر غير مقصور عليه ولا يجري
 في النسخ المقصور عليه ولا في الضمير كذلك ما سبكه في قطع التنازع او يتفان فيها
 ضرب واكرم الا زيد والانا حذف الفاعل سوادا على الاول والثاني ولا يمكن التنازع
 مع الاول لا بضمير الاول ولا بدونه او يفتقر الفصير وليس طريق القطع هنا التكرار
 بشا هذا الاستعمال وفيما ضرب واكرم من الايات ليس الخفاء والاضمار في الثاني
 او عمل الاول بل يتفان الحرف وفيما ضرب واكرم زيد الايات يجب ذكر فاعل الاول
 بدون الاضمار بان يقال ما ضرب الانا وما اكرم زيد الايات وبهذا اظهرت وما
 في الرضخ وتبعه كثير وان يجب قطع التنازع فيه على مذاهب كذا ويجب ان
 يوافقه فيه كذا في حاشية ما قال هو وغيره انه انما قال طاهر لانه لا يمكن التنازع
 في المضمير الفصل لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا
 يطلب فعل ان يراعى ما انفصل انا لا ذكر لانه لا يفتقر عدم جريان المضمير المفصل
 بل يعم كل اسم مقصور عليه ولانه يمكن قطع التنازع في احضار رب انما على الوجه
 المذكور وما يفتقر من كلام الرضخ في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع
 فيما ضرب واكرم الانا بان يقال ما ضرب الانا وما اكرم الانا لانه لا يفتقر
 التنازع فيه او التنازع ان يكون احدهما عاملا في التنازع فيه والاخر في
 تاييده وهذا الضمير ان سبان لا وجه للحكم بكون احدهما تاييدا والآخر منصوبا
 لان هذا الكلام يطلب قطع التنازع بالانطواء وقوله بعد جمعا احسن انما اذا
 وقع قبلها او بينها في الاصل يا فتى قبل وجوب الثاني فلا محالة
 في التنازع وان توجم الرضخ لانه لا وجه للتقييد لانه يتحقق التنازع في المقصور
 المتحقق قبلها فان قلت قوله طاهر بعد جمعا لا محالة في التنازع في طاهرين
 قلت لا يتحقق التنازع بعد الخطاب ووحدة الخط ومانعه من التنازع
 في متعدد ليس كذلك لان ما في اكثر لكل مطلوب احدهما عرفة واستغن

في حاشية الشيخ زكريا انه وقع في الاربعة ايضا وقد ابوه

بعضه ان لا يجري قطع التنازع ما وجب في التنازع كما ضرب واكرم الانا

بمنهم

الاشهر

عن ان تقول بوجه قبل الاقتصار على مراتب التنازع فقد يكون جوابا او لا
 تنازع فغل غلظة اف ام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى ينتج ان التنازع
 في الفاعلية والمفعولية متفقان قسم اخر في ضرب واكرم زيد قام واو لانه لم يذكر
 بصورة التقسيم كما جاز في مقصور مقصور الا في ام ثلثة الاحكام المذكورة
 بعد ولا حكم التنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متفقان ولو جعل من قبل
 قد اف ام ثلثة لكان في العبارة اشعار بوجود ما عداها على التام فثبت
 ان الكلام في تنازع واحد وكل القسم تنازعان ووجب بان اجتماع
 القسمين لا يغير قسمي تقسيم تقسيم المقسم بالوحدة في الفاعلية نحو
 ضرب زيد واكرم زيد بيد زيد في الفاعلية وما في حكمه ليندرج فيه كونه اشياء
 مفعول ما لم يسم فاعله وليس كذلك ان قد جرح في المفعولية لان مفعول ما لم يسم
 فاعله في حكم الفاعل في الاحكام الالائية لا في حكم المفعول وقد يكون في المفعولية
 حقيقة نحو ضرب واكرم زيد او حكمي ليندرج فيه سره او كذا وجب
 ان يكون في الفاعلية في الاضمار على الخفاء في حال الاول وقد يكون في
 الفاعلية والمفعولية مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية في مختلفين
 في الفاعل المقصود وتذكيره لعدم الاعداد بان ثبت لفظ المقصود او بان ثبت
 حاله لا معنى له بدون الاعداد كالمركبة والكتبة فانه يجوز تذكيره ما يتعلق بها
 وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قد يتنازع الفعلان في الفاعلية
 والمفعولية حال لو لم الفعلين مختلفين في الاقتصار وما ذكرنا بعد من
 التكلف واقترب في التألف ويخرج من المصنوعون اعمال التا واذا هناك
 تألف ورايو بخارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد في ردم
 الفصل بين العامل والمفعول والعطف قبل تمام الموقوف عليه والموقوفون
 الاول للماعل في رفع الاداءات فثبت اذا عمل الاول سبق طلبه وخلوه عن
 الاضمار قبل التكرار وحذف الفاعل على ان الزام حذف المفعول او التكرار
 والطريق يتقاربان في حيث القياس والتبريد لا ولا يجب
 الاستعمال فهو صحة بالاعتبار والتقديم بالاعتبار فان اختلف التا في اضمير الفاعل في الاول

الاول لا اول لان الاضمار في الشئ جعل مستتر فيه ولا يلزم ان يكون المستتر
 واولا هو ما قبله او هو ضمير سواء كان مستترا في ضمير الموصوف او بارزا في ضمير المتكلم
 والجمع على وجه الخط بوجه اما على وجه لفظي او على معنى ان اخذوا فيقول
 ضرتني او ضربتني واكثر من نفسي وانما تربية بالنفس فكذلك لا يلتزم التذكير
 والافراد كما في نظائره من الضمائر فكذلك بلا سبق وجع المفسر بما بعده
 كما في ربه رجلا ورثه رجلا ورثه رجلا وانما اخذوا الضمائر مع ان لم ينفذ فيها
 ما يفرض بما هو محقق في التفسير بل ما حاط به عن عرض آخر في التركيب وانما في
 اكثر من الاول لكن ان الثاني واقع وهو الاول كما استمر ما عرفت في كثرة
 مواضع حذف دون الحذف دون حرف مكان معناه مكان من خطه في الشئ
 قليلا ثم في كل نحو واحد وهو هنا حال الحذف في قوله على وجه
 الطاهر واما في المثالين فتكون على وجه الخط اي الضمير في المثالين واما
 من الحذف خلاف ذلك فان الاضمار عنده دون الحذف فيجوز ان يكون
 الاضمار اصح منه وقطع عن قيل انه كما لا ريب في المظهر لا المبين وانهما
 تحطبة في القياس والتحطبة التي لا مدفع لها لان العوب بضمير فيقول
 اكره ان يضرني الزيدان ولا يقول اكره في وجاز ان يضرني الزيدان حلافا
 لا لافاد فان لا يجوز ان يضرني الزيدان عند طلب الاول الذي على يده الحذف والافاد
 ويوجب على الاول ان يكون عبارة الامتن وزيف بانه خلاف المشهور
 من ان يضرني الزيدان عند الامتن فيقول ضرتني واكثر من نفسي فيكون
 بعد ان يضرني الزيدان متوافقا في بيزيف ايضا انه لو كان مراده هذا
 يستغنى عن يقول فيجوز ان يضرني الزيدان واكثر من نفسي فيكون الاول خلافا
 لافاد هو ما لا وجه في التفسير ان امره ان يكون اضمرا في المثالين
 والاول خلافا لافاد فان يضرني الزيدان كما متوافقا في او الضمير بعد الطاهر
 ويراد في المثالين انما تربية بالنفس فكذلك لا يلتزم التذكير
 الاستغنى عن الحذف في المفعول كما بينت اخيرا قبل الذكر لفظا وشرعا
 او التكرار فان كل منهما اصعب من الحذف فان قلت فلا ينبغي التكرار في

مستحسن

مفعول

في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يضرني الزيدان في المثالين والحذف كما في سائر
 المثالين قلت كما تحذف في المفعول لا يضرني الزيدان التكرار حيث اقتضى الحذف واقنع
 للاضمار فيما هو من جنس الفضيلة بان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف
 ايضا التكرار والاضمار متحققان اذ لا يضرني الزيدان في المثالين فقلت اخفاء
 العيب التكرار واجب على ان الاضمار مع الحذف كما لا يضرني الزيدان لا يضرني
 المثالين لا بعد معرفة الرجوع فكذلك مذكور بعده وان استغنى عنه بان لا يكون عنق
 الحذف كما في المفعول الثاني من باب على بعد ذكر الاول على من باب المفعول الثاني
 الحذف كما في المثال المذكور على من باب غيره من ان حذف احد المفعولين في هذا الباب
 نادرا وان وقع في القرآن والشعر لا يكون في حذف القياس المقصود في استغنى
 بزيد واما ان على زيد فان يضرني الزيدان فلو حذف ان امره استغنى
 على زيد واما ان على زيد فان يضرني الزيدان فلو حذف ان امره استغنى
 عن المجرى المبيها في ضربين واكثر من يضرني زيدا واكثر من يضرني زيدا
 الذي يضرني او الحذف او التكرار فلو حذف او الحذف في قوله او سيجع ومفوية
 من تقديره وبيان اتصال بين الفعلين وتثنية في منزلة الواحد لا يضرني
 فلو حذف او الحذف او التكرار فلو حذف او الحذف في قوله او سيجع ومفوية
 الفاعل في المفعول في هذا الباب حذف نيبان كما يستفاد من بعض النسخ
 او حذف الفاعل ببيان تثنيتين من منزلة وقع الضرب وتثنية ضربت
 منزلة او وقع الضرب واما لا يطلب المفعول فاعله او مفعوله فلا يتحقق التثنية
 بين الفعلين من اولا فلو حذف التثنية من غير طلب احد هما فكذلك المفعول او لا
 ان وان لم يستغن عنه اظهار ان جعلته اسما في هذا الموضع كما لا يكون عينا
 الامتن او حذره في قوله او حذره في قوله او حذره في قوله او حذره في قوله
 عبارة واحدة لان امره بالافاد ان كان معاير الاضمار لا ينبغي الحذف
 وان كان معاير التفسير لا ينبغي جعله اسما في هذا الموضع كما لا يكون عينا
 قيل وضع الظاهر موضع المصغر وقال المصغر في هذا ما لا المشبهة بالبين
 ان وضع الظاهر موضع المصغر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التفسير كونه في حاله رطبة

مستحسن

واما في الجملتين فكثير وان انفصلت كقولهم لو لم تكن ثوبين حتى توتيه مثل ما اوتيه
رسالة علم قلت كان الجملتين في صيغة التثنية فلهذا جملته واحدا
لذا انفصل بين الفعلين ومعمولا في الجملة اشتملت على الفعلين التثنية على
كثير اما يكون التثنية في جملة واحدا كقولهم قد حسنها الزيدان منطلقين
منطلق وان اعلمت الاول اضرب الفاعل في التثنية اتفاقا وان اعلمت
الثاني اضرب الفاعل في التثنية وذلك لعدم لزوم الاضمار في غير الذكر
لفظا ورتبة لان الظاهر عن المصنف تقدم رتبة كونه مستحقا لان يذكر
بجانب الفعل الاول وانما لم يقل على وفاء لانه لم يكن مفعلة لزوم الاضمار
والتركيب والمفعول على الاستعمال المحكي في قولهم في كل من بعض الخراجين
اذ لا اختلاف في اختيار الاضمار بل متفق ولذا استعمل في بعض الجملتين
على ترجيح اعمال التثنية بغير اشارة الى كونها توتيه اخرج
عليه فلو اذ لو كان العامل في التثنية الفعل الاول كان النظم على خلاف
الاجتزاء وانما اختار الاضمار على الطرف مطلقا مع ان الحكم رجايد عوالي
الاختيار ويرجح لان اعمال الاول مع يوجب ايا صورا اظهر تفرع
الفعل الاقرب عن التثنية فظهر تفرع بذكر مطلوبة الا ان عليه مانع من
الاضمار والطرف المفهوم من قوله على المحكي روي من صورة حسنة وحسبها
الزيدان منطلق لان حسنها لو اهداه المفعول الاول متع او يقر حذف
مفعول الثاني والهرب عن الامتناع والفتنة مانع عن حذفه ولكن الموضع
مفرد والمفعول شئنا يمنع من الاضمار لانه يلزم مخالفة القيد الموضع او في الفتنة
المفعول الثاني الاول وكلاهما متفقان في المشهور والاول قليل عند المصنف
فيظن ان فيجعل مفعول الثاني في خبر مذكور او بقول حسنة وحسبها منطلقين
الزيدان منطلق وفي العارفة ما عرف بهما اشكال او منصف وانحل
التمثيل في دفعه لا يمكن ثانيا حسنها في منطلق لا فراه ولو حسنها
طابقا لثمة النحل ان التثنية ليس في منطلق بل في اسم فاعل من الانطلاق و
الاخر اذ اني جاء بعد قطع الشرع له وهو اصل وهو ان التثنية في منطلق البصير

لا على الكسب المختار

بافراوه

بافراوه مفعول الاول ويجعل معنى الثاني واما منع افراوه وشرع لو كان مفعولا
لما افراوه فالرخصة بمنزلة اعمال الاول مع قبح فصل الاجنبية بين الفعلين
او بين المند اليه والمند وحقن مفعول مع زيادة قبح العطف كمال الانصاف بينهما
حين كانا بمنزلة فعلهما فلك الفاعل او وفاقا على ذلك المفعول او وقع بذلك
الامر انما استغن عن التثنية عن مزيد البيان واما فرع من احكام التثنية
اراد احكام موقفة ومثيرة عما ينسب به بابراه مثال حكم انظر الى حرامه منه
ويكون حديد البصر الوقوف بينهما في النظر وتغير ما سيجي في احياب الاضمار على
شرطة التفسير من ايراد صور منسوبة به مزيد التثبيت والتقرير فادع قوله
وقول امر القيس لو انما استغ لادني معيشة كفاية ولم يطلب قليل من اعمال
ليس له لف دافعه هذا ما قرئت اليه دلا على ان الفاعل انما يبرز بالقدح المعطوف
توجيه آخر اجل منه واعلم وهو انه قد استدل لال كوفيل في اعمال الاول في كل من
امر القيس كفاية مع ان في اعمال حذف المفعول الثاني غير المحكي روي بعد التثنية
مع خلوه من وصية من غير الاضمار او الفاعل لا يجزأ احدنا وبين فضلا
عن المصروف فلو لا اعمال الاول راجي لم اضطره به هذا التفسير لانه في اخيار
لا يفيد رجحانه بل يحمي السادة لكن هذا التثنية على تقدير حدوثها وبين بالارادة
وعند من يجعل الارادة مرجحة لجواز ان يقال لا حاجة الى ابطال التثنية و
لانه ابطله الاجماع على احد الوجهين ووجه في المعنى لو كان منه ان يوجب
كما التثنية في اعمال الاول بل من التناقض لان لو لا اتفاق الجراء وما عطف
عليه لاتفاد الشرط فهو بغير عدم السمع لادني معيشة ووسع لادني
معيشة ليس لا طلب قليل من اعمال على طلب قليل من اعمال ان اتفاق عدم
طلب قليل من اعمال ليس الا ان يطلبه ما اجاب عنه الكوفيلون بان لا يلزم ان
الواد للعطف فليكن والوال والاعتراف او سمي انه للعطف
فيكون للعطف على مجموع الشرط والوا ليس بشئ لانه لا قيل ان الاضمار المراجع
في الواد للعطف والمراجع هنا العطف على خبره والمصروف لا يصح الاستدلال به
لانه اذ استلزم المراجع في المعنى يرجح المصروف بل لانه لا يفيد في التفسير بهند الى اوال اصدار بعد الطلب

القدح بكسر الهمزة قبل الراء ونفسر
جمع فراه وافرجه وافرجه فافهم

وتوجيه عدم كونه مع باب التثنية من مفعول الطلب الملك والمجد
توتية قوله وكذا اسم المحرر من المجد المذكور لا ولا يفتح انه
وان خرج بهذا التوجيه عن ف والمفعول الا انه اشتمل على ف واللفظ
لفصل الاجنبية بين مفعول كفاية ونفسه لا انه يجوز ان يكون الشر او يقال
انما يقع ف واللفظ في كلام البليغ دون ف والمفعول انما يثري القول
الغرض في وعاء مثله في ان المولى الاممك ان يوازي شي بوجه يقا به وفي قول
الحق مع الكون ولا تنافض لان المفعول ان لو كان شر ان به لا يثري بعينه
كفانه فيقول في ان لم اطلبه لان التعليل بجعل مثله على تقدير التثنية
بأنه مبعوث من غير طلب لصاحبه جميع الاشرف مع وانما هم في حق وكذا
اسم المحرر من مفعول كفاية او صحت الاشرف الا طلب قليل من المال
فقد استدلوا بان اختيار اللفظ في التثنية البليغ او ادعى اليه المقام و
اما استنادهم لعدم الكفاية الى صريح التعليل اتم من اثبات طلب التعليل
لأن الاول يقع عن الشرف والثاني عن كفاية مفعول ما في فعل او شبهه
لم يستم فاعلم ان لم يذكر اسم فاعلم انه لا في اللفظ ولا في التقدير فيلزم بقوله
كان في التثنية او كبر تنبيها على شدة الاتصال بالفا على كونه في رجا لاف على
في الحكم ولما لم يفصل بين التثنية وكبر وما يعقبه من امر فوعات
ونقول دأبه عدم الفصل بين افع المفعولات والمنصوبات والتابع
بكمية منه من شي من ابواب الكتاب فلا حاجة في ترك منه هنا الى كونه بل لا حاجة
ذكر كونه المذكور في التثنية او كبر وهو على وجهه على الفاعل في انما مفعولا
عامل بمعنى خلاف الفاعل على مفعول قد عرفت حال كل حذف فاعلم ان
على فعله او الا حصة لا في طلبه وهو منقول من جميع المفعولات قولنا
حوت زيدا عروا يوم الجمعة الامم كبر صرا شديدا في داره ما ديا مع انه يشي
منها سوس زيدا المجد و هو المفعول قولنا ما حوت عروا الا زيدا وقولنا المجد
القيم واضرب القوم فخرجها بفتح و اقيم هو ان فاعلم ان مقامه وقوله هو
ما كبر الفاعل كونه في الفصل وانما كبر على مكانه وقيل دفعا له في مقامه

في التثنية (في التثنية)
على ان مفعول

والوهم ان عطفه على قوله حذف فاعلم ان يوجب ضمير يرجع الى المفعول لا فاعلم ان
في التثنية من التثنية او مفعول يتوقف على مفعول الفاعيل ولا يتوقف على فاعله
حيث حذف فاعله صام واقم التثنية مقامه لان قبل ان ليس مفعولا بل فاعلا
او امراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل فاعله مقام الفاعل او امراد منه امرادها مفعول
لكن لا ما يشتمل مفعول ما لم يسم فاعله ولا التوقف على مفعول فيدور فاعله
لان فاعله صام لم يحذف او امراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مفعول بالفا عليه
وشرطه ان شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل واما مفعول
مقامه ان تفتي حقيقة الفعل وشبهه او كثر ما يكتفي بذكر شبهه الى فعله جعل
شكرا وان جعله كذا على سبيل التمثيل او شبهه الفعل بغير الحقيقة مفعول
والفعل ونظايرهما وصيغة فاعله التثنية الى الفعل والفعل ونظايرهما وصيغة
تفعل وتفتعل ونظايرهما ومنهم من قال فعل وتفعل علم الوزن والعلم بوزن
بوصفه التثنية ووصفا جان وزن مجهول الفاعل ومجهول المضارع ووجه
نظر لان فعل التثنية موزن مجهول فاض مجرور التثنية لا مجهول الفاعل فاعلم
ولا يقع المفعول الثاني انما عطف على التثنية ولا يوجد ان يجعل تحت
الشرط ان لا يقع المفعول الثاني من باب علمت لكان مقام الفاعل
واضرب زيدا عن باب علمت فان لم يكن افرسبي ولم ياب علمت افع المفعول
لأنه لم يسم لوك التثنية مستند اليه وتعقبه الرض عن بطلان اللازم
لوقوعه في العجينة حزب زيد عروا فان القرب مستند اليه لا العجينة وبسند ما زيد
ودفع بان المراد بالاستناد نسبة بحيث يجمع الكون عليه نسبة المضارع
استنادا المصدر المذكور بسند مستند بل المذكور مستنوبا ومن قولنا
الرفع موجه عليه انرا لا حال وان اجتمع عليه جم غفيرة من نحو المذخر او لا
فلان المفعول الاول القام مقام الفاعل مستند اليه استنادا من فاعله فاذا جاز
ذلك فليكن كونه مستندا مستندا اليه استنادا من فاعله فاذا جاز
انما لاسم المفعول هذا الباب ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان استناد اسم المفعول
كما مصدر ثم نقول بوجه في عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل ان مفعول

التثنية

انما يثري القول
لان المفعول
ومعنى المفعول
مفعول

في التثنية

فلو وقع مقام المصدر مقدما رتبة وانما وقع المفعول الثاني من باب اعطيت مفعولا
 والاول فاعلا لانه امر مفعول كجاء الى انا وويل وارجاع ولا الثالث من باب اكلت
 لو اكنف بقوم ولا الثالث كلفه اذا كانت الباء اعطيت ووجه ان الثالث
 من باب اعطيت بعينه الثاني من باب علك لان حركة الاضمار في المفعول الاول
 والمفعول له والمفعول معه كذا في كالمفعول الثاني او كما ذكره في المفعول
 انة والثالث ولا يخفى ان المفعول له والمفعول معه اوضح في هذا الكلام حتى اختلف
 في المفعول الثاني والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذ لم يثبت لاسر
 بالثاني مثلا فالاصح ان يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس
 وكذا ان يجعل كذا في مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه في حذف
 الفاعل والاقامة مقام وظر الباء ان المفعول لا يقع مطلقا وهو
 الذي حققه الرضحي حيث قال انما يقع المفعول له لان ما يربط الفاعل به يكون
 كالفاعل في حروا بآب وكثيرا ما يكون بلا غرض بخلاف المصدر والرتان وكذا
 فانه لا يكون بدون ما يربطه بالفاعل كما لا يكون في المفعول له مقام
 الفاعل لان نصبه علامة العلية فاذا وقع لم يعلم العلية وادرج عليه ان
 نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا وقع لم يعلم الظرفية ويكره دفعه
 بان النصب علامة قصدية فلو قام لم يعلم قصدية الطرفية ولا يثبت
 لام يقصد طرفية بكونه مسند اليه واما طرفية معلوم من نفس الكلمة بخلاف
 المفعول فان كنيته ما يعلم بالنصب كقصدية فلو وقع لم يعلم عليه وان لم
 ان المسند الى العلية وعلى هذا القول يجب بقية المفعول له كونه بغير
 اللام وانما يقع المفعول معه لانه لو وقع موقع الواو لزم دخول الواو
 بين المسند والمسند اليه ولو وقع بدون لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ولكن
 نقول انما على حذف نيبا والمفعول معه لا فائدة مصاحبة مع مفعول
 المفعول محذوف الفاعل سيقب حذفه فلا يكون وقوعه موقع الفاعل ولا يقع
 خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفرقة مطلقا والى في الخبر
 الجملة اذ لا يجوز ان يكون مقامه دون كلين قائم لا نقول استغنى المصدر

عن النوض له بقوله في التعريف كل مفعول حذف فاعله لا نقول كما سمع من روع
 كان منصوبا اسما وخبر اسما فانما هو مفعول لا عليه جرى المص
 حيث ادخل اسم كان في الفاعل وقال في تعريف الفعل انما قصد ما وضع نقد
 الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول في تعريف مفعول عالم بسم فاعله لا في
 بيانه غيره مقام الفاعل وقد اجاز لك في نيابة التمييز وادرج المفعول
 بلا واسطة واعتبار من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك لتعاني وجوب
 عند اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكون في عين ووجه بعض
 القرائن ان قوة وكثير من الآثار تقول حرب زيد يوم الجمعة احام الامير فربما
 شد يد اخو داره اي يقول مثل هذا التركيب الذي قاله العرب فاعل انما منصوب
 وان كان وجوب المفعول به وفوقه مستقبلا فلهذا قال لتعاني زيد في
 لم يعرف ذلك قال الاضحية بمعنى المستقبل ينظم الكلام بغير تعاني زيد مع وجود الظرفين
 والمصدر والحارو ارجو من قال كرمثال المفعول فيه وفات المفعول بواسطة
 وهم كما ان جعل ترك المفعول فيه باللام شاهد على ان المفعول من الوقوع مطلق
 المفعول له عند وهم والمنصوب بتقدير الحارو سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول
 عند غير الجوز وانما رجع المفعول لان وضع الفعل مجهول على ان يكون مسندا
 الى ما وقع عليه واستاده الى ما وقع فيه والى ما وقع له والى الواقع لتعني بمرئاة
 ما وقع عليه ومع وجود المفعول به وقصد فائدة الوقوع عليه لا يقع لتعني بل
 الغير منزلة اذ هو كالجاء بين الحقيقة والجاز وهذا هو التحقيق وان خلافا
 بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشترط اتصالا بالفعل بعد الفاعل وما قيل
 تعاني المفعول لان الاصل الحقيقة وانما جازر الا عند تقدير الحقيقة فحين
 معنى هذا الكلام انه اذا اراد اللفظ بين الحقيقة والجاز رجع الحقيقة وتعاني
 لانه انما يأتي بالجاز عند تقدير البيان بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشد
 على ان المصدر لا يقع عالم بسم فاعله على خبر يوم الفعل بعد الفاعل وهذا لا يخفى
 بل كذا المفعول به والظرفان والجاز وروى خلافا لقال خبر شيء او في
 مكان او في زمان لكن هذا جئت لا تعلق له بمفعول عالم بسم فاعله بل لا يجعل جزء الكلام مالا يغيث فلهذا لم يسم

المص

بيان ولا يجوز نيابة الطرف الغير المتصرف مما لا يلزم تخصيصه على النظرية اوجده
 بين مستفاد ذلك من التوفيق لا يقتضيه ان يجب قامة مقام الفاعل
 في الاعراب وذلك الطرف لا يتجدد وان لم يكن ان المفعول فاعله جميعا
 في الوقوع موقع الفاعل كما ان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به ودرج
 البعض الجازم والجزء وبعض الطرفين وبعض المفعول المطلق والاول
 من باب اعطيت اول من التار والارباب اعطيت حاله مفعولان كانهما
 بينهما وجه الترتيب ان يذكر قبل وقوعه وان لم يكن لانه من سائل المفعول
 في بعض الشرح هذا عند اخذ من البس كوا على زيد او لهم واما عند عدم
 فني قامة المفعول الاول كوا على زيد او هذا وفيه نظر لانه لو قيل
 زيد اعطيت فلان البس لان التقدم مفعول الاول والمؤخر مفعول ثان سواء
 كان على النصب ولا فاعل الصريح اعطيت موسى عيسى فانه لا يعلم ما قيم
 مقامه الا بالتقدم ويحيى هذه الصور تقدم الاول فالاول متعين لكونه
 قايما مقام الفاعل ومنها ان من الوقوعات المتقدمة والجزء بها بالتسمية على
 ان المتقدمة حق التقدم ومناط الفاعل هو الخبر حتى كان الخبر الذي هو كلام
 يحمل الصدق والكذب او كان نفس الاخبار والاعلام والمصنوعات متينة على
 شئ اتصالها كونهما مفعول عامل واحد مفعول بل عامل واحد وكما استبان
 احكامها على ما كان جنة ما جئت واحد وقد قال المصنف هذا المعنى في اول
 الوقوعات والآثار ومنه الفاعل مفعول عام بسم فاعله كاشف واكثر احكاما
 مشتركة بينهما وقد زاد في التبيين على اتصال المتقدمة والخبر في جموعها
 في حد واحد وانما الاسماء الجوز ان الاسماء وعلام تميزه المتقدمة او
 عن الخبر ولا القسم الثاني من المتقدمة من القسم الاول خبر عند المصنف
 عنه ووقف كل منهما تعريف على عيني وقال فاعله هو الاسم حقيقة او حكما
 نحو ان تصنعوا حيزا لكم وشعوا بالعبادة حيزا من ان تراه واهرام الاسم بالقابل
 المفعول لا يحاط بل الصفة كما يوافق البيان والابخر عن التوفيق ضارب
 زيد قائم الا ان يقال لاصفة الاولى جارية على موصوف تحق او مقدر فاعل

وكيف وانما لها الشرح
 اتصال المتقدمة والخبر عند
 واحد وجعل مفعول عام بسم
 فاعله فاعلا

مبتدأ

في تقديم شخص ضارب زيد فاعله هو الاسم ما لم يقابل كما هو الظاهر والبيان بين
 قسمي المبتدأ من اظهر الخبر في السبب عن العوامل اللفظية بان لا يكون عامل
 لفظي اصلا فان قول زيد جرح عن ثبته مفهوم العرف انه لا ثوب له اصلا خلا
 من ان التبريد عن العوامل لا يقتضي الاصل في العوامل لا تقتضي العامل مطلقا لان
 اشتغال الجميع لا يقتضي اشتغال البعض والتبريد ان اقتضى سبق الوجود لكنه لا يقتضي
 هنا تسبق القوة القريبة من الفعل متفرقة وقيل تسبق الاعمال متفرقة الوجود
 كفي قولهم صديق فلان في المبتدأ اخوة صديق الفم وقوله الجرح
 العوامل اللفظية اخرج معومات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصها بواجب
 المبتدأ يخرج عن الحفظ عن خلل الاسم وعن الاحكام لانه يدخل الفاعل
 ومفعول عام بسم فاعله ومن خصه راعى انما سئل بالخبر كونه بزيد
 وما في الدار من احد وان زيدا قائم وعمر ومع ان الاولين متقدمين واسم ان
 مرفوع المحل في الثالث لكونه متبدا ولذا عطف عليه بالرفع ونهال من تفرق
 في المثالين بانها جرح وان حكم لانه الفاعل لكونه جازما بين حكم عدم
 وفيه تميز ان يدخل الجرح وان من حيث هما جرح وان واسم ان في
 حيث هو منصوب في تعريف المبتدأ والتخصيص ان قيد للحيثية معبرة وحسب
 من حيث انه مرفوع جرح ومن حيث انه مجرور وقوله مستدالية لا يخرج انما
 المعبودة واسم الفعل جرح المبتدأ لكنه جرح القسم الثاني من المبتدأ ايضا
 فلما قاله قال او الصفة الواقعة وقيل هذا القسم ايضا مقصود بالاخراج
 بقوله مستدالية لان المبتدأ لفظ مشترك بين معينين لا يمكن جموعا في حد واحد
 فاعله كونه في مقام التوفيق حدان لغني المبتدأ وجب اخرج فاعله كل من المبتدأين
 عن تعريف الآخر والآخر ان المبتدأ اسم لفظي هو الاسم الجرح عن العوامل
 اللفظية اخرج من كون مستدالية وكونه صفة واقعة بعد حرف النفي او
 ان الاستفهام واقعة لظايرها لثواب وصفة واقعة بالعطف على مستدالية
 وهو مشترك على اعادة ان هذا القسم ايضا جرح عن العوامل اللفظية فاعله
 بالصفة اعم من المشتق وغيره كخوفه بسم انما وبالوقوف بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة او حكما كونه قائم الزيد ان

تميز المبتدأين كونه مختلفا

غير جرح

الا ان الزيد ان
 في حكم قائم

اصل افعال الزيدان حذف مبتداء ووضع الموضع المفعول في
 وتبعهم المحقق النفاذ في قوله ونحن نقول الام بعد من التكلف ان يقال
 الزيدان مبتداء خبره اقام يترك الخطا بقية كونه على صيغة السند الى الفاعل الثاني
 ان غير في غير قاييم الزيدان مرفوع ولا وجه له رفعه الا ابتداء ولا يصح ما عليه
 من التوكيد والجواب عنه ان اعراب غير مستعار عن مبتداء لان الصفة التي به
 مبتداء بعين كما خبر باضافة اليه عمل اعراب المبتداء ونظيره وغيره المستثنى حيث
 اعراب باعراب المستثنى على اعراب المبتداء وبهذا اندفع ايضا ان اعراب
 والمنصوب ما لم يدخل في افعالها المنصوبة الثالث ان اسم الفعل مرفوع
 بالابتداء عند المحقق كما حققه في بعض نصابه فيستقصى به تعريف المبتداء
 الا ان يقال لعله ترجح حين تأليف هذا الكتاب عند المذهب الاخر فيكون
 منصوبة لعل على المصدرية او علة عن الاعراب كما فعل في حيث مفعولها الرابع
 ان قولهم اقل رجل يقول في ذلك خارجا عن قسم المبتداء مع ان الاصح انه مبتداء
 لا خبر له لانه قال انما اضيف اليه لانه في معنى يقول في ذلك والتم في تارة المضاف
 اليه وهو صفة بجملة فعلية ثالثة برب وحيث ان المحقق في القول الاخر
 لا يعل على ان الخبر خبر في اي اقل رجل يقول في ذلك موجود او الى قول الاخر
 ان الخبر يقول في ذلك ولا يبرر شيئا من هذا ما اوردوه اشيء الى وضع على القول الاخر
 بان على انه يقول اوب اقل رجل يقول في ذلك لا زيد ولا معنى لقول اقل رجل
 يقول في ذلك الا زيد موجود او ما رجل يقول في ذلك موجود الا زيد لما
 من الذين عند مبتداء قولهم خطيبه يوم لا اصيد فيه والخطيبه مبتداء ليس برب
 شيء على ما في القاموس قالوا به الصفة في معنى الفعل لا بخطيبه وقدره
 يوم لا اصيد فيه فيستقصى به تعريف المبتداء وليست شعري لم
 يجعله خطيبه خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المصنف اطلع على هذا فلم
 يبال به وعند البعض كما في الشرط مبتداء لا خبر له فذكر المرفوع
 في حيث تكلم المبتداء كونه ضعيف لا يبال به وسنوف ما هو التحقيق
 ان وسنوف ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتداء في اقام زيد

قوله

لان اقل مفعول في ذلك
 في معنى ما رجل يقول في ذلك
 زيد موجود

51
 كما لم يخرج زيد قام لا بالناس المبتداء بالفاعل فيكون زيد مبتداء في اقام زيد وول قام زيد كما ويكر
 كما يجب عنه بان الخاء المحققة مع افعالها لا فائدة لا لغاب وانما المرفوع والناس المحققة
 وزيد قام لا فائدة القيام مع التاكيد في قام زيد واما اقام زيد سواء كان زيد مفعولا او مبتداء فغنى
 واحد لا يقال زيد قام ايضا بقوب من زيد قام في التقول لا نقول (المعنى للتقوى في الاستقام) انما هو في خبر
 لكنه لا يتم في ما قام زيد ويوجب ان لا يلبس التقديم في ازيد قام فالوجه ما قيل لا يجوز التباس الطريق
 المحقق بما هو ارجح منه لانه لا يلتفت الذين الى المحقق اصلا بخلاف ما افادت وبافان الحجاب
 بجعل الطريق المحقق تحملا والمبتداء في قام زيد التمسك بالراجح الذي هو الفاعل على قوله عن ملا
 الخطا في المبتداء فانه يكون عا خلافا للاصل من تقديم الخبر واما اقام زيد فلو كان المبتداء فلا
 الاصل لكونه مبتداء مفعولا السابع ان العال في المبتداء والخبر على المذهب الصحيح لا ابتداء وعرف
 يكون الاسم مجردا عن العوارض اللفظية لاسما اليه كما في القسم الاول من المبتداء وكونه الاسم مجردا
 عن العوارض اللفظية لاسما له الا شئ كما في القسم الثامن ولا يخفى انه مقتضى يكون خبر مجردا
 عن العوارض اللفظية لاسما له في التوكيد الواضح المحقق بجزء المبتداء عن العال اللفظية ومن
 لم يرض بكونه ما بعد متواتر امر اخر ما قدم حجة كونه العال الموجود عند ما فلا يحسن تشبيه
 العدم بالموجود وتنزيله منزلة عرف بكون الاسم في صدر الكلام حقيقة او تقدير الاسماء اليه
 او لاسما له ولا يخفى ان قوله الاسماء اليه او لاسما له لغو في توكيد اذ هو في التوكيد المشهور
 لا ايجز في الكلام استا معدومة وليس كما كونه في صدر الكلام حقيقة او تقدير الخبر **بمجرد**
 المعهودة اعني مجردا عن العوارض اللفظية **المبتداء** اسر الذي التقى الاسماء فالبال لا لاصفا
 وتبين على ان تعلق الاسماء بالخبر اشده بالمبتداء وقيل بالتبعية لان المبتداء مفعول الخبر ولفظ
 ما به استدعاءه الى المبتداء وفيه ان المبتداء ايضا ما به الاسماء اليه فلا وجه لتخصيص
 الخبر وقيل امر او المبتداء الى المبتداء ابا بالبا فربا بينه وبين المبتداء وفيه ان الفارق
 ليس بالبعيد بل ان اشتغال المبتداء بغير لام الموصولة في المبتداء وعرفه في المبتداء اليه
 الا ان يقال جعل الالة علامة الاشتغال والعلامة فلو واد جعل الفير الى المبتداء استغنى
 عن فقه **المغايرة للصفة المذكورة** ولا فائدة له الا مجرد من زيد التوكيد في ان لا يتجقق

بمجرد

يغرب في ضرب زيد لانه وان كان كاجود استنادا لكنه ليس مستلزما لاجتهاد واذا جعل الضمير راجعا الى
 الام يرد في الجود عند يغرب في الحال المذكورة والصفة المذكورة فيكون قوله انما انما يرد في حال لا بد منه
 لا يرد في الصفة ويقتضيه ضرب ولا يرد في الاستبعاد لاسم الاسم الجود بغيره ان الكلام في اسم الاسم
 ولا يتجه على الصفة لا يرد في الجود لانه في تأويل الاسم عنده وانه عنده الرضوخ ولو لا الجود لكان اسمها حكما لم يتم
 حصر الكلام في مركب في اسمي او في مفعول وام **واصل المبتدأ** المستند اليه وهو المحكوم عليه في هذا الباب
 ومنه كثره اطلاقا عطفا عليه انه مفعول مستند اليه ويصرف اليه المطلق عند الاطلاق **التقديم** قيل
 لانه الحكم عليه الموصوف بالجود والوصف متأخر اوجود الاحتمال فذكر اعل ما هو الاصل ونحن نقول
 لان الابتداء الذي هو العامل متحقق مع فركه تقديم على الجود بتقديم العامل على الجود والاصل في العامل التقديم
 والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد في الدار زيد فاعلا **من ثم جاز في داره زيد خلافا**
 للكوفيين لان في داره عامل عندهم ومرتبة التقديم على زيد وعن جوزه في داره زيد من جوزه في داره
 قيام زيد في داره علم بهند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبة ويصرف لواز
 ما ورد في كلامهم في الكفاية وورد في البيت **واستغنى صاحبها في الدار** وقد سبق ما يتعلق بهذا العام
 في الشرح ورضي الايهام والاعتراض والاحكام تحت الحوالة في اول الايهام قال الرضوخ ينبغي
 ان يخالف ابن جني والاختصاص في امتناع قلت لو كان منزها عن الجود لكان المضاف اليه المبتدأ في الدار
 ولو كان شدة اقضاء الفعل المفعول به حتى كان يجب الفعل ايضا وقيل فلا اذ شدة اقضاء الفعل
 المفعول به المبتدأ الجوز وان كانت اقوى من شدة اقضاء الفعل المفعول به او عاه لا يقتضيه تقديم
 على المبتدأ بل اتصال به وهذا لا يلزم كونه مقدما رتبة على الصغير بهذا والتذكير في الترتيب
 كان مقتضيا لا غير لا يقتضيه قوله اذا كان المبتدأ مستلزما حال صدر الكلام لا التقديم قوله
 واذا كان المبتدأ في هذا المقام كما وبهم الرضوخ لان من مباحته قوله او كان الجوز مفعولا
 وقيل او كان الجوز فعلا واذا انصرف الجوز المبتدأ المفعول والاول يقتضيه تقديم جث النكرة المفعولة
 والاخيرين تقديم تقديم الجوز المفعول والمفعول في المبتدأ الترتيب قال المصنف لانه الحكم
 عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ونقص الرضوخ بالفاعل ونحن نقول تنقصه بالحكم به والا
 قرب ما ذكره الرضوخ لان الاخر اذن عن تنكيره ثلثا بل يثبت الجوز بالصفة ويجوز ان يقال في هذا
 كان

كان المبتدأ في الجوز تنكيره لانه لو عرف كالمبتدأ لا يثبت بالصفة الا ان يقال في الترتيب ما يرد في الضمير
وقد يكون المبتدأ مكررا اذا خفصت بوجه ما اربوجه في الوجوه الستة واعترض عليه الرضوخ
 بقوله لو كسب انقض السات ومثل بقوله في قوله في وجوه بوجه ماضية وبان لا يخفى عند
 الخاطبة وجوه ذكرها الا في قوله في ولعل من ومن قوله سلام عليك بل لا يخفى فيه ايضا اذ ليس
 معنى سلام عليك سلام عليك اذ لا يصح ذلك في دليل لانه لا يصح ان يراو به دليلك ونحن نقول الاصل
 في المبتدأ التعريف لان جعل شيء مبتدأ يقتضيه كونه مستقيا للتقديم في الكلام وهو الاهم هو
 مناط الافادة وحيث كان التعريف والتخصيص في الجوز اكثر كان الفائدة او فاعلا محكوم عليه فاعلا يكون
 اهم من المحكوم به اذا كان معينا والافاضة الفاعلة المحكوم به الذي في تقييدات في الجملة الفعلية
 الا ان هو الفعل ولا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه في فاعلا فاعلا المبتدأ ان يكون منزهة عن التقديم
 التقديم واذا كانت نكرة فافاضة بكونها اهم احد الامور الستة على ما يفسر المصنف فان و
 حوت سبعا فاعلا ان تزيده عليها ولا تزد على المصنف محلا معك فيه واما ما خرج عن الفاضل
 فربما يقع مبتدأ جمل المقام اياها اهم ولا يرد نقضا على الفاضل بكونها ماضية لان الفعل
 يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديم كونه عاملا كلاما طاهري عاقل عن حلية التحقيق و
 واما ان الوجوه الستة لا يفيد من منها التخصيص انما تغليب الاشتراك ويكون ان يجاب عنه
 بان مراد بتخصيص النكرة بوجه غير ما عي النكرات باحد الامور الستة لا تغليب الاشتراك
 ولو سلم فلما بال تخصيص اعم من الاقتصار حقيقة او حكما بان ينزل منزلة المفعول في الفاعلة
 وان استعمل التخصيص المنبني عن التكلف ولما كان التخصيص بمعنى تغليب الاشتراك حقيقة
 مما لا سبيل اليه في بعض وسبيل اصعب من ان يتركبه فاعقل وتكلف اكثر من ان يتوهم
 ثلثة ارضاعه بالمرأة والتفصيل بذكر كونه مستلزما اليه اهم في هذه الصورة فاعلم ان **والجود**
مؤمن جزم من مشك والمراد به ما يخص بغيره في كانت او حقا مضافا اليه نحو قول
 بغير شغل او غيرهما او افضل منك افضل من تقييد للشيء بوجوب الاهتمام وجعل مناط
 الحكم بكون المطلق فان الطبيعي لا يقتضيه وبهذا ان في انه لا يفعل شيء حيوانا ولا
 ناطقا كذا وعدم صحة انسان بل ترك كذا **وارجل في الدار ام امة** يوجب الاهتمام

به لان المطعينة **وما احضر منك** لا يوجب الاتهام به لانه بتقديم جعل التخصيص لفظ لان الفاعل اذا قدم
وجعل مبتدأ بغير التخصيص **والله اعلم** لا يوجب الاتهام به لانه بتقديم جعل التخصيص لفظ لان الفاعل اذا قدم
مناط الفاعلية بخلاف ما في رجل فان الاتهام باقاي يوجب جعله مبتدأ فاما لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا
بما هو ضرورة لم يكن من تمامه بخلاف الطرف فانه يمتنع جعل مبتدأ **وبراد بقوله سلام عليك** كل ما باطن
او الشكوك لك فان مدار الفاعلية هو هذه النكرة ونفيها كالموتة مع نكرانه فان الخطاب لم يأتى لانه
كانت ويراهك بارهاك فان كان المشهور ان التخصيص بالتكليم لانه لكونه الا مصدر الاصل فيه نصب
فما جعله فمستلزم سلاما على السلام عليك الاستمرار والافضال وادور عليه الرخصة ان كانت بمعنى
سلام عليك وما حذر من سلام عليك وليكن ذلك بمرادنا لا معنى لهذا التركيب وهو موقوف وقيل يلزم
تكميل الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك ثمة لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصياغة والغيره وسيفاد
وجه آخر في كلامه وهو ان سلمت حدث بسلام عليك فلو كان نفي سلام عليك بتقدير سلمت لزم
الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قول السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس كذلك
لانه اذا كان سلمت مأخوفا من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوبا الاصل نحوما جاز
تقدير سلمت لزم الدور وقال الرخصة الاصل سلمت السلام ما بعينه جعلك له سالما فهو مخصوص بالنسبة
الى الله تعالى هذا لا يبعد ان يقال السلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والافضال في الكلام
لكن ان يكون نكرة لان الخط في الاغلب ثبوت الوصف الذي هو مبتدأ الخبر نحو زيد قائم فان الخط به
معرفة ثبوت القيام لزيد ونوعه العام لا يؤثر في نوعه القيام وقد يكون موقفا بشرط نوعه
اعتداء عند غير سن او بشرط احد الاور الثلاثة عند سن نوعه او كونه متضمنا للاستمرار كما هو
في ابوك فان في عنده مبتدأ خلافا لغيره او فعل تفضيل هو مبتدأ جملة هي صفة للنكرة
نحو مرت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولغة الفارسية عد
غيره حيث يحى فيها كسبت بدر نوعا مترسدا وديدار او **والله اعلم** **والله اعلم** غير الا
حيث ان جملة اسمية ما خلفا وقد يكون مبتدأ نكرة تنبها على تقدير كذا خبر جملة حيث يجاب
الاخبار عنه الى ما كيد لا يجاب اليه وقوع اعتداء نكرة مختصة لان التخصيص يوجب التوقيف
او قصد الا جعل عبارة لفظ ما لانه في موطنه بالمعنى وعندنا ولذا حكم بان الكلام لا يثبت

الاج اسمين او من فعل واسم والرضي عنه تأويلها وبذلك لا انما على حالها خبر (بغير التخصيص) بالظن في ردها
والاخبار من بعض الكوفيين لظهورها ودوام من دليلهم حيث قالوا للثاني بين الخبر والاشياء
لانهم توهموا خبر اعتداء قسم الاشياء او ادعاهم اشتراك اللفظ ولا يغير التسمية ردا على لقب حيث
لم يجوز زيد والاعزبه واكتفى الرخصة منعه بانه لا منه ولم يظن بشاهد وقد شهد الا ان
لما حيث قال الله والذين جاها وقيما لغيرهم سبلا وليس جملة الثانية الواقعة في تقدير
القول حتى يا اولي الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت اعتداء ما خبر في وقوعه جملة ماولة بالمعنى نحو
تسبح بالمعبر خبر من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالظن قلت الاختصاص ما فرغ عليه **نحو زيد قائم ابوه**
زيد قائم ابوه انما استيقنا هذا الخبر قسم جملة اعز الاضية والفعلية ولم يغفل بالشرطية
لانه لا يخرج عن هذا لان جملة هو جزاء والشرط قيد فاجزاء لا يخرج عن الاضية والفعلية ولا اختيار هذا
فقد عذب به صرح الكلام في الاضية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا الكلام ظاهر بناء على
وجود الفعل او كونه الحقيقي وهو ان الحكم ما هو في جزاء فاعلوا على جزاء الاول في الاضية والفعلية
او بين الشرط وجزاء فاعلوا الاول هو جملة لا الام ولا الفعل واما ما اتى الشرطية فعلا (الرخصة) جعل
بعضهم خبر مجموع الشرط وجزاء والا نزل على الخبر الشرط ووجه لانه ربما خلف الخبر عن الضمير
هذا ولا يخفى ان دليلة لا يرد على الخبر مجموع وانما يرد كونه خبر جزاء على ما نقله صاحب الكتاب
من اخص حيث قال الخبر عند بعض الجزاء والشرط من تنتمى المبتدأ كالمصنف بالقياس الى الموصول
وله ان يرد قوله عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ بتعريف ما هو من تنتمى كانه قبل في قولك من كبرني فانك تسر
من كبرني تسر بكرا من ولا توجه له عواذ الا ان يقول هذا الثاني في قوة انك تسر ان زيد كبرني فيجعل حرف
الشرط الضمير من هو داخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في ان زيد قائم او نفا بابل طرف الضمير
والصحة في خبر تقديره هو وواحد الاسم كمال اقتراحه بالاسم **فلا بد** **عاب** العاد للتوقيف على كون
الخبر جملة ووجه ايجابه العاد على ما قيل ان جملة لا تنفصلها لانه يرتبط بالغير فلا يرد من رابط وفيه نظر لانه
يتوقف برابط خبر ضمير ان به من غير رابط وبطلب الاسماء المستقرة وبابط مع عدم انفصالها
كطلب الجمل من غير تفادى فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحادهما هو المبتدأ والحق هو
بما يتعلق به فالخلاف في قولك الاتحاد كالمشتقات وما في حكمها كضمير وروى وجاها وريد مع شق

كقولهم هذا العايد لا يرجع كل ارجل كلف لصلابة الوجه وهو شجر ينبت في السهل ومضمون الجمل الذي هو الجذر
 في الحقيقة لا بد له من عايد لان علامته اختلفت مع ابتداء اسماؤه لا صغير البتة وعلامة اختلفت مع اختلفت
 اسماؤه لا اشتمل على صغيره بالاصحاف اليه او بعبارة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قائم
 وزيد قائم ابوه وغيره اختلف الارجل ليس بطلا بالاحكام مع المبتداء لا بالاحكام الا العايد كالجمل الذي هو الجذر
 لا شبيهة فيه من الاشفاق نحو زيد انك والفس حيوان والكلمة حكم بوجوده الصغير في كل جملته
 انه جعل مستترا في هذا السرد وكان منشا عدم تنبهه لكونه قولهم هذا عرج كل ما ولا الاصل في العايد
 الصغير هو الموضوع لهذا الوجه واما ما قاله الرضا انه الذي يقدره ارباب الجمل ان يبين المبتداء و
 الجمل فيقولون زيد قائم في تقدير زيد هو قائم فقام لانه ليس صغيرا بل هو قائم ومعناه بالفارسية
 است ولو كان العايد هو هذا الربط لم يكن خبر صغيرا لان ايضا بدونه **وقد يقول غنى** لا الاسم
 الظاهر مدلوله مدلول بعينه للنفذ في السعة كالحاقه بالحق وفي الشئ مطلقا بشرط ان يكون
 بلفظ الاول عندئذ وعند الانفصال يجوز في الشئ وغيره سواء كان بلفظ الاول او لا قال الله تعالى
 ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انما لانفسهم ارجوا حسنا ولا من بعد الموت غير نفهم مطلقا
 ولم يرتفع الرضا لوروده وقد عيلا الاسم فاشتمل على المبتداء كونه في الرجل زيد فان زيدا
 من افراد الرجل المراد به الجنس وكذا حال الفاعل فلا قال الديك فان اسم الاستواء اخذ من
 على المبتداء او هذا عرف ان في الرجل زيد ايضا في جملة وضع الظاهر موضعها في غير نفهم مطلقا
 الاسم كما هو مسمى بل شموله للمبتداء وجوب العايد في المبتداء فيما هو المسمى في الجملة من افراد المبتداء
 نحو زيد قائم فان ما بعد الصغير فهو منه والنفوذ احتضن الصغير تحت مظلة المبتداء لا فيما يستقر
 فيه التذكير والتأنيث كما في الفعل بعد المفعول او المفعول بعينه الفاعل او التثنية وجميع ايضا كونه المفعول
 الماويل بالصفة فانه لا يطابق المبتداء وقد ورد بذلك في الكشاف انه يجوز عدم المطابقة في صفة على
 زنة المصدر فيذكر في الفاعل لا بد لا فراق ولا محالة هذا هو الظاهر لا بالظهور وعلى الجارية
 وكونه شبيهة بصفة قال الرضا في كل جملته حرف متعلق بالظرف المتعلق بالظرف لا بد حاصل
 منه وقال في كل متعلق بالظرف لا بد حاصل الذي هو خبر عن مصدر يتغير بذلك الجملته بالصفة
 متغير لا تنبئ عليك ان لا تنبئ حاصل وتقول لا تنبئ عليك بل يجعل عليك متعلقا بفعل متغير

ان لا تنبئ موجود ينسب عليك وذهب بن مالك لانه حذف تنوينه تشبيها بالصفة وحكم عن بعض البغداديين
 جواز تعلق الظرف بالمتنفي الجني ولم يستحسنه الرضا لوجوب اعراب التشابه بالصفة **وقد يقول**
 العايد من الخبر للجملة وحكم سيبويه في غير الشعر وورده وقوله في القرآن قال الله تعالى ومن صبر وعفوان ذلك لمن
 غرم الامور ان ذلك منه كاديب لغيره في تقديره وذلك ان نقول لا حذف فيه لان ذلك شارة للصبر وعفوان
 فكلما قال ان صبره وعفوانه لمن غرم الامور قال الرضا حذفه قياسا عند الظرف موضعيه وهو ان يكون
 جردا عن التبعية فيكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتداء فيها جارا من المبتداء كقول السمعوني
 بدرهم والبر للبر بنين والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتداء بجعل الموصوف في حكم المكرة كما في امر على التميم
 يستنيي وكان جعله حالاً وقالوا حرف العايد المحذوف المنصوب الى الكراية قياسا قال الله تعالى
 وكلا وعد الله الحنيفة وقال ان ثلاث كلمين قلنت عدا وقال قد اصبحت ام الجار ندى على ذنبه
 الظلم الصنيع وجعل ابن مالك هذا الجماعا وجعل شابهة الظرف في العموم والافتقار حكم نحو ابراهيم ضربت
 وحذف صنف كلف بالمنصوب العايد الى غير الجمل واما ان يرفع فلما حذف والعايد في الصفة وحكم في الصلة
 احكام ان يستحق طارة طارة الله تعالى والظرف في غير ما ذكر سماع الكوفيين لا يجوزون في غير الشعر
 وورده القرآن **وما ارسل رسلنا من قبلك الا بنسوة** بنسوة بفتح واو جارا وجرأنا ما كونا من البقرة
 بخلاف انما بنسوة بفتح واو بنسوة بفتح واو فانه ليس بخبر طرف بل الخبر مفعول والظرف حقيقة والمنصوب
 يتقديره جازية الجار والجرور من قبيل عموم الجازية في الكلام قد نبهت عليه وما وقع طارة على ان الخبر هذا
 الظرف كما هو مذهب الجمهور لا على الاصل المتعلق بالظرف كما ذهب اليه غيره كمن جاز لان الخبر لا يفي طارة
 بل طارة مع فاعله المفعول به وبهذا الخلاف في عامل مفعول بعد الظرف نحو زيد خلفك **واقفا لاكثر** ان اكثر
 الجواب **انه مقدر بجملة** ارعاه انه مقدر بجملة او ذهب لاكثر انه مقدر بجملة ارعاه بجملة لان التقدير
 يستلزم التأويل وفرقا بينه وبين قولنا المقدر بجملة ومن لم ينبذ للوقف اشكل عليه ان المقدر عند
 الجار هو الاصل في جرحه العايد ومن مفعول لا انتفاء من نوعه الا الظرف خلاف السبب في فاصحة الى
 تغيير العبارة فقال (مقدر بفعل) لم يوافق انه فاسد والصحيح المقدر بفعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من
 خبر محذوف خلة الماسية والصفة والمحال كالمفعول وجعلت كلمة ما حالية عن الخبر حقيقة او على ادخل
 الجميع في الياء والعايد المقدر على ما في الافعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول والافتقار

فيم رطافه لانه اما يحسن
الاداء ويحسن المبدأ ٥

57

ابن زيد علما مثل قائم زيد وقبر فوفت الفوق بينه وبين زيد قائم وانما قيل للجر بالرفع لان الجر للبيان لا الاستفهام
 لا يقتضيه التقديم على المبتدأ لان الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة **وكان الخبر مصحاحا** ان المبتدأ اي جعل
 المبتدأ مبتدأ صحيحا ولا خفاء ان الجر الظرف صحيح في شرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف
 مصروف اركان التقديم مصحح كما ستعرف بتقرير الشرط ولا حاجة ايضا الى اعتبار اليقينية في المبتدأ اي
 مصحح للمبتدأ حيث انه مبتدأ كما في بعض النسخ ولان في ان الجر الظرف صحيح لكونه مبتدأ مصحح للمبتدأ
خوذة الورد اصل او متعلق بالكسر كذا في الرضوان او كان متعلقا بالخبر صغير كان **في المبتدأ** هو عطف على قوله
 او كان صحيحا بتقديمه لان الشرط من موافق حذف لكان كما ستعرف ولا ينبغي ان يجعل قوله متعلقا عطفا على
 خبره لان وقوعه صغير عطفا على اسم كان عطف على محمولين على محمول واحد واخذ حرف عطف واحد لم يستغن عن تقرير
 كان لانه خرج بموجز قوله او كان ويكون العبد في قوله الامر المردود ولا وجه لجعل امره دونه وعبد لا
 دون كل واحد منهما وكذا قوله او خبر اخر ان جعله عديلا استقلال الظرف متعلقا بجر ماله متعلقا بمحمولة
 له وفيه امور احدىها محمول على نحو على العبد متوكل وعلم الله عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لا محال
 تقديم المفسر منه الا عند الكوفيين سور شام فانه يجب تقديمه عندهم فيها وعند الكثر في المثال الثاني
 دون الاول اشارة اقتضاء الفعل محمولة دون الصفة فكانه مضافا عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل
 دون الصفة وليس في هذا شبه لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وانما يندفع محموله
 نحو قريب كل جمل ضعيفه وانما لانه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلقا بجر جميع منه وجوب
 تقديم ما يتعلق به قوله على النمرة مثلا في المثال المذكور ودون تقديم النمرة وهو اعطى وما يعلم منه عنوع
 وقد يجعل على التعلق لجزء بالكل فيندفع عنه ما سوسر **خوذة النمرة مثلا** زيدا كناية عن كثرة زيد
 جمل على النمرة لا بها لفظا على النمر بدون الاء لانه توليف للنمر والنمرة واحدة لانا نقول هو توليف للنمر بانه
 على كثرة منه مثلا زيدا وفيه تأخر **او خبرا عن ان** ان حرفا مفتوحا مع اسمها وخبرها في عبارة
 مسبوقة وكل ان تفعل الخبر الحقيقية ولما خبر عن ان او معنى هذا عند تحقيقه فيما ملك الحقيقة
 معنى ان وايضا وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فيذكر عن الحقيقة الحقيقية
 او يظن خطأ انكلام او خطأ سماعه لكن هذا افالم يكن ما يبرز في ذلك الظن سور تقديم الخبر نحو احا
 انك قائم مستحق ولو لا انك حقيق بالاسكان لا يفتك ما انك قائم على لغة عجم وما ان انك

قائم صوابا وما كان قائما بالحق وخرجت فاذنك قائم فاستثنى الرفع من الواقع بعد ما افاضل ليس الا قول
 ابن مالك او مستوفى وان كان وصلها لا يفي بالاسلام وذا والرفع في مواضع وجوب التقديم ما وقع التقديم فيه
 بعد الا او معهما وهو على كل حال في زيادة ما قدم لا اتمام به التكملة فيما يليها علم الرفع فانه يجوز
 لا هو واجب **وجوب تقديم** ولم يخف عليك وجه الوجوب **وقد تقدم الخبر** ان حيزا اعتبارا منه يعلم تقدمه
 شيئا كحيزا ينسب الابداء ولكن لا يجوز الجزاء ما هو خبر في الكلام او في الامل فينبذ حكم الكيفية وانما
 مبحث نقابس استخراجها القابيل القابيل لينفع به كل معتر وبابس الاول ان العامل المعنوي طاعة
 غير قوت فظن ان لا يعمل في معولا كثيرة الا انه على خلاف ذلك برفع اخبارا مستعمدة ولو لم يرفع الف
 الف كانه للطاقة شايه لحدوث الغير الفاترة عن الافعال المتكاثرة الشايه لجزء المستعمل
 فربما وجب التقدم لكونه خبرا عن متقدم معنى فوفاها فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق
 المتبداء لان خبره لا يرجع الى المتبداء بل يرجع خبره الى موضوعه فلو تقدم خبره عما شفه فاضل
 وشفه عالم العطف ليس الا صورة العطف اذ ليس يشترك المعطوف والمعطوف عليه
 في النسبة بل المجموع في محدد حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه انما
 اوب كل خبره فعلا للعلم وحاد الرخصة ان هذا الخبر خارج عن محض لان كلاما في تقدمه خبر من متبداء
 واحد فبينما تقدم المتبداء ليس شي لان كلاما في ان برتبه بمتبداء واحد اسما ان يكون
 خبرين وهو هذا القبيل لا قيل وقد يجوز واجب التقدم لكونه مجموعا لاهل المتبداء
 الا ان هوام واحد وهو كذا فاما ان يقوم كل خبرها بجزء من المتبداء لتسايرها فيحصل
 منها صفة قايمة بالمجموع حيث المجموع قصد جعلها جاز الا انه اوب كل منها دفعا للعلم فانه هذا
 اسود ابيض والمجموع استثنى خبر واحد الا انه اعتبر كل منها دفعا للعلم ولا يجوز في الاسماء
 كما لا يجوز قولنا هذا البني فمما في الرخصة ان اسناد كل الى المجموع جاز واذ اجاز اسناد كل
 اعتقل المتفضل عن الشيء اليه جاز اسناد كل الى الية او الى الية كذا اما قال صاحب
 الكتاب ان هذا اسود ابيض فلهما فاضل وعالم لانه يكون وجوب هذا ان اسود ان ابيض
 وهو لا اسود وبيض وانما هما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة
 مخصوصة باسم كونهما مخلوقا من امر بالهيم وهو المتوسط بين الخلاوة والخلوص

58
 قال الرخصة كل منها خبر للمجموع لا للكل لان المجموع متصرف لكل منهما ونظر التحقيق بان ان صغير الان استحققة
 للبرهان واحد كما في المسر واما اعتبر كل منها دفعا للعلم وجوز في هذين القسمين العطف وترك ما صاحب
 الكتاب ويشهد ان كل واحد في المعنى غير متقدم فذلك علمت هذا حلوها مضافا لكونه متقدما
 لكان متقدما لثمة وهو خلاصا لاجتماع عليه وفيه ان متقدما بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان
 الخبر في قولنا زيدا عالما فاضلا متقدما معناه ولا يلزم منه تقدمية الالتماس بل كونه المعنوي الثاني متقدما
 وخبر قايما بقوله المعنوي والتقدمية الالتماس لان التقدمية الالتماس توجب معنوا لانا لا هو تقدمه
 المعنوي الثاني فانه في وقايه القوايد التي لا يعلم الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جازي التقدم
 كونه زيدا عالما فاضلا فانه يصح الاقتصار على احد هما ويصح فيه العطف لانا المعطوف ينبغي ان
 يجعل من القوايد ولا يجعل من تقدم الخبر في شيء الثالث ان التقدم للفظ دون المعنوي لا يخفى لجزء
 بل يرجع في المتبداء الى كل واحد من خبره في كل واحد من الخبرين في كل واحد من الخبرين
 تقدم الخبر زيدا جامع مائة وامائة وهو عند التحقيق بالبداهة ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كل واحد
 على متبدآت واخبارا للمتبداء الا خبره خبرا بلفظ وبهكذا الا المتبداء الاول ولذا ذكر
 الروابط لبيان احداهما ان ههنا كل متبداء بعد الاول الا خبرا بلفظ وبهكذا الا المتبداء الاول ولذا ذكر
 جازيتها قايمة فلو اردت ارجاء الجملة واحدة نصيف المتبداء الا خبرا بلفظ وبهكذا الا المتبداء الاول ولذا ذكر
 الا ان بقا ان يستلزم على الا في فقول جارية روضة ابنت زيدا قايمة وبانها ان تذكر
 الروابط كلها بعد الخبر فتجعل الروابط الاول والاخر الاول فصار زيدا عمر هند قايمة وقاره مارة
 صغير قايمة له هند وقاره له وامره لزيد كذا في التسهيل سهل على صاحب سند ايد البوم الطويل
وقد تضمن المتبداء ان يكون فيه معنى الشرط ان معنى حرف الشرط او الجملة الشرطية وهو سميعة المتبداء
 بما هو في نعمة الخبر على ما ينبغي في المتن بحيث كل المجازاة وقد خفي في قوله وما يكمن في نعمة فمن
 الية حقة او ما يكمن في نعمة فاحتمل ان من عند الله وقيل وجوب النعمة معهم مع العلم بان من عند الله
 سبب الاخبار بان من عند الله صريح في الاوجه ان وجوب النعمة سبب لكونه من عند الله اذ انما
 بالكون من عند الله صريح في الاوجه وكذا خفي في قوله ان الموت الذي تقومون منه فانه ملائمة اذ الغار
 ليس سببا للملائمة واجيب عنه بما سبقه وبان الواقع على كل حال حسن ان يجعل جزا لا بعد حال

هذا هو العالم في جوابها وجب
في غير الضرورة الا في صورة

پانہ

والتخصيص بالذكر لا ينظم تخصيص الحكم بل الجواب ان منه سائر النواحي بحيث يخرج المخصوصا فيبقى عن
 هذا العام كل البعد وان كان لها لا ينافي النواحي تخص الحكم بها نصرا كما هو على به لان في بقية قوله
والتي بعضهم ان بها والحق ان المخصوصة ولكن ايضا وتخرج ابن مالك عدم منه ان ولكن والحق
 معه قال انه تعالى ان الذين كفروا وعدوا غير سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقالوا اعلوا
 انما غنمتم من شئ فان لم يغفر الله لهم فاعرفوا الله ما فارقكم قالوا لكم ولكن ما يقض نفوسكم **وانما قال**
 والحق بعضهم لانهم تعالى عنده من الحق اذ جعل عبد القاهر السبب في خلاف الاغش والعبث واليها
 واثبت يوش الاغش خلافا لسبب لو قلنا ان ثبات عنده في حال الرضا ان المصنف تبع عبد القاهر
 فالاباء للتحقيق والتزيف الاثبات **وقد حذف المبتدأ** لان بالانه ركن في الكلام **بل لغيا قرينة**
 يفيد ان المحذوف ما هو مما يشوب كلام الرضا ان قوله لقيام قرينة لا فائدة ان لا هذا الاعم القرينة
 ضعيف ومع القرينة لا يلزم الحذف بل حذف **جواز** نعم كل من جازي الجواز في الامة من جهة
 تطلع عليها علم ان ساعدك التوفيق ويجعل بك صدق الامة من رجال التحقيق **بما قد اعمل**
 وجوب الحذف وهو محقق في مثل هذه اهل الحق بالرفعة على الوجود والتقدير هو اهل الحق في حقها لرفعة
 اهل الحق في نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو زيد وقد جوزه الله في جهة ومنه تحقف الوجوب
 بجواز نصيب الرفعة المقطوع بجعل مبتدأ اهل الحق هو وان المخصوص بالمدح متعين لكونه مبتدأ
 قبل ما حقه الرفعة في جهة فلا يفيد جازا لكونه خبر مبتدأ محذوف وفيه انه ينبغي كونه المقطوع
 مبتدأ اجماع النفاة على انه خبر المبتدأ على ان جعل خبرا او فاعلا ما هو اصله في كونه صفة وان شوية
 المصنف بين كونه مخصوصا مبتدأ ما قبل خبره او خبر مبتدأ محذوف بانه في عدم الاعتدال
 الا ان يقال قوله وهو مبتدأ ما قبل خبره او خبر مبتدأ محذوف ببيان الاختلاف لا للتوبة
 وقد اثبت صاحب اللبابة وجوب حذف المبتدأ بقوله زيد لانه لا يجر الكلمة فانه في تقدير زيد
 لانه لا يجر الكلمة واللام تيمم رفعة الكلمة اذ لا يصح كونه خبر لزيد لان الخبر هو المفسر المحذور لا تأكيد
 لان المحذور لا يحذف هذا وفيه انه تفسير الخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير مبتدأ
 وهو مما وجب حذف المبتدأ فيه من انت زيد من انت كلامك زيد والاشارة في النصب
 والتقدير من انت ذاكر ان زيد افعال من ذكر عظيم بسوء وكان اصله ان رجلا لم يكن له
 فضيلة

فضيلة قسم زيد وكان اسم رجل مشهور فغير ذلك انما التسمية والوجه في اهل وجوب الحذف انه في
 كثير من منيات المفعول به في بحث افعال المدح والذم وبحث الوصف المقطوع فاقدر بهم الا انه لم يثبت
 على الوصف المقطوع وحذف الفاعل من انت زيد انما منتهى ما اجبر عنه بمصدر او ان نصب وجب
 حذف ما نصبه نحو سماع وطاعة فيقال سمي وطاعة امرى سمي وطاعة وجب حذف المبتدأ لان العام
 مقام اعتنا بحذف واجب منه ما اجبر عنه بمصدر في القسم كونه ذميا لا افعليا كذا في مبتدأ محذوف
 بهما من حاله في سبيل **كذلك المستعمل** هو الصيغة الرفعية صوته اول ولاوة استغنى عن رفعه صوته
 لتعرف الهلال وبعضهم في الاستعمال برفعية الهلال والتقدير كمنبتة قول المستعمل ويزيد في الاول فله
 الحذف والثاني مراعاة الوقف **الهلال والى** ذكر القسم **الهلال** انما باللفظ قول المستعمل والتقدير بهذا
 الهلال ونوقش باقتضائ الهلال هذا وفي مرتبة بانه محال لا يهدى بان ما وجد حان الاظهار في
 المبتدأ في خصوصه او نوعه نحو قول الخليل بنهم وهذا فيهم من نصيب لبيان ان تقدير الهلال لا ينافي
 العام وودونه مظهر في القاموس ولا يخفى ان قول المستعمل لاسماء الطالبين حتى يتوجه اليه والى وسأله
 فترجم الهلال بالاشارة وهو ليس حين رفع الصوت به مشير الى الهلال فانه يقول رأيت الهلال
 او الهلال بالنصب وانه يقول الهلال بالرفع فالتقدير بالرفع راي الهلال **والخبر لغيا قرينة**
 اذ لا يحذف نيبا **جواز الحذف في باب السب** يعني بعد او العجاجة والتقدير فاذا السبوح
 واقف في العجايب حذف خبر بعد اذا قليل صحيح لم يوجد في النظم المعجز الا انكوارا قال في فاذا
 هي نسي فاذا لم يجمع ليدلنا محذوف فاذا لم يبقا محذوف ينظرون اقول الحذف بعد اذا العجاجة
 للجر العام لان اذا تدل على وجود الشيء بغنة فيغنى عن ذكر الخبر الذي هو جرح الاستقار وشي
 مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا العجاجة ما لم يقع موقع الفاء لانه لا ينافي
 حكما لا حذف بعد الفاء لا خبر بعده والحق مما نحن فيه لو لم يكن ذا الحنان خبرا عن السبوح
 فيالحال السبوح وهو المذهب المنقول عن المبرور وزيق بقوله فاذا السبوح بالباء واجيب انه
 بدل ويجعل كذا وزيق انه يلزم اشتراك ابا بين الرخان والمان وهو حلال الاصل وان يلزم
 قطع او اخر الاضافة مع عدم شيء لوانهم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين
 المضاف ووجوده مضاف اليه في التقدير ارجح الى البقية فيلزم ما سمعت من انتفاء لوازم

مظهر حذف خبر جواز

حذف الحذف اليه وطرق الحذف في هذه السبعة فاجتاز من هذه الامور فلا يلزم
 اذا مفعولها به فاجتاز كما يوافق في قول المصنف ان النقص في جاز وفوق السبع فاعترض عليه بان اذا لازم
 الظرفية وقول سيبويه يستعمل اسمها فيقال اذا انعم زيد او انعم عمر وعلم ان اول مبتداء والثانية خبر
 غير موصولة به ولا ياب عنه استعمال الوب وان جعل مفعول فاجتاز حذف فاعترض عليه ان فاجتاز تاما
 في الحذف والاول لا طاقا في المحكم به او استثناء والعائد للسببية امر شبيه في معنى فاجتاز السبع
 وقيل زائدة وزيفه الرضي بان سلك به امتناع حذف وفيه انه لا تريب في معنى الاستعمال في حذفه فلا
 حاشية على التزام زائدة شتى وضع امر مفعول عن حذفه اول المسئلة ورجح الرضي قول من جعل عطفا
 على حرف ج **وجواب في ما التزم** امر في تركيب التزم **في موضع** امر في موضع الخبر منه امر من هذا التزم
غيره امر غير الخبر فهذا التركيب في قبيل البراكر بسنن وتقدير منه اقيس في تقديره وقيل
 ما مصدرية والحروف هو الوقت المضاف امر في وقت التزام غيره موضع وجعل الرضي باعتباره
 على الخبر ليستقيم عن الحذف لكن فيه بجهة اذا لا يقال يحذف خبر وجوابه خبر كذا وما كان التزام
 الغير في موضع الخبر امر انما هو باعتماد الوب المعبر انما احاط به الى بيان مواضع التزام وهي
 اربعة اشار اليها باربعة اشئلة حيث قال **لولا لا زيد كان كذا** وفي الضابطه اشار اليها باربعة
 كان بعد لولا ونقصه بقول ان فورجه اليه **لولا لا** الشئ بالعلم يترى **لكن** اليوم اشهر **ليبد**
 وقول الله تعالى **لولا فضل الله عليكم ورحمته فترم** في اول مراد البعض يجعل ما نطق جزا حالا عن
 الخبر الحروف **لولا لا** الشئ بالعلم موجود حال كونه يبرز **لولا فضل الله** حال كونه نارا عليكم و
 لا يخفى انه مكلف في مواضع كثيرة ومنهم من جعل القاعدة اشار اليها بمبتدأ الخبر بدل عليه لولا اذا لولا
 تولى على الوجود اعطى فلو كان الخبر الموجود حذف لا محالة لولا لانه عليه والتزام الجواب
 موضع ويساعده في اوجب الحذف مطلقا لان لولا لا تدل على الخبر وهو الوجود والحصول قد عليه
 لاسب عنه الحذف الا في خبر العام وفيه بحث لان لولا لا تدل على تحقيق الجملة الشرطية وتدل على حصول
 مطلقا لا على حصول مبتدأ الجملة كما ان لولا لا تدل على امتناع الشرط على امتناع المسند اليه فيه فلو لا ان دل
 على ان الخبر ما هو فيما ذكره في القاعدة ايضا ان وجوب الحذف فيما يكون لقيام القرينة والزام الغير
 موضع سواء كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغي ان تفسر الضابطه بمبتدأ خبر لقيام

منه ذكره مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا شبهة قوية تقتضي تغيير الضابطه
 مرة اخرى الا انه ذهب بن مالك الى خبر العام واجب الحذف والى خبر بدون قرينة تمتنع الحذف
 ومنها جاز الحذف وغاية ما يوجب كلامه ان يقال لم يغير الوب للجواب متفرقا في موضع الخبر الخاص
 وجعل لولا لا تدل على كذا امر مواضع حذف الخبر ولولا لا تدل على كذا امر مواضع حذف الخبر
 او لولا لا تدل على كذا امر مواضع حذف الخبر ولولا لا تدل على كذا امر مواضع حذف الخبر
 ولا يربك في ان الكلام لا يكون حرف واسم الجماع لان هذا السلب يخصه بما سور حرف ناب
 عناب الفعل عند من يجعل هذا الحذف عاملا على الفعل مثل لولا لا زيد على مذهب الفراء وبارز على مذهب
 احمد ومذهب الكسائي اقول لان لولا لا يكون عاملا على الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا لا
 كمال الجازاة والشرط لا اقل فيه من كونه فعلية او لا ويرى في مذهب البصر ان الضمارة المص
 بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون بدون المفسر والاحمال يتكرر في مواضع غالبا الا في الدعاء
 وجواب القسم ملائمة لولا ليس حرف النفي ضم الى الوب في مجموع كلمة موضوعة لا امتناع التام في الحقيقة
 الادراك ويكره في ان المفسر لا يجب لعدم اهم خصوصية الفعل في القرينة ويؤمن الخصوص في لولا
 وبان لا شئ ان يقول يجب خبر لا الا في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا لا لا لعدم لزوم
 النفي بدخول لولا في النفي اثبات **منه خبر في خبر فاما** في الضابطه اشار اليها باربعة
 المثال الرضي في بقع مبتداء هو مصدر صريح ادما هو بمعناه لكونه افعلا تفضيل مصنا فال
 المصدر فانه في الغير منه ويكون ذلك المصدر مصنا فالفاعل او المفعول او اليها وبلونه
 بعد ذلك حال منها او في احد كالمثال المذكور نحو اخطب ما يكون الا بربا ما ينج عليه
 خبره زيد فاما ما يشهد به او زيد لرفع لكونه ذلك المصدر عاملا في مرجع خبره هو ذو الحال ويرد على
 خبره فاما لان المصدر لم يعمل في مرجع خبره هو ذو الحال لانه صغير المتكلم ولا يكون له مفسر
 و مرجع فالادان يقال الكلام في مبتداء خبره وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل
 مبتداء محذوف الخبر هو مصدر الا انه ولا ينبغي ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا
 لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة لا التام ان الاضافة للمصدر الى شئ منها في
 اخطب ما يكون الا بربا فاما وان تولم بعض الفضلاء ان الاضافة على ما هو عليه ما قالوا

لا المثال لكل مبتداء عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضيه ان يكون التقدير كل رجل وصنعة معقولة
 لما قد رده به فورد عليه ان معقولة وانما هي عن قوله صنعة فلا يصح ان يفهم وصنعة معناه ولو قيل يفهم
 معناه بتقدير الثاني يتجوز ان لا يتم ما لا يورث الكثرة في جعلهم فاما في ضرب زيدا فاما معقولة لا يفهم
 في لا يصح جعلها فاما معقولة فيكون الثاني لا يورث الكثرة في جعلهم فاما في ضرب زيدا فاما معقولة لا يفهم
 فيكون الثاني في ضرب زيدا او بالانابة لا يستفاد عن تقدير الثاني من عدمه وقال التقدير كل رجل
 معقولة هو وصنعة على ان وصنعة عطف على الصيغة المستمرة فيكون بمعنى وفيه حذف الجوز
 المعطوف عليه خلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الجوز فلا ترديد قال الرضا في حرف في هذا الباب
 غالب لا واجب لقول غير الرضا عنه اسم والاسم في قرن والقرن للجمعية وجعل يشبه بغير ان
 وفيه انما لا يتم ان قصد المقارنة بالواو المقارنة بلا اقيمت بقوله في قرن فعلم هذا يجوز كل رجل وصنعة
 معقولة وان لعدم قصد المقارنة بالواو وانما لا يتم ان قوله في قرن جازل حال لبيان مقدار المقارنة
 على ان المراد بالامثال المذكور ليس كل مبتداء عطف عليه بالواو بمعنى مع بل بالواو وهو في الحقيقة
 كما قيده ابن مالك في النمل والصفة في المقارنة دون الاء في مثل كل رجل وصنعة
 اشكال في تعيين مرجع صيغة صنعة اذ لا يصح ان يرجع الكل اذ لم يقترن كل رجل بصيغة كل رجل
 ولا ان يرجع اذ ليس المقصود ان كل رجل معقولة بصيغة رجل ما وصل ما صعب على القول ولم يجزوا
 بد من القول والواجب عنه ان كل افعال الاسماء ظاهرة مفردة وكذا صيغة صنعة افعال الصيغة مفردة
 كل صيغة في هذا الجمل يرجع الاظاهرة في ذلك الجمل كانه قيل ربه وصنعة وعمر وصنعة لا ما لا يصح
 فاعلم وتقول وجس في ثوبه **ولم لا فعلن** الصابغة اشار اليها بهذا المثال كل مبتداء مقسم
 صريح في كونه مقسما بحذف الجز وهو قسم واقسم له صفة بذكر المبتداء وسد الجواب بـ
 فاذا لم يكن صريحا فلك الجواز فتقول هذا لا فعلن وعلم هذا لا فعلن فان قلت كيف جاز
 ذكر الجز مع التورية ووجود ما يفسده في جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشك عليك
 سمعت حذو المشهور ان العرف بالصفة والعرف بالضم لفظي وقيل بغير البقاء ولا يستعمل القسم
 الا للفتحة لانه موضع التحقير كونه الفاعل هو بالفتحة وبالضم وبفتحة الجاه وبالفصح الذين
 ومنه العرف بذكر في الرضوخ في قسم بالاسم ان يكون لفظا فاعلم ان هذا الجمل انما هو في المثال

جعل المقارنة
 في قوله
 صنعة
 إشارة لطيفة

وهو متكلم في المثال وتقول الصواب ان الاء اربعة وله خمس وسومات السيرة ونظيره لم يذكره الا اعتبار
 بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد الجزاء المنصب للجز ولم يذكره مثل ما عرفت وسادس استفيد
 من بيان الجز الطرف وقد جرد ان معجوزا الكونك في جواب زيد فام ولا يجوز ان يفهم منك انما
 انك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد جرد المبتداء وجوبا والجز معجوزا الكونك في العجز زيد فانه
 في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هناك شيوع بانه في تحت افعال الحمد والذم **حبر ان داوانا** اربعة
 من ان واما **هو السند بعد قول ربه** في حرف اربعة دخول حدها وقد نبه عليه بقوله
حوان نبيد فام والظ بعد دخولها ولا يظهر داع لوضوح المظهر موضع الضم وقد نبه عليه بقوله بعد دخول
 لروف على ان وضع هذا لروف في نواسخ الابداء والسند مسند قبل دخولها وهكذا نظيره ومن انقصر
 على حذف النصف في الموقوف فانه وهو بيان الحروف والراء باعنا لها ما ينصب الاسم ويرفع على ما ينبغي
 الجزاء بانه الفعل فلا بد من خبره جز لا ان لا الفعل ثبوت به الفعل ثبوت به ان هذه لروف في التحقير
 وان يصدر ما في التحقير النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يفهم الاثبات لانها سببين في قسم لروف
 والتقدير بالاحوات دون الاحوة بلا حظها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال ان الحروف ثبوت
 سبب الحروف لان الثبوت حروف الاء وكما في اشتباه معناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ في قوله
 في الحروف مطلقا بعد جرد المبتداء ترجيح من حيث البصر من ان رفته بهذه الحروف لا يمكن قبل دخول
 وترجيح ما عليه الجواز على خلاف من حيث الفوائد انه قد يكون جزايت منصوبا ومن حيث جف اصحاب ان
 النصيب جاز في جزا قال ابن سلام في طبقات الشعراء انما لغة روية قال اذا اسود وجه الليل فلما
 وهو تمكن خطاك خفا فان حراسنا اسدا وهو يورث لون امثاله بتقدير الجز فيقولون في قوله
 ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا والك في تقدير الجز فان في تركيب كان واللام في
 السند للبعد التقديري ان مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو انما روي في قوله بعد دخولها ايضا
 هذا المقصود وهكذا في سائر نوبات اخبار النواحي واسما ثانيا فان في هذا ما صعب من
 اشكالات فيها من انما حراسنا اسدا في وقت في مدح النواحي من غير ان يكون مسند الكلام
 انفا على طرف الشام ومنهم من يخطف لدفعه بان الراء مسند الاء ولا يلزم اسند ان قوله
 بعد دخولها لانه لو لم يجرى التقدير القيد بعد دخولها ويرى عليه ان ريدا فام ابوه فان الجز جرد فام

على خبره ان داوانا

حيث اوى عليه الارب ليس هذا الكلام ولا يجاب بان افراد المسند الى الام او غيره او سيب لانه يعود
 اصل الشبهة بلا ريب بل لادراك التكلف لانما ينبغي ان يراد المسند الى الام حقيقة او حكما ولا يخفى ان
 قائم في قام ابوه في حكم المسند حيث اوى عليه ارباب دون يقوم ومنهم من يقول معنى الوجود كتحصيل اثر فيه
 لفظا او معنى ولا يخفى انه يجوز وعوض **وامر** امر امر جربان **كلام جبر** **المسند** الى الام الرضا في ثبوت وقال
 في اقسامه يكون مفعولا او مفعولا وفي احكامه يكون واحدا او متعديا او مجزعا او مذكرا او مشرا بط
 في اشتراط العايد في الجملة واشتراط حذف العلم بهذا في جعل وجوب العايد شرطا والحذف والذكر حكما
 حكم فالاحكام جازية في التفصيل **الا في تقديم** مستند عن محذوف ارشاد مثل ان جبر المسند في جميعه
 ما يتعلق به الا في التقديم فان ثبوت تقديم الخبر الجواز والوجوب واثان التقديم الاستماع من قال الاول
 في التقديم لان القول مشترك بين الخبرين التقديم لا تقديم فقد وام بناء على ان التقديم قدرا مشتركا
الافعال فان حكمه في تقديم في ذلك الوقت ولا بد من تقديره وهو ان يكون الاسم ضميرا متصلا فانه
 كون الخبر ظرفا لا يصح تقديم على الاسم فلا يصح في ذلك في الدار ان في الدار اياك لان افعال الضمير المنصوب
 بعامل محذوف واجب لا يجوز انفصال صريحه الرضا في بحث والسبب في انفصال التفسير المتصل
 قال الرضا في خبر الظرف لان حكم جبر المسند في تقديم في الجواز التقديم في الدار يتركز في ان في
 الدار يرد كما يجب في قولنا في الدار جبر في ان الدار جلا وهذا الاسم عايد كونه الشيء في دلائل الجاز
 ان في حضايب ان في خبر المسند اليه ان شواء وشوة وحسب لبالا الامون من لولة
 العيش الحقة والفتح الدهر والدهر وفنون فاما في الصحيح لوجوب التقديم في الدار هاهنا
 صاحبها لا نقول ان جعلت حكمه حكم جبر المسند لزم وجوب التقديم في ان في الدار جلا فلو لم يتم
 لم يكن هذا الحكم صحيحا لانما لا يلزم ذلك لان في مواضع وجوب تقديم الخبر كونه خبرا صحيحا للمسند
 واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلم يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين
 التقديمين ولما لم يكن ان يقول في جملة احكام جبر المسند انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب
 تقديم خبر ان ينضم ماله صدر الكلام ولا يجب تقديم خبره ان زيد لولا في الدار فان لام الابداء
 له صدر الكلام ويمكن ان يجاب باللام الابداء خرج عن اقتضاء الصدارة في باب ان فان قلت
 لو لم يقدم الخبر في ان علامه يجب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فوجب التقديم في غير الظرف
 قلت

قلت هذا التركيب لا يجوز الاستدراكه تقديم الخبر الغير الطرف واللام متنفذ ولا بد من استثناء امور اوه وان خبره
 لا ينضم ماله صدر الكلام على ما في الرضا وان يجوز ان يكون خبره موقوف واسم مذكور لحوال او ربيت وضعه
 للمناسك للذين يكتفون في اخلا سببوا بان قربا منك يد وان يجوز دخول لام الابداء على خبره دون
 خبر المسند وان لا يصح كونه خبره طلبا الا انما على فله على ما في السهيل وان يكثر كذا في ان ملاوان
 ولولا ارفاقه كان الاسم مذكورا والخبر ظرفا لاجل ان لا مال ولما دللوا وان يجب حذف الخبر في بيت شعري زيد
 قائم ارفاقا لان الاسم ما يد على العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال بعض الخبر محذوف
 لسد الجمل الاستفهامية معانه كما في لولا زيد كان وقال الصاحب في كتابه الدار ودر الرضا الاول بان التقدير
 ليت شعري جوابا زيد قائم في المعنى مفعول شعري ومن تنتم المبتداء فكيف يقع مقام الخبر والثاني
 بان ازيد قائم مقام العلم مفعول العلم متعلقه والمعلوم لا يحل على العلم والتحقيق المستفاد في تقدير فكره
 انه ليس معلوم بل المضاف اليه للمعلوم لكنه ايضا لا يحل ان قال الاول انه حذف واجب من غير ماسد
 مسد محذوف ووجب كثرة الاستعارة فان قلت لم يصح جعل الشر بمعنى المفعول في محل جواب
 ازيد قائم عليه فتعذر ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو المضاف محله على المعلوم مسد قلت لو كانت
 حرف ان امتهن الخبرية المعلوم لا جوابا زيد قائم ولعل ابن يعيش والمصنف لم يجعلوا ازيد
 قائم مفعول الشعر بل جعلوا التقديم ليت شعري حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استقفا
 بعد من حصول العلم قدم عليه التمهيد ليعلم استفهام عنه ان استفهام منسوب الى معرفة جدا
 فيها من الاجواب فالاستفهام مفهم للخبير مسد فجلس ابن يعيش جواب لولا في السرد مسد خبر
 ونسب المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مقام خبر ايضا كما نظر في خبره في السرد واللام
 لا في صحيح الخبر والله لا اعلم خبره لا التي لفي الجنس سمي به لانه للنفق عن الجنس فانه
 لا في ملائمة والنفق عن الجنس يعنى الوجود والصفة ومن قدر مضافا الى نفق صفة للجنس
 فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا باعتبار الوجود ايضا فصفة لان اعتبارا في الصفة
 ما هو الوجود ايضا المتبادر من نفق صفة نفق للجنس صفة له في الواقع تجعل التقدير النفق
 على الجنس او نفق في عدة من انواعه بعد جبر المسند رده على الكون حيث يجعل مطلقا مرفوعا
 بالكان مرفوعا فلهذا ما ذكره في بحث خبر ان لكن ذكره ايضا وفي ما ذكره ابن مالك ان خبرا مرفوعا

مصدر الكلام

بها اذا كان اسمها متفاح النخلة وان كان جنسها مرفوع يكون خبر المبتدأ ولا راجع مرفوع المظهر
 بالابتداء عند سبويه وعند غيره مرفوع بلا وعلما اراد بانها متفاح النخلة اتفاقا في النخلة البصري
المسند بعد ضولا مثل لا علم رجل طرف لان علم رجل طرف فيها الظان فيها متعلق الطرف
 في خبر الطرف وصاحب الحكم اذا لم يبق في الطرف عن جنس علم الرجل لكن يبق في الطرف في
 الوارثين وما قيل ان الطرف لا تنقيد بالطرف ففقيه ان الطرف بمعنى الملكة لا تنقيد واما الطرف
 بمعنى اثر الملكة فتقيد الطرف كالكلم وغيره كما يظن على الملكة يظن على الاثر ومن لم يتمكن في
 دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر اور وبتبنيها على مثال الخبر للطرف ايها ونقول تبنيها على
 مقدم خبر لا خبر المبتدأ ولا يخفى ان الظان في المصداق الدار عن علم رجل طرف لان في الجواب صفة
 الطرف وكونه في الدار عن الرجل ولو قيل بقولنا لا راجع في الدار كما مثل في المظهر كان ايجاد
 فيه الرفع على سبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال في قوله في الدار صفة
 وخبر لا محذور في حذف كثير الجمل ما ذكره انما ان صفة اسم لا انصاف ولا يرفع على ما نقل
 مؤلف فيه وجعلته جماعه اسم لا كاسم ان في صفة حمل التوابع على المحل واداره خبر المبتدأ
 الا انه التقى بالتبني في خبر اول التوابع لظهور عدم الوقوف ولا فرق بينه وبين خبر المبتدأ الا
 ان خبر المبتدأ لا يحذف كثير اذا علم **وقد يحذف كثيرا** اذا علم ان اللفظ المعنى في النفي في مقام
 التباينة ولم يذكر امتناع تقديم علم الام لانه في مباحث اسم لا بها او **بنو نعيم لا يثبتون**
 اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح العبارة وقد قال كثير من يجعل بنو نعيم لا علم
 رجل قائم محذوف الخبر يجعل قائم صفة رجل لا خبر وهذا مما يقتضيه من الجواب لو ثبت لا علم رجل
 قائم في لغة الحجاز كلفه بنو نعيم فيها يثبتون الخبر ولكم بان بنو نعيم جعلوا خبرا واهل الحجاز صفة
 حكم صرف اوليس من وابل لوب هذا التبيين وقد قيل قوله لا يثبتون اصلا على عدم اثبات
 الخبر في اللفظ والمعنى لجعل لا بمنزلة اتقى فلا راجع في معنى اتقى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى
 اليه بل امتناع تركب الكلام في الوقوف والام يهدر الخلاف قال الجوزي بنو نعيم لا يظنون به
 الا اذا كان طرف المكرة والمكره الا انه في حقه المسئلة على ما حمل على العبارة وما بين في ان
 يعلم انه لا يحذف خبره الام بل احدهما فقط **اسم ما لا يشبه تان** بين في النفي والاحول

على الملكة الاسمية للمشارية فالنكرة تليق لاجل الجمل لا فانه تليق المستقبل **هو المسند بعد ضولا**
بنو نعيم لا علم رجل قائم ولا راجع افضل من كذا في اللب لب علم عموم ما وخصه
 لا بالكرة ولا بتوهم اختصه احدهما بالمطوق والا بالكرة وانما هو وقوع المسند اليه مكرة صفة لعموم
 لان لا هذه ظاهرة في العموم ولا تليق لجنس فيه في خبر الاول على العموم عالم يعرف مكره في خبر
 بل راجلان وفي صحة وقوع مكرة لانها موصوفة بالوحدة ولا يكره لثانية على غير العموم فلو قلت
 لا راجع بالفتح بل راجع لعدوت منافق لنفك **هو اسر اسم ما ولا لث** قال ابن مالك كثر
 وعلم ان النافية شاذة لعد جازة تفرق فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما فقيهه الواقي **انما يبين**
 وقال الرضي الظاهر ان ما يوجد في شيء كظلام خبر لا منصوب بالاشهادهم في قوله **انما يبين** في لاي راجع
 لان لا هذه تليق لجنس ايجل شاذ لعدم شرط الامالة التكرار رد الفصل بينه وبين الام
 ادته في الام قال المزدني انما جاز في الشرع ما بعد ما رد الا الاصل او الضرورة في الاشياء
 لا اصولا واصل اسم لا هو الرفع وما يبعثه ان كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر لاجل خبره يعلم انه
 رفعه او نصب ولو ذكر هو الطرف ارا لاي راجع لا يعلم انه مرفوع او منصوب في الكلام بل كما نك
 المرفوعات ان تجعل دعوات المسموعات وغرات اشجار افكار من الحجابات واصلها ما ثبت
 وفروها **منصوبات** قد مر على الجودات كثرها مقتضية لمراد الا انها على ما قيل اوله
 انصافا بالرفوع حيث يوجب كثر منها صاحب المعامل المتعلم منتظر لموقف او لموقوف ايضا
 كثير مما سمى في المرفوعات في احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاصافة المعنوية والاصناف اللفظية
 التي هو المحذورات بعد معرفة اقسام منصوبات واحكامها **هو ما يشتمل على علم المفعولية** في النفي
 والكسرة والياء والالف واللام اقضاها بالحققة والاصل في هذا الاشتمال انها على عند النخلة كما بينه
 عليه بقوله علم المفعولية ارعاه هو في الامل للمفعولية استغبرت لغيرها تطفلا وان اعترف عليه
 الرضي بان اقضاها الفعل لاجل اشتماله للمفعول معه والمفعول اذا لا يحذف فعل عن حال وكثيرا ما يحذف عن
 صاحب المفعول والبائس في تحقيقه بغير جعل الارباب اصلا في الفضلة تطفلا في العدة من اسم ان
 ولا خبر كان وما ولا واعراضه ما يرد لو ثبت ان اصالة الشيء في الارباب لشدة اقتضائه الفعل
 لم يبق له لار والظان ما يرد على كثره الاهتمام ببيان في الحكايات فاعلم وجود دوران المعامل

العظم والحق
 انوزر الجبل
 الجبل ما تكون

منصوبات

مفهوم الفعل من حيث ما هو النوع يدل على نوعيته تسمية او معينة لم يفرق بين الفعل
 وما هو للعدد يدل على عدده كذلك فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تعالى فافض
 كمال الاخرة وهو يدل بالاضافة على النوع مفعولا مطلقا لكيد اي تحكى تشكيل
 الاخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى مفعول الفعل
 بعد حذف يكون ما اضيف اليه منتهى الحال لا يكون قد المصدر فلا يميز مفهومه على
 مفهوم الفعل فكما لا اضافة اصله لكلا الاخرة كمالا فلما حذف الحال اضيف المصدر الى
 متعلقه ومنه سمي المصدر اضافة الى سمي بالاولى اذ اصله الب كلبين فاعرف انه
 من دقايق اسرار المحلل الفنى لا يعرف الا من فاسد في الطلب شديد المحي والنوع والعدد
 يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على ما في الرض **خو جلت جلوسا** مثال لتاكيد
وجل عطف على جلت جلوسا بتقدير وجلت جلوسا ليكون عطف مثال على
 مثال لا على جلوسا فافهم **وجل** الاول بكسرة والآخر بالفتح لتكون الامة على
 ترتيب المثليات وجلت بكسرة للنوع المسمى فانه لم يجلوس موصوف نصفه على ما في الرض
 او النوع المسمى فانه لم يجلوس هو مصدر المتكلم على ما في الجارز بردي ومن مثله
 النوع والعدد معا وضع فيه الالة موصوفه خو ضربته بسوط فافراد الالة للدلالة
 على وحدة المصدرية الذي اقيمت مقامه وخو ضربته سوطين اي ضربتين بالسوط
 وضربه السوط اي ضربات بالسوط فتش الالة وتجمع وان توحدت بتقدير المصدر
 كذا في الرض وما للنوع النوع يخرج القمري وجوعا سيرعا وسيرعا ورجوع
 البريد والبريد وانواعا من الرجوع وانواعا وسرع رجوع واي رجوع
 وضرب سوطا وكذا ما للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا او الضربة
 والاعواس سوطا وسوطين ويسمى لتاكيد مبرها وخلاف موقوف **قال الاول**
 اي ما لا يكتفى به **ولا يجمع** هذا حكما او ب لا يتوقف بعد تصور صفة على بيان
خلاف اخصيه وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف
 اخصيه اي الاول **وقد يكون بغير لفظ** ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب

67
 كونه امورا ليس اللفظ هو كونه وليس هو انه قد يكون مفعولا مطلقا بغير لفظ عامل ولا بغير
 في هذا الحكم لو هو هذا الحكم من حيث ان ينفى مفعولا مطلقا على انه لا يتقدم في النفي الفاعل المستفاد من
 قوله قد يكون وفيه رد عايبويه حيث يجعل **وقد جلت جلوسا** في تقدير وجلت جلوسا وانتم
 انه بناء على تقديره بنى ما يخالفه الماضي وامبره والسير في ويجعل الناصب الفعل المذكور والظا
 معهم في جلست جلوسا دون انتمكم الة بناءا ولا بد لسيبويه من الاعتراف بكونه بغير لفظ عامل
 في نحو ضربت الالة وضربته في معنى ضرب الضرب وفي نحو اعطيت عطا فانه ليس مصدر اعطى
 وفي نحو ضربته اشترى الضرب واي ضرب الاعتراف كمال محال مصدر او امر او بغير لفظ بغير لفظ
 مصدره فينتا ولو لم يفتوت جلوسا وانتمكم الة بناءا ولا يلزم ان امره اما الغاية بوجه
 فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان الغاية بحسب ما افاد لم يكن انتمكم الة
 بناءا منه ولا يجازي الجواب بان امره الغاية بابا او حارة والمثال الذي ذكره المصنف انما يصح
 لو كان القوم والجلوس مراد فاق في شروء المصنف ان القوم يكون في الاصطلاح
 والجلوس في القيام **وقد يجوز الفعل لقيام قرينة جواز** اذ جازي كقولك **قدم**
 جاء من السور **خبر مقدم** فان الخطاب مع قرينة لتقدير **وقد جلت جلوسا** ارجع فافهم
 قد يجوز نسيان القرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى عامل وينوب عنه بكونه
 عاريا عن الارباب كعامل يسمى اسم فعله وينبغي في الغالب على الفقه لسوابق اعراضه وبذكر
 مفعول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه يعمل على فعله وبما يراعى كونه مصدر او فاعل
 بمفعول كما يوتر في مفعول المصدر ومنه يهيات لما توردون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام
 جها ضرب ليريد **سما** ارجع سما ارجع سما ارجع سما على السماع لعدم صابطة يوف بها موضع
 الحرف والسماع ربما يصير قيا سبالا استراة فاعلة يوف بها ومنه هذه المصاوير حيث ضبط
 الرض بان كل مصدر ذكر فاعل فعل او مفعوله بعده لا البيان النوع بل الرض ابراهام حاوث
 في حذف فعله والتغيير فعله يجب حذف فعله منه لانه وحده وبذلك في هذه الصابطة ليسك
 وسعيد واما انما يعقب هذه المصاوير مفعول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال
 انما يجوز عامل هذه المصاوير وجوبا او استقل مع اللام في بيان الاتمام قال الرض

مطلب فضلاء عن ان يكونوا

ضد النقص على ما كتب اللفظ الصغير في فضل الالهة في فضل النظر في الوقوع على العطاء وبعد عنه فضلا
 وحسنه بل من في النظر فنية بطايع الاول فيك على اعمال الرواية في اختيار ما هو الا في ظهر ما ذكرنا
 ان فضلا تحت الناحية المذكورة لان الجار والجرور معول الفعل ذكر بعده بعد حذف فعل **وقبلا**
 ارجوف قياسا لا يتوقف الحذف فيه على السماع بل يعرف بصدا بطة في مواضع شبه بصيغة الكثرة
 على انه لا يصح فيها ذكره في مواضع السنة وسنبرك على ما لم يذكره من ثلاثة مواضع اخرى وفي ذلك
 صيغة الكثرة يجعل اول مواضع ذكره مستبعدا لانه يجمع معاشرة التاسب منها ارجوف مطلق
ما وقع قبلا في تقدير النظم **بعد في** شمل النفي المستفاد من كاد النفي المستفاد منها فلا حاجة لاحد
او معنى في الا ان يقال المتبادر من ذكر الشئ ما هو صريح كما في **انما داخل** صفة للمفرد ولهذا افرد
 فحالة قبل بعد واحد النفي ومعناه داخل على ام ومن لم يتنب له حال الصغير راجع اليها بما قبل
 كل واحد وقيل صفة لنفي وصفة معنى في تحذف وقيل بالفتحة وكذا الشئ مقصود الاثبات
 بعد النفي انما يكون بتوسط الآي بينه وبين النفي لفظا او معنى **على اسم** كلف ما ضربت الا ضربا **بالجوز**
خبر اعنه ان لا يكون المفعول المطلق في قصد النظم خبرا عن هذا الام وهذا القيد صايح لان المفعول
 المطلق لا يصلح ان يكون خبر خبر لان الخبر هو المسمى والمفعول المطلق لا يصلح لكونه حسدا الاشئ
 وقيل لان الخبر مفعول والمفعول المطلق لا يكون مفعولا وكذا مقدمته فاسد لانه جازب صر بزيادة
 والخبر اعنه خبر في الحال او في الاصل يخرج عنه ما وجدت سيرا لا سيرا شديدا وكونه لا يصلح ان
 يقال لان عامل خبر مفعول وعامل المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى **ادوق مكررا** انقص هذا لفظا
 بخروج احتمل ما وجدت زيدا الا اسيرا او بدخول كلا اذا كانت الارض وكلما وكلما والواضح
 البري عن النقصان ان يقال ما ورد من شئ بالا او معناها او مكررا بعد منبذ الا ان يكون
 خبر اعنه او بغيره او وقع مكررا او مقصورا عليه ما يبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع ما يبا
 عن الخبر خبر عين بتكرير او حصر وينتهي عليه خروج ما الزهر الا تقبلا والموت في ما والظان قولنا
 ما يضرب زيد الاسير اعلم ان سيرا مفعول مطلق عن حال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع
 ما ذكر والوجه بين ان المقصود بهذا التركيب الاستمرار ولا حذف استنبشا على التفسير كما
 صفة على حدوث اعني الفعل او بما هو منزلة منزلة الاعمال علم فاعلم هذا يجب ان يكون المقصود اما

[illegible]

وقد عرف من ابن مالك ايضا اشتراك الأفعال بالظروف بنفسه بالاحتياج إلى العطف الظاهر لا الشار
 بالظروف لأن الغالب فيها الفعل بالظروف وفيما يصدر عما الفاعل الثبوت لكن هذا التقدير إنما يقتضيه
 لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم يجد في القاموس عالج جازا ولم يداواه فتغير
 قوله علاجا يكون فحاجا إلى المزاولة وحاجا إليه لا إداواة الأمور كما دونه وكونه ثابتا **بمعناه**
 بجزء المقدم على الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة **مثلا على اسم بعناه** امر منطلق على
 معنى المفعول المطلق يخرج مفعول مطلق واقعة بعد جملة مشتقة على فعل أو شيء مفعول لأن العال فيه
 ذلك الفعل أو شيء دون محذوف كخررت برزق فاداهو يصوت أو مصوت مصوت فاداهو
 ان تقول ما هو معنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للحدوث فيغني عن قيد العلاج فالنسخة العليا
 ما عالج قيد العلاج ولا يراد عليه اعتراض الرض **صاحب** امر مشتق من الجملة على صاحب معناه
 أو ذلك الاسم أو المفعول المطلق بخلاف ما افادتم تشملا في قوله البله صوت صوت فاداهو لان ذلك الجملة لا
 تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما لا بد للفعل منه في العال ففي هذه الصورة يجب في صوت
 فاداهو ما يكون بدلا أو وصفه وجوز الرض يكون تأكيدا وفي الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفعل
 في هذا القسم رعا سبويه حيث جعل العال الجملة المتقدمة وعلى من جعل العال الاسم الذي بعده
 المفعول المطلق والاهتمام بالقبول ليس محل خلاف فلا يراد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة
 إلى تمييز ما ليس مفعولا مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العال مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق
 والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت والله الرض بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل
 المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل شيء لان الفعل المصدر بان غير مقطوع وهذا
 الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر انما يكون بتقدير ان مع الفاعل والحال بتقدير ان مع الفاعل
 واما اطلاق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتراك ان بفعل الفعل في تأويل المصدر
 صرح به في بحث المصدر لعل المصدر انما يكون في المفعول المطلق فالوجه ان يقال لزيد صوت فاداهو
 فاداهو اصل لزيد صوت صوت فاداهو قصد الإبرام ثم التفسير ليتمكن في النفس فبما سب ان يكون
 المفعول المطلق منتهى جملة اخرى ذكر جوابا بالسؤال في الاول فكانه قبل كيف صاحب
 فاجيب بان صوت فاداهو **بمعناه** لا دخل لهذه الجملة في حذف الفعل إنما هو تعيين

كان الظاهر
 ان يقال

مرجع خبر في الجملة التي بعدها وينفاد من الرض ان له وحال دلالة على تعيين زمان الفعل وفيه انه
 لم يشترط حذف الفعل الا لتعيين حذوفه وقاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه وحول الطرف لكنه يقتضيه
 الحذف **فاداهو صوت فاداهو** ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قالوا صات الشيء يصد
صوت كذا الرض قال الصوت اسم افعي معام المصدر في العطاء والكلام والقاموس ايضا جعل اسما
 ولم يبين كونه مصدرا **بمعناه** في القاموس الصراف الصوت أو الصوت التزيد والكل
 فقد كسب أو الولد هذا وقوله وصرا عطف على المثال الين لا على المصدر اليه في المثال السابق
 كما قيل أو كذا فاداهو الا انه وانما التي بالمثالين تنبيه على ان صوت غير المصدر معناه في هذا المقام
 كثير **بمعناه** لا تخفى على من لا يخفى عليه ولا غيره خبر لا او بدل من تخفى وغير
 للاستثناء مثل لا اله الا الله والاوقف يقول لها تخفى غيرها ان يكون صفة تخفى وبالحكمة يتلوه
 كونه المصدر تخفى الجملة مع انه منصوب عليه والمنصوب معان لا تخفى فاعلم وصغير غيره اما
 المصنوعون او ما واداد الغير الثاني والا فاجب جملة الا وبتخفى كونه حقا وباطلا فكيف تكون
 له مصنون لا تخفى غيره والا فاجب جملة لا تخفى كونه نضائيه ولا يبعد ان يقال لا تخفى
 لها غيره فعارف في الكون نضائيه ما تقدم واحترز بقوله مصنوع جملة عما وقع مصنوع
 مع ذلك صوبت صرا على لا تخفى غيره وحوز جمع الغنوى مما يجمله وتبقى لا تخفى لها غيره
 عن قسمة ولا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مصنون جملة لا يقال
 هذا التفصيل لا خصصا كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح
 ان يكون سببا له فاعلم ولا يخفى انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا فاما اعترافا مصنوع
 جملة لا تخفى لها غيره الا انما لم تذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا
 اعترفت بان له على الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحة ليس في ذكر جملة بل صرا على الجملة
 موقفا **بمعناه** هذا القسم **بمعناه** مع ان الجملة تقاير المصدر تنزيل للنسبة في مدلول
 المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد بغيره لا حقا وفيه ولقد اسقعت التوكيد
 بغيره بناء على ان كل توكيد يقر نفس الموكدة لا غيره وهذا معنى على جعل الموكدة والموكدة
 المفهوم دون اللفظ والاسبب بالفرن جعلها اللفظان كما ينسبها واجاب المصنف

قال الفيل المستتر في المفعول راجع الى الفعل اي الذي فعل فعل به او فيه او لاجله او معه لان مستند
جارية على غير من اي وينبغي ان يكون الضمير المجرور في الالام ايضا ان لو كان كذلك لما جاز حذف الالام
وتشكيل المفعول به ان مستعمل مفعول به وفيه ولم يسم كثيرا بلا صفة وكثيرا بالتحقيق ان راجع
الى المحدث موصوف اي شيء مفعول به والالام ليس موصولا لعدم قصد الحروف والصفة
والمفعول به اسم لما تعلقت به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر وذلك لانه في بعض النسخة يقيم الى
المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسح بالظرف توسعا ولا يصح تسمية
المطلق بقوله **هو ما وقع عليه فعل الفاعل** اذ لا يقال في عرف اللغة وقع للجلوس على الدار بل وقع فيها
ولا ان وقع المفعول به في الموضع الذي وقع فيه المفعول به مفعول به مطلق المفعول به لان
المفعول به بواسطة حرف الجر وان كان ليس في المفعول به لفظا لكنه منها محلا اذ لا بد للظفر
من البحث عن نفسه لكي يحل ولا يصح جعله نفسه للمفعول به بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضا
وعينه بناء على ان المطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق
على زيد في ذهبت زيد وعلى السرير في جلست على السرير لان الالام بدفع الثاني بان
قولن وقع للجلوس على السرير انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق
على في التوقيف بالوقوع فابن احدنا من الالام وبنفهم ان الاول مفعول بلا واسطة
حرف الجر فان حرف الجر يجعل الزهاب بمعنى الازهاب وزيد مفعول الازهاب بلا واسطة
بما انما يتبادر من وقوع الفعل على الشيء لا يصح في افعال القلوب لانه لا وقع ولا
عاشية قلت لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشيء على شيء
من مدركات البصر فلذا فسر المصنف بتعلق الفعل بشيء يتوقف عليه تفعل الفعل
بمعنى تفعل الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض العلاقات لا يقال
فيه الوقوع على الشيء وكذا انما تعلق بغير الفاعل لانه يعتبر عنه بالوقوع عنه
لا بالوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل ليصرف عن الفعل الاصطلاحي
فيصفا اسناد الوقوع اليه عن ثبوت التجزؤ وشمول التوقيف لمفعول
غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل وتقييد الشيء بما يحتمل
بقيد

بقيد العموم والافعال الجملية من غير ان يقع عليه الفعل او فعل كان محذوف الفاعل كان محذوف زيد فان زيدا
مفعول به ووقوع عليه فعل الفاعل المحذوف وهو اعطى زيد واما و منهم من قال اضاف
الفعل الى الفاعل ليجوز زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الفاعل فاشكل عليه نحو
اعطى واما فان واما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الفاعل فرفع بان زيد فاعل محلي ففعل
الفاعل في عبارة المصنفات ملام المفعول مالم يسم فاعله وطى هذه الامة البعيدة لم ينفع
اخرجه حينئذ عجزا فان عمر مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الفاعل واما ان وقع
الفعل عليه كونه مما وقع عليه عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمر مع كونه وما ضرب زيد عمر
لان العبارة ولت على وقوع الضرب على عمر ولولا ان لم يقع وحول حرف النفي بعد الوقوع
ويجوز زيد صرته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تقدر بل اقام كونه
محكما عليه بالضرورية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضا عن النفي
بان يدل على وقوعه عدم الضرب على زيد وصنفه لا يخفى اذ فتر بين الدلالة على وقوع
الضرب ووقوعه في الضرب لو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كونه زيد ضربته عنه على انه لا ينفع
في وقوعه ان ضربت زيدا ويدخل في التوقيف تحسقا لزيد وفنار بزيد ولزيد ضربته
من معا عبد دخل عليها لام التقوية اعني مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف
او مؤخر فانه بدخلها لام تقوية العمل لان الالام لزيد انما في حاكم العموم وكذا ما زيد فيه
حرف جر **وقد تقدم على الفعل** مع شاركة الفاعل في شدة افتقار فعله
وامتناع تقدم فلهذا ابراهم ذلك ان كانت ركة امتناع التقدم فيه حصر بيان تقدم
مع ان المفعول فيه وله المفعول المطلق شاركة فيه وتخصيص بالذكر عادة والمراد
معلوم لكن بعض ما يثبت به الفعل المصنف علم لا يتقدم عليه معلوله وهو اسم التفضيل
ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل وما في جز ان لا يتقدم
ولو فضل التقدم الى الجواز والوجوب ان وجوب تقديمه انما هو تفضله
حالة صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمّن ذلك مفعول حصرها واما وجوب
تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن فروع مسئلة وجوب الفضل

بمحتمل تقديم المفعول به
علم الفاعل فيه

بين اما وجوبه وتغزير الفصل بدون تقديم واجب ما خبر اذا كان عامل بمشروطة
 وحققه كذا خبره وتغزير الفصل بالان فلا يتقدم على ما خبره كذا لا يتقدم
 على ان وكذا اذا كان عامل فعل تعجب واصل الحرف لفظا او معنى **وتغزير الفصل**
 الفاعل للمفعول **بفتح** **قربة جوارا** فاعلم ذلك من بيان جوار حذف الفعل
 في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد ان من الحرف وحده او مع
 المفعول والقربة اما لفظية **كقولك زيد الممن قال في الضرب** فانه في تقدير الضرب
 او الضرب في زيد القربة السوال او معنوية كما نقول نقاص الضرب زيدا
 ولم يبق من حذف المفعول ولانه علم واجبه وجائزه في بحث التنازع **و**
جوابه اربعة مواضع **قوله** **خامس** وهو موضع يجب فيه حذف الفعل المتقدر
 للمفعول وسبب ان سادس هو حذف الفعل المتقدر لفاعل في الحال الموكدة
 وليس الاغراء بفعاله سيما صرح به في شرحه المفضل في بحث
 التحذير ولا انصبوب بالمدح ونظيره تاما لان كل ما في الاصل مناهر كما حقق
 الرضخه وكذا تفصل كذا في بحث حرف النداء كيملا ولا المنسوب تاما
 لكونه ملحقا بالناس **والاول** **سماع** كذا **قوله** **بفتح** **الراء** لان عينه وعين ابنه ابعا
 للام **وما وقف** **ازدح** امراء ونفس امر مع نفسه والمغنى اما الامر بالاجر عنه
 او بترك الانتقام عنه لان نفسه بخيرته او بترك صلاح امره لانه يكفبه
 عقله وكماله وقوه ونفسه لا محالة عطف على امرى او ليس بخير كونه
 مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضخه والواو بمعنى مع او للعطف **خفي** **واشبهوا**
خيركم **اسرائيل** **واشبهوا** **اشتم** فيه من التثنية واشبهوا خبركم من كل شيء
 لانه التثنية اذ لم يكن له حتى يصح تفصيل التوحيد عليه ومنه خبر
 لك امر حسب ما حصل لك مما انت فيه وايت خبراك ومنه وراك
 او مني لك من اني عن هذا المكان وايت محانا او مني لك فتقدير ايت
 لا طراده في نظائر الانية خبر من تقدير يكن اي اشبهوا يكن خبركم لان
 حرف

المراد بالمراد

حذف كان بدون حرف الشرط لان حرف الشرط مقدم في الكلام ومن تقدير انما خبركم
 كما لا يخفى وعلى سبيل التقدير من ليس مما يمكن فيه **واشبهوا** اي ايت اي ايتت كما انما من نفسه
 ولا يخفى ضرورة **اسرائيل** اي واثبتت كما انما من نفسه فذاك وما جعل منه خبرا لان عاملك
 وجعل التقدير هذا هو المحقق والازم من انما بفتح فاعلم انما من نفسه فذاك وما جعل منه خبرا لان عاملك
 يخجل ان يكون النقيب للجنس اي هذا هو ولا شيء من عما يك صلا فلا حذف الا بالمراد وهو كغير
 وما جعل منه من انت زيدا قال الرضخه اصله فيمن صار سخي زيدا وهو من وزيد عال و
 تقديره من انت زيدا زيدا او الجملة حال من معى من انت فانه في معنى من كذا ويقال
 ايضا فيمن يذكرك عظيم بسوء وكن نقول هو منصوب بنزع الفاعل المفعول بمعنى من انت
 اس من كذا الاسم زيدا او لزيد تكلم به لاجلك وتكلم به ويقال في الفارس لوجه
 كس من بامر بوجه كس من كس زاكه كمن او كوسي وبروس من فاعله زيدا وجعله
 الرضخه خبر مبتداء واجب الحذف والجملة حالا من انت كلامك زيدا والظاهر ان التقدير
 من انت هو زيدا هو الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه خبرك من
 فلان اي احضر خبرك من اجل فلان حيث فعلت به ما كبره فاك معذور
 بما فعلت به لانه مسخ لذكرك فعل بفتح هذا خبرا وه الذنير بمعنى القادر وقد
 يستعمل في فعل بقدر عليها ومنه اهلك التيل اسراك هلك مع الليل يعني
 لا يهلك الليل الا وراك فالواو بمعنى مع اسراك هلك اسبق الليل
 فالواو للعطف والفاعل المحذوف وجوبا متقدرا ومنه كليها ونراي اريد
 كليها ونراي قال الرضخه اصله ان كان من شخص كان بين يديه سنام وزيد ونراي
 فقال لا تراي هذين تريد من سبب الاسنام والزيد فقال لا ذلك لكن قدر
 اعطني ولا يخفى ان المناسب قدرناه ومنه الكلاب على البقر اي ارسل
 ومنه احشوا وسوكله اسر انتم حشوا وسوكله وحشوا
 بالتحرير رد التمر او حالا لواله لضعفه او التمر اليابس الفاسد
 كذا في القاموس ومنه كل شيء ولا شيء خبر اي افعل كل شيء

ولا تغفل شتيمة خير ومنه فان ما تقي فاهل الليل والنهار اي فاني من هو اهلك
بالليل والنهار ومنه ديار الاجاب ارا ذكر ومنه قولهم كالبيوم رجلا ارا اذكر
خلا اليوم رجلا فالرفع وجوب الحذف جميع ذلك وغيره لكونها امثالا
او امثالا في كثرة الاستعمال وجعل الباب امثالا الاجز جاشتر الحذف بهذا
ولم يتوهم الحذف المفعول به لانه علم من حيث التنازع **الثاني** من ابواب
وجوب الحذف والاولى ابواب الوجوب فيها **السادس** النداء بالعلم
والكسر الصوت وما دبت وما دبت به فسمية النداء من مصادي طاهرة
سواء كان لاداء النداء في السعة مما جاء على مفعولان كقولنا يا معلمي الشيم
وملكان بمعنى اللوح الكلي والقالب فيه الب وبتدر مكرمان للكرم وجوز
منه ابن مالك استعمال مفعولان لغير النداء في السعة على قلة ومن كلتي قل بمعنى
فلان وقله بمعنى فلان ومنه من كان بمعنى كثير النعم وذكر ابن مالك لو كان
وملازم ابضا ومما جاء على صفات الموثق وعلى فعل في سبب المذكر فهو
بالجامع وبالكع ارا لا كع وبالاكفة وبما قبا سبان او لم يكن لازم النداء

المطلوب اقبال اي توجه اليك بوجهه اما محذورا واما بقاء كما
في نداء المقبل اليك بوجهه قبل النداء اي ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل

فيه بالآلة ولما جاء بهما بما يستحيل فيه الاقبال وباطير عمالا بهما فيه

طلبان كل ذلك هو مفعول لمطلوب الاقبال استعمال في غير موضع وبداخل فيه
المندوب بيلا انه مفعول لطلب الاقبال استفاد التضييق بخلاف
واعبد الله فانه المنفج عليه وكلية وانما يب مناسب التضييق فواجب

بجاء

التضييق فواجب عليه فجميع على عبد الله فغضب بغيره لما فعل خفيفا ولم يندوب في موضع
وجوب الحذف ولم يجعله حرفا لانه بوضعه منادى وبعضه كانا في كنفه في مقام
عبد الله بالنداء وبه على تفاوت بينهما فجاء بحرف فيه رقة على ابراهيم جعله
حرفا للنداء اسما لافعال لانه جاء في ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل
بل بخلاف الاسم المستعمل في النقط فانه لم يجر اقل من حرفين ما يب مناسب
في سفل على ما في العمل والاسم كمين النداء في حذف الفعل فغيرية خلافا لما قبل
حيث راي ما كان خلاف سائر الحروف فجعلها اشارة بحدود الفعل من كل وجه وتنبأ به
من ان اوهو مقدر قبل النداء كما هو الاصل في العمل كمن هذا خلاف ما نقل
عن سيبويه انه قال اصل ما يزيد بالياء اعيه وكان راي ان النداء في قصده انما هو
من بين المتعذر فاسبب التقديم للاختصاص والصح خالف لما راي انه كثير ما ينادى
المندوب وتقدير او نحو سبب بهما المذكور لا يخفى وان سببه تقدير انادى وما كان
النيابة بانه محذور وجوب الحذف فيلزم خروج يوسف العوض وقد يقول لفظ
او تقدير او محذور فيه النيابة لفظ الله والنداء في الحروف وسبب ان سببها
تقدم فيه ومن لطائف الشعر ان النداء مع كونه مفعولا به حاركا لعودة في انه
لا يتم النيابة لندائه بدونه وذلك لانه في معنى اقبل قد كلف المفعول في معنى القصد
ولذا ينع على ما يرفع به والنداء في احوال تعرضه بالنداء مما اهم في باب النداء في نصب
الذي امر معلوم ان يكون مفعولا به مقدرا على بيان النصب وقيل لان النصب اكثر
في معرفة فغضب او لا الاقل وبين الاكثر بانه سواء في كل وجهي ان يجب بناء النداء
في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب بتدفع بالتشوين خلاف
بوشن وقوله اقبل لانه لا مجال للتشوين التمكن في اقبل الا ان يقال انما هو في
يشبه المحبوب كما يعرف عنه معرفة حال توابه وفيه رد على الك ما حيث جعل مفعولا
بما عاين كما جعل المندوب منه منصوبا بما عاين بالضرورة وهو مفعول في النداء
انكره وانما لان المندوب اكثر وان اختلف في عود الحروف مستثنى بعد
سقوط هذا التشوين بالنداء فيها زاد حرفه الاصل على واحد فوجب التخليد باقائه
ويونس باقائه بالكسر والتفخاخ وجوب يامر في كذا في التسمي على ما يرفع به عند اليه من قول النخاعة

والفعل واللفظ العند

في قول النخاعة

على الضم نظرا لور خلا واما اد على ما يرفع به لو لم يكن ضادا فيدق ابن حاكك وهو
او ضح في بيان حال المشي والجموع بخلاف تفسيره بانه رفع به الاسم على ان يكون في رفع
ضمير الاسم فانه مع بعده لا يعرف منه حال المشي والجموع بخلاف توجيهه بانه يرفع حال
عن الضمير على انه يؤم ببناء المشي والجموع على النون لان النون مما يرفع به الا ان يقال
المضاد مما يرفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به ان كان قد اذ
اراد به ما ليس بضمير ولا شبهه مضاد يجوز ان يرفع على كونه المفعول بضمير ما ليس بضمير
بقرينة جعل الظاهر جليا في المنصوب وسنبين كل شبهه المضاد معرفة اما قبل الله
او بقصد على التعيين في النداء ونه عليه بقوله تعالى يارب يارب يارب يارب يارب يارب
انه لا يجوز نداء العلم مضادا في تعريفه لانما قبل الله لا يابس عند اختلاف السبب
يستلزم جواز تعريف المضاد في المعرفة والعلم باللام بل لان النداء لا يفيد التعريف
بدون قصده وبقيل الشبهة والجمع بقوله يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
ومسلمون يتبين على ان العلم او جمعه لا يستلزم النداء في النداء لان تعريف النداء يعنيه
عن الاسم ونسبه على ان يرفع بالرفع والجموع بالجموع وما بهما من معرفة
ان اثنين عشر في حكم اثنين عند سببه لان الجزء الثاني في معاقبة النون بمنزلة
فبقول في ندائه يا اثنين عشر فلما بقدر الضمة كما بقدر في فته عشر وعند الكواكب
في حكم المضاد في شابهته به في حذف نونه فبقول في ندائه يا اثنين عشر فقله الركن
عنهما هكذا في ندبه واما جاز ابن كبت الوجهين وبناء المضاد على ما يرفع
به لفظ او تقدير او محلا نحو يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب يارب
الاستغاث بقرينة حيث قال ويخفض بلام الاستغاث في الرفع في القسم
الاستغاث فانه مبني على ما هو مستغاث نظرا لور كونه مستغاثا عن الاسم والالف على ما
في القسمين ويستثنى العلم الموصوف بابين مضادا في العلم او يرفع في ان يستثنى منه
ومن قوله وينصب ما سواها ايضا المضاد في الرفع بلجي باخره الف ليعلم والمضاد
الغير الموصوف به فانه على باخره الف والالف في بناء صرح به الرصيف في البناء
والتمثيل ويضم الالف في بناء الضمير ويكسر في النقاء ان كانا في البناء
المضمر فانه جاز في بناء الالف والالف على الاصل ويخفض في المضاد بلام الاستغاث

يا ساهي

اي بلام هو ش يرفع الاستغاث بخر على المضاد والالف على المضاد في بناء المضاد بلام
تقوية على الفعل المحذوف والالف بلام زبدت علافة الاستغاث اذ لا وجه لتقوية
العمل في هذا القسم من غير هذه الالف مفتوحة لان المضاد في ضمير المضاد ياتي
بعد هذا المضاد في الاستغاث بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فيقال يا الله للمسلمين
واوراد انه لا بد من المنوع من خفض بلام النعي نحو يا الله في مقام التعجب عن الله
وبلام التهديد نحو يا الله لا تفعلك بعد قوله فيما بعد وينصب ما سواها وقد
ان دمج بغير بلام الاستغاث ويؤيده قول ابن حاكك يا الاستغاث والتعجب
الشبهة باو منهم من قال بلام النعي والتهديد برفع في الاستغاث كانه ينادى و
يستغاث النعي منه ويقال يا نعي نعي والتهديد برفع في النعي وبنادى المهدى ويقال
نحال يا نعي نعي يا نعي نعي لا تفعلك والتخلص منك وفردك والالف في النعي
والتهديد يكون في خفض النعي منه فلا معنى لطلب التبيان وفيه انه لا معنى للاستغاث
بالمهدى فيمكن القول لانه يستغاث في تلك الاغاثه فالوجه ان يقال يستغاث النعي منه
تفخ في دفع نعي الذي لا يطيقه بان يغير حاله فترك موجب قبله ونصب نعيه ويخبرها
من القيل بذكر التعجب وقد كسر بلام النعي والتهديد نحو يا الله سوا كان في مقام
الاستغاث او النعي والتهديد وخفض جعل التثنية تحتها جميع ما قصد بانه لم يذكر
الاستغاث لانه مع الاستغاث لا يجمل حو به ويقال اي المضاد في الالف في المضاد
الاستغاث ولا لام فيه تعيد لالحاق الالف لا لفتح حته نجره بغيره لا بفتح لالحاق
الالف مع الاسم ولا يفيد ان الالف مشروط بعدم الاسم لا بفتح الفتح ضروري
الالف فكيف يؤم انه لا فتح في الالف مع الاسم لانما تقول الالف بس ضروريا
فيجوز ان يقلب ما يقتضيه خفض الذي اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع الالف
والالف عند بعض ان الالف الالف والالف ما يب عنه فلا يجتمعان عليه بعض بنياني
انهم بها لا يقال لا بنياني في ما احمده بين مقتضى الالف والالف لانما تقول بغير الالف
طرد الباب لا يقال التثنية في موجود لان مقتضى احد ما حته بنائية ومقتضى الاخر
اخرية لانما تقول لا يقتضيه الالف الا حته ما قبلها اعرابية كانت او بنائية الاخرى
انه يقال في الوقف على زبد بالالف وفتحها ما قبلها نصب بعد هناك نظرا لانه لم يرفع المضاد في الالف

الذي نعي منه يستغاث به
بغيره في دفع القيل لا بغير حاله

بل يجوز ان يحذف النادى المنبسط على ما يرفع من الالف نحو بارزده وبارزده وبارزده الالف
 لا يحذف الالف النافذة في التثنية بل النون والنون معان للتثنية والالف النافذة والالف
 الالف في آخر الكلمة ولا يختلف الا في التثنية في ثنائيل جدد ان تقول ما على يديك
 بارزده فترى جوعتك التثنية والالف في ثنائيل جدد ان تقول ما على يديك
 يقال بامه وده وبارزده او حكم الالف الاستغناء حكم الالف النافذة في ثنائيل جدد
 على ما يرفع في ما بعد وينصب سواها قلت هذا او خلقت النادى المعطوف
 او الحذف علامة الاستغناء لا ينافي البناء على التثنية على ان صيغة التثنية
 راجع الى النادى المعطوف المعرفة بطلوع المستغناء لا المستغناء كقولهم
 قلت كيف الالف الاخر ما فيه الالف قلت جدد الالف الاخر عند النفاة
 والمحم كيقع بالالف الذي في الاخر لا يرفع الالف الاستغناء ولا يتحقق ان يغيا
 كان مقتضى قلبها واوا او باء هي هو حكم النون التثنية وله نداء في الاحكام
 لفصل القوم في التثنية فاقفند بادلهم حذو فان الالف بطول الكلام في هذا المقام
 وينصب ما يقع على نصب كان له تلايم وان نصب النادى في فصل الحاصل
 ولانه ان اردت نصبه لفظا فيشكل يقول يا يوم لا يتبعه حال ولا يكون مبنيا
 على الفتح وكذا لا تشر ما رثيت وغير ما رثيت وان اردت نصبه على الفتح
 والمحل فامعرو المعرفة والمخفوض بلام الاستغناء والمفتوح بالالف كذا فلا
 تخصيصة بقوله ما سواها قبل ما سواها في المعرفة والمستغناء وشكل
 بقوله يا علام زيدا في التثنية راجع الى المعرفة المعرفة والمستغناء مفتوح
 الا انه لم يرفع التثنية جعل المستغناء في واحد الحال مع المستغناء وكان
 الاظهر ما سواها وقد فسر ما سواها بقوله مثل عبد الله اي صفات
 خارج عن علامة الاستغناء ويا طالع جيل اي شبه المضاف كذا وهو ما ياتي
 بعد ما لا يتم بدونه وهو مفتوح او معطوفه الذي لا يفيد بدونه سواء
 كان المعطوف والمعطوف عليه على الشئ او لم يكن حلالا لانه لا يرفع ابن
 يعش في غير العلم مثل يا لثة وثلاثين فانه قصيدته كما عدت مخصوصا ولا يفيد
 ذكر ثلثة لو سكت عن ذكر ثلثين بخلاف بارزده وبارزده والالف من الموصوف

والاستغناء للمعطوف

مفعوله

بالجمل

بالجملة لانه يعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف الموصوف بالجملة وهذا القسم من شبه المضاف
 مخصوص بالنادى الموصوف بالجملة دون اسم الموصوف بجملة منى على الفتح
 لان الالف الموصوف بالجملة بالفتح لا ترفع النون والالف الموصوف بالجملة
 في غير النون يرفع النون كقولهم يا لثة وثلاثين فانه قصيدته كما عدت مخصوصا ولا يفيد
 وبارزده وبارزده بالالف ولو وصف هذا النادى بغيره يكره الموصوف اعتبارا
 قبل النون ولا يجوز اعتبار بعض الالف وصف قبل النون واعتبار بعضها
 بعده هذه هي اسم شبه المضاف على ما فصلوه في هذا المقام ولم يزدوا الا
 ذكر الرضى في نداء الموصوف باللام ان الموصوف شبه المضاف وكلام الموصوف
 في افعال الموصوف يدل عليه وتنقل في هذا الكلام في بحث نواحي النادى
 في فقه على هذا البحث فانه مما يخص النواحي وفي جعل النادى الذي هو اسم
 يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جيل واجب النصب خلاف
 ثقل فانه يجوز ضم كالنصب فقدر عليه كمن يوجب النصب وكره
 بالتمثيل بقوله يا طالع جيل وفي افعال طالع جيل اشكال لم يوجد فيه افعال
 شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف كان معرفة معرفة ويجب تعريف الطالع
 قال الرضى في بحث الموصوف ان كل اسم الفاعل والمفعول غير اعتما على احد
 الاشياء الثلاثة اي الموصوف وفي الحال المبتدأ وحرف الفتح وحرف
 الاستغناء مذهب لا حقت والكوفيين دون البصريين واما قول النجاشي
 يا حمار يا علام ويا حمار ويا علام وجوع الضمير لا يقدر فاما لعمري
 غير مستند الى هذا كلام موثوق به ولا يقال في السعة جاتي الحسن و
 في الاختيار من قديمي في الشعر هذا الكلام وقد عرفت تقدير الموصوف
 محذورا آخر وقال الفاضل الهندى في الارش واصل يا ابا طالع جيل
 حذف اللام التثنية يا فاستغنى عن اياها كما قالوا ان اصل يا رجل فبك
 وذكر المصنف في بيان وجه عدم جواز حذف حرف النون في اسم
 بضم ان اصل يا رجل يا ابا الرجل وشعره التثنية كقوله يا ابا طالع جيل
 فقال مما يعتد عليه الحذف في نداء فاعتد على التثنية وظن الخليل في بيان ما يعتد عليه الحذف في مقام

من نصب النادى

يجوز ان يحذف النادى

تفصيل

وبارجلنا غير معين نبيه على ان النداء لا يستلزم وما سوى هذا من المعروفة عالم بصفته
معان لا ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى تنافض التثنية المعروفة ببارجلنا التثنية
للمفكرة ببارجلنا واختار ببارجلنا على قولنا يا هذا بالتخصيص على ان نداء المفكر
لا يستلزم وضعها على ما زعم الفراءه والاشج وجعلنا يا هذا ببارجلنا موصوف
اي ببارجلنا صار با وتوابع النداء اي المبنى اراد به العهد والعتبة وراى ذكره لفظ
البناء ببارجلنا في جزمه عن الاستغناء المفتوح ولم يرد ما قاله في غيره
وينبغي ان يقيد النداء بالمبنى بغير الذي في الحرف الف الاستغناء على ما ذكره
ليس جبالا لانه يتقضى بالزيادة وما يمكن ان يستغنى عن التقييد باعتبار العهد
المذكور ويقال الكلام في مطلق النداء اي المبنى وقوله برفع على لفظه ببارجلنا
على تقدير ان يكون في لفظه المبنى ما برفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه شبه
على انه المنصب على لفظ المبنى وان كان فيه فتح لا يقال الفتح كما برفع به
في العوض فلم يجعل المنصب محولا عليه لانه نقول لانه شبه حركة حرف الكلمة
في غير الاخر لانه الفصل الالف لا واخر زبقول المبنى عن كونها ببارجلنا
والشبان فانه لا يجوز في الالف على خلاف المبنى ضرب زيد وبارجلنا محلا
محلا زيد المحرور بالاضافة على خلاف ما زيد ببارجلنا وكاتبنا على خلاف ما من
احد في الدار ولا زيد المعروفة يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمعروفة ما يقال
المضافة كما في سبقا ولو لا ذكر شبه المضاف في المصنوع وجعل في حكم المثنى
من حكم المعروفة المذكور سابقا لكان في خلافه فلا حاجة لاحال شبه المضاف
في المعروفة المتكلف جعل المعروفة العلم في المعروفة حقيقة او على لان شبه المضاف
معروفة حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال
وتوابع النداء اي المبنى المعروفة والمضافة بالاضافة اللفظية ولو قيل المضافة
بالطبيعة لكان خلاف ذلك المضاف في المعروفة يجعل العلم في المعروفة حقيقة
او على قال المضافة في البيان في المصنوع ان المضاف مطلقا ينصب حيث
فكر في شرح المصنوع في قوله يا هذا المحو فبارجلنا ببارجلنا وقوله يا هذا
يا هذا الفاء العيس وبارجلنا احد ما ان جعله صفة للمبهم تزلت منزلة المعروفة

مطلب توابع الفاء

لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمعروف فانه قال يا هذا صام العيس برفع العيس
وما ينها ان الامم بفتح الذي وهو في حكم يا هذا الذي ضمير عليه والموصول مع صلته
في حكم المعرف وان كان مضافا على المضاف ولو قيل الذي ضمير عليه حركة لم يكن
الا لرفع هكذا ما كان مثله ويرى عليه في يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز
رفعه اتفاقا بهذا الكلام وهذا لا يترشح الى ما ظن به بعض الجواز ان يكون اشكال
المصنوع وصف المبرم هو المضاف حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا
ولا بد من انه اوجب المنصب المضاف لفظية نعم بوجه عليه ان وصف المبرم
في امثالين لم يخرج ببارجلنا من كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ووجه
بان لا يجعل واخرها وسيلة نداء الوصف بل جعل مقصودا بالنداء من التاكيد
اي المعنوي اطلقه اعني على اشتراط امر التاكيد اللفظية فانه قال في الابدان
شرح المصنوع ان لم يقصد بالتاكيد الا التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظية واما التاكيد
اللفظية فقد علم ان حكمه حكم الاول هو الا ترى انك تقول يا زيد زيد المعلمات
فبارجلنا على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل وكذا يا زيد
وعمر وكان السلب من الحكم بهذا الكلام من قال اطلقه لان المحو عنده
كونه كالنعت وان كان الاغلب كونه مثل منبوعه طهارة او شرفه النضج
والصفة بفتح النعت فيه رده على الاصح حيث منع وصف المضاف كونه في
نصير الخطاب ولا يوصف الضمير والمجته الاقوى انه واقع موقع ضمير على طلب
الشيء بحرف الخطاب المتفرقة متفرقة في البناء ولكن الاستغناء ببارجلنا القياس قلنا كيد
كيد المعروفة حصرا بالتثنية وجعل الصفة ارفوعة ضمير المبتدأ المحذوف والمقصود
مفعول اعني وتفسير يا زيد العاقل بان انت العاقل وبارجلنا العاقل باعني العاقل
وهو عطف البيان والعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فانه على المعطوف
بحرف مع الامم مثلا يدخل فيه المضاف لا يمتنع دخول يا عليه كما سيأتي وكذا نحو
الرجل منطلق على نحو الامم في زاعن الرجل شيئا فانه لا يمتنع دخول يا
عليه على ما في التسهيل من قال الطال بلا طائل فهو اجل قال بل وما يمتنع دخول
ما يمتنع دخول كل حرف في حروف النداء عليه فانه على حرف النداء لا خصاصا رانه لا يماه دخل

منه كونه

مطلب في العلم
و الجود في التكريم

یا فضل بن فضل

ای طلب

اى طلب فبال معروف باللام وليس بشئ اذ جعل مصادى لانه لا يصح جعله مصادى ولا
 اذ اريد نداء لانه لا يرد نداء لانه لا يرد ما يصح واختار المعروف باللام على دوى
 اللام ليجزى نحو الله فانه اذ انوى قبل باله ونحو النجم والصنع فانه لا يصح قصد نداء
 اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق على فانه
 يقال فيه يا ايها الرجل منطلق صريح في التسميى ولا بد من اخرج المصادى المشبهة
 مثل يا لاسد على ما في التسميى ولكلم لا يخصص المعروف باللام بل موصولا المصدر
 بال مثله على ما في التسميى وقوله ومن اجلك بالتي سمعت فلي وانت بجملته بالوصل
 غنى فت وقيل على مذهب البصريين ولما اكوفيتان فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل
 الثقلان ويا ايها الموصوفون ويا ايها النفس الطمئنة اى يفصل بين يا والموصوف
 باللام باى الموصوفة التي حذف ما اضيف اليه مع تعويض التنبيه التي يناسب لنداء
 وحركتها بعد المصادى في الحقيقة عن حرف النداء ويجعل الاتصال كالاتصال يا ويا
 هذا الرجل اى يفصل بينهما بهذا الموصوف بذي اللام ولو كان الموصوف باللام مقصودا
 بالنداء دون الفاصل لشد على جعل الموصوف باللام بدلا لالائه منعهم عن ذلك طلب
 اى الموصوف الصفة ولو كان البدل منبيا والتزام الرفع في نداء لانه يوجب
 كونه موبكيا مستوف كمن يتقصد به تعريف البدل فاحفظه وتذكر في تعريفه ويا ايها الرجل
 اى يفصل بينهما بيا ويا وذا فيجعل ذاصفة لاي وحققة بالنداء لصفة لنداء على ما
 قالوا ويجعل ان يجعل وصفا ثانيا لاي وفي هذا الجمع زيد تسويح الى المقصود من تشويح البيان
 ولم يجعل الرفع للجمع المتوسل بل جعل المقصود ذا وى وسبيله لنداء النوع متاخر
 بيان النداء وذا لان وضعه لغير الما طلب والنداء يتصل به حرف الخطاب والمصادى
 مخاطب مناسب لتوسل في نداء لنداء المتاخر ولا يلزم في التزام رفعه على انه
 المقصود لنداء لان تابع المصادى تابع لفظ مطلقا صريح في الرفع نفسه وليس
 ان ينكر عليهما كحرف التعية ملحقا بى حرون فاذا في ايها بان الرفع جعل هذا
 وصفا لاي لان الخطى مع بلامه رتبة قيل لا ينحصر نداء المعروف باللام في الموصوف
 اشلت من صور ما حذف اللام كما في يا زيدا ويا زيدا وان تشبه العلم مع اللام
 كجعه وحرف النداء يقع غنائمه فيحذف اللام ويرفعه ان يا زيدا ان تشبه المصادى لنداء تشبيهه

لا يستدعي الالام لان نقصان تعريف العلم بالشيئية المستندة لتكثيره في تعريف النور
ولا يحاج الى جبره بالالام ولا يحاج بان نداء بما قيل ان نداء النور بان ليس نداء النور
بالالام لان الالام في ثبوت العلم ليس بتعريف بل بغير نقصان تعريف العلم لان جبر نقصان
تعريف العلم بتعريف الالام فكيف يصح ان الالام فيها ليس بتعريف والنور هو اليعني لم يور
النهاية رفع الرجل خلافا للمازني والرجاء حيث جعلناه في سلك سائر صفات
المعرفة المعروفة وبعضهم جواز النصب صفة هذا دون اي جواز كون هذا مقصود
بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغني عنه هذا وهو مشتق
من العام كجواب هذا لا يبين جواز فيه النصب ليس مقصود بالنداء الا هذا وان كان
مما يستغني عنه نحو هذا الرجل او بهذا العالم من اسم الجنس والمشتق كخص فليس
الرفع ذلك تطبيق عبارة المصداق بان نريد بالرجل مما لا يستغني عنه ذلك ان تجعل
ضمير الرفع الى الوب فيكون غير مذهب غير المهور بانه لا ب عدم الاستغناء وهو
اقتضاء القياس انصرف لانه اي لان الرجل المقصود بالنداء فله شبه بالنداء في كل
في حيثية النداء فرفع حيثية النعية فلم يضم اوله شبه بالبدل فرفع في حيثية الوصفية
والبدلية فلم ينصب لم يضم والاضحية الفقير والدليل على كون حركة رخصا
الترام رفع نوابه فقولهم وتوابعه من كونه بيان حكم توابعه دليل على الترام رفعه
لانها توابع موب ولم يقل توابع الموب فقصدا الى الوحدة بالتكثير في توابع موب
وذلك لان منبوءه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالاعراب ونصب لمفعولية الا
ان التابع لاحد في الجاهل ليس له اعرابه واحدة فليس محل كما لمنبوءه فتوابعه
توابع موب واحد لا موب بغيره معربين باعتبار رفقته ومحل وقيل التقدير لانها
توابع مبادي موب وانما هي الموب لانها في اللفظ وانه ليس لتابع مفعول
الاستغناء الا المختص ذلك ان نقول المراد ان توابع الموب ان اكثر تابع للفظ
فالجميع تابع بالاكتر ولكن من هذه الامور اندفع اعتراض الرضا بان معنى الكلام
على احد الامرين وانما ان لا محل للموب ولا تابع لمحل وكلاهما يهدم بشيئ من ان
زبد قائم ومرد بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها توابع موب تنقضي
بقوله لانها الذي اكثر من غيره وان يكون غير عطف بيان لقوله الذي اكثر من غيره
ليس

الفرق بين

وكنى

ليس تابع موب الا ان يراد ان توابع موب كثير فحمل على غير المعرب جاعلا او علم
اي قوله والتميز ما رفع الرجل جواب ماير وان الرجل تابع للمنادي في قوله جواز
نصبه وقوله ورفع نوابه رفع مائة كاصار بغيره المناوي المضموم فله في تابع ما
في تابع المناوي المضموم من جواز الوحيين في معرفة والقرام النصب مضاف
وقالوا بالنداء فاحتمل اي لا ينادي بغير الوسيلة الا الله كذا في الرضا وهو في الف
بما روت من جواز بالاسم وبالرجل مطلق وفي الرضا في هذا مستثنى معنوي
من القاعدة المذكورة وقد حقق عدم اوجها فيها ونحن نقول يعني ان نداء الله
مختص به ولا ينادي الله من بين احراف النداء لا ينادي بغير البيت وحي يستغني
يراد بالنداء نداء نفع سوا كان بلفظ الله والرجل او غيره او نقول طه قالوا
بالله فاحتمل يعني به قطع هجرة الوصل وقطوعه في النداء مختصا بهذا الاسم او نقول
وقالوا بالله فاحتمل يعني به لا ينادي بحرف النداء وليس كذلك ان نقول ان نداء
يصادف بقطع الهمة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقبل ان يصح
ابو علي ذلك بانها طحا في مثل يا نعيم نعيم على اي فيها وقع بعد حرف النداء مكررا
ووقع بعد الثاني مضافا اليه لضم في الاول على انه مضاف في معرفة والنصب
على انه مضاف مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد اللفظية
وذلك جائز وان لم يجر الفصل بينهما في الضرورة والبالظاف ومن قولهم
التاكيد اللفظية هذا الفصل والفصل بين لا ومقتضاه وبيان ان بغير الظرف
واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرور نصب الاول لانه مضاف الى على تقدير
لدلالة التذكير عليه كما في بين ذراعي وجبهة الاسر وجوز السير في فتح الاول
لانها تابع وذلك على اصل الكون في بين جواز فتح كل مبادي موصوف بغيره
والعبار من اول شرحه ويرد عامة يا نعيم نعيم على لا اباكم لا يفتنكم في سواه
ثم والقيم العبد وسبحه بغيره في الوب قبل سب كل من
بتم وهذا التيميم بن عبد مناف اخو علي خايط قبيلة وقيل لا اباكم
نماية الله في غيركم شر حكم واعناكم عن الاتقاب جب وقيل نماية التيميم
اي ليس لكم اب تذكروا فتحته وادعوا بالسوء هجاة لهما قاله حين سمع ان عمر بن الخطاب التيميم

منه

الوجه

اراد هجاء ما عدته فوجه بانهم ان لم ينفوه لاجلهم وادعاهم في هذا المعنى والمصنف
 فيه في التسمي بالاصناف المعنوية اذ لا يجوز في اصداره الا ما يجوز في غيرهما وما
 المصنف اليه بالاصناف الاخرى اذ لا يجوز في اصداره الا ما يجوز في غيرهما وما
 كسر حرفه مع اثبات الياء مفتوحة ومكسورة وكانه اكتف به على ابيان في بعض
 النسخ كسر ياء غلامى فاحدها ساكن والاخر مفتوح والمقدم هو ان كان عند
 من قال الاصل فيه ساكن لانه في اخر الكلمة غير مفتوح هو ان كان عند الالف
 والواو اللذين اصلهما السكون وانحرى عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكسرة
 الموصولة على حرف وضعت شجرة كواو العطف واخواتها وان يكون ياء بان
 الوقف بالياء ولا يجوز في شجرة ما كسره بالاعراب بان يكون الاصل فيه البناء
 على السكون والعدول عنه الى الحركة لا بد وباعلام اي يجوز فيه الكسر مع حذف
 الياء وباعلام اي يجوز فيه الفتح ببدال الياء الفتح فيها كما جعل يقي يقى وهى
 وهى في بعض اللغات او حذف الياء ونحوه في الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات
 ايضا يحذف لامها من الا ان يقال حذف بالانكسار تحذف دون لام الفعل في النقص
 ومن كسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقيلها فقد اوجبه التسامح
 بجعل ما في الياء فيه وقد انشاك عنه فكن متفقا في خط بنا بل متوطن الفطاعة في كنه بنا
 ولا يخفى ان جواز الكسر الفتح في اخرها من اقسام المصنف انما ياتي فيجاء بغيره في اخره
 حرف لين مثلهم السكون فلما لم ينفوه بما يجوز منه فتاى وسجل وسجل كما قبله السهل
 ولم يبين حال الياء في هذه الامثلة وهو وجوب الفتح كذا عن الفاء كنبين
 لان الفقد الاصل الياء انما يخلص بحال النداء وانما اشترك بين الكسر والفتح
 بحث اضافة الاسم الياء المتكلم قال له من الوجه الثالث سدر في غيرهما وهى لا
 في الفواصل والقواقي ولا يعم كل ما وهى مصنف الياء المتكلم كما لا يعم غير المتكلم
 ما وهى اشهر تلك الاضافة فلما لم ينفوه وباعدوا هذا الكلام وحين نقول
 لم يتنبه المصنف ان الحرف او التقدير على الجوز ان الوننة لا يختص بالانما
 ولم يوضح حذف الف بيا غلاما شذوذه في غير بني وكذا يجوز هتم البناء بعد
 حذف الياء في التسمي بالاصناف لشذوذه وفيه رب احكم على فرة الضم في الالف

دلالة

علم في حاج الياء في الواو

تكون

ولا يكاد يوجد قلب الياء في غير النداء وفي النداء اكثر وعليه يحمل قوله نعم الف في الالف
 اذ الالف دون التنوين والضم والاصل بالياء ومنهم من ذهب الى النظر في الالف
 الف في الالف من غير ان يقول بالياء وقفا لظن تعلقه بالالف وما سيجي في فائدة الوقف
 بالياء في قسم التعريف يقتضيه الجواز في الالف وانما المتكلم ان كان الاصل فيه الحركة
 دون غيره ما كان متعلقا بالالف على ما في بعض النسخ وما كان هذا من خصائصه
 المتأخرى غير داخل فيما ذكره في محله فوض له قالوا بالياء وباعلام اي مريد غلامى بالالف
 حتى الوقف بالياء ككن المتبادر منه مجزئات النواو والوضوح الاخر الاقتصار
 على قوله ياءت وباعلام عطف على با غلامى فيعلم الوجه في ياء ياء اي مريد غلامى
 با غلامى واختصاصه في الوجه بهما من تخصيصهما بالذكر وبابت وبابت
 طورت التام في الخط كذا وضعت تنبيها على انها ليست متضمنة للمثبت بل مبدئة
 من ياء الاضافة لكن بوقف عليها بالياء بخلاف ما وضعت لفتح ما قبلها
 دون ما واهت وكونها موصفا ليس من الكسر بخلاف ما وضعت
 كنه خلاف فاعلم للفظ من ان مباداه على الوقف لا يظهر ما قاله
 الاصح الوقف بالياء فيكتب بالياء وجاء الوقف بالياء فيكتب
 بالياء لكنه محتمل كنه المتن على خلاف الاصح في اي مفتوحة
 وكذا هو الاكثر فكان الاول تقديمه تنبيها على قبل الفتح لانه
 عوض عن الياء المفتوحة والكسر هو الذي يناسب الياء
 فيه ان مناسب الياء الكسرة قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو
 الذي كان قبل الياء فلما عوض عنه الياء لم يفتحه لفتح ما قبلها ان قلبت
 الكسرة المزمومة وليسا على الياء الى نفس الياء كما ينتقل في الالف
 الا ان المتن الى غير وانما عوض عنه الياء ففتحها لابل وام
 لانها مظنة التعظيم سيما في مقام النداء قال وفيها كانت على ما هذا
 عند البهريين والكوفي يجعلها للثابت والياء مفردة بعد ما ويرق
 من جهتهم الوقف بالياء اذ لا يوقف على ما هو الوسط لفظا وتقدير
 او ما تضمنه قوله وبالالف دون الياء اذ لو كانت مقدرة لجازاها ولو كان في ان نقول مقام التعظيم

دلالة

الكسر لانه يناسب الياء

تفخيم

الكسر لانه يناسب الياء

ومن البين انه لا فرق بينه وبين اسماء ولا مندوب اليه في كثير من النسخ وبغيرهم
 عدم جواز ترجمته من قوله في غير النسخ من ضرورة لانه غير النسخ من ضرورة
 بالنسبة ما على زائد على ثمة الحرف في تعيين الزيادة على الثلثة خلاف القراءات
 والاختلاف فانهم يشترطون الزيادة او تحرك الاوسط والكوفيين يكتفون
 بالكون على ثمانية اوصاف الثابت ولا اكثر من ترجمته المكونة بالثلاثة على غير ترجمته
 فيها لا يخلو لا اعتبار بالثلاث يفتح الحرف الثاني ثمة بالثلاثة الترخيم والتمثيل بها
 كمن ياتي في نوها ولها فاعليك باللباب ومشرود واذا وقف على المرحوم كذا
 انما توقف بالثلاثة لا بحالة الا انما الحرف لا يخلو ولا يخلو بالاصح ولا يجعل السند
 اسماء برأسه واكثر المرحوم جعل كمرى مرهم كمرى وان على كمرى وكمرى وكمرى وان
 وقد سبقه الجوهري في هذا الا انكاره وهذا الا انكاره لو لم يكن هذا الخلق مع كمرى وان
 بعاد هذه رقية بصفاها بالاكمر وان فانه اقل عندنا تخفيض راسها ونقص
 حتى بصفاها فان في الحرة زباد ما ان في جانب الحرة فلا يلزم طرفية الاكثر للاقل
 ولا طرفية الشئ لنفسه فاعلم في حكم الواحد قال المصنف في شرحه الفصل معنى كونها
 في حكم الواحد انهما زيدا معا معنى واحترز بقوله زيدا معا عن كونها جنة وسورة
 فان النون والياء لم تكن زيدا معا بقوله معنى كمن عصبب لليوم الشديد
 فان الصام والياء زيدا معا لا معنى قال المصنف برب يكونان في حكم الواحد انهما
 زيدا معا لانها معا معنى واحدا لان كل واحد من زيدا وني سليمان وسليمان
 بمعنى آخر وفيه انه لو كثر في تفسير كونها في حكم الواحد بانها زيدا معا لا يفتقر
 بعصبب بس بقدر في كون الالف والواو علامتي القامعية كونها معا النون
 بمعنى واحد لان كلاهما مع النون علامة التشبيه والجمع كما يفهم من تعريف
 التشبيه والجمع والالف والنون المراد بان معنى جعل الكلمة صفة وليس معنى
 كونها بمعنى الا ان مجرد معناها معنى لانها موصولة عن كونها شيئا بالالف
 والنون فان قلت في جانب ترجمته وعريته زباد ما ان كذلك وبها انك
 والنون ولا يخلو من انهما الا ان قلت هما في الوسط وانما يكونان
 في جانب الاخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلها وسطا قال المصنف واما ان سعة زيدان

حرف الف في قوله كمرى مرهم
 حذف حرف النون وترجم غير العلم
 اسما برأسه كمرى

كان

وسليمان

وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان
 هذا ولا يشك في صحة انه لا يخلو من حرفي الالف والياء كونهما في حكم واحد
 لك من جنة واما ان قوله في حكم الواحد يخرج ما يشق من وجه خونها مع الالف
 ويبين في تعريف الترخيم اقسام نحو اسماء عند من يجعله خلافا من الوسا في معنى اثر
 لثمن ليقال رسم كمرى وسنة ووس ما يفتحها فهو رسم وسيم وسمي وسمي وسمي وسمي
 وسمي بالضم اول كذا في القاموس وفيه وبه سمو اسماء يعني الهمزة فيه متقلبة
 عن واو مضومة كما في وجود حيث يقال جوده وفتح الهمزة من يصير العلم بعد النقل
 كما في شمس بضم اوله وبه ظهر ضعف ما في الرضخ ان هذا القول ترجح على قول من
 جعله افعالا جمع اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع وانه قلما ما قيل
 انه ترجح كونه جمع اسم بان لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجدة ولا وسمي
 حتى يكون اسماء على منقولة عنه وانه لم يثبت قلب الواو المنقولة صيغة الا في
 واحد هو احد لعل ما قال المصنف في شرحه الفصل من انه عن الوسم بمعنى انكر كنه
 لا ياتي في جعله الوسم لان الوسم ايضا يفتح ان يكون ما حوذا في الوسم
 وروان يفتح النون على ما هو مشهور فهو اسم رجل ويختل الكسر بان يكون
 تشبيه مراد بمعنى الحارة التي توري بها المرء وفوقها نربا في التشبيه وقربها
 لربا في الجمع ما يخرجها عن كونها زيدا في جمع فلا يثبت لان ثمة الواحد وذلك
 في يكون على ما حوذا في الرضخ وقال ترجمته كتر جيم ثمة لانه ما تغير بناء وفرد
 فكانها ليس زيدا في جمع والظان سنون دار حنو وعرات الكوا كذا في تفسيره ان
 بشتي بولام من ثمة القامعية او حرف صحيح الصريح عند النحوي ما ليس في الحرة حرف
 علته واما الحرف الصريح فلم يفتح فيه على اصطلاح قد سبق الرضخ في هذه
 العياض ولا يبعد ان يراد الصيغة من قسم الزيادة فيدخل في القامعية مري و
 يخرج سعة و يوجب هذه الازاحة جعلها مقابلة لثمة ووجه الهمزة
 على ما يقال حرف العلة فاعترض به حصول سعة وادجب تعبير الحرف صحيح الاصطلاح
 لان الغالب فيه الاحصاء وبان ايراد الصريح علم من الصحيح حقيقة او حكمي
 وحرف العلة الاصل في حكم الصريح في الاحصاء ولا يخفى ان المتبادر من بين الافراد الغالب في العباد

طلب بولام وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان
 طلب بولام وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان وسليمان

ان اعتبارا من العبادات الحقيقية ونحوها بين اعتبارا من العبادات الوهمية والاعتبارا من العبادات
 فكذلك على بصيرة في ثبوت التحقيق تسليم من المراتب التضييق والتشديد في هذا النوع
 فانها نعم الحقيقة في سلوك طريقة الحقيقة قبل بلوغها فاعلم ان هذا الاعتبار في هذه
 هي حرف علمه ككلمة في لغة بحكمة ما قبلها فانها تسلم مدة لا تعد
 الصوت يقع بعد الحروف ولا يقع بحرف علمه ساكن ليس كذلك
 الا عند ورش وحده فانه يموت ويختفي دفعا فاللص في الابدان
يريد مدة زائدة والورد في رومن قال المتبادر من المدقة
 الزائدة لانها العالمة في المدقة فقد عرفت ما فيه وادخلت محفظ
 ولا ينبغي ان يقال ان هذا من ذهب الاخفش من جوار حذف المدة الاحتمالية
 مع حرف الاخر لانه خلاف الخرج رومن ان الطاس الاحكام الوجوب والاعمال
 وان كان قبل الاخر مدة حذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة وحذف
 للتبعية على طاعة الخلق على حذف في القسمين من كونها كواحدة في القسم
 الاول فلو كان ما قبل الاخر اولى بالحذف لزيادة من الاخر الاصل كما ذكره الرضي
 بل في النسخة كون الثاني مقيدا بقله وهو اكثر من اربعة حروف فلو كان
 لا بحذف الحرفان في بيان ذلك وان وثقون نعم لو تتبع الحروف في جعله في
 القسمين لم يتم تلك التكتة والرضي نفسه حج غير احد هب غير الحروف في جعله في
 الثاني وجمع هذا فقل من انه لا يمكن جمع العالمة بين داما ما نفع اخر من مجموعها لان
 هو مصطفون ومصطفون واخلاف القسم الاول وان الثاني واحد من هذا
 القيد من سعيد وعما وقا لانه لا يجب فيها حذف حرفين اتفاقا وان
 جوز الفاء وحذف الحرفين منها فاعلم ان بين الفاء وغيره قوله والآخر
 واحد لا يجب عنده حذف حرف واحد من سعيد وعما لا يجب حذف حرفين
 حذف في الحرفان انما الفعل لان حرف الراء في ثبوتات سماعة تجعل
 ان ثبت تغليب الزاوية في احدى علم الحرف الصبي يغلبه الوهم على الفعل
 البرج وان كان الكنا هو مركبا حذف الاسم الاجرة وما في حكمه فيتم
 سببها في الصوت ليس باسم كنه في حكم ذلك اذ هذه الاصوات في قسم
 الاسم

داود صلت بح

عليه السلام

الاسم اجنبية وبعد لا بد من تفصيل المركب لما لم يكن في الحرة واودعوا او الف وثق
 لان مسلمان ومسلمين علمين من اختلفا فيها الى حرة زياحمان وليس كحذف الاسم
 الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى استثنى فانه يحذف فيها الاسم الاخير
 مع الالف عند النجاة لان الاسم الثاني مثل جنة النون من التثنية والثالثة
 لا يجوز احذفه كما يحذف ثلثة عشر واخواتها لان احسن خالفهم في الكلام
 منته على مذهبه ولو شئت البناء على مذهب النجاة لا يمكن بان تجعله دخلا
 فيها في الحرة زياحمان في حكم الواحدة لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه
 مثل لان مثلثة الالف والنون التثنية والاي وان لم يكن الكنا في شيئا عاذاكم
 تحذف حرف واحد انما قدرنا الكنا مع مع ان حاض الكلام بسند الاخير لان الفاء
 بظاهره ينفذ واحدة استمر احرف الحرف الواحد في البناء وعدم تفصيل تطلبه
 سماوية خلاف فانها في جوار حرفين من سعيد وعما وهو اي الحرف في حكم
 الثابت وقبل اي الكنا في حكم الثابت بجميع جزائه ليلام قوله وقد جعل اسماء
 ونحن سجع قوله وقد جعل عددا بقوله كما يقال دار فلان يقتضيه جعله وهو ضمير
 لان في قال الراء حذفت كان انظر ان يكون الحذف في الكنا من امر ضم نسيا
 كيد لا شتر كرها في الحذف لا لعله لان الحذف في الكنا من امر ضم نسيا
 صار كانه الحذف بموجب فصار في حكم الثابت غير الاكثر والظاهر ان يكون
 بين ما حذفه الواو على لعله وجعله نسيا وبيان ما حذفه التثنية لعله فان الاول
 يفارق في المعنى دون الحذف بخلاف الثاني فان الحذف فيه يجعل ما بقى دليلا
 على ما اقبل فانظر ان لا يكون نسيا لعله العليا على القياس دون السفلى كما ظنه على
 الاكثر ان على الاغنى الاكثر لانه اللغة العليا ولا يمتنع في كثير اللغة السفلى وهو
 فيما اذا التثنية غير كرم كونا قائم في ترجمته باقائه في مقام القياس وفي
 المرحم ان في فانه ليس فيه هذه اللغة الا على سبيل التثنية كما في احوال كثر
 فلا يفارق في ترجمته باصاحبه في حال واحد بالكثر في ترجمته باحاش
 وبما يتفق في ترجمته كونه ولا ينبغي ان يكون في الواو في النطق مع ضم ما قبلها
 مع انه يجب قلبه ياء في اسم عربي في الاصل ويا كبر وفي ياكروان ولا ينبغي ان يكون في عدم قلب حرف الالف المجرى المقصود في قلبها

من غير ان يكون بعد الف و اعراسه فيقال على اكثر بقرينة معادته بقوله وقد جعل
 الال على العلة فهو في غير التقريب و اعراسه انه يبقى ما قبل الحروف على ما كان
 غير تغييره بغيره باخره المكين يؤد الى التقاء الساكنين على غير حركته كما في
 اشياء رعد و زلزال و اسماء بنت مخاض و غير ذلك في الاصل فانه يتحرك
 الساكن الثاني بحركته ما قبل الساكن الاول عند سبب و باله عند غيره و هو
 و كما في اعراسه على ان الحركه في الاصل متحركة فانه يعود حركته و لا يجب ان يستثنى
 منه نحو حروفه فانه يقال عند غيره و ياتي حتى لا تتقاء موجب حذف الالف
 او المصروفه فانه يقال باقيا ضم بالضم و قد جعل المصروف الحذف في الاخر
 او هذه الاثنية اسماء براسه فيقال يا حار بالضم و ياتي بقلب الواو باء و
 ياتي بقلب الواو واو و الاو و ان لا يترك في النوع كماله بواوهم
 ان ان و يترك ايضا على هذه اللفه و قد عرفت انه لا يترك و كذلك
 و كانه يقع السيرة في التفرجيم على هذه اللفه مطلقا حيث لم يقيد به
 لا يؤيد جعله اسماء براسه الى حاله نظيره كما في طبلت على لغة العرب
 فانه لا يقال فيه طبلت بالضم عند العرب و ان كان في خلافه لسيرة لانه
 لا ياتي في حروفه و ان لا نظيره و يؤيد العرب استماع ان يقال يا ثعلو على هذه اللفه
 لانه يؤيد الى حاله نظيره فلم يقيد بالعامه لجا و ياتو كذا لا يجوز ترقيم
 فليمان عند العرب على هذه اللفه لانه يؤيد الى قلب الياء الفاتحة فينضم
 نحو الالف غير الثابت لان المتقلبة على الياء ثابتة لان الف
 الثابت لا اصل له و السيرة جعله مفعلا و يقول لامشاه بعدم نظيره
 لانه شئ عرفت و ان كان ابي فراس ما يراه حروفه على جعله بواوهم
 اذ لم يبدئها ثابته حروفه و حان حكمه فيها في ترجمته ثابته بواوهم
 الحروفه اذ جعلت هـ ثابته و ترجمته ما يشبه بواوهم و ان لم يكن ما به
 بضم حرف اللام فيها في ترجمته السيرة بالالف و شك ان التفرجيم سيرة
 لو ان عن السيرة في هذه الصورة لا يحصل هذا الفرض فالتفاس في التفرجيم
 و يفصل التفرجيم على اللفه السفلى من الالف الطويلة في الالف الحرفية و قد استعملوا في العرب

لان الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي ذلك دون استعمال النحاة صيغة النداء اختار
 على ما مع انه اختار و اوضح فيه على ان المندوب ملحق بالمندوب و من فروع علمه لا يجعل
 مواضع حذف عامل المفعول به على ان صيغة النداء ينصرف الى جهة المندوب
 في النداء و لا يلزم بغيره في بواوهم و حذف غير النداء من الاستغناء و الندبة و التقبيح اليه لانه
 سواء كان ذلك ان تر يد بصيغة النداء ما هو على هيئة المندوب كما يلزم قوله في النداء
 على الاول ان يجب جعله بتقدير في ندبة المندوب و هو ان المندوب المصطفى كالتفصيل
 قوله و حكم الى اخره لا غير ذلك فصيحة استخدام افعال ما هو مستعمل فيه بصيغة
 النداء لا المصطفى كالتفصيل عليه في الصحيح في قوله فوجع و في القاموس في قوله فوجع
 للمصطفى فلا بد من تفصيل في معنى البناء حتى يتعلق به قوله عليه يقال في التفسير
 عند الحاجة و يك عليه و قد اخرج يفتح بيا و و انما يفتح على زيد و حرج يكون
 الندبة مخصوصه بيا من بين حروف النداء و قد اخل الجمع التعريف حيث لم يضمن
 عن حروفه المتفرد به كواو و ياء و واو و حمر تاء و واو و افعال اللب و هو
 المتفرد عليه و به و منهم من جعل قوله عليه اي المتفرد بياء عليه قد دخل الجميع لان الميت
 يوجه لاجله لفظ و الوبل و الحرة يتفرد لاجله لوجوده و لا يصح حركته
 و لا يندب الا حروفه و لا زوايا اللب الا اذا كان متفردا به و انظر ما ذكرناه
 و لا يصح ان يقال و احمر تاء و انثورة من غير انه الميت لان الهلاك
 كانه فوجع بيا على فقد و كذا الحرة لانه كان مات الحرة حيث لا يمكن قضا و ما
 كما هو حقا و قد ذكر المندوب بعد المندوب و لما زعم انه ليس بمندوب و قد نظر
 عن الجواز الى ان مندوب على وجه التفصيل كانه قبل ما تحمده يقال في مشتاق
 اليك و منه قولهم في امرائه لا يتعد بغير العين اي لا يهلك كانهم ضميرهم
 بعون الميت تصوره صوابا و لا اقرب عندي جعله مندوب مشتاقا مستغنيا
 بالبيعة ان يفتك في حركته و كذا باله لكان الحرة الا انه الظاهر و هو التكميل
 مفضل استغنيا لم يفتك فيه خلافة الاستغناء و اختص بواوهم و اختص بواوهم
 كنه قد يجرى اليها على المقتضو بتفصيل معنى التمييز فكانه قبل و اختص بواوهم
 متغيرا به او متغير المندوب بواوهم و اختص بواوهم متغيرا بواوهم او ليس

عنه

و هو اراه

فليمان

[illegible]

واقفیه

خلافا ليويس فانه يحكي ان الصفة غير مجوز بان يبين تحراجه ونحن نقول هذا
 بخلاف في غير صفة من جملة ما تنفعنا به رجلا هو غير زناه لان هذا مع الصفة
 على ما نرى فلا ينجح ان يقال لو لم يولد على انه المذنب في زمانه من غير زناه
 من غير نوبته بين الموصوف والموصولة قال المرحوم علافة المذنب ان الصفة
 والمصنوع للمصنف وان الصلة وهذا ان كان الموصوف ليس بمصنوع للمصنف
 وقد ذكر في بحث الحروف باللام موافقا لصفة ما دل على انه المصنوع للمصنف وقد
 نقلناه في نفسك بونس بانه قد ضاع مدخل قد كان فقالوا في الجواب ان
 في القاموس الحجة القوية من كسب النعمي ومع العبي ان في المصنف في الاصل في
 الآثار المراسم ويجوز حذف حرف الذاء الامع الحسن قبل المراهب مالا يوصف به
 اي ويرد عليه بالاعلام رجل فانه لا يوصف به اي مع عدم جواز الحذف واما الرجل
 حذف لان المقصود الذاء الرجل مع انه وصف به اي وكذا لا يحذف مع اي هذا لان
 المقصود بالذاء ذاء ولا يحذف في اسم الاشارة فاعاد به على ما حققه المرحوم في
 كسرة قبل الذاء سواء انوف به او لم ينوف به وامراده الامع مقصود بالذاء
 وهو احد هذه الامور بقية الامتناع في اي هذا والجواز في اي هذا الرجل حين
 قصد ذاء الرجل وبعد فية نظر لانه يجوز فيه الحذف مع كونه المقصود بالذاء وايضا
 على ما في الوجه ولا يلزم جواز الحذف في اي هذا الرجل كبقية الالفاظ خلافا
 لكونه في غير مكان يقع مع ثم اتم هو لا يقتلون والظن مع ان لا يوصف به
 استغنى الوفاء دل الالاف يجعل هو لا يقتلون واستغنى والمندوب ولا يوصف
 منه لا يحذف واما المندوب لانه لم يعد المقصود من حذف الذاء نحو يوسف اوصف
 عن هذا واما الرجل فية بالتمثيل الثاني على ان الكداه هو المقصود بالذاء ولذا
 لم قال يكون اي اسم الحسن والاشياء فاعاد لا يحذف في لفظ الله الف والاشياء
 انه يحذف منه مع غرضين العلم المشددة في افه فيقال اللهم لانه يجب الحذف في
 والاشياء في كلام ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز مطلقا لا في شرط
 في جعله خلافا في الجواز بهذا الشرط او صلاح بيانه اقل من ان يوصف بالوجوب
 ان يقال ان الله في كونه معلوما في قول وقالوا يا الله فاعاد على ما بينا ان كان

نحوه

كان

بحث حذف الحرف مشتملا على بيان الذاء والمندوب افه عن المندوب وكان عليه
 ان يعدم كذا حذف المندوب الا انه لم يرض بالفضل بين بحث حذف الحرف و
 المندوب وشذاجه ليل قاله امرأة امير المؤمنين مصفا لكلمة ملكه واما المندوب
 بين الديل اصحابه يشجع عن مصداق جعفر فصار مثلا واخذ نحو ما قاله من اخذ
 سكتة ان رقا في طريق غافلا وحققه اعطيه فدية وخلص نفسك عن يدى فصار
 حاشا والطرفا كذا وقد عرفت ما يتعلق وجواز الحذف في امثال هذه الصيغة
 امثالا وبعد فية امثلة للوجوب في لا تغير الامثال فلا يبرهان على ما عرفت
 جواز الحذف في غير قول وشذاجه جواب سؤال الجته على استثناء اسم الجنس في القاموس
 ضعيف ونحن نقول ان تنبيه على انه قد جاز الحذف وجوبا على سبيل شذاجه وما
 تحذف فيه وجوبا بذاء لفظ الله وقد مر فيه الاختصاص وهو نقل اي وقع مصاد
 عن معنى الذاء الى اختصاص الحكم عليه بالحكم على هيئة الذائية في غير تغيير بعد
 ضمير المتكلم وقد مر فيه على قصد الاختصاص قصد التقاطع والنصاع نحو
 انا اكرم الصديق ايا الرجل انا المكين ايا الرجل وحذف بهذا المعنى
 لان ثناء المبرور في سباسب هو تغييره لانه المندوب صورة وليس مصاد
 فصار جعله غير ما يقتضيه صورته والجملة الذائية منصوبة المحل على الحالية
 فتقوله ايا الرجل في معنى فخص في بيان الرجل بذلك الحكم فالرجل عبارة ضمير
 المتكلم وليس حيا طبا وقد مر في مصادي هو في الغالب لفظه شذاجه والاهل
 وفي وسدر غير ما عرفت ففهمه ابو عمر وعليه وقد مر في ذلك موقف باللام
 او علم في الطريق نحن معاشر الانبياء فنيابك اي فله كلام كان في الموضع
 يحتمل معنى الغفر وهو في الاصل فله لبن الناقة ويقال نحن العرب انشئ للغفر
 والفرل الضيق وجاء نحن عينا كيف بنا والنسب اي الظلمة وهو في الاصل
 جمع صيابة بمعنى صحابي نغش الارض كالدهان يكتشف بانباع الشمس
 والاختصاص والمقصود تلك الامور الثلاثة لا يخص ضمير المتكلم بل يجرى بعد
 الخطاب ايضا نحو سبحان الله العظيم بالنصب وقد بينا الموقف باللام و
 المصنف بعد الغيبة ظاهر الا كان او مضرا نحو مخرج به الناصح وكذا في قوله الحمد بالنصب

صورة

وقد بآثره ايضا على قوله لا يقصد الاختصاص بل يقصد التعميم او المطلق او التام
 فان المصنوع ما سوى ما يقصد به يتقدمه من حيث السبب المتعلق مثل المفعول والفاعل
 وازم وانهم ويحتمل غير المعروف باللام في ذلك النداء وحق الرضخ للحاج اجزاء
 كل جري والنداء في النقل على النداء والمفعول باللام وقع من اجل هذا التام
 حذف حرف النداء المتعلق باللام وعدم قصد النداء او كذا لم يبين على الضم
 الموضع المعرفة ايضا بضعف ما يقتضيه من النداء مع ايراد الصلة في النسب
 وقد حذف النداوي لقيام قرينة جواز الخوا لا بالتخفيف بالاسم والى ياقوم
 اسجد واداما على قراءة الشدة برفلا حذف من لا سجد وامضار على منصرف بان
 مدحنا لونه في لا وقد شبه بقوله قد يحذف على انه لا كثير كحذف حرف النداء وقلة
 حرف لا بجهة المحاذي بركة كذا كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواء
 في التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المجرى عنه والمجرى به والمتعدي به
 والحاب به والباقي محذوف عامله وقد شبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف
 شيئا كونه مفعولا به وكثير ما يحذف شيئا في ذلك نحو وحسن من يفتن به
 للمنادي في الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكون على غير ما قد يحذف وجوبا
 كما في بالذات وباللذان واللام اجعل خاتمة نداء النداء الى النداء في الجملة ولفظ
 بصورته افلا ما حفظنا في الثالث من الابواب الاربعة لوجوب
 حذف عامل المفعول به ما مفعول به الضمير على شرطية التفسير فعبارة
 بمعنى مفعول به التام والمنقول من الوصفية الى الاسمية او التي تبيث لعلها مفعولة
 على الجاري على موصوف محذوف هو العلة وادناه في التفسير لتفسير
 وعند ذلك في النداء لم يصح العمل به في الفعل الذي بعد النصب بجملة
 وفي ضميره لوجوب تسلط عليه والى على مبدل عليه الفعل الذي بعده
 وسدس في ضميره زيد امرت به جازت المفعول به امرت به في غير تقديره
 ومرت به يدسده البصري جعل زيد خبره نظير ان امرت بهك هي ان ليس
 عاملا في امره وضميره لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فان في النهاية على ما
 الوصف في هذا المقام كذا في زيد خبره ليس بفاعل فيها وقد ساكتان
 الكون

على ما هو المراد في خبره بقرينة كلمة على قوله
 التي تبيث كذا في زيد خبره ليس بفاعل فيها
 وقد قدسنا لك ان الكسرة تجعل زيد فاعلا
 فتذكر وهو يرجع على ما اضطررنا به فاعلا
 اضطررنا لان الفاعل لا يتقدم على المفعول
 على ما في الرضخ في هذا المقام

الكوني كجمل زيد فاعلا فتذكر وهو يرجع الى ما اضطررنا به فاعلا
 على ما هو المراد في خبره بقرينة كلمة على قوله الثالث لان التوفيق بعلم المفعول به خبره
 ولا ما اضطررنا به بضمير الضمير على شرطية التفسير لان التوفيق اخذ منه
 شموله الفاعل وحده ولم يشمله التوفيق بل الى ما اضطررنا به بضمير المفعول
 اضطررنا به فاعلا فتذكر وهو يرجع الى ما اضطررنا به فاعلا
 بعامل ضمير على شرطية التفسير خبر كان كذا في كذا كنت اياه ذلك قال كل اسم
 ولم يقل كل مفعول به وكل مفعول فاعلا كذا في كذا بلفظ كل وهذه في الفوايد في
 لا وخال كذا في التوفيق قد ثبت به وان حذف على كل من قال امره بضمير
 التفسير المفعول به كذا في خبره زيد كنت اياه لم يضمن اياه فاعلا
 ان المستفيض يقتضي ضمير فاعلي هذا الوجه يقتضي الاسم بالمفعول بعد
 فعل او ضمير قال التوفيق لم ير وبالكون بعد الكون بلفظ كل او زيد خبره
 وزيد انت ضاربه ويغني عنه الفعل اسم الفاعل المفعول او المصدر لا يصح
 تسلط على ما قبله وشبه الفعل ايضا بما يصح كونه مفعولا او كذا في ما يجب
 تقدير الفعل ولا بد منه الفعل ما يصح الكل ويخرج ما يخرج بقوله سلط عليه
 لضمير وان شبه الفعل بخزان بغير فعل المفعول لانه وان يمنع ما يوجب
 تقدير الفعل تسلط على الاسم لا يمنع تسلط ما يناسبه الفعل فلا مانع في ان
 زيد ان ضاربه قبل هذا النحاة ان يكون في تقديره ان ضربت زيد لان ضربت
 مناسب ما ضاربه قبل هذا النحاة ونصبه بوساطة عليه متعلق بضمير كونه
 وصفا للمفعول وقع بين مترددا لا للمفعول عنه متعلق بالمتعلق بضمير كونه
 بضميره او متعلقا بمتعلق الضمير والاسم ولا يتصور ان الضمير بلفظ لا يوافق
 بضمير عنه الموصوف بالقرينة كذا في زيد امرت به جازت المفعول الذي فيه الموصوف
 عليه لاحوال امور الا في المذكورة ان يكون على ما قبله ولا يخفى ان المتبادر
 من قول متعلق عنه بضميره او متعلقا انه لولا الاستغناء لاحد ما كان عاملا في ذلك
 الاسم وذلك مري الرضخ بعد قوله بوساطة عليه هو او ضاربه لضمير نحو
 اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله متعلق عنه بضميره او متعلقا لكن يعرف على هذا التفسير زيد خبره بضمير

وزيد امرت به او ان لم يستقل ضربت عن زيد ولامرت به عليه هذا المعنى كما مر بالاشغال
 على الاخرى من احب بالاضطرار كما في المثالين او الاختيار كما في زيد امرت به عليه ان
 لو ان ذلك ايضا لا ينبغي ان بعد نحو كيف وفيه فائدة ان المفسر علم بان يكون
 نفس المفعول او ما يناسبه المفعول الاخر الاول لا وجه الاغضب ان يقال هو اسم
 بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلب عليه هو او ما يناسبه لضميره او هو على قوله
 لو سلب عليه الى امر ان اخوان احدهما انه لا يخرج به شيء او كل ما فيه مانع عن
 التسليط يصح في حقه انه لو سلب عليه لضميره واما ان لو يقتضي انتفاء التسليط
 او في زيد امرت به سلب على زيد واجيب عن الاول بتقدير ان بعد فعل او شبهه
 يصح تسليط على سلب الى وعن الثاني بتقدير تقدير التسليط الى لو سلب عليه
 لفظا والتسليط في اخره الموقوف هو التسليط بتقدير ان النظر الثاني لا يفتي
 عن طريق الصواب لا يفتي الى مثل هذا الجواب ويجيب عن الاول ان لو لا انتفاء
 الجواب لا انتفاء الشرط فيجب ان يكون انتفاء الغيب لا انتفاء التلويح وفيه المتيقن
 التسليط ليس الانتفاء لا انتفاء التسليط على الامتناع وعن الثاني بان في قولنا
 زيد امرت به لم يسلط على زيد فعمله بل فعمل اخر فلهذا لا في زيد امرت به ما يناسبه
 وهو جازم المفهوم منه بل في كل المناسب او هو عليه زيد امرت به لانه اسم
 بعده فعل شغل بضميره لو سلب عليه لضميره واجيب بان امره التسليط في قطع
 عمله في الضمير ومنتقله وزيد امرت به لا بد فيه بعد قطع ضربت على العمل في الضمير
 في رفع عمل الابتداء في نفسه انه لا بد في زيد امرت به ايضا بعد حذف الضمير
 من رفع العمل بقدر زيد فقامت وحق في تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف
 بتقدير المنصوب لئلا يقتضي بقولنا ان زيد امرت به واعلم ان حقيقة هذا
 الفيد يستدعي معرفة قواعد التسليط وهو اما وقوعه على لا يجوز تقديم ما فيه عليه
 بين الاسم والفعل بكونه ان مفتوحة او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى
 وكذا حرف الشرط وحرف التخصيص واللام واللام في الام لا بد وكلمة ما
 في جملة حروف التوقيد وحرف العطف والفاء واللام في الواقع موقعا بخلاف الفاء
 في جازا ما فانه لم يقع موقعا لاستدعاء ما تقدم ما فيه عليه بفصل بينه وبين ما

وبخلاف الفاء في جواب او اما ان حقق انما زائدة وينبغي في تحت الظروف
 ان ثالثة تامة وكلمة ما التوجيه والاضاف الى زيد بضمير موصوف وكلمة الا
 نحو ما رجل الا عطية كذا او اما كونه المفسر اسم فعل ومصدر او فعل فجب
 نحو زيد احسن به او حصة ذلك الاس كذا رجل ضربته او حصة له كذا ايها
 ضربته او جواب قسم بعده كذا زيد والله ضربته واما كونه الفعل الذي بعد
 ذلك مستدرا في ضميره المتصل كذا زيد كونه منطلقا او لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل
 اذا كان متصلا الى المفعول وارجاع ضمير المفعول كذا كذا الى الفاعل واما
 كونه الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخر ما نحو التراتبية
 والتراتبية الانية على تقدير سبويه وسياق في من الواو ما الهجاء وهو الى
 كونه الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت كذا زيد
 وغيره بضمير فانه لا يجوز جعله في تقديره بضمير غير الامتناع كونه الحال
 بالواو اذا كان جملة فعلية متعلما مضارعا مثبت فزع الاسم في هذه الصور
 واحده واذا القيت هذا التحليل كحال جازمة هذا البحث في قوله وليس مثل
 ان زيد امرت به منتهى الى اخر الباب واما قاله مناسبه لزيد لا يجوز في التوقيد
 وزيد امرت به علامه وزيد امرت به بوزيد اجبت عليه ولا يجوز ان يكون عليه
 لا يفهم في زيد امرت به الا المروءة من غير نفي وزيد امرت به زيد او كذا
 في زيد اجبت عليه فالوجه ان بقدر نفس هذا الافعال عامله في المنصوب
 قلت ما هذا في زيد امرت به علامه الى ضربت زيدا الاشارة الى ان ضرب
 علامه ضرب نفس في زيد امرت به الى امرت زيدا وينصب زيد بمنزلة المضاف
 وكذا في زيد اجبت عليه بقدر حبت زيدا بمنزلة المضاف لا نقول من المضاف
 سمي الى لاننا نقول فليكن هذا الباب في مواضع سماعه فاذ اشك الى
 حروقة الكلام حال الى او حبت في هذا المقام فاقول كذا ايها الطالب
 للمقول الشديده في الوضيف لا تشبه لا كلف في رغبة التقليد فتنبه في الزمان
 المبدع في البعد التقييد عن قيد الحق الذي ليس عليه من زيد فان ما بلغ
 اليك من قلبه والحق السمع وهو شريد مثل زيد امرت به وزيد امرت به

وزير اخبرته غلام وزير احب عليه لو امكن تقدير المفسر بغيره فهو المقدر الا
 فان امكن تقديره اذ هو المراه والافان امكن تقديره لان له اختصاصا بالمفسر
 فاللازم تقديره والافيد المفسر التي تم كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب وجوب
 التقدير فلا بد ان قام حسن ترتيب هو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل
 بينها مثال المشتغل بنصب ما هو عامل بفعل غيره ما بعد ما وقع في الامثلة المذكورة
 فقال الى مرتبة وجاوزت واهنت ملاسبت وقيل ضمير نصب الزيد وبنه على حال
 الكل وانما هو على رد على من جوز نصب قطعة بتقدير القطع فثبت ان قوله
 لا بد ان متى الهلكه واذا هلكت ففقد ذلك فاجري على الكس في والفراء
 حيث جعلاه منصوبا بفعل المذكور على عام وحال يمكن تسليط مناسب
 ان يقع بالتقدير العنبر بعد الاخذ ان زيدا لم يضرب الاباه فان الفعل المقدر
 يجب ان من اي يضرب زيدا لم يضرب الاباه ذلك لان الاسم المذكور يقع
 من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الاثبت
 اذا كان لان الاستثناء المفعول لا يمكن الا بعد غير الموجب هكذا ذكر الرافعي وفيه
 بحث لا يتقاضي بقول ان ثوبى اتققت الاباه فان ما بعد الا منع فيكون
 المقدر متقيا وان لم اتقن ثوبى نعم اذ وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير
 المتاسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك مثبتا وتارة يكون منقيا ويجب
 ان يقدر في ان زيدا لم اضرب الاباه ان ضرب زيدا لا غير ليصح ترتيب المراء
 عليه وبهذا يندفع انه ربما لا يقع ذكر المقدر عن المفسر كما في هذه الصورة فلا بد
 ان وجوب الخوف لئلا يقع التفسير وكذا يجب ان يقدر في زيدا احبست عليه
 لا بسبب زيدا بل بسبب زيدا احبست غلامه اهنت زيدا اضرب غلامه هكذا حقق
 المقام ما حفظه فان من شذو الى الافهام وبحث في الرفع اي رفع المصنوع
 الفاعل كذا من انما في البحث عن الرفع ليس خارجا عن البحث نعم البحث عن وجوب الرفع في
 خارج عنه ولا يلزم البحث عنه ذلك ان جعل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى
 البحث عن وجوبية نصب فيكون شذو حولا في البحث بالابتداء وانما ردة الى
 عامل الرفع والى المعنى يقتضيه فيكون معناه من حيث هو ويكون فيه بيان الرفع على وجه
 متفق

متفق بين الكل واحترز عن الرفع بفعل مطلق للمفسر نحو ما مر فانه لا يجوز
 عند البصري والكل في المجرز لا يخرج وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع
 وهو الاستقناء عن حذف الفاعل موافقا لبيان اختيار النصب في ذكر الجهة و
 قال الرافعي بين عامل الرفع وفاعل ثوبى ان عامله فعل ان الناصب فعل
 ولا اختلف متفقا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا انك عند عدم قرينة خلافا في
 خلاف الرفع وهو هنا لا بعد والنصب فالادحج الا قصر عند عدم قرينة النصب في
 واورده انه لا يوجد الوقت لان المفسر الذي هو قرينة النصب موجود
 لا محالة ويدفع ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا ذاته واللازم
 ذاته دون الحثية ولم يتفطن به الرافعي فاجاب تخصيص القرينة بقرينة انما
 النصب واختياره وتوحيده وتبعه كثير من وهو يوجب تأخير الرفع بيان
 اختيار الرفع عن الكل وليس كذلك ان تجعل ضمير خلافا الى اختيار الرفع
 لانه مع بعد يوجب الاستقناء عن قوله او عند وجوده اقوى منها واختلاف
 ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة
 الخلاف لرجه بالسلامة عن الخذف على ما قيل فيكون محذوفه وبقا ما ابتدئ به
 الكلام مبتدأ ويكون العامل متخفا لا مقدرا على ما يقولون بجارضا لا خبرا
 العامل العامل المقتضى على المعنوي وينبغي ان في الرفع خلاف الاصل وهو
 كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع
 فتح راجع لوجود الاقوى لا محالة فيجوز انما يندفع واذ ايدى ولا ثالث لهما
 كما توهم قوله كما مع الطلب واذ للمفاجاة فلا حفر الا وفتح او مع اما
 غير الطلب واذ للمفاجاة واما يندفع لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية
 التناسب العطف وفي وجوب السواء ليعقلى واذ لا يجمع الا الاول
 ووجه رجحان قوة اعمى اقتضا الرفع على قوة رعاية التناسب في اقتضا
 النصب اما ما قيل ان الغالب بعد بالجملة الاسمية والكمرة الرفع وسوى بيان
 العقلية والاسمية واما ما قيل ان احالكونه ما ييا من مراما وهو اسم التزم بعده
 الاسم لشذو مقام احاله من اسم فاذا وقع الرفع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر

لأن ما هو في السبب فاعلم
لأن ما هو في السبب فاعلم
لأن ما هو في السبب فاعلم
لأن ما هو في السبب فاعلم

وقال المرحوم بسبب ما مر من الرفع في الحقيقة بل وانما مرجح في مرتبة النصب
بعد ذلك الحكم في تحت الظروف المبنية بمرزوم المبتدأ بعده في كلامه الكار هذا
القسم مما يجيء في الرفع وحصره في القسم الاول وتوجيه اذا انما جاء على ما
قالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورده عليه انه منافض لما نقل عن الشيخ الطوسي
ودقق فيهما تارة بان مرادهم بمرزوم المبتدأ انما هو عليه الوقوع وتارة بان
المراد المرزوم في غير تركيب الاضمار على شرط النفي ونزول الرفع في وجوه
النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه ان علم ان المصنف لم يحرم في ما ذكره
بل ضبط ما وجد من يجوز ان يرفع في ان المبنى اجترأ في وما في المثال له
لكنه انما هو في النصب بل ما يناسبه فان فيه كلفة لا يوافقها تركب التناهي
فتأمل ويجيء والنصب العطف على جملة فعلية هذه الصنف فترى النصب ما
عليه اقوى منه صرح به المرحوم وكان قد علم ان ما يجتمع معها من قرأين الرفع
ويكون اقوى منها فتبين ان المصنف بعد اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى
منها من قرأين الرفع ونسب بقوله لتناسب على انه لا يجوز ان يرفع في
التناسب كما عطف على صفة تاحية للمفعول لا تاحية لغيره الفعل كذا الرفع
للفاعل فقط صرح به المرحوم في بحث استواء الرفع والنصب فيجوز والنصب
في قوله زيد ضارب عمر او بكر ابقرية كالوقوف في جواب سؤال مفعول
فالجواب في جواب ايهام ضرب زيد اضرته وقيد سيبويه بجملة الفعلية غير
التعجيبة يخرج نحو احسن زيد وعمر وعنه لا تاحية فعلا تاحية وعنه
عليه المرحوم بان الظاهر ان الجملة التاحية اعترضت لا معطوفة ووجه ما قاله
لا يصح عطف الخبر على التاحية وذلك منافاة في المثال فيجعل المثال حسن اثره
والله اعلمه ومن قرأين اختيار النصب ما استخرجته وهو ان يكون الجملة في
موقع كالحال لا وادعوا فانه في ان النصب انما يلزم وقوع الجملة التاحية
حالا بدون الواو نحو جائز زيد وعمر قد حصره وبعد حرف النفي هذا القدر
في هذا البحث وانما ان حرف النفي الذي يقع بعد الاسم ما سوى ثم كماله
لانه لا يجوز حذف افعالا في تحت الا فلا يتم انه يجب تقدير حرف النفي على ان

منع حذف فعل لا مفعول وحرف الاستفهام يشترط كلام المرحوم بان الاوثرية
الاستفهام اذا لا يجوز مثل بل زيد اضرته لان بل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرفع
الا بان يدخل عليه افعالا وفي تحت لانه يجيء والنصب بل زيد اضرته فانه
في تقدير بل ضارب عمر وزيد كما يجيء في انما اضرته وضاربه ويجيء في المثالين
قاصرة على مذهب سيبويه ولا يجرى لانه يجيء الرفع عند جملة انت زيد اضرته لان
اليوم زيد اضرته خبر مبتدأ حال عن الاستفهام عند جملة ويجيء في اليوم زيد
النصب فلا يصح الحلاق البعدية ولا تقيد بما يكون بلا فصل بل بدونه تفصيل بان
بعد جملة الفصل بالظرف نعم يتم على مذهب لا حذف فانه يرفع النصب
مطلقا ويجعل انت زيد اضرته في تقدير اضرته زيد ويجعل انت فاعلم
مخذوف وانما في الرفع والاستفهام احقر من اعين اسم الاستفهام فانه لا يجوز
منه زيد اضرته بل يجب من ضرب زيد او على المرحوم بان كل ضمير في شئ فحذف
المرزوم اصل المتفضل عليه او امكن واصل جملة الاستفهام الا دخول على الفعل
وهو منقوض باذا الشرطية فانه متفضل بحرف الشرط وقد جاء اصله في المرزوم
الفعل ولم يقبل في الاستفهام لانه يجيء الرفع في ايهام ضربته ويجوز زيد اضرته واذا
الشرطية بخلاف اذا انما جاء كاعرفت لانه في معنى الشرط الطالب للفعل لم يجب
النصب اليه المبرر على مرتبة الرفع ويجيء الرفع بعد ما عند الكوفيين كقولهم بل
بعد ما بشرطه ان خبر التاحية فعلية وحيث لا يجيء لا يجوز اضرته ويجوز حيثما
ضربته زيد كما في الاسم المنقضي الاستفهام الاوثرية وحيث الشرطية او لا يجيء والنصب
في احد حيث زيد اضرته وانما يجيء في حيث زيد اضرته اضرته ولم يوجب المرحوم النصب
بوجه لان تفضيلا لشرطية كنعين او اذا كثر ما يكونه وفي الامر والنهي في وقت
الامر والنهي على انهما مصدران سواء كان الامر مطلقا او الامر والنهي او مطلقا
زيد اضرته وزيد ابقرية بمعنى اضرته وكانه راوا بها ما يندرج فيه الامر والنهي
ايضا فلذلك اسقط الدعا مع انه ذكره النحوي على انه لا يصح تركه الدعاء
وانما باللفظ ومنهم من قد رغب في قبل الامر ومنهم من قد رغب في الامر والنهي
بعد واما كما نرى في الاظهر وقبل الامر والنهي ما بعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية

يتأقبه

وجبت وما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي مواقع الامور
 بالفعل قالوا وان نصب كل اسم تقدر الفعل قبله يقع الفعل في هذه المواقع ولو رفع
 يكون الواقع في الاسم وفيه جث لانه بالنصب زيد انت صار به لا يقع الفعل بعد
 الهمزة بل الاسم فانه في تقدير زيد انت صار به لا ان يقال اسم الفعل في حكم الفعل
 فاعلم ان ما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى هذه الامور
 طالب الفعل واللا يتفضل بالمتى بل لان العوب جرى على هذا الطلب اكثر كما
 جرى عليه في الجاء في حرف الشرط والتمني فصار في التثنية لانه لم يجر في تفضله فلهذا
 هو كونه على السواء صرح به في هذه المواقع وجوب النصب عند خوف ليس بالفعل
 يريد ان نصب الامر عام على شريطة التفسير او لان الجث عن حاله فاعلم ان
 المفسر على ظاهره ولا حاجة الى تأويله بان المفسر نعم لو حكم على المرفوع بالنصب
 او لا جث الى التثنية وهذا مما زاده المفسر على النص في قوله فاداه بادراج الخوف
 استدل انه عند تعين الانسحاب لعدم المكان نصب التثنية ليس بالنصب في الجث
 كما لا يخفى ان السبب الذي يرجح النصب في كان لغو مع الفصول او لو كان
 اصلا مقصدا حاصله مع جعله صفة لا يجوز عن احتماله ولا يخاف منه وبهذا ظهر موضع
 وجوب النصب كما ان الكف باثباته في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب
 مثل ان كل شيء خلقه بقدره على تقدير المرفوع يتخلل خلقه صفة فيجوز ان
 كل شيء هو مخلوقا كان بقدره وهو لا يوافق اصل المقصود هو ان كل موجود
 مخلوقا لا بقدر بل بقدره بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوقا كما ذكرنا قبل ووقع به
 ما اخرجنا به الرضوخ الى ان العلم في الموجود فلا بد من تقييده بالمخلوقا حتى يتبين
 الحكم عليه بخلقها بقدره فلا يتفاوت المقصود بخلق خلقها صفة او جبر او وجوب
 ان الوصف بالخلق يجب تقديره هو مخلوقا ومخلوقا الى الفصل منه لا يقال ان
 الرضوخ ان الخلق مخلوقا وان كان ظاهره عبارة عن غيره لان الاكثر ان
 ثبت مخلوقا غيره نعم لا ما انفصل ليس على الصل لا يراه مثال مستقيم على مذهبه
 ولا يراه عدم التيقان على مذهبه غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يخاف الا
 عند اعتبار نعم تحقيقه اي مقام يقينه وهو رادوا عن راضه فان تفسيره لا يراه

وطرف مقصوده دابر على تحقيق الحال والاستدلال على ان جميع الموجودات مخلوقات
 وبعضه مخلوقا بغيره وبعد ان كانت الحال لا يتبين المقصود رفعه ونصبه ويجوز
 التفسير بقدره كونه الاشياء بقدر اختياره بخلاف المرفوع فانه يتخلل معه كون خلقها صفة
 وقوله بقدره خبر او لا يستفاد ان كونه بقدره اختياره واعلم ان الانسحاب بصفة
 فيما اذا كان الاسم كونه حتى لو قيل ان خلق خلقها بقدره يجعل الاسم لا يخاف ان لم يتبين
 ويستوى الامر ان اي المرفوع والنصب في غير فصل على الاخر ومنهم من قال ان
 يستوى الامر ان في الاختيار فانه ما قصد به هو ان يجر في الكلام لا يصدر مثل بالاختيار
 في مثل زيد قام وكرهته او رده مثلا او رده سبويه من غير اصلا لانه صا
 في مظاهره لانها في حال السير في وقته القول قوله انه في تقديره عن ادوار
 والام يبع عطف على ما قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجوز ان يصير خبر
 فلهذا في عمر واكثره فلا يجر نصبه مرجح عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه
 وقال لا خفت من عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب
 على جملة لا محل لها من الاعراب وقال ابو علي في عطف جملة لا محل لها من الاعراب
 لم يظهر ان الالاء اختار المرفوع فان قلت على تقدير العطف على قام جاز ان تقدير
 عطفه او في واره فترجح المرفوع المستثنى من هذا التقدير قلت اذا قصدنا ان كرم
 علم وفي واره زيد لا بد من تقديره عن سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير
 لم يثبت من العطف بل من المقصود قام وقد يقال يستوى الامر ان في مثل هذا
 انما من غير تقدير خبرنا في الثاني والظهور سبويه محفوظ لانه واره في
 القرآن والنجم والشجر جبريد والسماء رغبها فانه نصب السماء ويرفع وانما
 اشكال قوي وهو انه وجوب استواء الامر ان بانه على تقدير المرفوع عطف على زيد قام
 وعلى تقدير النصب على قام والمرفوع وان رجع بالسلافة عن الخذف يرجح النصب
 بقرب المعطوف عليه فان كرم واكثره اقرب من قام ولا فصل بينه وبين زيد قام
 فلا معنى لاقترابه ووقع بان المراد انه اقرب الاول قام من اول زيد قام والرفع
 كما ترى على المقصود ان لم يغير مثل هذا القوي في شدة من الاحكام وعامة ما يمكن
 ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة كرم واكثره اقرب

في قوله تعالى ان الله خلق كل شيء بحدوده
 في قوله تعالى ان الله خلق كل شيء بحدوده
 في قوله تعالى ان الله خلق كل شيء بحدوده

من نسبة قام الى فاعله من الجملية الفعلية الى زيد يعني ان مرجح النصب ليس هو حرف
المعطوف عليه بل هو مع خلو من الجملية عن كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل على ما
عرفت فينبغي ان يرجح النصب على الرفع في مثل زيد قام وعمر واكرمته
زيد صار بعمرو واكرم واكرمته دون زيد قام وعمر واكرمته لان الصفة التي هي
للمفعول في حكم الفعل دون الرفع لا تقع على فقط او كثيرا ما يرفع الجاء ايضا
الفاعل يجوز زيد مصري حارة ويجب النصب بعد حرف الشرط لان ولو كان
عنه المصدر وقد سبق ما قبله بفتح الا ان ولو داو ما اسم غيره على خلاف مذهب
سبويه فلا يحتاج الى الاستثناء بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله محمول
له اتفاقا على ان يصح نصب الفعلية فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة الى
الاستثناء لو كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعد ما اخر على ما على شرطية التفسير
بهذا التقدير وحرف التخصيص وهو الاشارة لا غير غيره على التفسير من ان المصدر
ولا يرد انه فاعل المصدر لا لوصف لانه يجب النصب بعد ما اخر ما ذكره الاندلس
فيها ان لا يرد اكرمهم بالنصب لا غير لان المصدر اخذ مذهب سبويه كما اخذوا
بالجواز من ان حال حرف النفع بعد المارة كالحال قبله حول المارة فعند الا
لغوص مما يحتاج الى النصب كبر حرف النفع مثل ان زيد اخر بفتح الهمزة
بالماضي لا مرفوع تحت حذف فعل الفاعل ان حرف النفع شرط ان يكون ما ضيا
وسد الضارح وفيه خلاف الا فقل فانه يجوز وحول حرف الشرط على الا
والا زيدا اخر بفتح الهمزة هذا متفق عليه وعدا قوله وبني ابي رسلت تحت
الهمزة فليس ينفي شقها وانما استخرجت الهمزة لان الهمزة مكررة مرة
كحرف جازية فانه يجب عدم صحة وقوعه مبتدأة وان يقع الاسم الذي
بعده فعل متعلق عنه بغيره لفظا كذا في قصد مفعول كقولك جيل حاضر بفتح
قائه لورفع مفعول مفعول ولو نصب يكون سلب مفعول فيجب النصب في قصد
سلب المفعول واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس باب ما اخر على ما
وخ سلك ان يرد مذهب واحوانه وليس عمل اريد مذهب مذهب لانه قد يرد
انه اذهب زيدا لاداء هذا المقصود لا يصح تسليط مذهب زيدا لانه لا يعمل

في المفعول

في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه ولو سلم جواز الرفع فيه باحداث حرف لا يعمل
الفعل على الرفع فيما قبله على انه شرط انه لو سلم عليه بغيره واما ذكرنا علم انه ليس من زيد
صحب عليه لانه قصد ملائمة و ملائمة زيد اخر فانه مناسب لو سلم عليه بغيره
ما كان فيه فان مناسب الفعل المنقلب الا ان اوجز مفعول ولا بعد شيئا
بدون المقصد وهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل
معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب صدر زيد او ما ذكره السيرافي
السر اذ انه يجوز النصب بتقدير اذهب لثاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر
ثابت الفاعل يجوز جعله فاعلا كما في اذهب لانه رده الرفع بان المصدر فاعل مقصود
بوصف واضافة او غير ذلك لا يند الى الفعل وذهب به لا يدل على ثاب
مخصوص نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد مقصد
معنى يكون هناك مناسب بنصبه لانه لا تنزع للمعنى فيه اقله في هذا التركيب
نظر الى معنى ثاب فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرفع من انه لا يدل في هذا الشبهة
في تقديره في تعريف ما اخر على ما هو ان يقال المراه بالاشتغال بالضمير المتعلق
الاشتغال بنفسه لفظا او مجازا ولا الى ما ذكره غيره ان المراه لو سلم عليه مع
الحال المسند اليه على انه يتقضى لقولنا ازيد اخلق بتقدير اخلق زيدا او احدث
الفاعل في خلقه تعينه فيكون في معنى خلقه الله فالرفع ان فالرفع واجب
وكذلك كل شيء فعله في الزيادة كما في المذكر كونه تركيب يكون الفعل المنقلب
عنه بغيره صفة لذلك الاسم ليس تنفاه بنصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه
او لو سلم انما التفسير المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف
الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحة او لا ضمن جعل مانع عن
التسليط انه بغيره فعلى كل شيء في الزيادة مع انهم لم يفعلوه فيه شيئا فقد
قصر نظره ولم يتجربا في هذا المثال ومن قال لانه لم يقع فيها الا الكناية وهم لم يرو
بل الكبرام الكائنون بنحو عليه انه يصح اسناد الكناية اليهم لانهم اسباب الكناية
نعم لو قيل انهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل شيء مفعول لا مقام ومن قال
لو جعل في الزيادة صفة للشيء لكان خلاف المراه ان صح لان المراه ان كل شيء مفعول

مفعول

لهم قال الله تعالى في موضع آخر وكل صغير وكبير مستطر عليه ان كونه خلاف احوال
 لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الآية عام يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطر
 لان الاضافة خبر في الاعادة بل هي في المقصود ان الكلام الثانيين صادقا
 الكناية ولم يكتبوا لاحاطة قوله ونحو التراتبية والترافق فاجله وانما هو طبع في
 الباب لان انشاء بظاهره فاد الشرح حيث دخل خبره موصولا بما هو في معنى
 الفعل والترافق سبب للجلد مائة وما بعد انشاء الواضع في صدر الجواب وما هو
 بغيره من خبر المبتدأ لا يعمل فيما بعد فاء الجاء الذي يطل صدره بوقوعه
 في الوسط كونه خبرا اما لفظا نحو اما زيد افا خبره او تقديره نحو وديك فليست
 لان حذف شرط اما يقتضيه تقديم ما في خبر انشاء عليه فيفصل بينهما وبين
 لان المعنى والفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجاء وكذا الفاء والذوق
 كما في جواب اذا على ما حقق ولما انما ينصب فاء او خارجة عن المصدر عارض
 خلاف الاصل وتقول كونه الفاء فالجاء يتوقف على كونه التراتبية مقبدا فلو جعل
 مضعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء على كونه جازية وهذا هو الضعف
 ما قالوا ان الآية في باب النظر من الكتاب وادخلته تحت قاعدة اختيار النصب
 وانفق النوا الغيرة ان ذرة على الرفع وان جاز في الشواذ رواية النصب
 عن عيسى بن علي فلو جعله في احوال من الباب لكان يخرج من قاعدة اختيار النصب
 او لا يلزم انشاء الفاء على غير المبنى رد الفاء من غير مسوغ وجعل المبرور في
 عن كونه في الباب ما اذا رابيه بقوله والفاء بمعنى الشرط عند المبرور وقد توجب
 المبرور على توجبه مع تقدم سبويه اجماعه وانشكل كونه الفاء وهو حرف الجاء
 بمعنى حرف الشرط فيجاء بانه بان البائية اي الفاء حاصلة سبب
 الشرط وادارة بانه في تقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقق ان حرف الشرط
 سبب للجلد الاول التراتبية ومعنى الفاء ايضا سبب ما قبلها لما بعد فاءه في
 الشرط يؤكد با حرف الشرط وجملة ان عند سبويه اي الآية جملة ان تختلفا
 في المعنى عند التراتبية في تقدير حكم التراتبية والترافق ما يتبع عليكم في جلد واقوله
 فاجله وبيان الجملة الموصولة بها بخلاف ما اصرح فان تركيبها ايضا جملة ان معنى

واحد فظاهر وان جميع الباب جملة ان والادوية ان مراد انه جملة ان مع الرفع و
 باب ما اصرح على ما لا يكون جملة ان على هذا التقدير والاي وان لم يكن احد التوجيهين
 في الخ والنصب والثاني باطل لان الفاء لا يتفقون على غير المبنى وهو لا يثبت احد
 التوجيهين او المعنى وان كانت الآية في الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالجاء
 النصب والمعنى وان لم يكن التركيب الثالث ليست في الباب لكان الجاء والنصب في
 وما سوى التراتبية والادوية فيه انه يلبيس بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا
 عند سبويه على ما في المتن حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عند اي واثبت زناها
 فاجله واكتيف صحيح فخصيص كونه الفاء بمعنى الشرط بالمبرور فليست بخرج الآية
 عن كونه الفاء بمعنى الشرط عند سبويه بل كونه الجملة ان او الفاء انما بعد ما
 لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صحيحا فليست في المتن انه على توجبه
 سبويه هذا انما في ايضا متحقق محل نظر وان توجبه ثالث وهو ان الفاء جواب
 شرط في ظرف والتقدير التراتبية والترافق ان ثبت زناها فاجله والان للجلد لا يثبت
 على جوازها بل على ثبوتها ولا ففاء في انه في توجبه المعنى على الشرطية او لا ثم ان لم يكن
 احد التوجيهين فالجاء والنصب لان هذا التوجيه غير توجبه المبرور الا ان يقال الشرط
 عدم كونه الفاء بمعنى الشرط لعدم توجبه المبرور كلفه بعد المربع اي رابع الاربعة
 لاربعة الثلثة كما قال البعض لانه ينبغي عن القفلة عن الاول التي في قوله المربع
 اللفظ المحذو به تحذير اجمع اليه ليس بتحذير بل انه التحذير بمعنى لم يعامل به في التسمية
 معاملة عنوان في التسمية باسم نفسه في اللغة كما في ما الحكم على شرطية التقدير
 ولا باسم معناه في كذا في قول جعل مدلوله تحذير الجاهل في جعله تحذير
 حتى كان نفس التحذير ثم سمى باللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه الجاهل في
 عنوانه يقتضيه المقام كانه وهو معمول جازف الفاء في جعل التحذير اسما لنفس
 المفعول به دون كلام هو فيه لانه لا نسب با حو به والبقية بالمعنى وليس اول
 حروف منه فظاهر في المتن ان هذا قول بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك وان
 فتقدم ذلك على التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير
 على ضربين اما لفظ التحذير كالكلام معمول بعد فقدرا نحو اسد اسد لفظ التحذير هو كذا من بعد معمول بعد فقدرا

على شرطية

بمعنى ان لا يكون له ثمة تحصر كمين وزمان والسوق ما يقابل كمين والسوق
والاول نظير يقبل ذلك ان تقدير في اول النصب فيه نظر لانه ان ارادوا بطرف
الزمان ما وضع له يخرج عنه حوز حيث هذا الزمان وان ارادوا بدخل المنع في الزمان
من غير وضع له بشكل الضمير المراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في تقوّل يوم
بالمعنى سرته فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة فليس الضمير فيه ظرفا بل
هو مفعول به على سبيل التوسيع ما يصحح ان يقال ومظهر الظروف الزمان يقبل
ذلك واما مظهر فاعلا وظروف المكان ان كان الظرف ان كانت وكانت جعلت بآويل
القسم الثاني مبرها او نحو اعلية واراو قبله اصالة لا بالحل على الغير وعلى التقديرين
لا يخفى عليك قوله في الاطلاق والحق في تفسيره بالبناء والتقدير بغيره والاولا اصل
ذكره فاعلم مع انه اكثر التقديرين اشاق الى الضمير لان الالفاظ ان يفسر بغير
ما يتناول الكل يستغنى عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض بالبيان الست و
ليس تفسيره بالاولا لغير عن ضبط الكل اعرضا عند الحسن تفسيره بالاسم
بالاضافة الى خارج في مسمى والمعنى على هذا حاله اسم مع قطع النظر عن خارج
وتبعه الموضع بانه يتناول نحو جانب وما بعينه وكذا جوف البيت وخارج
الدار واخلط مع ان لا تقبل تقدير في ذلك مفعول للمكان مع انه لا يقبل منه
تقدير في الاضافة مع الاستغناء عن ايجاب التصانيف بانه مع الاستغناء عن قول ضربت
في مضرب فلان لا غير وضربت في مضرب فلان لان مفعول مضرب في ذلك
وكان المصنوع في تفسيره الموضع لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدئ او بدخل
فيه على ان المصنوع هو المبدأ والفرس لان اسمه له بالتعبير على ان فلا حاجة
الى ان يقال ان كان معه وحده كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير كين
لا بد ان يجعلوا خلا في قوله عند ذلك وتبينها لابلها ما بان يقال المبدأ والفرس
تفسيرها وتبدل اولها واولها غير معينين والاسم هذا الاطلاق من المصنوع
لان خارج الدار ايضا بهام فلا بد من عند المصنوع ان اراد في قوله او اطرحوه
ارضا قال المصنوع ان ارضا في قوله بعينه عن العزم فيكونه وهو معنى
يكونوا واخلط بها عن الوصف لابلها ما بان هذا الوجه نصبت لقب الظروف

وصف

وصف لابلها ما بان هذا الوجه نصبت لقب الظروف
هذا الوجه او المصنوع كونه في اولى النصب اي المصنوع المصنوع به وبلفظ مكان كلفته
لا لابلها لان مكان زيد مثلا ساجن ذلك ان لا يرد بكثرة كثره استعمال المصنوع
شخص ان الكثرة تورث الابلها م فيثودى التعليل بالان التعليل بالابلها م قال
المرجع لا ينبغي هذا الاطلاق من المصنوع وهو مقيد بان يكون الفعل متقدرا على اليه
متقدرا بل ظرف الواقع فيه نحو كانت مكان الفضل ومتقدرا من المصدر بمعنى
الاستقرار في وقت مكانه وهذا الشرط لا يخص بلفظ المكان كما عرفت وقول
المصنوع في الايضاح ولم تشين في الوقت الى ما بعد دخلت وذهبت ان لم يزل
على ان الاستثناء لفظ المكان من حكم الوقت انما هو حواصيه وكانه لم يتوض
بقوله ذهبت ان لم يزل الى ما جاء الى السراج انه في تقديره ذهبت الى ان
مفعول الموضع هو المكان ذهبت ان لم يزل منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر وما
بعد دخلت الدار يريد به مكانا هو مفعول الموصول وفردعه والاولا وجه هذا الوجه
وانما قيدنا بالمكان لانه لا بد من اظهار في غيره كونه دخلت في الامر وفي مذهب
فلان هو هذا عما يؤيد كونه مفعولا لانه كما استعمل في اظهار في المكان وان
جعل سبب بقاء ذلك دخلت في الدار وحلت ما بعد دخلت على مفعول الموصول
او فردعه بسبب الدار دخلت واولا دخل الدار وما يشبه الاما في الموضع ان تقدير
في كثره استعمال الموصول كونه مفعول كمالا في مفعول المفعول به الى ان كان
يلا في مفعول به كما ان الية بقوله على الاصح في قطع فانه في بدايه كمالا واولا
خطا بنا ومن وجهات اللزوم ان مصدره الموصول هو من الاول ان العاليه
في اللزوم وان تقيضه هو الموصول لازم بما خلافه واولا في ان لا يفعول الموصول
بدون التعليل وبدونه لا يفعول بدون التعليل بواسطه في المفعول به
لا يفعول المفعول به وانه هو الموصول بواسطه حرف الجر ويقدر من هذا التقدير مكان
جعل التمر اعنظيا وسكنت ونزلت كدخلت بما خلافه وقد جعل المصنوع
بيان قبول نصب الظروف بتقديره ونقصه جعله اثيرا في مفعول به
في زوايا مفعول مفعولها ان كان كالتقدير ما يجب نصبه بان لا يتكلم عن نصبه بها

بلكثرة

مما اثارها

ان

وهو الوجه في نصبه بتقدير الام وقد دفع النظر من حال التقدير عبارة عن حذف
 مع النية والشرط لحذف لا لنية فقال حذف الام في النية وانما لم يقبل
 ذلك كما قال سبب انفاذ النفاذ فان القبول المفعول به هو ما ليس بحرف فيلزم
 الاجواز اذ في هذا المفعول المفعول به المصدرية وقد كان في عبارة
 عبارة السلف لا غنى فاعلم انه واحد الباب فقال اذا كان مصدر او فعلا
 والوجه العباد على كونه مستغنى عنه بانه لا حشر عن الام لا دخله على المصدر
 كما في قوله تعالى وانزلناه اليك تنبيها فان لا يجوز حذف ما هو المفعول به فعلا
 لعل على الفعل المفعول لانه ليس بمصدر او فاعلم ان المصدر هو ما ليس بمفعول
 مع ان المذكورة ولو اردنا ان لا يدخل هذه الصورة ايضا في مصدر
 فلا بد من ترك مصدر او التقييد بقيد او هو ان لا يكون مع ان المقدرة
 ولا بد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف الام فيه مع ان
 هذين الشرطين لان حرف الجر مطلقا مع ما في سبب لا يقال في تقدير
 التقدير بان يكون غير مراد وذهب نطيل والكت في ان تقدير حرف الجر مع
 ان وان مراد بهما باقيا على جرحهما ففعل المفعول بهما لا نقول بنبأ الكلام
 على انه تنوع مذهب لا سبويه لانه الخ روي قلت ايضا في فاعلم ان
 ما بعد غير الخ روي الفعلة عن وجهه الاقتصار وبعضهم شرط كونها
 الفعل مفعول غير الجوارح وخيل اليه في ذلك في المفعول به المفعول به فاعلم
 بان يجر زمانها او بعضه وقد وقع الخلاف في كل من شرطين اما في الثاني فمن
 ان على وجهه الخ في الاول المفعول به الطرف مفعول عالم بهم فاعلم
 ووجه تقدير المفعول به الطرفية ويكفي ان لا يسم الطرفية وقع في موقع الجواب
 لا لظرفية تقديره الا اذاب واما نصب ينك في قوله تعالى تقطع ينك فذكر
 بعد الواو والواو بالمدكور ما يتبعه المقدر على خلاف المذكور سبب
 بغير عدم صحة حذف المفعول به نصا حيث مفعول فعل يخرج بالمدكور
 الواو المفعول به كذا سبب الخ بالواو وقوله نصا حيث المفعول به
 مفعول فعل يخرج كذا جرحه وضميمة واما خروج المفعول به فان كان

في الوجهين والجواز
 وان كان كان مقام
 الاصل

غير

بغير تلك الواو فيها يخرج به التوابع عن نفيها ما اعترضه الاصلية وقد نبه بقوله مفعول
 فعل على انه زعم ان يجب ان يكون الفعل على ما قبله لان حسيك وزيد او ام
 يجره لان في معنى كذاك نعم لا يصح ان يكون موافق الاخراب للمفعول انفاذ
 فاعلم ان هذا على ان عمر في حيز زيدا او عمر معطوف بواو المصاحفة لا يجوز
 والسر في ذلك ان الاصل فيها بعد الواو المعطوف مفعول عنه الى نصب
 نفيها المفعول فاعلم ان يكون في جعله مفعولا لا مع عدول الى النصب لم يكن له على
 خلاف الاصل ما في كذاك ما سمعت في معرفة ان ما قيل المفعول اعم
 في الفاعل والمفعول كذاك وزيد اخرج عن حد القول قال المصنف في معنى
 المصاحفة ان ركنه في الفعل في وقت واحد وتنتج عليه انه لا يقال سرت
 وزيد او جئت وزيدا بل هو موافق سببهما في الزمان بل لا بد من ان يشارفا في
 ايجاع في كذاك في الزمان كونه زيدا وزيدا وزيدا وزيدا وزيدا وزيدا
 عرض نفسك مطابقا في الوصف ايضا تفسيره لو لم فاعلم ان هذا تفسير
 من ان لا مفعولا معه الا يصح عطفا على مفعول الفعل وعنده اختيار غير ذلك
 متى كما يورد حاذل سير والنيل في لا يقال سرت والواو بل جرحه وقوله ام
 استوى اما والاشية فان استوى يعني ارتفع في المصاحفة على هذا ان يكون
 المفعول التمس بالفعل مصاحفة مع ما روي في اول التمس الاول بان الواو
 بالسبب الانتقال من مكان الى مكان غير عنه بالسبب جعل انتقاله سبب
 في كلمة لا تقتصر انما يصح عند السير والاشية وجعل استوى مفعولا في مكان
 في معنى استوى في المكان والاشية في العلو في العباد ان الواو بالمصاحفة
 ان ركنه في الفعل في زمان واحد او مكان واحد كونه لو تركت النافذة فيصير
 له صنفان فان تركها في زمان واحد لا يوجب ان يجر صنفها وفيه ان تركها
 في مكان واحد في زمانين لا يوجب ايضا ان يجر صنفها وعنده من جهة فان
 معنى تركها عدم صنفها وترك حفظها وكيف لان يجر صنفها عدم حفظها
 في زمان واحد سواء كان التمس بعدم الترك في مكان واحد او غيرهما
 في ذلك مع كونها في مكان واحد لفظا او معنى سكت عن شبه الفعل لتضاهي ذكر الفعل لفظا فذكره كما هو عادته

مضاهي

والنفس

بغير

والمراد بقوله معنى معنى الفعل اي ما يؤدى مؤداه من غير ان يكون من تركيب
 كحرف التثنية واسم الاشارة كما ذكره المصنف في بحث الحال وان كان مقتضى الحال
 ان يذكره هناك وايضا وان جعله مشتملا لقوله معنى فتقدم او بلغت قوله
 وان كان معنى لا واختلف في عامل المفعول معه هل الواو والفعل وشبهه ومثله
 هو اسطة الواو وعليه الجواز او عامله مقدر فتقدم جازر بوزن علم وادلا بغيره
 وهو مفعول به لا مفعول معه فالخلاف في وجوده لا على كماله من قال الارب
 اعراب مع لانه لا يستحق الواو لقيامه مقامه ولم يتجمل كخبره اجري على ما جره
 فان كان اي الفعل لفظا وجازا لم يتبع العطف اي عطف المذكور بعد ذلك
 الواو لكن لا مطلقا لا المذكور احالة كما هو الظاهر جاز الوصلان فيه العطف
 والنصب ووجه عليه ضربت زيدا وعمر واما مع عمر وفاته لا يجوز فيه النصب
 ووجه جمل الجواز على امكن الظرفان وليس كذلك لانه ينقل الواو الى القسم
 انما وحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه في مقامه الجواز بغير امكن الظرفان
 بعيد عن الجواز ولا يمكن وقوعه بجعل الكلام في المذكور احالة او مفعول معه لانه
 لا يابى لقوله وان كان معنى وجاز العطف فاصح ان يقال فان كان
 الفعل لفظا والمفعول غير منصوب وجاز العطف فالجوازان وجهين
 آخر في الترتيب وان كان المفعول منصوبا تعان العطف مثل حيث انا
 وزيدا او حيث اليوم وزيدا وفيه خلاف عند القاهر حيث جعل العطف متبعا
 والا ان لم يجر العطف تعان امالنا في لفظه كما في المثال المذكور ومعنى
 كما في سرت والنبيل تعان النصب مثل حيث وزيدا حيث امتنع في العطف
 لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو ضمير مفعول متصل
 فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب امتنع العطف لانه يتعان
 النصب كما لا يخفى على ذي عقل فما بدية بيانه قلت بجعل ان يتبع النصب
 ايضا لان كونه المفعول معه متفرعا على العطف او الاصل في الواو العطف
 بجمل ان يستدل امتناع النصب ان لا يقع المتفرع على الشيء فيما لا يقع الاصل
 فيه وان كان معنى وجاز العطف تعان للعطف يتقضى به وبداية وزيدا

النسب

فان اسم الفعل مفعول لانه ليس من تركيب الفعل وتعان العطف عند المصنف
 ويجزئه جعله جازا او المصنف جعل النصب واجبا مع قصد الصاحبة ومقتضى بدونه
 وقبه نظر لان جواز الوصلان في هذا الباب مبني على ان يكون في المقام دليل على قصد
 الصاحبة بالواو سوى النصب مثل ما لم يرد وعمر ولا يرد عانت والسير بالنصب
 وكذا كيف انت وقصود في الترتيب لانه بتقدير الفعل اي ما كنت والاشارة
 يكون وقصود في الترتيب والفعل العذر فلفظا وليس من قبيل الفعل معنى
 وان مثل المصنف بهذا القسم بقوله انك والباطون لك واليخ وامرؤنهم
 وان لم يجر العطف تعان النصب نحو ما لك وزيدا وما لك وعمر والان
 المعنى ما تصنع تخيل لك المثالين للمعنى العنوي وتعلم منه تعليل ما لم يرد وعمر
 او يعلم ان المعنى فيه ما تصنع وان جعل تعليل الجميع بقصد لان المعنى ما تصنع
 وتصنع على الترتيب ترتيب اللفظ وقول النسخ غير ان كان تصنع بالجماع
 حرف الصارفة بالنقطة الغواقة والنحنانية معا ووجه قول سيبويه ان التقدير
 ملكك واثان عابثك زيدا فيكون زيدا مفعولا لا مفعولا لحيروف لا مفعولا معه
 وقول السيرة في اربع حروف ان التقدير ما لك لا يست زيدا والواو نائب الفعل
 المحذوف يعني ان المعنى ذلك وهو لا يابى على معنى القولين والمفعول المطلق
 بقضية قياسه عند الاختصاص وانه على ما علم من بعض الاحوال في اللغة لفظ
 انقلب منه التامية ما خذ في حال بمعنى تغير اسم هذا القسم بترتيبها
 على انه لا يكون امرا خافيا فلا يجوز جازر بوزن علم وادلا بغيره فيقول من الحال
 بمعنى المقام للمحذوف المستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا
 او المفعول مفعولا لان زمان الحال كما هو زمان انت فيه ما سمع اسما
 كان او جملة وان جعلت الجملة اسما حكما وتفسير بالاسم لم يبعد لانه وقع
 بمقتضى الحال المعروفة الى الاعاء يبين على صيغة التذكير او ان ثبت بهيئة
 الهيئته الى واكيفية كذا في العا مونس وخرج به التفسير لانه مبين الزمان
 ومبين الهيئته في الكلام قد يكون بين هيئته الفعل كما قصد في خبره خبرا
 شديدا وخرجت الغافري فبا حقا فاعلا الفاعل او المفعول به خرج مبين هيئته الفعل

نظير

ولا يرد تحت الفاعل والمفعول خروج التوابع كلها باعتبار واحد فلهذا حاشية
 لا مؤنة ان هيئة الفاعل يشعر بهيئة يكون له من وقت الفاعلية او الصفة بان
 هيئة الفاعل من غير دلالة على كون الهيئة له في هذا الوقت والهيئة انتم ان يكون
 هيئة له باعتبار نفسه باعتبار انفسه فلا يشك في قول جازي زيد قاجا
 ابوه وانتم من ان يكون محققا او مقدرا فلا يشك في قول جازي زيد قاجا
 خالدين فان وجودهم بجهة ليس في حال وجودهم بجهة حال فقد بخلوا
 بهم وليس حال مقدرا وانتم من ان يكون دابة وغير دابة وفي الاول الحال
 الموكدة والتاخر من المستقلة وانتم من ان يستقل هيئة الحار في الدلالة عليه
 او تدرك ركة جوهر الكثرة التاخر في حاله فان يدرك على هيئة في حاله على وقت
 الفاعلية بالهيئة التكميلية مع اصل الكثرة او القيا بفهم من القاييم وكونه
 في حال الفاعلية من الهيئة الحار في الاول كجواز زيد والشخص في اللغة فان
 الهيئة الحار في هيئة الفاعل في حاله كجواز زيد والشخص في اللغة فان
 وجوده في حاله حار في لبيبا هيئة انتم فان او الحار في حاله كجواز زيد
 وعرويين بجهة والمفعول في حاله انتم في المفعول به واستوف حقيقة
 لفظ فان في حاله الواحد في الفاعل والمفعول او معنى والفاعل المقتضى
 ما كان فاعلية بالنسبة اللفظ الكلام والمفعول ما كان بالنظر للمعناه
 ولا يخص الفاعل المقتضى مثلا بالمفعول وشبهه كما ذكره المصنف في ما هو فاعل
 اسم فاعل وهو فاعل معنوي كما استوف بل عرفت ان اسم فاعل في حاله
 ان يكون في حاله الفاعل مع مفعولا به حتى يخرج الى جعل ضربت الخرب
 شديدا في تأويل حدثته شديدا وجيئا وزيدا اركبا في معنى جازي زيد
 اركبا او يعبر عن مفعول به هو مقتضى الظاهر في عبارة جازي زيد وصاحب الكتاب
 في كرف هب طائفة وانتم هو الا انتم في كرف هب في كرف هب في كرف هب
 شرح قوله ما بين هيئة الفاعل والمفعول به بما بين به هيئة الفاعل
 او المفعول تا جعل بين ما بين الفعل او مضاف اليه التبيين للمفعول
 ولكن ان يجدد موقوف مع ان الفعل في وقت التأنيث لا ينادى

161
 ان صيغة جازي زيد في حاله او مضاف الى الفعل على صيغة الخطا في وقت جازي زيد
 قوله في حاله اركبا جيتا وواحد في حاله مقطوع بوجه فان كلا منهما حال
 من المضاف اليه واجاب عنه المصنف في حاله جازي زيد والمفعول في حاله جازي زيد
 ما هو حاله والمفعول حقيقة او كذا في حاله لا يقع في المضاف اليه الا في حاله
 وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزءا منه وفي الصور بين يكون المضاف
 اليه كانه المضاف ومنه من وضعه كانه المضاف اليه في الصور بين في الفاعل
 او المفعول معنى او الامر بالتاخر في حاله اركبا جيتا اركبا جيتا في معنى تتبع
 اركبا جيتا وواحد في حاله مقطوعا بمبالغة في قطعهم مكان في معنى هو لا مقطوعون
 بالكلية وعلى هذا يستغنى عن التاخر في حاله جازي زيد والمفعول في حاله جازي زيد
 بان المضاف اليه لما كان كانه المضاف جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 مع انه لم يعمل فيه ومن الحار كونه حاله المضاف جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 من الاضافة فان مله اركبا جيتا في حاله جازي زيد وهو خلاف المقصود في حاله جازي زيد
 والمصنف في المفعول من الاضافة حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 بعيد جدا في حاله جازي زيد والمفعول معا جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 اركبا جيتا او تفرقا جازي زيد وواحد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 من وضعه عن افعال احد كالمين يجب صاحب لمان او مانعة للكل في حاله جازي زيد
 في حاله جازي زيد وواحد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 هناك عن الفاعل والمفعول معا ويجب كذا في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 فتقول ضربت اركبا جيتا قاعدا ومع لا في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 ويندرج جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 من كرمية كاسم الفاعل واسم المفعول او معناه بربيد ما ينطبق منه معنى
 الفعل ولا يكون في صيغة ولا يكون في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 المظهر والجراد في حرف التثنية واسم المفعول في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 التثنية لفظا او تقدير او انسوب واسم الفعل في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد
 انه يجب تخصيص اسم الفعل باسم في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد في حاله جازي زيد

وان لو كان اسم الفعل والاسم منه بطل ما ذكره صاحب الباب ان لا يعمل
 منه المفعول الا الطرف ولا يعمل ما سواه الا في الحال والطرف او المفعول معه
 وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعند احراف التثنية والتثنية في
 في اليك فاما في الدار والملك جال عندنا وذكره المصنف لان الحالين في المثالين
 بعد ظرفين دون التثنية والتثنية وما في بعض الشروحات انه المستنبط من
 نحو الكلام من غير نصير كجاء اسم الفعل فهو ليس بصير وشروطها في المثال
 ان تكون مكررة ولو صورة كذا في المثال كذا قال المصنف في ثبوت الاضافة وقد
 ينصب لكل حال كذا في المثال كذا في صورة المكررة ان كان مكررة
 حقيقة ككونه في تقدير كذا في عبارة الاظهر ان الاصل في الحال التشكيك في خبر
 المبتدأ اذا وقعت الاحوال معرفة في شتر اطرهم التشكيك وتأويلهم للاحوال
 المعتبر على القصور ويجوز التشكيك والاطراف ان صاحبها موقوفة على ما لم يدخل
 تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفهم عنه تتبع بيانهم
 الاثر انه لم يقل احد ان شرط المبتدأ التقديم غالبا فمن ادخله تحت الشرط
 لم يأت بشيء يقتضيه وان ينصروه تقديمه على تأويل الاحوال معرفة فتأمل المثالين
 عن المعرفة وارسال الواك كقولهم ان يريد به صدر بيت المبيت وارسال الواك
 ولم يزدنا ولم يشفع على نقص الدخا في ارسال الواك في المثالين في جملة
 ولم ينعها في الاضمار في الشرب مع ان الاضمار لا يوجب النقصان لعدم
 تمام الشرب كذا في قوله بعض بين ان يبين ودفعنا عن الشرب بالادغام
 وبين وجوب عدم الزود بقوله ولم يشفع ان لم يشفع على نقص الدخا
 اما لان الحفظ عن العباد اتم من الحفظ عن النقص اما لانه في در على ضمير
 بحيث يمتنع عن الدخا فتدفع عن تأويله ان يبين فابيت وحذف له ما
 يضبطه من الحفظ عن العباد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور
 فيما بين الوب في الصبح يقال وروا به الواك اذا وردت في جميعا
 فالصير المذكور صاحب الابل والموتى للابل ومرت به وحده في
 كذا في المثالين مع الكلام والاضمار المعرفة وكذا في المثالين في خبر تأويل

مكرر

والاضمار متاولة لرجوعه الى التثنية والاعراب طلب المثال في معرفة عن الظاهر
 واقتضاه تأويل نحو الواك ووجه وكذا من الضمور في سبب هذه الضمور
 في معان صفات مكررة اي مكررة ومتفرقة وقال غيره ان صاحب مطلق الاحوال
 المتفرقة اما صفات او جمل ولعل الاختلاف في معنى الاختلاف في ان الاحوال الواقعة
 معها في معنى الصفات او صاحب الاحوال المتفرقة واما الاحوال الموقوفة
 التي هي غير الضمور فتمت مختلف في انما في معنى الصفات المتكررة اما في ذات الامر
 فقال النحاة ان ما يترابو لا يترك في مرتب به اسم اللب القصور وارباب المتكلم
 على انما في حكم المتكلم لان امرادها يبينه في فردا واما يجعلها ما يبينه في الصفة
 المتكررة كذا في قولهم الاول فالاول اي مرتبين واما الصفات فتأويلها
 يجعلها في معان صفات مكررة كذا في مرتب بهم تلتزم اي مجتمعين وهكذا في
 العشرة وارجح ان العدد المركب ايضا هكذا واما مرتب بهم فضميرهم بضميرهم
 اي كالمركب مع تنكيرهم فقد وقع موقع مزدوجين لان في ارسالهم كسر
 او انك راوا اما العلم كذا في جات الخليل بدا وهو مفعول في مكررة اي متفرقة
 وفي وجه خلاف الكون في حيث جعله ظرفا لانه في معنى لا مع غيره كما في جعل
 معا ظرفا لاجالها بغيره جميعا كما قاله البصري وهو لازم النصب لاجلها
 الا المضمر والاخر او دجيج يعمل يقال جاء على وجه ويحي مضما اليه
 في تركيب معدودة وارجح في وجه فربح وحده للتقديم النظر وجيش
 وحده وغير وحده ورجيل وحده بمعنى سرجة وقولهم على وجهه يدنو
 في جعل ضمير مقدم على فان كان صاحبها مكررة وجب تقديمها والاول
 فان كان مكررة موقوفة تقديمها بغيره واستعمل بالابغين واما اذا لم يكن مكررة
 صفة مضافة كانت كذا في غلام رجل سرجا او موصوفة كذا في رجل
 ظريفا ضاحكا او موقوفة كذا في رجل سرجا واما جات في رجل
 كارتا او واقعة بعد استفهام كذا في رجل واعطى لا يجب تقديمها
 وكذا قولنا ما جات في رجل الا اكرها من المستوفدة بعد ضمير المشورع
 عند المستوفدة كما في الباب من منقوت وذي الباب وكذا جات في رجل وهد

في القصد

خبر التبدل فليس على المصنف بيان في هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة
 اسمية يكون جزءا مما جاء من موقنين كما فيه الرضى حتى لا يتفقد القاعدة
 بقوله تع ولا تقتضى الارض مفسدين وقوله تع ثم دسم مفسدين وقوله تع
 جانباً وتم قايماً لا يصح وكقولك الله شاهد قايماً باللفظ لان المذهب
 عنده ان ليس الحال المؤكدة الا ان ينعى اسم لانه لا ينعى غيراً ما كانت ركناً في عدم
 كثرة التام فيكون خبراً مؤكداً كما صرح به المحقق النفاذ في شرحه في تحقيق
 وقال وشي دابة امالان ذلك الغير عن مفعول مطلقه كما في قايماً وقد
 فقد ان سجد حيث جعله سبباً بمعنى القوم قايماً ما وقد جعل الرضى
 ذلك الحال اولى لكن الحال على ما ترى بعين القرب جعل كثير منها حالاً متعلقة
 بان يجعل مفسدين على المصيرين على الافاد وكذا مفسدين وان يجعل يقال
 جانباً على جانباً الى ان لا تعنى قبل الوصول الى وقم قايماً على التفسير احقر ان
 ثم ذاهباً وكذلك قايماً باللفظ احقر ان يعنى قايماً باللفظ لانه فاعلى ما
 لا يفيد عنه شيئاً ولا ياب على ما يفيد ما قال في التفسير ان قايماً باللفظ في
 شهادته لانه لا اله الا هو المسكت واولو العلم قايماً باللفظ مؤكداً فعلى
 اصل المعترضة من العدل عليه تعالى وفيه الظلم عنه كونه بدياً بكون عطوفاً الى
 احقر من حقت الامر وحسن الله على يقين او جعلته ثابته واخر الرضى
 بانه لا معنى ليقين الا واجب بان التفسير احقر ابوته ولا يخفى انه في
 متعلق بالابوة لا احقر وانما عاين العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله
 راساً مدياً لا اختلاف القوم في تقديره فهذا التفسير عن سببوه وقال
 السكاكي احقر التفسيرات عندى على عطوفاً وقال الزجاج لا تقدير ولا
 حذف بل العامل خبر كونه ثابته بالاسم فترى بدياً بكون عطوفاً في معنى زيد
 مسجاً بديك وفيه من مكنون التفسير اقوال متكررة لا ضير في بيانها
 ودين في تقدير المصنف على تقدير السكاكي اطراجه دون تقدير
 السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصداقاً لما معناه وقد صرح
 بما هو المذهب عنده بقوله وشهدوا ان لا اله الا هو مفعول جملة اسمية

يحل

فان قلت هذا تناول قولك الله شاهد قايماً باللفظ فلا بد من تفسير الجملة
 الاسمية بما يكون جزءاً مما جاء من موقنين قلت لو وجد حال غير مقبده
 بعد جملة اسمية جزءاً مما مشتق فكانه ارادوا بمضمون الجملة الاسمية ما
 لا يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون معنى اجزاءها مشتقاً يمكن جعل
 مضمونها مضمون جملة فعلية واما التفسير بمفعولين فيشكل انما حاتم
 حواد او انما غير وشي عا فانه لا شبهة في تكثير الخبر او التفسير انما نظر
 حاتم واعلم انه قد يميز بعض الاسماء الحالية كوكافة وقاطبة ولا تضائق
 قال الرضى ويقع كافة في كلام المتأخرين من لا يوثق بوجهه مضافة
 غير حال قد حطوا فيه هذا الرضى كالحا صاحب الفصل في حطه فيه
 قال كحط بكافة الابواب وما وقع لصاحب المقامات من اجراء حطه
 مضافة غير حال ويصغر صاحب الفصل كناية عن اعدل الاصل غير
 الخطاب الفاروق بين الخطي والصواب رضوان الله عليه وعلى سائر
 الاحباب جعلت لآل بنى كاكه على كافة بيت المال المسلمين كل عام
 طامناً مثقال ونهيا امر بركنية ابن الخطيب حتمه كفي بالهوت واعطاه
 باعمر وهذا الخط موجود في ال بنى كاكه التمييز والتمييز والتفسير
 على صيغتين ما اى مكررة اطلقا اعتقاداً على اشتراك وجوب كاريه
 ولما لم يبين كايين في الحال فلم يدخل في الحد حسن الوجه وجهه
 بالنصب وعان راية وسيفه نفعه والتم بطنه واجيب على منصوصات
 الافعال بان راية مفعول ضم اي عان في راية و بطنه مفعول به والتقدير
 اتم شاكياً بطنه وكذا انفسه لانه مراد نفسه من التفصيل ولا يخفى
 انه لا فرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوصات الصفات المشبهة
 تجعل منصوبات الصفات المشبهة مشبهة المفعول دون هذه حكمه
 يوفق وكذا لم يدخل المجهول شيئاً اي حسن زيد كانه تعالى اي حسن رجل
 ولا مخلص لا باخرجه بالخروج التواضع عن الحد وخرج البديل عن الضمير
 المبرام واخرجه صفات اسماء الكثرة ومن وما داس واخرجه وحلف

عبد الله

العدد وهو نحو نصف عشرة ودرهم وثلثين بالتميز بالتميز بالتميز
 البصر يكون يجعلون المقصود بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 خانم ففئة ومانه رجل وثلثة ابواب ومانه ومانه ومانه ومانه
 وثلثة ابواب مع ان الابواب بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 ثلث الانا في ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 بقصر الى ما بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 الثابت وصنع واستعمل الابواب بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 عن قيد المستقر او الكمال بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 الثبوت او هو ما يكون ثبوت او هو ما يكون ثبوت او هو ما يكون ثبوت
 المذكورة للمعنى ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 للمعنى بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 في الوضع ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 خبير وهو ان الابواب بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 والمعنى بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 الابواب فاذا استعمل في مقدار هذا المقدار بالتميز بالتميز بالتميز
 له حتى لو كان الموضوع بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 الله الموضوع بذكر حفظ في المراتب في ان يكون عند التميز بالتميز بالتميز
 اسم الثابت بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 واسم الثالث في واما طرأ الابواب بالتميز بالتميز بالتميز
 وذلك ان يقول ما وضع له التميز بالتميز بالتميز بالتميز
 ابراهم وضع في مثل عن ذات المذكورة ان معبرة في نظم الترتيب
 سواء كانت مفعولة او مفعولة او مفعولة او مفعولة او مفعولة
 الكلام كذا على نحو ما في مدلول المركب فان طاب تميز بالتميز
 تقدير مبرم في نظم الكلام واما على في نفس المعنى طاب ان الطبيب في التميز
 ويجوز ان يكون في التميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز

بيان غير حسن لانه ينادر منه ان المقصود بالتميز في هذا القسم رفع الابواب
 عن الذات المقدرة والتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 ويزم منه رفع الابواب عن الذات المقدرة فان تقول على ما سباني في قوله
 والثاني عن نسبة ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 عن نسبة في تقديره الثاني عن ذات مقدرة في نسبة ما حفظه ولا ينس ودرهم
 من بقية في جملة وقيد في نحو الابواب بالتميز بالتميز بالتميز
 كمال التوضيح وقول المصنف ان يميز التميز بالتميز بالتميز بالتميز
 لان التميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 بخصوصه ما لا على وجه الاحمال والله اعلم بحقيقة الحال فالاولى في القسم الاول
 تميز عن مفعول او لا جعل مفعول او رفع الابواب عن مفعول او مفعول او مفعول
 ما يقال في الجملة لانه الجملة اسم في الجملة كمال او المثال فان حال زيد طبيب طبيب
 الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد الا طبيب زيد وكذا مضمون استاذ الطبيب
 الى فاعله طبيب كذا على هذا المراد تفصيل المعاني بالجملة وشبهه لا والمضاف
 الى الفاعل وجعل المفعول بمعنى ما يقال في الجملة وشبهه لا والمضاف مع انه جعل
 اللفظ على ما ليس معناه بمرده خروج على التميز بالتميز بالتميز بالتميز
 ما يقال في الجملة وشبهه لا والمركب الا جنان في سلم مما يره مقدار في الجملة
 مطلق التميز كذا في القاموس اما في عدد او في مفعول في عدد ومن قال لم يره
 اما في ضمن عدد مع انه تكلف في التميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 العدد وجعل اسم العدد في مفعول المقدر هو الصريح لاجله معا
 كما فعله ابن مالك في التميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز بالتميز
 بعضها في بحث الكلمات وبعضها في بحث اسما العدد وقصر الحواشي على ما
 اسما العدد من قوله العدد ولم يكتب بقوله وسباني في مثل عشرين درهما
 في خلاف اسم الاسم العام صاحب وهذا كمر مثالي كوزون والاسم
 العام بمعنى انه بحيث لا يميز اضافة في المشهور في الامور والافاضة ودرهم
 نون التثنية ودرهم نون الجمع ودرهم نون الجمع ودرهم نون الجمع

التميز بالتميز

جنب ايضا بطريق ما قصد ان المقصود ان كان نفس الشيء لا يفرق
 على وجه له لانه لا تعدد في الجنس وان كان الانواع في الحقيقة والجمع ايضا بطريق
 المقصود فلا حاجة الى قوله الا ان يكون جنب الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال
 ليس المراد بان قصد ما قصد بالعبارة بل ما قصد بالبيان فخطاب رطلان زينا
 قصد بالجنس بيان زينة الرطلين فتأمل وان كانت صفة له وطيفة ان كان
 في الفاعل موصوف بهذا طبقه بالكم والتوكيد وطبقه بالكتاب وامير ان كان مقصود
 بوجه مصدر المعنى المطابقة اخرج نفسه الى التكلف واحصلت الصفة في كل
 تغيير الحال بخلاف الاسم فان ما هو مشترك لا يغير الحال كما في قوله لا يغير
 فلا يبرر ان تخصيصا احتمالا لا يقال بالصفة انما يلزم كدسب من خصه حال
 بالاشتق دون ما ذهب اليه المصنف من ان كل واحد من غير شئ هو ان يقع حالا
 وهذا القول من ان شارة الى انه لا معنى للتراع في كونها حالا او غير كما وقع
 بين النفاة لانه لا يمكن ان تكون شارة في رجع التغيير في بعض خصائصه
 لا يبعد ان ينفرد من عبارة المتن ايضا قال المصنف في قوله لا يمكن في
 ذلك في فارسي دليل على انه تغيير فقلت برود دليل على انه متعلق حتى انتهى
 الى ما ذكره من ان المقصود به ولا يتقدم التغيير على ما علم وهو ان الكلام
 او منسوب النسبة المبرهنة فاندرج في عدم التقدم على الفعل في قوله والاشي
 ان لا يتقدم على الفعل بطريق العبارة المستفحة والاشي ان لا يتقدم
 التغيير خلافا لما ذكره في المبرور في الفعل وفي الاكفاء يذكر الفعل خلافا لانه
 يخرج من اسم الفاعل والفعل ولو قيل جرت العبادة بتغييره في كل
 ذكر الفعل وكما كانت به لا خلاف في الصفة الشبهة واسم التفصيل في
 مع انه لا خلاف في عدم جواز التقدم عليها الا ان يقال جيل عدم جواز
 تقدم التغيير على هو لا على بيان ان شيئا في معيوت هو لا لا يتقدم والاشي
 ذكر في الامتناع عن تقدم مطلقا وجها ان حسنهما ان التقدم على الفاعل
 يقتضيه تقدم البيان على الكلام وهو ينافي في ذكر التغيير في الايام لا اولها
 التفصيل في انما يمكن الخطأ في التفصيل فيكون في ان يغيرها ان يغيرها ان يغيرها

او كان الى ما هو المقصود فلا يتقوى للعلل في ما تقدمه ولذا لا يجوز
 الفصل بين التميز في السعة او اذا كان منسوب الى شئ فاعلم في المثال
 ولا يتقدم الفاعل على مفعول في رتبة جرت الارض مفعولا واما
 ما ذكره في قوله لا يمكن ان يكون مفعول في جرت الارض مفعولا وعن
 مفعول الا قبله الا ان الماء وانما الوجه يقصد اطراد الباب اهلون واعذب
 ما يقصده على ان لا حاجة الى التكلف في بعض النسخ لان الماء فاعلم في جازي في قصد
 انما يجب اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا واما ان يقال
 التميز في الامر فاعلم ان الامر مضاف اليه وشي من هذا ما لا يتقدم التميز عليه
 وانه فاراد باقتفاء المشتبه المطلق لا يمكن كذب به بحسب معناه بان كذا هو
 بعبارة يعرف به مدلول المشتبه بخلاف فتارة يكون في جازي غير مخرج فلا بد من
 التوقف بحسب المعنى ان يقسم شئتين لانه قد اقسامه المعنى ولا يتم استغناء التوقف
 لانه لا يمكن تعريف المشتبه المطلق وكيف لا وقد قال في شئتين فمجانا وحده فمجانا
 بغير فرق بحسب المعنى لان ما يشبهه ما يختلفان ولا يمكن حده مختلفا الى اية مجرد والدليل
 على اختلاف ما يشبهه ان احدهما خرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حده
 بحسب اللفظ لان مختلف المعنى لا يتبع اشتراكهما في اللفظ فبقا المشتبه هو
 المذكور بعد الا واما انما يبريد ان يكون مفهوم جامع باعتبار لفظ المشتبه
 او لفظ المشتبه من في القسمين وهذا انما دفع ما ذكره المصنف في انما لا يتم ان
 المشتبه مشترك لفظي بل هو مفهوم هو المذكور بعد الا واما انما يغيرها فبقا
 نقبا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المعنى منع لهما في تعريف
 واحد بحسب المعنى ولم يدع الاخر اكل اللفظ بل لا يبعد ان يقال هو يعرف المطلق
 لا شئ من هذا التعريف والاشي ان في التقسيم وما قيل لانه لا بد في تعريف المشتبه
 المطلق من تفصيل لا بغير الصفة كما في بعض النسخ اليك يمكن دفعه بان عطف
 اخوانه على الا يقتضيه عن تقييده لانه اخوان لا لا الصفة وازاد المصنف في
 قوله في انما يغيرها نقبا واثباتا غير محتاج اليه منصرف ومنقطع الا ان مشتبه منصرف
 ومشتبه منقطع لانها اسمان القسمين لا جرح المنصرف والمنقطع ما يقتضيه هو المخرج

ما هو المقصود
 في المثال

عمر و الوهاب

تبریز ۱۳۰۱

و ای که در این عالم
چو باد آید در این عالم
چو باد آید در این عالم
چو باد آید در این عالم

[illegible]

منقولاً عن
عالمنا هذا
والله اعلم
بما كنا
نقوله

المعصوم فليكنوا أيضا معصوما بقرينة
المرحوم فيكون المراد بمنزلة المرحوم الى الله
في المعصية لا المقصود بالاشتراك

وغيره المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه كما جاز في قوله تعالى وغيره على
 ما ذهب اليه الحارثي والميرزا لان كسبه يوجب فيه البدل لا يفتقر الى تنقضي هذا الكلام
 فاسر ما يملك بقطع من اليد ولا يفتقر حكم احد الامور التي هي في القوة المستثناة
 فيه الغيب والوجه انما هو ان اكثر افرادها على الوجود لا يفتقر الى تنقضي هذا الكلام
 فالاحد خصوصاً باسم علمه على وجه الامارة فهو مستثنى بقطع وقد صحت ما سار
 اليه بفضل على القول حتى انما جاز انما بانه مستثنى من اهلك ولا يفتقر الى تنقضي
 انظر الى انما تعلقه بما يتصل به مما يستبعد اجتماع اكثر افرادها عليه كما
 اعترض من المصنف عليه بان الفرق بين ما قضاه لان الاستثناء عن الكسرة
 بوجوب عدم الكسرة بالامارة والاستثناء عن عدم الاتفاقات بغير الكسرة
 لان الاتفاقات بعد الكسرة ولا يفتقر الى تنقضي في الفرقان وقد وقع الرخصة بان
 الكسرة مقيدة بعدم الاتفاقات بمقتضى القول في ذلك كما في الاستثناء عن
 الكسرة المقيدة بالاستثناء عن القيد وكان يقول انما هو انما هو انما هو
 لم يقتضيه عليه في حق على المصنف وقد وقع استحالة منع في انما هو اكثر
 افرادها على الوجود على ما في الترتيب البعض اتفاق الكسرة عليه وهذا التاميم
 لو لم يكن خصوصاً القوة مسبوقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كانت كجود
 مسبوقة لبيان الجواز فيجوز ان سمع احد افرادها الوجود عليه صمم
 ولم يبلغ الاكثر الا بايا ومع ذلك بقيد ومما استبعد المصنف عليه ان
 كيف يفعل لا بد من اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى
 بالاجاب والنفق وايضا لا يفعل ما في البدل لا بد من البعض والاختلاف
 عن صفة البدل منه وايضا لا معنى لاجال جزاء الكلام من جزاء كلمة اخرى والمستثنى
 في كلامه والمستثنى منه كلام اخر وهذا وقع في الكسرة في ان اتباع بالوظف
 والاعرف عطف في هذا المقام بقيد الاستثناء واجيب بان المراد بالاستثناء انما هو
 الضمير لظاهر البعضية ولو كان كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام اخر انما هو
 انما هو الاقوى لفظاً ليس الكلام الا واحداً والبدل من لفظه والجميع لا يزيل لانه اجزى الخراب
 المجموع على وجهه في القوة كجود انما هو بقا البدل مقصود بالنسبة فالنسبة للمستثنى والمستثنى منه احد

والاجاب ودرست اختلاف في حكمه وبين النسبة في الحكم فاحسن المستثنى منه
 المستثنى من باب النطق واصحاب العلم واغلب من كلام جاز انما هو كسرة المستثنى منه
 وكان من زبادات المصنف لا حذر من المصنف بحسب العوازل عقبه بقوله ويوجب
 على حسب العوازل تنبيها على قاعدة القيد ولم يبال بالفصل بين السابغ وما هو
 متضمن من كسرة البدل على اللفظ على ان ياب المصنف بحسب العوازل والبدل كال
 اشتباك او هما شبيه كان في ان المستثنى منه انما جعل مقصوداً بالنسبة وهناك حقيقة
 اخرى وهو ان البحث بقدر البدل حاجة الى معرفة المصنف بحسب العوازل يتكف
 عند قوله ومن ثم جاز ليس زباد الا بايا وان منع ما زيد الا بايا ووجوب الا بايا
 بسبب عامل المستثنى منه حيث ان عامل المستثنى فلا بد من القسم اباي حان جعله
 بدلا موعداً كسب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا ولا من حيث ان عامله من
 حيث ان عامل المتنوع وكذا ان شرط الا بايا بالاحالة ولا بد من امره باحد الا بايا
 لانه لم يوجب عامل المستثنى منه بل عامل نفسه لانه اوجب عامل المستثنى منه من حيث
 ان عامل المستثنى منه الا انه كسرة فيكون العامل تنبيها على انه في حكم تكرير العامل وليس هذا
 القسم مفرغاً من حيث ان عامله لان عامله هو الذي فسر عن المستثنى منه ليعمل فيه
 فلاحاجة الى جعل المفرغ له بالعرف والاحالة على ان كسرة ان يفسر المفرغ بالعرف
 عن اعراب الا بايا المستثنى منه او كان المستثنى منه غير مذكور الا فسر مذكور في الا
 انه راعى المعادلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان كسرة قائماً انما يتفق على ما هو
 الاكثر لانه والاحالة انما يجب الغيب فيما سوى المستثنى الاول والاي هو المفرغ
 الا في واحد والمستثنى المفرغ في كسرة المصنف لانه هو ان المستثنى منه في غير المصنف
 فاعطف على الاسم والجزء عطف واحد وقيل لو اولى الى الحال ان
 المستثنى واقع في الموجب ولا مذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب
 اظهر بغير قيد في بغير الكلام او علوم النفي مع استثناء البعض اقرب من الصدق
 من عموم الاجاب مع استثناء البعض كسرة الاول وقلة الثاني وقوله بغير
 مطلق مفهوم الكلام ان استثنى كسرة بغير قيد مثل ما جاز في الازيد وعليه هذا قوله
 الا ان يستقيم المعنى مستثنى من نحو الكلام ان لا يوجب المستثنى على حسب العوازل ان يستقيم المعنى

وكن تقول ضمير وهو العدم وذكر المستثنى منه العدم المذكور في غير الموجب الا ان يستقيم
المعنى وتفسير بغيره المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو
مع حذف مستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى ما يصح عموم
لكم فيما عدل المستثنى وبقية القرينة على خصوص المحذوف او على قصد الكمال بقا
مدار صريح غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الالزام بالامر عدم
صحة ما مات الا زيدا فلما وجه الاطلاق غير الموجب وتفسير الموجب في تقديره بان
الاستقامة في النفي غالبية في زيد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس بكذا فيكون
الا عن استقامة الارب واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بفعل
المحكم قلت كما انه انما يصح على هذا بقرينة بغيره في هذا الاضافة الكلام لا ان يقصده
قواعد الاعراب على انما مقصودة بكن ان يكون التنبيه على ان هذا القسم غير
الاستعمال في النفي قليل في الالزام ويقال كثرة الاستعمال وقلة من وطئ النفي
مثل قرأت اليوم الاكراه في مقام بيان ايام السبوع او شهر او سنة الى
غير ذلك ولا يخفى ان ما هو في الكذب الموجب مما لا يفيد الاستفهام في ايضا في اطلاق
في غير الموجب في غير اوجه الاستفهام لا يصح ومن ثم لم يجر ما زال زيدا الا على ان
من اجل ان التفرغ من الاتباع بقيد باستقامة المعنى لم يجر ما زال زيدا الا على
مع كونه نقبا لان حالة الانشائي ما عدا بغير الموجب بغير الموجب في التخصيص
ولا ينفق النظر كما لا يضر صوغ الالزام بالمول بالنفي واما عدم الجواز في غير
جعل مستقيم المعنى ينصب قرينة على الخصوص وقصد الكمال كما في جائز احد الا
طريف وما زيد الا قايما وما جائز زيدا الا كما حيث قال المعنى لا يستقيم انشاء
الا بقصد الكمال او تخصيص النفي كما ايضا المستثنى بقرينة ظهور استقامة
جميع الصفات سواء كانت غالبة في مذكورة الوجه انه يصح تخصيص هذا المثال
لما ذكرته في الاقلية انه كقول بل يصح في تقديره ما زيد الا قايما ولا يندفع
الغرض ما فكره بعض ان رجلا مع صحة باب قبل هذا التاويل اولا الالزام
الا يصح فيه التفرغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان موقفا فيكون
فعلا ما حيز في القسم نحو شكك الله لا فعلت ان طلبت ان الله لم يقسم بها

ما اسالك ان تفعل او في غير القسم يكون فعلا ما ضا بقدره ما ان من الا وهو غير او غير
قوا اذا تقدم ما حيز منفي قصد لزوم المستثنى له نحو ما نعت عليه الا كسر وفعل
مضارع ما حيز ما زيد الا يقوم او حالا نحو ما جائز زيدا الا يصح او وصفه نحو
ما جائز رجل الا يقوم واذ انقذر البديل اي البديل الخ رجلا على اللفظ البديل
على الموضوع واذ انقذر لكل على الموضوع القريب بديل على الموضوع البعيد
بشرط ان المثال الثاني وعملوه بالعمل الخ على قدر الامكان وبسقاطه لا بديل
من المحل في البديل بغيره الخ فكذا حمل البديل على البديل الخ رجلا على اللفظ البديل
واسعدت من حكمهم هذا انه اذا انقذر اعراب المستثنى على حسب العوازل بحسب
لفظ المستثنى فيجب بحسب العوازل في محله كما في ما زيد الا قايما وصيغته الرخصة
مواضع النفي وقال لما اربعة مواضع الجوز وعن الاستغرافية والجوز والياء
الزايك كما كيد النفي نحو ما زيد ليس زيدا ومن يد ابشج واسم لا الشرة نحو
لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما لي زينة وكما لم ينفذ الا لا لي زينة لشذوذ
عمله نفي خبر لا نفي الجنس نحو لا امرأة شئ الا في خبر كان الداخل عليه لا لام
نحو وما كان الله ابغضهم الا العذاب بالانفصال ما جائز من احد الا زيدا ولا
احد غير الا زيدا رجلا البديل على الاستثناء في قوله اكثر من رجلا في ما جائز
احد لان في الاستثناء في القياس الاستثناء بالابول على اللفظ فكذا شئ الاستثناء
فيه قليلا واذ حذف الخبر صار الاستثناء لا ضعيف نحو لا اله الا الله ونحو لا فني
الا على ولا سيف الا ذو الفقار وما زيد شيئا الا شيئا وكما تعليل النفي في
المثالين الاولين فيما بينهم بان من الاستغرافية لا تراو في المعرفة ولا الشبهة
لا يعمل فيها ولا يطرح في نحو ما جائز من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار
الا رجل صالح على النفي منع انه لم يكن من عادية تعليل الحكم بتدليله على ان
بالكامل وصوابه من توهم تخصيص النفي بما كان المستثنى معرفة عن اخفها
العلية فقال لان من لا تراو بعد الانشائي لان زيدا من كيد النفي ولم يبق
بعد الانشائي وهذا التعليل بظاهره يطبق على قول من يجعل الاعراب التوابع
بتقدير عامل المنبوع له دون ما هو الراجح من النسخات عامل المنبوع اليه اذ لا تراو من بعد الانشائي

بل يستحق من الزيادة في النقص اليه وهكذا قوله وما لا يقدر ان عامليها بعد
 فكل من عبارة اوله بان من لا ترا حقيقته او كل واحد من بعد الاثبات
 في حكم زيارته وكذا ما لا يقدر ان بعد الاثبات واما ما في حكم تقديرها
 واما قال عامليها لقولان ما ولا لا يكون تقديرها بعد الاثبات بنفسها
 والاثبات ليس بشيء يقتضي ان عمل من ليس لاثبات كيد النقص فليقدر عددا
 بعد الاثبات لاثباتها عملها للنقص وقد انقضت النقص بالاجل لا ليس بشيء
 الاثبات متعلق بالتحليل لا بقوله لاثباتها عملها للنقص والاثبات في نفسه
 بخلاف ليس فكل من فانه من حسن الانتقال الى نزهتها بالاضباع
 الكمال لا عملها للفعلية اي كونه على صورة ومنه في بعض الجمل
 لان فيها في الفعل لاثباتها ما كان فيه الاثبات بنفي على ما كان في غيره
 ان ليس كالفعل مضمون الشيء ليس لاثبات كونه فليعمل ليس متضمنا معنى
 الكون دون ما حكم فلا اثر لنقص معنى النقص لبقاء الامر على ما هو عليه ليس
 لاجله ووجهه اي ووجهه ان عمل ما لا يكون ليس للفعلية جاز على ليس
 في ما بعد الا في ليس بالاقا بما واثبت على ما فيه في ما زيد الا بما واثبت
 واثبت لاجل العام مع ان كان الكلام في الفرق بين ما ولا ليس لان
 الاشتباه بين ليس وما في شبهه لا اسد ولانه لا يظهر اشتباها لاجل ال
 عالم غير الالان ما يستعمل في خلاف ما زيد الا بما لم يقول ومن ثم لم يجر ليس زيد
 الا قايما فان قلت قد جاء ليس الطبيب لا الك بالرفع قلت هذه لغة تامة
 لتزول ليس منزلة ما واما ما قال ابو علي بان اسم ليس ضمير ان ان نفي يقتضي
 العجب كيف ولا معنى لقولنا ليس ان والطبيب لا الك والعجب منه انه جعل
 الرضخ في رسمه بانه لا يتم بورد في كلامهم الطبيب ليس لا الك ولو اردوا بكل
 في انهما رافعا وليس بعد الا المنقول لانه ليس بوجه الاشتباه بوجه تقدير
 ان يكون ان ليس الطبيب حاصل ان لا يكون الك وخصوصا في وهو محذور
 يكون جملة معطوفة على ما قبلها ولا يجب ان يكون معطوفة على منصوب في قوله
 وهو منصوب لوقوع الفواصل بعد غير سوى بغير بيان في الاشارة

ما مضمون لان الكلمة ربما يعبر عنها بغير زوال
 معناه اذا لم يكن عملا معناه الزايل فتقوم ان
 قوله في

وجاز في سواها بفتح السين في الاشارة وجاء الك بعد حاشا اعاد كلمة بعد
 لينتخص قوله في الاكثر حاشا ان في مذهب اكثر النحاة واهم سبوبة ومن تبعه
 اكثر فعليه حاشا الاعلى سبيل السد وكفهم عام اسم اصب الناس الى حاشا
 فاطمة او في اكثر الاستعمال على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انه مارة فعل
 وما في حرف وحي الامام بعد ما دليل فعليه او قال ابن ماكبل دليل اسميتها
 كما يؤيد في حاشا بعد التنوين فهو مصدر بمعنى من ناله قال الرضخ في الاول
 جعل حاشا مصدرا في جميع المواضع وحي يكون لجر بعد الاضافة ويكون ترك
 التنوين في حاشا لانه لا تكسر اهاهم تنوين ما غلبت عليه الاضافة ولذا لو تنوين
 سبحانه في سبحانه من اعلقة الفاعل عند بعض وقال جاز في القوم حاشا
 زيدا بمعنى جانب الحاشا او اجماع زيدا هذا من جعل التقدير نورا لزيد على ان
 فقد كثر حاشا وفلح في اعراب غير كذا اب الحاشا بالالف او حاشا
 يكون جنبا لاضافته الى ما وان او حاشا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناؤه
 على الفتح على لغة بعض السد وقضاة كونه في معنى الاو من العجب انه لم يذكر
 حاشا عليه في كلامهم غير مضاف الى احد الامور على التفسير كذا كذا في اقدم
 بالاد هذا في معونات لم يسم كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا للندرة واما
 لم يجعل اعرابه كاعراب غير الحاشا بالاكما بينة قوله وغير صفة دالة على ذلك
 بهامة موصوفة بالمغايرة بحسب الذات وصفا بالمغايرة بحسب الوصف
 نحو حلت بوجه غير وجه حرجت به تجوزا حلت على الا اي حلت على معنى
 الا بالنقل اليه عناسية بين معناه ومعنى الا في كونها متضمنا في لغايرة
 شئ شئ والاشبه ان يكون هذا الجاز منفرعا على معناه الجازي لان
 المعاسية هناك شئ تضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف ان
 كان المعنى الحقيقي طول ما في ان يكون مطلقا حاشا فيه ان في الاشتباه
 متعلق بالمثل او جنبا لاضافته الى غير الا في الصفة فانه المحل لا المحل عليه
 ولو كان محلا غير على الا اشترا في العكس يستدل بجعله مشبها به على خلاف
 قوله كما حلت الا عليه في الصفة صفة قوله في الصفة على طبق قوله فيه

في قوله

اذا كانت تابعة لشيء لا يكون له الوجود فيكون موقوف فيكون لا يتجوز
 المقصود من الوجود لا يتجوز في الوجود او فيكون موقوف فيكون لا يتجوز
 بدل المتكلم المشهور فيكون لا يتجوز في الوجود او فيكون موقوف فيكون لا يتجوز
 ولا يجوز حذف موصوف غير لان الوجود ليس له الوجود غير موصوف
 لا لصاحبه ما يفيد العموم ولا بصاحبه اسم الوجود فيكون لا يتجوز في الوجود
 لعدم الجواز بدخول المشتق في ذلك الجمع فيلزم اجماع الجازين اما الاستثناء او جعل
 الاضافة فيخرج راجعاً باب هذه المقام هذا على ما تبين في قوله من الرضخ وفي
 كلام ما عرفت في انما تبين ان تبعد الاستثناء المنقطع ايضا فيوقف على
 الجواز عدم وجوده في المقدم المذكور قبله حتى ان عرفت بان راجعاً بالجمع
 بالوجود من الوجود المتكلم الغير المحصور كذا في راجعاً بالاجزاء فينبغي ان يجعل
 مدار الحكم فيكون الاستثناء لا يكونه ما بجاء في متكلم غير محصور ونحن نقول خالف
 بهما عاونه انما هو عدم تعليل الحكم في هذا المختار وعلله لان المدار
 ان ينعى العلة وما ذكره بيان ما يوجد فيه المدار غالياً او راجعاً بتقدير
 كونه ما بجاء في محصور كذا في عشرة رجال لا يزيد او جعل اشارة
 لاجزاء معينين لا يعلم لا يعلم وجوده في غيرهم قطعي ولا في راجعاً فيجعل على
 الصفة ذلك ان يجعل الاسم للوقت اي وقت تبعد الاستثناء ويجعله
 بدلاء عن الطرف المقدم فيكون صريحاً في ان المدار هو التفسير في قوله
 على سبب حيث يجوز جعل الاضافة مع صحة الاستثناء واعراب آخره
 لا يلزم على ما بعدنا حفظ الحرف من الاعراب والاسم غير مخلوطة بل قد
 تبين في قوله كذا لو كان فيها ما لا ينعى الا انه لفظاً وصرفاً على الاعراب
 الصفة في غيره في صيغة التفسير خلافاً لسبب او في غير وقت كونه
 تابعة لذلك غالباً او لا يجوز الاضافة في باب المقصود حفظ الصورة
 الاستثناء على احسن الذي لا يتفق غير متقدم وفي العوب المحصور ان
 صحيح الحكم على الصفة لا ينعى لكنه يقدر كما عرفت وعلله في قوله
 وكل من عاونه انما هو عدم راجعاً بالاجزاء ان حيث عاونه عن

الاستثناء

عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تبعده وقال فيه شذوذاً ووصف
 ان وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين وصف
 المبتدأ وبينه بالجنس وهو قليل وكانه شبه على ان ظهور اثر الالهام في
 هذا البيت اكثر من ان يتجوز به النحوي ويغذبه ونحن نقول كل ما
 بينهم به انما هو خبرية بلا خبرية لان الالهام شرط والتقدير ان لا يكون
 التوفيق ولا يمكن رويك سبباً بالضعف لو شك بقوله ثم ان
 كلامهم بالكون ان العالمون والعالمون كلهم بالكون الا العالمون والعالمون ان
 كلامهم بالكون الا المخصوص والمخصوص على خط عظيم وانما الوجه ما ذكرنا
 فيكون معنى الحديث الناس كلهم حال كونهم ان لا يكون العالمون فيجاء بهم بالغا
 وهكذا اولوا له كان في الحديث الفصل بين المبتدأ وصفته بالخبر وتقديم
 التأكيد على الصفة مع انه تقدم عند اجتماعها واعراب سوى وسواء النصب
 على الطرف قبل رويك الطرف في حيث انما عرفت يقول الى الطرفية فيصير معنى
 النصب على الطرفية ذلك ان يجعله في تقدير النصب الوارد على الطرفية
 هذا لانه ظرف في حال الاستثناء كيف وحمل على ان لا يكون في الرضخ سوى في
 الاصل صفة مكان قال الله تعالى في مكان سوى في سنوياً فيتم الوصف مقام
 الموصوف ويخرج عن معنى الانواء فاستوى هو المكان ثم استعمل فيها
 استعمل فيها المكان في معنى البدل فانه يقال انما في مكان عرواى بدله
 ثم استعمل في الاستثناء لان جازي القوم بدل زيد فيفيد ان زيد لم يبق فيضار
 كغيره في الالاء انما التزم اضافة تلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير التزم
 اضافة الى العرفه فلا يقال جازي القوم سوى رجل فان قلت فعل ما ذكرنا
 سوى صفة جملة على الا فليعلم يجعلوا الامحولة على سوى في الصفة و
 جعلوا بالامحولة على غير لانه صفة مكان لا غير على الالاء لا ينعى المكان على
 غير العام اول في جملة عليه مع اختصاصه في الاصل اي اصح المذهبين وهو
 مذهب البصري اذ الكون فيكون لا يجوز سوى وسواء لازمي الطرفية حتى
 انهم يجعلونها في الاستثناء ايضاً كغيره على حسب العواقل حيث ورد في اشعار البصري

ويقول البصري ان كل ما وقع فله ضرورة واعلم ان الطالب لا يتبعه البصري من
غير حاجة لك الى الحق توفير عليك الصداقة ان ضرر الضمان وصدقته
الغالبية في طلب الاطر اطي زهرة حول الا فاصل العارفين بين كل حق و
باطل ان هناك مباحث مغنية لا تجد عن يانها مذوذة غفيرة عليك وخرجوا
ان يكون ممدودة البحث الاول في حقيقة الاستصحاب كما يقول جازيلا سيما زيد
بالجود وهو ان نصيب على ان زيد مضاف الى شئ بعينه شئ زيد موجود في
حسن الهي ومارا ان كان غير مخرج وجوز كونها مائة وزيد بدلا وبليلة اخرى
لترجيح زيد في الهي و بهذا القدر سيجب ان لا يجزى زيد عن القوم
بالترجيح والافهوا ليس مستثنى فلذا لم يفرق له المص وقد يرفع زيد بجعلها
موصولة او موصوفة بجملة مخرقة الصوري هو زيد وحذف صدر الصلة
والصفة قليل وربما يرفع النصيب فاعلى السماع ومنع الاند نصيب
المعرفة وكان جعله تغيرا الى التامة ومنهم من جعله مفعولا لغيره فلا يوجب التكررة
ويدخله الواو الا غير امنية وقد حذف لا وقد تحققت مع لا وبدونه وقد يقتصر على
الاسما فيقال حب زيد الاسما اي لا قبله موجود في محبة فيقال ما الزايق طوطو
عن المضاف اليه وقد يقال لا سواء زيد والسواء ايضا بعينه انقل البحث الثاني
بجوز العطف على المستثنى بالنصب لترتيب غير متفرقة الا وبار على المستثنى بالا
لترتيبها متفرقة غير متقول جائز القوم غير زيد وعرو او جائز القوم الارز يد وعرو وذكره
ابن مالك البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعد الا
المستثنى منه وما بع المستثنى البحث الرابع ان لا يستثنى باداة واحدة شيان
بل عطف فلا يقال ما ضرب احد الا زيد وعرو الا ضرب عرو واعلى ان جواب عن
ضرب زيد البحث الخامس ان لا يتبع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين
ولا استثناء الاكثر عند الكونية فيصح له على عشرة الاثنية لكن لا بد من واعلى الى
تعيين عشرة بالذمة مثلا ان يكون الهي طلب مدعيه لان له عشرة عليك الا
لا يستلزم هذا الاستثناء البحث السادس اذا وقع مستثنى مفعولا مستغنى
المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنها فهو مستثنى بل بعد فان تأخر عنها فهو

الاستصحاب

ان لا يشترط

مطلب لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها
وما قبلها فيما بعد الا المستثنى منه
وقد لا المستثنى

مستثنى

مستثنى عنها نحو ما تبارت و ابن الارز يد خلافا لفضل ابن ابا الارز يد لا يصح ان يكون فاصلا
ولا مفضولا ولا مجزا ما ضرب احد الا زيد ما بعد ان يكون زيد ضاربا بنفسه
فهو في الصور بين مستثنى عن الا قرب اليه وان تقدم ما كان كان احدهما مفعولا
لفظا او مفعول مستثنى منه لانه كونه مفعولا مقدم على المستثنى رتبة وتصلها بفعل
فهو مستثنى عن الا قرب منه وان توسط ما فاصلا مقدم هو المستثنى منه لانه تقدمه
على المستثنى لاني لان اصل المستثنى التأخر من المستثنى منه نحو ما فضل ابا الارز يد
من هذا كله اذا كانا معقودا ان امالو كان معقودا واحد وكمر من بين وان اختلف
عاطلاهما نحو ما ضرب احد وما قبل الا فاصلا والمستثنى عنها مستثنى عنها البحث السابع
بجوز تكرار الاستثناء في عطف النفس ويجب تقديم العاطف على الا نحو ما جائز
الارز يد والامر وكذا في البدل باف ما نحو ما جائز الارز يد الا هو ك وما قطع
الارز يد لا يبدو وما سلب لا يبدو الا ثوبه وما جائز الارز يد الا حمار وكذا في عطف
البيان البحث الثامن او تكرر المستثنى للاستثناء كيد فان امكن اخراجه كل من
سابقه فهو مستثنى في سابقه لانه المستثنى منه الاول نحو ما جائز فريش الا انما شئ
الا عطف على الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا كل من لانه
عن موجب والقياس في كل رفع النصيب الرفع على البدل لانه في غير موجب
وفي الكلام الغير موجب الامر بالعكس كذا في الرفع وهذا ايضا في ما حقه سابقا
ان النفي لما حصل بالتأويل في غير الفاظ معدودة نادر فلا يجوز ان ينسب الى
الانبياء بما توهم يوشن ان اس الا انبياء وما حقه بعد ذلك ان المستثنى منه
لا يبدل منه الامرة فيقال فيما سوي المستثنى الاول من المستثنى المستغنى
النصب وان لم يكن اخراجه كل من سابقه فكل من يخرج من المستثنى منه الاول
ففي جائز عشرة رجال ثمانية الاربعة اخرج البقية من العشرة بدفعين
وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخرج الثلاثة فاجب الى احد عشر وكلامه خال
عن التخصيل البحث التاسع ان القياس فيما جائز عشرة رجال الاربعة
ان يكون هي السنة الا ان الفقهاء قالوا ما ك على عشرة الاثنية بالرفع
لزم السنة وان نصب لم يكن مقاربا لان المعنى ما على عشرة مستثنى منه فهو كما يقال ما على واحد

ومنه الحكمانية عن يوسف مرت برجل ان لا يصح ان يقال اي ان لا يكون له وجهان
 فاعلم ان هذا لا يقتصر على الوجود الاربعه اقتصارا على ما يعقل شيئا من شئ
 عدم الوجود بغيره في العالم فان اراد من تنقيحها شيئا من شئ
 والتوسع وتخرج بعض هذه الوجود على بعض بقلة الخلق وكثرة وعودته
 الحق عليك بترج جانب المعنى على اللفظ في كل مقام تقتضيه دليل الخلق
 وضع الظاهر في الضمير لئلا يتبادر الى النظر الا ان يجب عدم الجور
 مثل اما انت مطلقا انطلقت اي فيها عوض عن مكان كلمة ما الترابية
 وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون انما انما
 لان هناك داعين احدهما انه على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في
 المثال كلمة شرط كالسكون وما بينهما التثنية على ان اما هذه مفتوحة وانما
 اختاره مع ان اما السكونا كما مفتوحة في وجوب الخلف بعد ما لانها اكثر
 استغناء لاصح به ان ما كان قد جعلنا ما تحت قوله في مثل اما انت انما
 عزت خوفا وخافا لم يرد في الوجوب ولا ياب عن السماع اسم ان واخواتها
 هو السند اليه بعد حذوها في الحسن في الترتيب مجمع بين المنصوب بالجر
 واخر الضعف في علم بالنسبة الا غير ما قد مر من كونها هو المشبه بالفاعل
 العام ثم معمول ما يعبر عنه به هذا المشبه لانه فرع فيتم ما شدة اتصال
 ثم فكر ما هو المشبه بمس في الافعال انما قصته على ان لا ينع له رجاء على
 لا يعنى ليس بل على ما يعنى ليس ايضا لا يختصا من بعض اللفظ دون
 هذا وينبغي ان يقول امره كما مر المبتدأ الا في حقه وقوة ككرة ودفع
 ككرة مخضنة مع تعريف الجذر المنصوب اخذ ان على اسم لا لان ما هو المنصوب
 سم هذا الاسم بخلاف سائر اقسم المنصوب بان المنصوب بانها لم يخض
 باسم فهذا الثاني علم مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلم لا في مثل الجذر
 طريف بل هناك مبتدأ وخبر واما على ما يؤول الى صحة كون المعنى علم ما يجب
 به منصوب بظلال الخبر من قوله واليه ذهب الاخفش والخبر والخبر واما
 وجماعة فلا يصح تحريك المنصوب بل بانها لان الكلام في المنصوب

منسوب اسم الى واخواتها

منسوب اسم الى

نعم

نعم المنصوب محلا وهو كقولهم الرضخ ان مدحولا مطلقا سمح باسم لا ونحو
 ان يكون المسموح ما يكون له مثل فيه ويكون مع نفع الجنس واما هو مبتدأ وخبر حرف
 فلا وجه لتسمية اسم لا نفع للجنس وخبره بلا التي نفع للجنس هو السند بعد حذوها
 يلزم حال من على الدخول وهو اقرب من جعله حالا من الجور في ككرة حال من على
 يلزم وكذا مضاعف او ثبوتها به وقبل يلزم جميع ما يلزم احوال مترادفة في الجور
 ذلك ان يجعل مضاعفا او مشبها به صفة ككرة وهو انب في حيث الحق ويكون الله كبير
 لان ثابت حالا مع ككرة يكون ان لا يعبر عنه في تقييد الجور بالمضاف وما
 يتبعه لا يخرج لارجل رده على السير في الذخاير حيث فيها الا انه منصوب حذف
 تنوين فله بالتركيب مع لا ووافقه ابو سعيد ولا يخرج لاسمها ولا اسمها
 رده على الخبر حيث زعم ان نون التثنية والجمع يرفعان البناء كما تنوين وكيف لا يرد
 وهو لا يكره بناء يردان ويأيدون وفي نفس تعريف المنصوب الراجح على انما
 وجه قوله لا خفاء تعريف المنصوب بلام دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله بلها ككرة
 اذ لا فيها راجل ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمر وخبرها بقوله بعد حذوها اولها ليس
 نفع للجنس اما في انما رفظ اخر لا جنس واما في الاول فلام نفع الواحد للجنس فهو
 كقولك لارجل بالرفع وليس بناء الاستفاد بل ينبغي ان يكون راجل رجلا وان
 كما جاز لارجل بل رجلا بخلاف لارجل ولا غلام راجل ورجل لا نفع للجنس
 في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا النفع ليس نفع للجنس كما هو في العموم يحمل عليه
 لولا احاد في ككرة يقبل للجنس نوجها للتكثير فها كمر لا يكون عوضا عن تقدير
 يلزم نفع للجنس على ان الرضخ قال كمر يرد في ككرة لتثنية على انه نفع للجنس وما يجب
 ان عليه عليه ان المنصوب بل لا يجب ان ينصب بها بل يكون العا لا الضعف محلا و
 يجب التكثير كذا في الموقدة والمنصوب حصر به الرضخ وقال خالف ابن كيسان
 وهو في وجوب تكثير لانه التثنية مثل لا غلام راجل حذف خبره اذ يحذف كثيرا فاد
 التثنية ما كثر وما قل يقال ولا عشرين درهاك ومن قال كذا خبر للمعاني ليس به
 عليه انه لا يتعارف في رفع الغلام عن المعاني بل ان يقال لا غلام راجل كمر لا غلام
 كذا في القول قد قيل لم يرد به نفعها فان كان ان السند اليه بعد حذوها مقصدا حقيقة او حكم فلا بد من شبهة

كذا في القول قد قيل لم يرد به نفعها فان كان ان السند اليه بعد حذوها مقصدا حقيقة او حكم فلا بد من شبهة

فانه وان كان مفعولا حقيقيا لكنه ليس مفعولا حكما بل هو حكم المضاف ولا يرفع ولا يخفض
المفعول لانه في حكم الاشياء ولا المفعول المفعول لذلك ولا المفعول الذي يشبه بالمضاف
كما لا يرفع على ما يشبه ذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفعولا ان يتفرع من
القبول المذكورة الاضافة او شبهها لا فقط وفيه انه لا يلزم قوله وان كان مفعولا
او مفعولا بين وبين لانه ليس معنى انتفاء النكارة فقط او اسماء الافعال
فقط فهو مفعول على ما ينصب به ليس ذلك واجبا بل يجوز ان يرفع ولا وجوب الرفع
والنكر بركا عرفت ووجوب البناء على ما ينصب به مذهب الجمهور والاقا لما رزق
بين كولا مسجدا على الفاعل بل انون من كذا باسمه المرفوع والبناء في قوله اوصى
البناء الذي فخره عواذ فيه غرض ولا يرفع النصب حذر من ان يفتقد لابر
المعنى بعد لانه المعرب بالركة قال المرفوع هذا اول من ذهب الجمهور لا طراعه من
المعرب بالركة ويرى ان في مذهب الجمهور طراعه البناء على ما ينصب به وبعضهم
جعل لا مسجدا منوما مع البناء على الكسرة زعموا ان التوسيل القابل لما ينافي
البناء ويرى به ما سجدوا عن التوسيل انفاقا ولا يرفعون لا وجبا ولا اهلا
واحقا لانه مفعول الفعل فذكر ان لا رجب رجبا ولا انبأ اهلا ولا وطنيا
سواء وان كان مفعولا او مفعولا بين وبين لا المعطوف هو لا وبين اعادة
جار الضمير والاخر او مفعولا غير لا وجب الرفع لا يبعد ان يستفاد من
التفسير هنا بالوجوب دون قوله فهو معنى ان البناء ليس واجبا وبنائه يرفع
الا راحة بينا رفع النكر في الاحول ولا قوة الا باله عليه فاعمل واهل
بالرفع رفع المفعول والمفعول في البناء رفع قوله والنكر بركا عرفت
نكر بركا عرفت من النكر بركا عرفت نفس اسم بدون عطف فيقوم وجوب
لا يرفع بركا لو اخرج وجب الرفع وعطف لا مع منع اخر بالواو او ما عطف
مفعولا على مفعولا وعطف جملة على جملة وانما مع الفاعل لا فيهما او بدون
الا فاعل في شئ منهما او في احداهما واعلم ان لا ادخله على المانع بوجوب
النكر بركا عرفت في غير الدعاء وتل قضية ولا ابا حسن لا ايراد اما على تعريف
بانه غير جامع لخروج هذا المصنوع عنه واما على ضابطه وجوب الرفع والنكر بركا

من جملة احصائه في بعض القائلين لا بدك ان تفعل كذا حيث لم يكره فاجاب بانه
مما دل بالعرف عن الظاهر واما بقدر مضاف الى لا فعل اير حسن واخل مع الاضافة
الى المفعول نكرة تنوع في الابهام ووجا حسن على تعريفه واهل اوجه على رضى الله عنه
يعنى هذه قضية عظيمة تحتاج الى حكم عدل مثل على ولا مثله لا واما جعل ابا حسن نكرة
بما قبل بصفة اشهر بوجهها في الحكم العدل وعلى التقديرين التزموا نزع الابهام
في هذا العلم بانه بقصد التكميل فيقال لا تخيم ولا اضعف ولا امر فليس ولا ايسر
فتنزع الابهام مما يلزمه ايضا ولا ينكر عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجري النعيم في الرحمن
والله حتى يجعل في صوته النكرة واجازة ويل لا نوك ان يفعل فانه بمعنى لا ينبغي
لك فلا دخل في الحال على الفعل المضارع والنول التناول من هنا بمعنى التناول
ان لا تفتا ذلك ان يفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا في مثل الاحول
ولا قوة الا باله فانه اوجه حتى هذا المعنى ان يذكر بعد بيان جواز العطف
على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوبه معنى عليه وغاية توجيهه به ان لم يرفع انفا
بقوله فان كان مفعولا غير مفعول على ما ينصب به لان فيه توجيه اوجهه وخط
الرفع انما ثلثة بقوله يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما على فضيل نكرة
وبدخل فيه مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثاني
ايضا بان يكون العاطف على الاسم والخبر معا فتحملان نصب الثاني ورفعهما
في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله ونصب الثاني عطف على فتح الثاني في المفعول
من فتحهما لا على فتحهما حتى يكون الاول حال غير معين في قوله ونصب الثاني ورفع
واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا بائس بتوارد عاملين هما مثلا ان
في معمول واحد انفا فانه ان يردوا وان عروا فاما ان ويجوز تقدير خبر واحد بهما
مفعولا لانه في قوله لا شئ من الامر فلا كسمة واحد في المثال فاحرجه به الرضى
والثاني مما احاطه الابهام الرفع ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثاني فتر بفت
احسن رفع الاول بكونه بمعنى ليس ووجه الرضى ضعف بان لا ينفى الحسن الا انما
الغيب عن العمل بوجوه شرطه وهو النكر بركا عرفت ونحوه بان الضعيف على
لا استعمل وليس هنا ما يفيد انه عمل لا في قوله فانه اوجه رضى النكر بركا عرفت حيث قال شئ اوجه

و قال ابن مالك والمبدل الصالح العمل لا انصبه الرفع والافعال رفعه وان كسر اسم لا يرفع
دون فصل فتح الالف او انصبه الرفع وقال الرضخ لا يجرى التأكيد المضمون
في اسم لا عينه لا اختصاصه بالمعارف واما ان التأكيد للقطعي فالاولى كونه على لفظ التبعيض وجازاؤه رعا
ونصبا هذا اذا لم يجرى التأكيد لكن اذا وصف فانت محير بين البناء والاعراب لانه
بعد الوصف بصير مع وصفه وصفا كما حال الموصوفه في ٦ وصفية يتقوى جانب اعرابه ومثل لا ياله
التي بالضمير دون ان يقول لا ابا الرجل لا اختصاص هذا الجواز بصيغة الموصوفه
وهو مختص بالالف والافعال في الاعداد الستة وبالشبهة وبالجمع المذكور اسم فالاولى ان يذكر الاصله
ايضا ويقول لا اعلام له ولا اعلام له اثارة الا حصره في الاربعة المذكورة في كتابه
جميع المذكور اسم على ما هو المروية او المشبهة على ما يتجدد المكتوب والاساس
كثيرا لا يجرى في الامر المطلق جازم مع ان الالف مفرده بالالف ولم يبين على ما نصبه فقيه
مخالفان للفقهاء الاربعة والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور في
ان يجعل الالف لغة البناء على الالف مع انه ليس ما نصب به وفيه لا اعلام له خلاف الاصل في
النون في غير النون وما كونه مع ما يتجدد تشبيها بالاعراف لا يجرى جملة
حذف المضاف بالالف المشهور والواجب تنوين الالف ولم يجر حذف النون بل راعى
تقديره مفرقة المضاف للتحقيق ولو دفع الهم المذكور بين وجه التشبيه فقال
لكن ركنه في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص به
وانما قال اصل معناه لان اصل معناه غير الاصله كان الاختصاص انقلب
بعد الاصله الى الاختصاص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد التعيين ومن ثم لم يجرى الالف اذ لا يركن
لا ابا في الاصل الالف او لا يضاف الالف في وجه بحث او عدم جواز هذا
التركيب لا يختص بالفاظ الاربعة المتعينة في وابلالام والاضيق في ان يجوز لا يجرى في السبع
تشبيها بالاضاف ولا يجرى في جدي وليس بعضا على ان يكون الاسم تأكيد
اللام المقدره لفظ واللف وهو جدير به مع غير اسم مع ان كل واحد منهما من معناه اما غير تقدير
ومنع الرضخ الفاعل غير تقديره لا ابا كما يفهم في اعراب كل من تقديره
لا ابا كونه جديا في رده لفظ الالف حيث يلزم ههنا التأكيد
الرفع الواجبين لانه بغير اعرابه ابا بالالف على كونه مفرقا او حذف النون التشبهة والجمع بالاضافه

خلاصا من كلامه في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
هو الرفع في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
الرفع في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
وهو الرفع في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
عليك ان لم يفهمه التفسير بل التفسير لا يجرى في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
ولا يجرى في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
لا عليك التفسير بل لا يجرى في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
الالف في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
للفظ مطلق ومن قال من وجوه الالف في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
يروده حاقا لوه ان في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
هو الرفع في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
الحق ان يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
وفي بعض النسخ في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
ان الالف لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
لولا ان يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
ان يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
يلكون مكررا في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر تقدير الالف الذي يرفعون اسم الله العظيم
وروده الرضخ بال حذف الالف الزايد لا يوجب نصب لان النصب في حذف الالف
يقول كان الالف واسطة بينه وبين الجود ولا فعل مع الحروف الزايدة وبال
النصب تقدير الالف سماعي والثاني في وجهي الرضخ في قوله تعالى لا يرفعون اسم الله العظيم ولا يرفعون اسم الله العظيم
حيث في خبره او ازيد فيه رده على الكوفيين حيث قالوا انما فيه لازية
او تشبه على مرادهم كمال الرضخ وعللهم بقولون هو مافية زبدت التأكيد
الرفع الالف النفع على النفع اثبات ان مع ما قيد الزيادة بقوله جمع حاله لا يرفعون اسم الله العظيم

اولا ان النسخة لا يكون المصطلح المذكورة الا على ما في النسخة وقال لا ينبغي
 ينبغي في لا العاجلة على ليس مراعاة الشروط المعينة لا على ما في النسخة
 وانما اضعف في ما كان النسخة لا يكون في كتبهم كذا في الا واحد او يكون
 معوا لكونه اسما كان او غير اسم ان هذه عار له وقد جاء عمل مع ان على سبيل
 الشذوذ وجعل المبرر جواز عمل في س او انتقص النسخة بالانقضاء النسخة
 بالانقضاء انتقص بغير معنى الا لا يبطل عمله فيقول ما زيد غير قائم بمعنى الا ما زاد
 قد عمل في غير اسم فانه في قوايد ما يدس لكن التفسير بالانقضاء بالانقضاء
 على معنى الا الانتفاء في لا يبطل العمل في الجردون ووجهه مما علمته والعلم في الاسم
 ايضا لا يفي في غير المبتدأ بل المبتدأ هو الا و انتقص النسخة في الا في انتقص النسخة
 البطل نحو ما زيد شيئا الا لا يبطل عمله ولا يذهب عليك ان بطلان العمل في انتقص
 النسخة لا يفتن ما ولا يفتن بركتك لا انتقص النسخة في قول لا احد الا في
 الدار و اجاز بولس الا على ما في الانتفاء في كانه او في غير عمل ليس
 مع الانتفاء وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في قولك او تقدم الجبر على اسم
 ما خلا في بعض في جواز العمل مطلقا او بعض في صورة تقديم الجبر في ظرف في ما
 على ان بطل العمل في كانه في بطلت على طبقه و في لغة اهل الجوزي هو مقتضى
 السوق فاحر على ما هو مقتضى المقام ان لا يفتن به اعرام على ما تقدم على الجبر نحو
 تأمل وكونه يبطل العمل بتقديم ما ليس ظرفا او شبهة على الاسم المتقدم على الجبر نحو
 ما زيد انم وضارب قوله في ما حكم في احد علة حاجزين واما انهم البحث في
 في هذا الباب انه يراه الباء في خبر ما و اختلاف في جواز النسخة و اجازة النسخة
 و يرجع قوله في النسخة في بانه يدخل على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يفتن في قول
 هذا البطل على خبر ليس لا انتفاء في النسخة بالان ان الباء كانه في النسخة في جاز في بعد
 الانتفاء في وقد يدخل على خبر المبتدأ بعد مثل في الجبر النسخة في جاز في كونه او قد
 يراه في خبر لا انتفاء في خبر خبر بعد النسخة في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر
 في كانه في خبر خبر ان كونه في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر
 النسخة في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر في خبر خبر

حاجب مضاف الى كونه في حالات جازية من وجوبه في كل حال او ان و هذا في النسخة
 يدخل على الاوقات كلها واختار السراجل و اذا و اجاز في نفسه على انه خبر لا في قوله
 الاسم اكثر من رفته على انه اسم في رفته في لا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر في كانه
 التام موقوف على احد جهات كانه حذف الاسم اكثر لانها موقوفة و اكثر النسخة
 على ما وجعلها داخل على فعل محذوف مع النصب فلات حاجب مناهل بالنصب عند
 في تقدير لا ان حاجب مناهل وجعل المرفوع بعد ما مبتدأ خبر محذوف وهو ضعيف
 والا وجه ان يقول لا من العمل بالحاجب هذا التام وقد عرفت ان خبره ليس حيث صار
 على وزنه وجوز الرفع كونه لا يفتن النسخة في حالات او ان يكون لا وان ونبينه
 واستقصت خبره منكم من قال لان حرف جر مختص بالاول وان ونبينهم من قال هو
 مني على اكثر كونه في الاصل مضافة الى الجملة والثنويين موقوف على الجمل المضاف
 اليها ونبينهم من قال انه بتقديم من اى لات من اوان و اذا عطف عليه ان على خبر لا
 بموجب فالمرجع واجب ليكون العطف على محل خبر ما ولا في خبر ما كونه موقوف
 عليه مرفوعا او كونه خبرا ما ينقل لاس العمل في خبر رفع خبره و اكثر عطف العطف
 على خبر ما ولا بالعطف الموجب وزعم ان المبتدأ محذوف بعد العطف فيكون
 عطف جمله على جمله تقديم خبره اعتبارا محل خبر ما ولا و بريف قوله ما زيد
 شيئا الا شئ او لا يمكن فيه تقديم خبر ما من عطفك الا لونه النصوب في الكلام
 والابواب المفتوحة في بعض اول الا فهم سلك في خبر ما من الجوزي و راجع في قوله
 عليك في خبر ما من الامام والظاهر ان الكرام المتوسلين في قوله ما من صلوته وسلام
 لا فضل من اونه باحد كلام واحد نظام انهم من كل عام المجرورات هو ما
 اشتمل على علم المضاف اليه المضاف مصدر بمعنى المضافة وخبر اليه ما اشتمل
 فانه في امر ان احد هما ان اجمروا مشتمل على علم كونه شئ مضاف اليه لا على علم
 المضاف اليه على ان علاقه كونه شئ مضاف اليه مضافا الى المضاف اليه عطفه في
 ان يقع المضاف اليه على ما هو المتبادر فيستغنى عن الاستغناء في قوله و هو كل اسم
 و ما يراه انه بعد في حرف حركة الاعراب كقيل فعلى كل جزء من الكلمة مشتمل على
 حرف الاعراب فانه كوف مشتمل على الاعراب وينبغي ان يراى بان شئ في صالحة يخرج التوابع التي

في الجوزي

التوابع

وكل ان تقول بغير تعريف الجور والالتزام ولا في نور سوي ان ضبطه ان فروع
 والمنصوب لا يتم لا تقاضا بالتواضع والامر في بيان ان اصل صدر الضبط ايقاع
 من و ان اما تبيين على انه ليس بحدود المصروف ويتفقد تعريف الجور وعمل جرت
 حرب فان حرب جرد ولم يشتمل على علم المضاف اليه ان اتفقد تعريف المنصوب
 بصفة الغنى المحول على اللفظ وتعرف الرفع بصفة المضاف اليه على غير وجه
 على لفظه ولو اريد ان علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الحقيقة لا يتفقد
 علامي غير جرد والمضاف اليه لم يأت بالضمير لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف
 اليه اولاد اما لان مقام التعريف طالب لزيد فبيان المعروف شيئا وهو في الف
 الجور في تعيين معناه او الجور بواسطة لفظ لا يفسد لابس مضافا اليه
 عند جرد في السبب وكان اختيار قول سببويه لانه اقرب بقوله لم يجر علم المضاف
 ولان ما جرى عليه الجور نظمه في سلك قوله لم يجر علم المضاف والمضرب
 علم المفعول في كل اسم به بذكر الاسم مع ان من افرد الموصوف ما هو جملته او لفظ
 المصدر في مع صفة تبيين على ان غير الاسم موصوف بقوله موصوف فلا تترك بظاير
 السبب في فعل كان او اسما بواسطة حرف الجور وسنورد في ضبط لفظه او قدرا
 حالان انضبا بواسطة حرف الجور فانهم لما كان التعريف عبارة عن حذف لفظ
 منوى لا فائدة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى بوجهين احدهما ان ليس المعنى
 في الاضافة المعنوية على سلاطة معنى حرف الجور بل معنى الاضافة امر اجازي لا يترك في تفصيل
 حرف جري بين المضاف والمضاف اليه حتى لو ذكر حرف الجور لا يقلب الاضافة الى المضاف
 وثانيها انه لا يجزى حرف جري بين المضاف والمضاف اليه في الاضافة اللفظية
 عقبه بقوله امر او الكشف امر او دارا به المعنوي يجعل لا المعنى كما كان قال امر او
 من حيث العمل واحترابه عن المفعول فيه والمفعول به المنصوبين والماخوف
 ان يتوهم ان امر او في العمل مما لا يعرف الا معرفة الجور وقد عرف بالمضاف
 اليه فيودر ايضا المضاف اليه في الحكم الذي لا يعرف الا بعد معرفة كاضافة
 اخر الموصوف الذي لا يعرف الا بعد معرفة فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور كما
 ادعاه النص من ان الامر في قبيل جرد امر الاحبة وقع فيه حرفه بقوله والتقدير

لانه ليس الجور

اي التقدير معنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا او منه ما ليس كذلك كما
 اتفقوا ولو قال قال لارادة لا يبعد العبارة شرط ان يكون المضاف اسما
 جردا وتبين لا جردا اي لا جلد النسبة بواسطة حرف الجور وبه لا يقتصر على التنوين
 على ان نوزن التنوين والجمع نائب عن التنوين ولو ضربت لال التي شتمت لفظ
 التنوين جعلت التنوين بمعنى جعل الاسم وانون سواء كان نون تنوين او
 نونا تانيعة وبعد شكل بالفتح الوجه والضارب الرجل والمضاربى والمضربى
 تعريف لارادة انه الذي يكون في مقام جرد التنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير
 حرف الجور مع ذلك السمع منه في وقع ماخوف وقع فيه الاشرف وبما انضوب
 انما لا بد من حرف الجور في الاضافة اللفظية فاقول تعريف المضاف اليه وتبين
 الى اللفظية والمعنوية ويجوز دفعه بان ارادة حرف الجور لا يفسد لابس مضافا اليه
 معناه في تفصيل المعنى بين المضاف والمضاف اليه اللفظية حرف جرد منى العمل
 لا لافادة المعنى تلك الحقيقة في تقدير الاسم ومن قالها ما جرد ان وون في شايها
 في مقام الاضافة وونه وجه التكلف تقدير حرف الجور جعله عاملا وون المضاف
 حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لا يخفى عنه وقد اختلف المصنفون
 العامل حرف جرد قد تبيين عليه بقوله امر او انضبا من جملته امر او قد تغفل من
 مما قاد و بهذا اندفع اي جعل العامل في المضاف اليه اللفظية حرف جرد مشكلا ولا حرف جرد
 وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة او الاضافة يتفرق ولا تغفل عن المضاف
 بغير الاضافة لا يخفى انه يجوز جرد تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذي حذف المضاف
 واقيم هو مقام نحو واسأل القرية وحزب ضرب الامير لانه ليس حرف جردا المقدر
 مراد في العمل الا ان يتكلف ويقدر جردا كاستعمال حوزة باعراب نوايت مما تباد
 منها فمثل ما طلب بيانه واعلم انه يجوز جرد تعريف المضاف من تبادا ان يثبت اذا من
 التبيين قياس عند القراء وسما على غيره في اللفظية واقام الصلوة واما لو
 ابو عذرة ما ان ابو عذرة من اقتضى البكر والعذرة البكرة وانفقوا على جواز
 لظروف مما تبادا ان انضوب في اللفظية ما انضوب في اللفظية كذا ذكره الرضوي في بحث
 الاضافة اللفظية واما في الاضافة بتقدير حرف الجور المعنوية اي منسوبة الى المعنى اللفظي بغير تعريف

انضوب

اولا فانه معنى المضاف لا يراى جعل التوحيده فالتخصيص معنى المضاف لم يكن له قبل الا
 صافه ولفظية ان منسوبة الى اللفظ ليعود ما يدعى من التخصيص اللفظي المضاف
 دون معناه اولاه واما صفة التخصيص لفظية من غير جعل معنى له وقدم المعنوية
 لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها ولو اقتضى تعريف
 احداهما كان هو مقتضى الاختصار لافادته شئ لا يتقضاء كل منهما بما يظهره
 بعد معرفة الآخر عن الاظهار في المعنوية ان يكون المضاف صفة غير مضافة الى
 معمول لا عدم صحة هذا التوحيده على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا
 عن كونها اضافة مخصوصة وعلى تقدير جود في الجمال او التقدير مبتدأ الى
 الاضافة المعنوية علامتها ان يكون اللفظ والذات العذب وهو بالصفة محال
 على ذات مبركته في العناية باعتبار معنى هو مقتضى مساواة كان بالوضع اولاه
 فلو جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم منى مائة غير الراجح الى
 عبارة الراجح فلا تقصر على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المضافة فيكون
 ماحر اي قام واما ما جعل قبل الاضافة هو مقتضى العبارة لان المضاف في
 اللفظ ليس مضافا الى معمول بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعد الاضافة
 اعز به تقديري بل لان كل مضاف الى معمول بعد الاضافة عند من جعل العبارة المضاف
 اليه فصحى التوحيده على كل مذهب قسطنطين اراوة المعمول قبل الاضافة ثم التوحيده
 صادقة على كل اضافة لفظية فان المضاف في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة
 لا معمول فان ضارب زيد مضاف الذي هو الضارب غير ان في كل مفعول
 وهكذا والتفصيل على ما قبل الغير بالسبب الاول ان لا يكون المضاف صفة
 لا معمولها وتفصيل ما يدرج في التوحيده ان المضاف لما غير صفة نحو علم زيد
 واما صفة لا معمولها نحو ضارب زيد فاما ان الضارب لعدم اعتباره لا معمول
 له اصلا واما صفة لا معمول كمنه لم يضاف اليه بل الى غير معمول كزيد مضاف
 معرفان مصر ليس معمول المضاف بل معمول من غيره ومنه جمع الامم لا مضاف
 دون التعليلية وان كان المضاف معمول لا مضاف اليه كما في صرحان الدنيا
 ما عدا اجسالم المضاف براهه ما يع المضاف وعينه على ما في الرضخ فيشمل الامم المطلق
 الان

الان امتناع الاضافة الاصل الى الامم حصرة فيما يكون شبهه وبين المضاف والمعمول
 وجه فلهذا صرح بعض ان رجحان ما هو علم من وجه من المضاف الى الامم لان تعارف
 في هذا المعنى في هذا المقام وطرفه في ما يكون المضاف المضاف اليه غير ممكن
 يكون الاضافة بمعنى الامم نحو جميع الامم وعين زيد وطرفه في ما يكون المضاف
 وان لا يصح ان يقال جميع الامم وعين زيد لان الاول شبهه بغيره في تعارف
 في الثاني بحيث ينتج الاول به ويجعل الجواب غير شايع استعماله منكم استعماله
 او بمعنى من التبيينية ودون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل
 خاتم فصفة وانما تم بعض الفضة ولو لم يجعل زيد بعض من مع انه بعض منه
 لان هيئة الاضافة لم يوضع له ولا ينافي من الاضافة الا اقتضاها من يدر
 واما ان الاضافة من المبركة والكلمة فانما يعرب من خارج دلالة الاضافة
 في جنس المضاف او بمعنى في طرفه في بعض الشرح ان الاضافة في فظة
 خاتمة غير فظة فانك بمعنى الامم كما لا يخفى فينبغي ان يفيد جنس المضاف
 بان يكون اصل المضاف في فظة لان تقدير من في ما يكون تقديره ويكون
 المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التبريد في فعل
 هذا اضافة اسم العدد الى العدد ومعنى في مع ان العدد ليس صلا لا اسم
 العدد واما خاتم فظة فمن اضافة النعم الى الخاص وليس مضاف اليه
 فيه جنس المضاف ويترجم ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الاصول
 المضاف اليه على المضاف واما صفة على غير المضاف فلا دخل له في البيان
 بل يكون البيان ان لم يولد صفة فانما عتبه ان يجعل اضافة الامم المطلق بمعنى في
 ويترجم ايضا ان قولنا علم الامم اضافة لامية مع ان الامم ليس العلم لان الامم
 والعلم كجمعان ويقتضيان كما لا يخفى فينبغي ان بيان الاضافة بمعنى الامم
 بانها فيما اذا اطلق المضاف على ما ينتج مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعاً
 وانما ينتج معه قطعاً ولا يكون طرفاً له كما اضافة العلم استعماله لعمومه الخاص واما اضافة
 ما لا يدر بالمضاف اليه من غير ان يكون طرفه واما اضافة بمعنى في ما لا يمكن
 المضاف والمضاف اليه ما يتصل بالخاصة مع ما لا يتصل بالكلية بمعنى في قليل اذ لم يكن مضافاً الى الشئ الا الطرف
 وفيه بحث

لان هذا انما يتم لو اريد بالطرف الطرف الحقيقي اما لو اريد بدخول في فلا اضافة
 الا لو ارادوا اكثر في ان يحصل فيها حتى زيد بعينه باصل في زيد و انظر ان امره
 بالطرف مدلول في ان نظر الكتاب ينبغي ان يكون بعينه النظر في الكتاب والفرق بينه
 وبين ضرب اليوم كالم نحو علم زيد و خاتم فضته وحرب اليوم ومنه ما كان
 يوم الاثنين او جعل المصنوع لاصفاة معنوية فلا بد ان يجعلها بعينه في والا
 لكان اضافة لا الطرف بعينه في فلا يصح قوله او في ظرفه واعتبر
 عليه الرضخ فقال هذا منه عجب لانه لم يكون المضاف اليه مفعولا لاضمة فيكون
 معول اسم الفاعل فلا يكون الا اضافة معنوية وهذا عجب ينبغي عن عدم
 تحقيق لكونه اضافة بعينه لكونه ليس معناه تقدير لكونه نظم الكلام
 بزمعناه انه براه بالاضافة في قوله مخصوص باعتبار خصوصية مستفاد
 من المضاف اليه لا من امر اجازي او افضل لقوله المفعول الام او من
 وذلك لا يصح معناه على ما كان مع فكر في ذلك الا اضافة اللفظية بل
 المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقية ان جعل ضرب اليوم بعينه في
 وجعل مكوب الفرس بعينه الام كالم لان حاله ان يكون على الفرس وكذا
 جعل ضرب زيد بعينه الام مع ان حاله ان يكون من زيد ما كان ان الاضافة
 في امثال هذا الكلام لافادة الاختصاص والظرفية في وجوبه ولذا حصر
 غير المصنوع لافادة في القسمين الاولين لا لما قبل ان كان معناه في قبل
 تكلف جعل بعينه الام لاحذ في ملازمة تقريبا فلا يثبت ربا زكا في التكلف
 في ما قل ولم يجعل الفاعل الثاني ايضا بعينه الام لانه كثير لا يثبت ان الكتاب
 التكلف فيه وتفيد اي الاضافة تعريفها مع المعرفة المضاف اليها
 بقرينة اشتراط جريد المضاف من التعريف وذلك التعريف ما التعريف
 التعريف وهو الاصل والجنس واحترز بقوله مع المعرفة عن ان كانت مع
 النكرة وهو ظرفا وجوبا للسمع المحيط انما يفيد المضاف تعريفها صلا
 مع المضاف اليه المعرفة بعينه تعريف المضاف في خبرية تعريف المضاف
 اليه فاعلموا ان شئ من غير مذكور وشبهه انما في الامام اذ لم يكن

بغير

بغير المضاف اليه او شئ مخصوصية اشتراكا او اختصارا لفظ شئ فلا يكون قال
 لان الاشتراك على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما هو مشترك وشريك وشريك
 وكذا في كل ما بعينه مشترك وعلى ذلك على ذلك في ذلك وفي ذلك وفي ذلك
 وذلك وذلك لكونه جميع في الاضافة مشتركة مشتركة كفاك على تفسيره
 وليكن فيك على تفسير الرضخ الا ان ما تقدم على ذلك لم يجد اسم فعل فلهذا
 والذليل على عدم افادة الاضافة تعريفها من هذا الاسماء وقوله صفات النكرات
 ولعل المصنف لم ينفق الاستشاد لانه يجوز ان يقال في الجميع بالتعريف الجنس المشترك
 مشتركة النكارة كانه امر على التفسير بينه وكيفية ذلك في قوله صفات النكرات وذلك
 انه كما في الاستشاد في الامور عندهم من هذا القاع على وجه يذخر في قوله تقدير
 تخصيصا مع النكرة وامرهم بالتعريف تخصيصا مع النكرات وشروطها اي شرط الاضافة
 المعنوية بخبر المضاف من التعريف الا في الاضافة وشروطها كونه اضافة نكرة
 في المعارف ما يقبل التسمية فليكن في المضاف وما لا يقبل في المعارف والمضمر في المضاف
 اصلا واما الثواب في قوله اي في الغنى اشتراط حذف التنوين في الاضافة بتقدير
 حرف جر ثم ان شرط المضاف اضافة هو في الامام والمرفق بالاضافة فهو لا فادة
 انه لا اضافة العلم فالاول في شرطها تسمية العلم لا نقول فاديه انه لا اضافة في العلم
 واليهما ايضا وزعم الرضخ انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من جهة التعريفين ومنه
 زيد الخيل ومصر الخيل وانما رأت في فانهم اخوه كان احدهم صاحب خيل والآخر
 صاحب الابل والآخر صاحب الغنم فاضافة مع مع تعينهم لافادة انهم مالك
 اي شئ وفيه ان استفيض في هذا الوجه هو الوصف دون الاضافة فقد
 في الاضافة بتسمية المضاف جنس لا امر الاضافة وما اجاز الكوفيين في التثنية
 الاثواب وشبهه من العدد في الاثواب وغيره ضعيف لا يجوز البقاء
 المعقولة اعتبارا بالبرهان على امورهم فلا بد من نقصان على ما عندكم من البرهان على
 ما في السبع في هذه القاعدة ايضا في اشتراط جريد المضاف من التنوين لاجل
 الاضافة والوارد في كلام الفصحى ثلث الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد
 غير فكيف جاز تعريفه عند سبعة بين قلت هذا مشكل على رأيهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه غير الاثواب

المضاف
 المضاف
 المضاف

في حسن الوجه النصب مفعول الشبه ان اطلاق التميز منهم عليه يجوز
 والمفظة ان يكون المضاف صفة مضافة الى مفعول معروف ذلك بعد معرفة ما هو
 المفعول في الصفة ومعرفة مفعول المضافة اليه اما الاول فهو الاسم المضاف
 والمفعول في الصفة الشبه والنسبة المعنى على صاحبها او المفعول او ما كان مفعول
 في المفعول المرفوع مطلقا وفي المفعول المنصب كمن لا مطلقا بل اذا اراد ان يكون المفعول
 او الاطلاق اما ان لا يجرها في المفعول السببي باعتبار ضمير راجع الى موصوفها
 لا متعلقا بغيره عن المفعول بقوة شبهة بالفعل وهو يكون المفعول المضاف اليه مفعول
 المحل بانه شبه المفعول كجوز زيد قائم كجوز واداره زيد قائم كجوز واداره لا متعلقا اسما وفاعلا
عمر و حسن الوجه فان النصب مفعول شبه مضاف الى المفعول الاول الذي هو عمر
تحقيقا لا تحقيقا ولا توضيحا في اللفظ سواء كان لفظ المضاف كلمة الاول
او لفظ المضاف والمضاف اليه في المثال الاول فان حسن الوجه في المرسل حسن
وجوه حرف الضمير والاستغناء في المرسل فليكن هذا وجها لا يراد بمساكين او لفظ المضاف
اليه لفظ في حسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقصر على قوله الالتحق في الالتحق
لا يلزم الا اللفظ لانه لو اقتصر على قوله الالتحق في الالتحق وغير بانه لا التحق
في المعنى او الكبر ومعنى الضمير يقطع عن التفكر في ان المعنى لا يوصف بالقوة وانه
يجعل المعنى بالاضافة الى المعنى فما يقيد بضمير التعريف فان قلت الهيئة الاضاف فيه
الموصوفة لتعيين المضاف او تقييده الضمير بضمير التعريف كقوله عمر مضاف
واستعمل بدون مواضع في المرسل بانه لا يكون المرسل لا يراد بمساكين او لفظ المضاف
في العائدة ومعنى ان في المرسل لا يقيد الالتحق اخلاف الاشقة الاربعة في
الموازاة والامتياز فهو استدلال من الاشارة الى المؤثر في المفعول في قوله جاء مر
بجر حسن الوجه او وصف الكثرة بالمضاف الى المعرفة فكلمة المرسل الهيئة
الاضاف فيه عمر مضاف الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
حسن الوجه او لولا المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
وجاز النصب بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه

اي واما النصب على الغير السببي
 فلما جاز اضافة المفعول
 نحو زيد قائم

او التفسير
 لفظ

وامسح

وامتنع النصارى زيد فان قلت لانه ثبت بانه احص الفايدة في التخفيف اولم ينصف المادة
التخفيف فان ما ظهر عدم تغيير معنى التعريف المضاف الى المعرفة مع تغيير الهيئة وتبديلا
بالهيئة الاضاف فيه علم عدم تغيير مطلقا او لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
ظهر مر ان المعنى في المضاف الى المعرفة والمضاف الى الكثرة على كيفية واحدة او اخرى
المقصود من النصب فان عرف ان ما زال فيه اقدم افهم ان رجل الاعلام حدا في
لغوا اما في جوز بانه اضافة في اللام الى المعرفة او مطلقا ورجح المرسل واختلف في وجه
جوز بانه فصيل حكم تقديم الاضافة على اللام ويكسر عليه بانه في المرسل من غير موجب
والعدول عن الاصح مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف او التخفيف حاصل بدون
الاضافة وقيل جعل النصب بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
منها ما ستعرف لم يوجد فيه ولا يوجد ان يجعل في المرسل بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
ويرد ان دعي جعل النصب بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
المائة المرسل اي البيضة في المرسل بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
كالثقة المرسل بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
الى المائة اشارة الى المرسل بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
وتنم البيت عمر او غير من المرسل بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
السوق وقوله يرجى غير معلوم او مجهول معلوم عالم يعلم حركة حرف الروي من الضمير
بقوله وصف فيل او وصف عليه بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
ان يكون في سكنا سبب من تنم ان بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
التخفيف وصف بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
ودرج استدلال المرسل بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
زيد فيل على جواز ودرج الرواية ضعف عند اهل اللام لكونه مثل النصب بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
معتنع فلا يجوز ان يستدل على صحة وبنه ان دفع ان فيه شوب مما هو مصادرة
على المطلوب ولو جعل ضعف مجهول من التفصيل كان امون على بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
بانه البيت ضعف مما حكم بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه
وقوله لم يوجد في المادة بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه

وقوله لم يثبت في المادة بانه لا يصل الى المرسل بانه لا يكون وصف الكثرة بالمعرفة واقترع مر بانه

لأنه حكم المضاف إلى الموصوف به فكما يجوز الواجب كذا يجوز الواجب كذا جاز
 الضارب الرجل لم يرد به الصفة المعروفة المضافة إلى الموصوف باللام مطلقا وإنما
 لا يوجب ذلك اسم الفاعل الموصوف المضاف إلى الموصوف باللام مطلقا أو منه القيام
 الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخصيف مستوفى عن العمل عليه بل اسم الفاعل المضاف
 إلى المفعول واسم المفعول المضاف إلى المضاف به كقولهم في الموضع والدرهم والارزاق
 بالاضافة إلى الموصوف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة أو بواسطة كقولهم الضارب
 غلام الرجل فلو كان في جاز الضارب الرجل والاضافة غلام الرجل محلا على
 الحق في الحسن الوجه ولكن وجه الغلام محال في الموصوف والاول محال على الضارب الرجل
 على القيام الغلام لأن المناسبة فيها انهم والاول تقديم جواز الضارب للرجل
 على ضعف الواجب الملائمة إلى الا انهم يرضون بالفصل بين مشتق الجواز وبعد
 مشتق جواز الضارب الرجل من ذكر ضعف الواجب الملائمة إلى الموصوف في الحسن
 الوجه جواز الضارب الملائمة المحل على الضارب الرجل بالنسبة وجوه لا يوجب فيه
 لا المحل على شيء وهو الحق ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه متاقتان
 في نصب الموصوف وجوه والضارب كذا والضارب كذا والضارب كذا والضارب كذا
 فيمن أي عند من وفي بعض عند قال انه مضاف إلى الموصوف باللام على ان الصفة المعروفة
 باللام السوادية موصوفة او متناهية او مجموع مضافة إلى الضمير المنفصل والفاعل
 الموصوف جاز الله والموصوف في احد قوليه واما سبويه فيجعل الضمير في الموصوف
 الموصوف باللام فليكن هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المعروفة الا منصوبا قلنا الضمير
 وكما يكون بعد الصفة المتناهية والجمع المذكور مع حذف النون مارة مفعولا لا مارة
 مضافا اليه يكون الضمير بعد ما احتملا محلا على ضاربك فيمن قال انه مضاف فان الضمير
 وما شئتما يقولان حذف التنوين مع الضمير لا اتصال الضمير بمفعول به ووجه
 محال الضاربك على ضاربك دون محال الضاربك على ضاربك دون ان الاضافة
 في ضاربك كانه ليس بالتخصيف لانه يحصل التخصيف لولا الاضافة ايضا فعمل عليه الضاربك
 في الاضافة بدون التخصيف والاضافة في ضاربك لانه لا ضرورة ان شرطه
 سبويه وهو يكتفي بالاضافة في السوادية ولا يضاف موصوف الى الصفة

قبل

قبل ان يثبت الاضافة بمعنى معايرة لانه الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون
 الاضافة لفظية كاضافة الصفة إلى الموصوف فيكون المعنى مستفاد من الهيئة
 الاصلية المعينة بعد تغيير التخصيف وقيل لان اعراب الصفة هي اعراب اعراب
 المضاف اليه وادرج عليه ان اعراب مفعول الصفة ايضا يغاير اعراب مفعول التخصيف
 اليه ويمكن ان يدفع بالاعفافية هنا الخش لانه بحسب الشبهة والاصالة ايضا
 ونحن نقول ولان اعراب المضاف اليه يغاير اعراب المضاف في التوفيق ولا يجوز هذه
 الخش لانه في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعراف في الصفة
 ويجب تحريك المضاف إلى المعرفة عن التوفيق وهذا مذهب البصريين والكوفيين
 يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتب هذا المضاف التوفيق
 لان اعراب اليه عين اعراب التوفيق وتعرفه وتعرفه فلا يكترون وصف هذا
 الموصوف بالصفة مثل مسجدا جامع الطيب بل هو اعم جواز مسجدا جامع
 لانه يحصل التخصيف واصله الموصوف الا الصفة للتخفيف ولما يقع ما ثبت الكوفيين
 ان راد دفع ما يثبت كونه به فقال لدفع شكهم على القاعدة الاولى ومثل مسجدا جامع
 وجانب التوفيق واصله الاول وبقوله للقاء وان كان الظاهر ان كراه
 المسجدين جامع والجانب التوفيق واصله الاول وبقوله للقاء وتوجيه
 التأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كان
 المسجدين في ذلك الوقت فيجمع التوفيق المضاف اليه المكان فانه
 كان الجانب من ذلك المكان والاولى المضاف اليها الساعة فانه كان الصلة
 موصوف بالاولى كذا الساعة التي جعل فيها تلك الصلة والحق المضاف
 اليها الحجة فانه كان البقعة موصوف بالحق فانه كذا الحجة التي بنيت البقعة فانه
 وعلى ما قال المتقدمون ان اضافة العلم إلى الخاص كسوم الا واحد اذ لا يجمع شيئا
 من الصفات الغالبة في المسجدين فقلت كيف لا يجمع في الامر فكيف يرد
 بالاعفافية ان الظاهر ان الاعفافية لا اعتبار بعد ان كان الكلام في بعده الموصوف
 للعدول عنه وقال لدفع شكهم على القاعدة الثانية ومثل جرد قطيعة مما ان
 المقصود جعل القطيعة جردا كى هو ان المركب الوصفى واخرى ان ياب مع ان المقصود جعل الشياخ خلافا

مما قول

يجعل من قبيل صفة خاصة فانه لم يقصد به ان يضاف الى صفة
 لفظية بل هو اللفظ والصفة التي هي في جميع خلق كقوله تعالى
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه لا يصير صفة في تقدير الضافة
 والا وجه ولا يضاف اسم الى مماثل له في العموم الاشموز المخصوص بالصفة
 ان المخصوص مطلوب لان يراد ان الخاص بالصفة لا يضاف لتوضيحه فلا حاجة الى
 صحة الضافة الى المسمى كاسم وليست في اسم الاعيان وجب وسبق في اسم
 الكمال واجاز اللفظ الضافة احد المتراوين الى الآخر لتخفيف ويمنع فهم
 لعدم القابلية لانه كيف تخفيف في يدته ويمكن ان يقال المراد لعدم القابلية في
 ذكر المضاف اليه لا عدم ما في الضافة وقال المرفع لا يضاف الى كثير في كلامهم
 ولوقلت ان بين الاسمين في كل موضع فرق لا حتى لا يقع في كثرة وتوجب
 التبيين عليه ان المراد بالثاني ليس المسمى بحسب الوضع اذ لا يكثر في يدته الف
 الف وعلام وعلام و اب اب و ابن ابن الى ما يخص مع ان المضاف والمضاف
 اليه في الوضع وانما المراد بالثاني لانه يجب ان لا يضاف الى الف غير
هو امره بالعود فاسكنه نظائره فانه لا يضاف الى كل الدرام بعينه جميع الدرام
 فان الكل اذا اضيف الى الموصوفه بجميع الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد
 ولذا استمر ان كل رمان مأكول كاذب وكل الرمان مأكول صادق وعلم ان
الشيء الى العيان المضاف الى لفظ الشيء مراد به معهودا والعيان المضاف
الى الشيء اما الى شيء كان و امره بخي اللفظ الضافة الاسم المائل لا الضافة في
 هذين التركيبين في الاقتناع والجواز في لفظ الضافة العام الى الخاص لانه
 شائع واقع نحو شجر الاربع يوم الاحد و انت الى وجهه بقوله فانه يختص
 الى كل واحد من العيان والكل يختص الى ان المضاف يختص فلا بد من
 القابلية وقد استرسل في بيان القابلية الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص
 ما يعاين التعريف كما هو المتعارف في القام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام وما
 اخبر به من اخوانه بعض الرجال ان الضافة العام الى الخاص لما يقبل اقسامه
 الخاص بكونه كسب في العلم فيبين ان زيدا في الرفع ولا يضاف الى الخاص

الى العلم لانه لا يضاف في اللفظ المضاف الى العلم ولا يقبل ما تعين الابهام بالضافة الى العلم
 ونحن نقول تخصيص الابهام بالضافة خلاف وضوحه ومن محققات الضافة العام
 الى الخاص الضافة في زيد بمعنى شخصه وعينه وبمعنى في الميت ايضا والضافة الاسم
 في مثل اسم السلام عليكم والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم في كلامهم
 حكم بعض النحاة بانها لفظان زائدا ان يقصد بهما بعض النحاة بانها لفظان زائدا
 لا يقصد بهما معنى فقولهم سعيد كزود كونه متناول وضع امره على قوله ولا يضاف
 اسم مماثل الى ما يؤول به بالضافة اسم الى الاسم وحقه ان يذكر قبل قوله خلاف كل
 الدرام قالوا المراد بسعيد مسمى سعيد و امره بالكثر نفس اللفظ الى ما سعيد
 مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند اجتناب الاسم واللقب لا تاخير اللقب فان كان
 الاول مفردا سواء كان الثاني مضافا او مفردا بحسب الضافة الاول الى الثاني او قطع
 الثاني عن الاول مضافا او مضافا بالحدس ولا يجوز الاتباع الا عند الحاجة والافراد
 وان كان الاول مضافا ففي الثاني الاتباع او القطع لا يرد ونحن نقول كما يرد
 سعيد كزود على قوله ولا يضاف اسم مماثل الى امره على قوله وشرطه ان
 المضاف عن التعريف وان وجوب الضافة الاسم الى اللقب بناء على ان
 اللقب يوقم لاغنى عن الاسم لانه يفيد ما يفيد الاسم مع زيادة مدرج دخول
 بانه لو اشترك اللقب وحض الاسم لا يغني ذكر اللقب عن الاسم وان الضافة الاسم
 الى اللقب بعد تميز الاسم وجعله بآويل مسمى بهذا اللفظ بحيث يمكن ان يكون في الضافة
 العام الى الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وحيث يمكن تأخير عن قوله
 بخلاف كل الدرام مناسبة وانه لو لم يشترط تجزئة المضاف عن التعريف
 او لا ضرورة فيه فيجوز الضافة سعيد كزود الضافة ببيانته لرفع الاحتمال
 وحيث يبطل اشتراط التباينة بالعموم في وجه بيان المضاف والمضاف اليه
 ولا ضرورة يدعوا اليه في الضافة المسمى الى الاسم كوجهك واحبهم وذات
 يوم وتخصيص الصباح ببدأ اليوم بذات مأكول على السماع الى حسب وقفا
 صاحب هذا الاسم ووجهه وجهه ذلك الاسم صفة كحرف محذوف كذا
 في الرفع ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعروفة فالواجب بتقدير المعروفة

الضافة

ولعل احاد واصحاب علم صباغ القيد على الصباغ وظنه حتى كان اسم الصباغ
 يخصه وليس غيره صباغاً وقد كبر الدخيل بها مثل مرادها فذاكرنا ان
 الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالنظر في ما ثبت مع قلته
 ونحوه وبغيره في الشعر اتي منه بالنظر وفي غير الشعر اتي منه في الشعر فراجع اليه
 ثم قيل اولادهم شركائهم ليست بذلك ولا ثم ثمة انما القارة البقية وان
 ذهب اليه بعض الاصوليين كذا في الدرر وجعل الشرايين بنظر متعلق
 بالمضاف غير ضعيف وكذا يجوز له سواء كان المضاف مصدراً او اسماً
 الفاعل الثانية ان حذف المضاف مع اقامته المضاف اليه مقام جاتيز
 او الم يتيسر وجاز في الشعر مع اللفظ بها وقد ذكر المضاف اليه على الاربعة نحو مثل
 ابيك وابنيك بقولان ذلك او ما خلت ابيك والابنيك بقولان ذلك نحو قوله
 امرؤ اوصولاً استحق الطلح الطلح على رواية جرطية ونحو قوله تعبيراً
 عرض الدنيا والله بر بالافرة على قارة جر الاخرة وقد حذف مضاف ومضاف
 اليه في مضاف ومضاف اليه نحو مضاف فبعضه في اثر الرسول في امر
 حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف في التذكير
 والاثبات فيقال حذفت هذاهي الفة وحذرت هذاهي الفة وقد وقع زبدان عليه
 الثالثة حذف المضاف اليه وهو في الحذف مع الباء على الضم في كل الظروف
 التشبيهية الزمانية كقيل وبعد هو المكنية كخلف وقدم او شبه الا في الابرار
 كسب غير بشر ان لا يكون معطوفاً عليه في الضم في الحذف والحذف
 مع بقاء المضاف على هيئة وذلك اذا عطف على هذا المضاف مضاف لا مثل المحذوف
 فيقال قيل وبعد زيد وبين زراعي حيرة الاسد ومنه بانتم تيم عدي والحذف
 مع ثوبين المضاف فيها سواء في ذلك في كل وبعض مقطوع الاضافة ولو
 كنت ذات ط في اصطب وشوار والقوا على لا زبدك بها ما بالهاك
 قال ابن مالك لا يقدم غير مضاف مع مضاف اليه الا على غير مرادة
 مرادانه في خلاف الكسائي في رايه احوال ضارب ويؤثر الضم
 لاثبات المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف بعضه او بوجهه نحو

تطف

تطف بعض اصابعه ونحو اجتماع اليمين وقد يكثر التذكير المضاف اليه نحو رواية
 انكسار يودي له الامر معاً على اجتناب العوائق وبضاق الشئ باو في ملازمة نحو
 كوكب الخرفاء وقد حذف المضاف المؤكد نحو يوم ويوم ليلة ومن الجبر
 ضبط الاسماء اللاحقة للاضافة معاً على خوف ان كان كنت متشوقاً فقلبك
 بالشراب فان فيه التكميل مع النقول واذا اضيف الاسم الضمير في كلام النخلة لا
 الاسم الضمير على ما توجه به ان العرف في قبل ما ليس اخره حرف علته وبه عليه ان
 اريد الاخر في الحال يلزم ان يكون فاضل صحيح وان اريد الاخر في الالف يلزم ان يكون
 بدووم غير صحيح ويلزم اختلال في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال المصنف ما
 حرف لغزاه صحيح وجم يلزم ان لا يكون فظ وقد دللنا في غير ذلك صحيح الان يقال
 اخر فاضل اليه لان المسمى كان ثابت او يقال اخر فظ الا ان كان ما يكون في الاثر
 على تقدير الاثر وبعد لا بد من ان يراه بالاسم الصحيح حقيقة او على جهة جعل
 فيه ضاربه وغاربه وبعد يراه في قوله والحق به مستغنى عنه لدخوله في الاسم
 الصحيح على ولا بد من ان يراه بالحق به العلم من الحقيقة والكمالية في نحو يوي
 وفي الحق بالصحيح ما في اخره حرف علته مبدوء بكون كانه قائم الحق بالصحيح
 في اجزاء ما كان على اخره لعدم النقل اليه التكميل لا في غير كسر اخره
 بناء ومنه وجوب الكسر وذلك لا يصح في فظ وقد دللنا في ذلك بالبيان في كسر
 الآخر والحق بكون الوقاية والباء مفتوحة او ساكنة في تقديم الفتحة ثابتة في كل
 له وقد تقدم وجهه مستغنياً عن التذاهم وحضر في الفتحة وان يكون فيما عدا
 للمادي والاطلاق للاعتماد على السباق او في حكم الصحيح والمحقق فان
 كان اخره اس اسم التثنية ثابت ما قبل او مصدراً مجزوم او غير مجزوم
 نغرة ان كنت حبيباً القوا عند مجزوم وينبغي ان يخص بغير ليدى فانه لا يجاز
 مع الاضمار وتيسر يندى قبلها الا في يجوز قلبها بغير تشبيه بانه لا يكون
 ما قبل الباء من حيث لم يتصل على ما هو من جنس احسن ولم يبين انه بعد القلب
 بانه مدغم لانه راجع في قوله وان كان باء او عمت لان الا في حان بقاء وان كان ما قبلت باء
 وان كان باء او عمت فيسقط عن قوله وادعت وتحتي الباء في القول الثالث للكتيبين

اسم من الاسم الصحيح

في المرتبة التي تحتها لا ينفصل لانها في المرتبة العامة والافضل كما كان كونهما
 توازيهما على الدوام والافضل بالاعتقاد الى السند اليه فافضل من غيره باعواب
 سابقه ما خالف اللاحق في الاعراب كمن يها في حقيقة الحقيقة والافضل
 للحقيقة ما حفظه من البداهة والزيادة وهو ان اعراب باعواب سابقه الم
 من اعراب اقدم حقيقة وهو هو فافضل بالاعتقاد عنه كونه الى اللاحق
 مما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جانيا فان سابقا مع كونه في ورا هو
 التابع بعد ذلك كونه مضمونا بالنيوهم لانه في موضع كثير فيه لغير
 زيادة الابهاء وما يجب ان ينسب اليه انه لا يخرج من الصفقة في قولهم جيب
 حوب يخرج حوب مع انه صفة في الرفع لان له رفا قدر المتقدر
 بسبب طرمان جربوا كما صار رفع بجيبك زيد تقديرا لكونه في الرفع زيادة
 الابهاء واخر ما في اعراب باعواب سابقه من غير التتابع بقوله جيب
 واحدة واشكل على الرفع في الرفع لان جهة الاعراب اما كونه الرفع
 على او فضله او متوسطا بينهما او كثير من التوازي في اعرابها
 في الاعراب وجهة من هذا الوجه كفعول ثا علمت واعطيت والحال
 في المفعول ولو اردت خصوصية الجهة لانه نوعا فاعراب الصفة كونه
 صفة واعراب المبتوع كونه فاعلا او مفعولا او مضافا اليه الى غير ذلك
 واجيب بان اعراب الرفع من الجهة المقتضية ومقتضى اعراب التابع ما في
 منبوعه بخلاف غيره فان العاقل في زيد العاقل مفعول فاعلية متبوعه
 بخلاف نصب المفعول الثاني فانه ليس للمفعولية الاول بل للمفعولية
 نفسه وفيه ان يلزم ان يكون اعراب الصفة والاعلى معنى في متبوعه
 لا على معنى فيه ويكون معنى في متبوعه والابن ولا يخفى بعد وانه بان
 اعراب الرفع الواحد المعنى على العاقل في التابع والمتبوع على واحد لانه
 ينصب الى كل الابهاء القسيمة واحدة بخلاف غيرهما وهذا لا يخرج المعطوف
 على مذهب المذاهب لان ما قبله مقدرا عند البعض وحرف العطف عند البعض الاول
 بواسطة حرف العطف وما يشكك ان لا ينفصل وروى نحو جاني القوم رجلا رجلا فان اعرابها كونهما

انتقائية

معانها فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانه اعرابها اعراب
 المجموع فكما يلزم من جميع ما مر في شكل نحو جاني القوم رجلا رجلا لانه يلزم
 ان لا يكون من جملة اعراب سابقه وبشكل ايضا نحو حسن حسن فانه ليس من التتابع
 الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يحفظ قسمه فكله اكله وشبهه امره
 وبسبب صفة ايضا وعرفته في نوابغ المعادى والنفث والوصف في اللغة بمعنى
 على ما في الصحاح والقاموس والفراسة لانه جعل النفث اخصا حيث خصه بوجه
 الشئ في ذكر اخص في شرح المفصل ان للصفة معنيين عام محمول على ذات
 باعتبار معنى هو المقصود بما كان قبضا والغير قبضا او امثاله وخاص هو التابع
 وفي لغة ما ذكره صاحب النحوي المعاني حيث قال في بحث القصر المراء بالصفة
 في هذا الباب المعنوية لا النفث فدل كلامه على ان متناول الصفة لغير المتبوع
 ليس بمعنى كونه تابع حيث كانت تعلق بمل على معنى في متبوعه اخرج من اخص
 التتابع كلها وادور عليه المخرج انه لا يخرج عنه اعني زيد على وجاني القوم
 كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع او المعطوف بدل على كونه المتبوع مما ثبت ذلك
 الغير في كونه مضمونا بالنسبة وان كيد على ان المتبوع ليس متبوعا فيه ولا ما
 ذكره هو او البدر على ان المتبوع غير مضمون بالنسبة وعطف البيان يدل
 على ان المتبوع هذا الامر المعاني وتو قيل المراء الدلالة المقصودة وشئ
 من تلك الدلالة غير مقصودة قبل يخرج عن تعريف النفث النفث المتبوع
 المتبوع نحو لطم الطويل الويل المعيق فان المقصود فيه بيان معنى لطم لا
 الدلالة على معنى فيه والنفث المؤكدة كونه نفثا واحدة فان المقصود فيه تأكيد
 معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه وتبرر عليه في الوصف حال المتعلق
 كونه جيل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لان الرجل حين قيل
 ينبغي ان يرا في التعريف او متعلقة ولا شبهة في ان الاول من الزيادة وغاية
 توجب التعريف انه المراد بمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيها
 والوصف بحال متعلق لتنزيل حال متعلق حال المتبوع قال الرحمن وقد جعل حال
 متعلق الشئ وصفا له كذا الشئ تنزله منزلة حاله كونه مرت بمرجل مصر كقوله حصول القابضة بذلك

مبين

وان المراد بالدلالة على معنى في متبوعه العلم من دلالة الوصف وحده او معنى
 صفة المتعلق ولا يخفى في دلالة مع المتعلق على حاله في المتبوع وانما
 وصفه كمال المتعلق كجواب الاعراب على ما يدرك على حال المتعلق وانما معنى
 الوصف كمال الوصف ومع ان كماله في الدلالة على معنى في المتبوع فيكون
 مطلقا في الطرف ان كان في متبوعه كونه مطلقا غير مقيد بزمان نسبة
 بوصف في الكلام وقصد به اخراج الحال الى بدل على معنى كائن في ذلك الحان
 زمان نسبة حصل لدى الحان في تقدم التابع والمتبوع فيكون اخرج حال اذ
 ان يقال فكر لبيان مدلول الصفة بحيث يبين عن مدلول الحان اذ هذا النوع للصفة
 متعين مدلولها يقول مطلقا وان كان مستغنى عنه في تمام التعريف لكنه يحتاج
 اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج في
 التوابع عن التوابع اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعه كونه مقيد بزمان
 نسبة لمتبوعه وفي بعض الشرود ان قوله مطلق قيد الدلالة اي دلالة
 غير مختصة بما ذكره في جمل المقوم كلام والعجبة زيد وعلمه والعجبة زيد علمه
 فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعه مختصة بالعادة حتى لو قيل زيد
 زيد وعلمه وجاز زيد وعلمه العجبة زيد وعلمه العجبة زيد وعلمه العجبة
 من ان كل واحد من هذه التوابع في متبوعه وانما يخالف ما حمله المص على ان لا يلازم
 اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه ان ثبت مطلقا والحال ان مقتضى ان يقول
 احد انه لا قابلية وصف الشيء لانه انما يكون الحان به مع من هو عالم بشيء
 الصفة فلا قابلية للحان في دلالة النعت على معنى في متبوعه فوض لبيان
 فوايد وان كان في وصفه من احراز لولم يستوف بيانها وقد ساق
 الكلام سابقا لغير ما هو الغالب من تلك القواعد وما هو ان در خال
 وفائدة تقييد وهو تقييد التوابع في التكرار او تقييد وهو التكرار
 في المعارف هذا هو المصطلح النحوي ولا يخفى في اقتباس اجتماع القايدين
 كانه عليه بكونه او الفاصل ولا شبه ان يكون قابلية وصف المعروف
 بلام التعريف او الفاصل في التخصيص كونه على اليمين بسببه دون التوابع

فتبين

تحت احوالها

فتبين على امتناع اجتماع القايدين مع ما يلو به قوله قد يكون لوجه الثاني وهو ان
 احوال التوابع كماله مع العلم او الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الوصف
 في تعيينه عن الوصف او التوكيد وهو انما اذا اشتمل الوصف على الصفة نعتا كونه
 واحد كمال الوصف لوضع توابع كماله الفقدان لانه لا يمكن لاجل الجنس والوحدة
 ربما يقصد به الجنس وربما يقصد به الوحدة وقد يكون الوصف التوكيد للشارح
 ان الفقدان للجنس كونه في الارض ولا يلزم بطلان حيد ولا يقصد به ما في
 بعض النسخ ولا فرق بين ان يكون مستغنى عن التوابع وصفه لاسميه كونه
 اسود وادهم وصفه فانه لا يوصف به بعد عليه الاسمية او غيره في صحة الكو
 لا فلكية ان الاحتمال ان يكون مستغنى ولا يخفى ان جوابه وبغيره لان بين بطلان
 وجبه او علم سببه حيث اشترط الاشتقاق فيه ذلة الحان وجوز حان زيد
 اسود لم يجوز حان زيد وعلمه سائر النحاة حيث اوحيوا الاشتقاق فيها معا
 ولا يظهر من ما بين الحان والصفة كما يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما يقتضيه
 عموم تقييد الحان الغير المتفق وتقييد غير المتفق في النعت بقوله اذا كان
 وصفه الاخر ان المراد بالوصف اعم من الوصف المشهور والحي زان اولئك
 احد مرت برجل عدل تعرض المعنى في تعرضه اضافة المعنى الى القايدين
 او وصفا عما بمعنى عموم ذلك الوصف جميع موارد استعماله مثل مني يعني به
 جميع النسبة سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر في العبارة او بغيرها
 كالحال ويقال على ما يقتضيه الدراية لكان يشترط على النسبة لخراف قمرى وكوة
 في حال يربيه ذاد فتر وعلمه ذات وذوات وذو وذو وذو وذو وذو
 من فتر وعلمه ذوات وذوات وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو وذو
 وضميمة بمعنى شدي وشم ذل بمعنى سرب وذو بمعنى الذي والذي وكوة في المولات
 المنودة بلامه وحمل الوصف على وصفا بعض موارد استعماله
 وهو قسما سماي وقاسم اشار الى بعضه بقوله مثل مرت برجل اي
 رجل يربيه اي المضاف الى لفظ الوصف او ما في معناه ويختص بالثمة
 فانه في هذه الصورة اسغيت بمعنى الكامل فغنى مرت برجل اي رجل مرت برجل

او التوابع

كمال ومعنى مررت برجل الى امره ايضا كذلك بقوله مررت برجل الى امره
 كل اسم جنس موصوف باللام جاء بعد اسم الكثرة فانه بصير المقصود منه افادة وصف
 الرجولية في الذات التي هي بالصفة الحادثة بمعنى ذات الرجولية وبذلك
 يريد به اسم الذات غير متجانسة فانه بوصف به العلم والصفة في الية والى الصير والى
 اسم الكثرة فان اسم الذات في هذا الموضع يستعمل استعمال اسم الية في
 قولك زيد الى رايه يصح زيد هذا ومنه القياس كل واحد وصفا فانه بوصف به
 المعنوية والكثرة اذا اضيف الى لفظ موصوفة تعينه ولا بوصف الاسم الجنس فيقول
 جاءني الرجل كل الرجل وجد الرجل للشيء او الية كذا واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد
 الرجل حيث جمع جميع ما فيه من وجد الرجل معناه انه غيره ينزل في كونه رجلا ومعنى
 حق الرجل ان غيره باطل رجولية ومنه القياس وصف اسم الجنس في
 لا الصدق بمعنى الجود او الى السوء فيقال جاءني رجل رجلا رجلا او رجل صدقا
 فانه مع المصداق اليه نازل منزلة شيء او جسد ومنه القياس على ما مر من الرجل
 انما يدبر كونه رجلا ثلثة وهرق في خبر ان وثوب زراعتان والتسديد جعل
 الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماع في المصدر بمعنى اسم
 الفاعل في الاغلب او اسم المفعول كقولك رجلا رجلا ورجل رخي فاما ان
 بالمصدر كما ثبتت كما تقرر في الاوهام وحيث انشاء الالهام شبيهة وكثرت
 ومنه حروب غير ساوية احدى الوصفين في شتمه عني فتق كونه رجلا
 اي شجاع ورجل حار اي عبيد واما نداء وصف اسم الجنس بقوله مررت
 برجل رجلا كمال ورايت السد اي كمالا واما نداء وصف النسخ اي في قوله فاما
 حديد والسبق لسيبته شرا وشرا ووزنه السيرة في ورايتها مررت برجل رجلا
 ورجل في كونه رجلا وكانه بتاويل منزلة المشقة فيكون من الخب الاول
 لا سيما كما يفيد بيان الرضى والاصل في النسخ ان يكون معروفا لانه في الأصل
 خبر المبتدأ واما ان الاصل ان يكون مستقرا ويكون جملة لانه ربما يكون الموصوف
 من جملة المعنى والية ان يقول وتوصف النكر حقيقة او هي كالنكر باللام
 لكونه الذي يمكن لا بوصف الكثرة فكيف لا يكون فعليه فعليه كمالا بوصف

يخرج ما يخرج

في قوله الرجل رجلا رجلا
 فانه في نسخة كمال في الشرف
 او الدلالة وتقول جاءني

من المفردات

من المفردات المبتدأ بتبع دخول اللام عليه فمررت بالرجل مبتدأ وخبر مبتدأ بالجملة المبتدأ
 أطلق لجملة خبر المبتدأ لانه يجوز ان يكون مبتدأ بـ **رجل** مبتدأ وخبر مبتدأ بالجملة المبتدأ
 لا يجوز الا بتاويل مقول في هذه الآية وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف بما هو بعلم الخاطب
 انسابه وفي الجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل علم المصنف وليس المقصود
 من خبر المبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للخطب وهو كقولك النسبة لجزية لرجل
 النسبة الانشائية وبزعم الضمير لفظا او تقدير او تقدير بـ **رجل** كثر منه في خبر المبتدأ
 وان كان اقل منه في الصلة المراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للمعنى بوصف
 مرفوعة قوله لجمال الموصوف وحال متعلقة بالمبتدأ ما هو حاله في نفس الامر وحال متعلقة
 كذلك في خبر المبتدأ ان يكون جاءني رجل صائما ثمارة من الوصف بحال الموصوف
 وجاءني رجل حسن الوجه بنصب الوجه اوجه من الوصف بحال المتعلق وليس
 كذلك كما لا يخفى فينبغي ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما
 هو جملة النكاح حاله ولو جازا في الاول من الموصوفين يتبعه في الاغراب قد عرفت
 المتبعة في الاغراب وهو ان لا يوصف الا بها مع اني والجملة وهل يصح التبعة بهذا
 المعنى في البواقي خبر بقوله والتوبيخ والتكبر والافراء والتفتية والجملة والتكبر
 والاثبات في خبره فاما في كل صفة من الموافقة في امور اربعة في كل عشرة
 او اتم بنو في التكبر والاثبات ولا لا يكون الصفة على لفظ المصدر كونه رجلا صوم
 ورجلان صوم وهكذا في الثاني في الصفتين ولا يخفى ان كل واحد منهما على نوصفه
 الواضح وذكر ما ذكره الرابع في الثاني في الاغراب لا يخفى ان الاغراب في الاول يتبعه في
 التوبيخ والتكبر في الثاني يتبعه في الاولين يتبعه في الموصوف في كل واحد
 جميعا او في كل صفة يجب الموافقة في امرين وفي البواقي يتبع الموصوف بل كل فعل
 في انه يدور ما يشبه وتذكيره ونحوه على الكسافة لا على كماله كمنه كمن
 المذكور والمؤنث ويبحث ما في الثاني ان كنهه قال الرجل في جعله في الثاني
 في البواقي كالمفعول دون الاول خروج من غير رضى وكيف لا وتفتية الصفة
 وجوه واوراده وتذكيره وما يشبه باعتبار فاعله الذي هو الضمير باعتبار موصوفه
 واما في الخبر في هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهو لا الرجلين

وكيفية النظر الى هذه المادة لا يغير ذلك حتى لا يقع في قطع هذه المسالك لا يقال بشكل مكرر
 برجال صارية فانه لم يقع الصفه بوجه موصوفها في الجمل وبذلك هذا امر فويلهم من
 انك روثوب اسما لا نقول موصوفها في الاول مؤل بمجر وموث
 اعني جماعة من الرجال والصفه في الثاني اي برتبة جمعة من الست ووثوب
 جمعة من اسما فان قلت جاء في رجل قام ابوه وصف كمال المتعلق فكيف يصح
 ان يقال هو كمال لغيره وهو نفس الفعل قلت الصفه فيه جموع قام ابوه وهو
 كمال الموصوف وهو كونه بحيث ابوه لجلت رجل قام ابوه فان الصفه فيه
 قائم ليرى ان العراب الصفه عليه فلا ينقسم لجلت التي هي صفه الاما هو حال الموصوف
 وهو كمال حال متعلقه فان قلت تتبعه لجلت في العراب وآلا يمكن ان يصفه كمال
 بحيث يقع العراب محلا كيف يستقيم تتبعها في التذكير وان ثبت وانما هو
 قلت ان عظماء لجلت بمنزلة من هذا البحث ومن هذا يتضح ان الاسم قد
 هذا البحث على بيان كونه الصفه جمل جبرته ومن ثم ان ومن اجل انه كالفعل
 في الحاق علامته ان ثبت والتثنية والجمعين دون موصوفه حسن قام رجل
 فاعده على انه وصف فاعده ان على انه وجاز فقود على انه معنى فاعده
 بهذه الامثلة الثلاثة بالحق والصفه والجواز اذ لو كان هذا القسم
 من الصفه تابع الموصوف كان التناقض يحسن قام رجل فاعده على
 وانما ان حزمين وبهذه التفسير اندفع انما لم كون صف قام رجل
 فاعده على ان يكون كالفعل بل يكون كما كالموصوف في التذكير والافراد
 نعم لو قال حسن قام رجل فاعده على ان كان متعلقا ولم يجز ان يجعل قوله
 وجاز فاعده على معطوف فاعده خارج من جز الطرق والمضمر لا يوصف ولا يوصف به
 الاسماء بالاعتماد الوصف والوصف به اقسام اربعة ما يوصف وثوبه كاسم
 الاشياء وما لا يوصف ولا يوصف به كالفعل وان الموصوفه مع موصوفها
 الرضخ في جمل الجمل والوصف والوصف به كالفعل وانما لا يوصف ولا يوصف به
 فلم يوجد وان مثل ابن ابي مالك بان المضاف الاصل موصوفه كونه مرتب
 برجل ام رجل فاعده على انه لم يكن في نفسه الرضخ فاعده ولا يوصف به فاعده

قام

تفصيلها

تركة

ترك المصنفين والموصوف انصا واباه اذ لا انص من المصنفين فاعده
 بهذا الحكم متفقون لا يخفى من قولهم شيء يجب وانما فقبل المراد بالانص والمساوي
 ليس فيها الاسم بل الاخر والمساوي في التعريف وهذا الحكم وحمل المساوي عليه
 يتبين وبوجه حمل الانص عليه بان ابراهيم فاعده اختصاص بالتعريف ينشأ عن هذه الازالة
 قوله ولم يزل يوصف وهو الام ولا بد من معرفة مراتب التعريف حتى يظهر هذه المسئلة
 وعذب سبويه ان الاخر مضمرة العلم الاسم الاشارة ثم يعرف باللام وهو
 والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف الموصوف باللام بالمضاف الى خبر الموصوف
 باللام وعند المبرر المضاف المضاف اليه فموصوف الموصوف
 باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاخر العلم المضمرة للبرهان
 ثم ذواللام وعند ابن كسب المضمرة العلم اسم استة ثم ذواللام ثم الموصوف
 وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمرة ذواللام وقال المالكى صغر المضمرة العلم
 الغير المنكر وصغر المضمرة المضمرة الذي لا يشبه مضمرة ثم اسم
 الاشارة والحمد لله ثم الموصوف وذو الارادة والمضاف به بحسب المضاف
 اليه فان بع الانص على مذهب ليس صفة بل لا او عطف بيان قوله لا ينشأ من عليه
 انه ان ازيد المضمرة المضمرة بل هو فاعده او بالمضاف لا مثل وان ازيد المضمرة في كونه ذال
 لام تعريف لا يصلح لغير الموصوف وصف ذال الام بالموصوف ولما علم بما سبق ان كل
 مساو لشيء او اذ في منه في التعريف يقع صفة لو كان المضاف لما الموصوف كك
 بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة لاجتماع الاستثنائية فذكر ما هو مشترك
 الاستثنائية عنه مع الاشارة لما وجه محال فاعده فاعده فقال ان التزم وصف باب
 هذا بعد ارادة وصف بذى الام لانه التزم وصف بذى الام متفق من ليو وصفه
 بالموصوف الذي مع الام وبلام الموصوف واقضاه ابراهيم باب هذا ذلك التزم
 في غاية الابرار وتكلم فيه بان النوسل في اذلة الابرار بالمضاف الذي هو سلسل
 في ذوال ابراهيم بالمضاف اليه كاسوان في غير الاستغارة من المستغفر وحمل بقوله
 بطلق ذى الام سواء كان موصوفا لعرض للمعنى ام لا اختلف فيه ذهب كص
 الى الاول كما انضج في قوله فما سبق مرتبة بر هذا الرجل وابن مالك لا اختصاصا بالموصوف

مخصصا

ان المضمرة موصوفه فاعده التزم وصفه في الام
 ولا يخفى ذلك التزم من قال انه وصفه
 كما كان فاعده حاشا التزم الام واللام
 بذى الام

في نسبة العطف

صلته القصد والاكتمال المعطوف مقصود بالنسبة المقصود المدلول بالاداء والاداء
قصد النول بالنقل اذ لا نالت ونسبته لا يخلو في الابداء للنسبة اي ما يقع مقصود
سبب النسبة تكون طرفا لان المعطوف في الكلام كالمعطوف عليه طرف
نسبة تامة او توصيفية او تعليلية او احصائية ومن جعل صلة القصد مقصود
عن توجيه الكلام فلم يخل من سببه الا الكلام وبعد يد على التعريف نحو قوله تعالى
فانما يقع مقصود بالنسبة مع متبوعه كونه طرفا في النسبة التوصيفية ولو حصل النسبة
باعتد التوصيفية يخرج عن التعريف زير ودر انما حصل ان على الارجح من جهة
التعريف بل على صفة البيان وبرد اعتبار ان ما ذكره المصنف وتقرر ان
ان هذا التعريف يخرج في الاغيار ما سوى البديل بل هو عليه لوانه للتحليل مع
يخرج عنه البديل او هو مقصود بالنسبة ليعبر عن النسبة المروية او احدى
النسبتين الحائز والارضى سببا فالمعطوف يخرج في النسبة فكل من في القول
وغفل عن هذا التحقيق الذي لا يوافقا وقوا وجر من ينال المقصود والوصول
بتوسط بينه وبين العطف وبين متبوعه احد الاطراف العشرة وسبب
لاوف العشرة في قسم كل طرف في التعريف شرع في بيان الاحكام والاداء
بوجوب توسط احد الاطراف العشرة وامتناع هذا في الاشياء والكميات
يلا ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضحه بكل الابعاد ان ما حمل عليه
التفسير بسبب عطفه في ذهب اليه بعض النحاة بل هو عطف بيان كما في سبب
المراد في الامور ومنه لا المقصود بالنسبة مع متبوعه فذكر زير ابعاد وحل في التقيد
واما فصل بينه وبين المتبوع بيان الحكم لان الحكم يكون في معنى كالتعريف للشيء
وكان ان جعله مثالا للحكم قال المصنف لم اكنق بقول العطف تابع بتوسط بينه
وبين متبوعه احد الاطراف العشرة لان الصفات بعطف بعضها على بعض
كقولك لا الملك القرم وابن الرماح وبيت الكتيبة في المزدحم وقوله بالرهق
زبان على رث الصفات فالعام فالاياب فالصفة المعطوفة بلزم ان يكون
معطوف على متبوعه لانه بتوسط بينه وبين متبوعه احد الاطراف العشرة
سطا تابع الكثر ولا يلحق ان وجه عدم الاكتفاء لا يخرج من ذكر لان الابدال

عليه المعطوف

اصفا

ايضا يعطى بعضا على بعض نحو قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم
لانما يقع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بان هذه الكلية معطوف
ولا بأس بمرادها انما يلزم في قوله بالقياس لما هو موصوف وهو غير لازم ونحن نقول
للمصنفات انهم لعدم الاكتفاء احدها من احكام المعطوف ولا يوفى
حكمه وانما بان يوفى معرفة المعطوف بهذا التعريف على مودة العشرة فلا يحصل
الان وما نشأه ان يوفى في التعريف الذي ذكره معنى الرتبة العطفية التزم ذلك في تعريف
التوابع وهذه قاعدة جلية للتعريف لا يبرهن في لغتها واذا عطف على المرفوع المتصل
بجملته المنصوب والمرفوع المتصل فانه لا شرط للعطف عليه الا ان يتصل عنه
شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وهذه الصفة متبعة في كون
بلا ان شرط الشرط في الية تقع واذا قسم على الصلوة فاعلم وجوبكم الآية
فانما ان يقيد نفسه بالبعاد او لا فان قلت ما هو المتعارف ان الشرط سبب للاحكام
فكيف يتفاد كون الشرط او شرطه فالتا لو كان الشرط على غاية الجواز
يكون لجزء الشرط موجودا في الخارج ويكون سبب الشرط كالتعريف وهذا
غير الشرط في مثله بالارادة فيما في تفسيره اذا قسم على الصلوة اذا اردتم
القيام وفي تفسيره اذا عطف على المرفوع المتصل اذا ابر العطف على المرفوع المتصل
فانما حفظا جلفا مثل ضربت النائم وهو ما كتبه جليله لا بد من التبيين عليه وهو انما
يعطى العطف بهذا التاكيد اذا صح التاكيد وهو ما وجدته مع التاكيد في تفسير المصنف
في النسبة او التثنية حتى لا يصح التاكيد في وصف العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف
التاكيد بما يورد امر متبوعه في النسبة او التثنية اذ يلزم عنه ما يصح العطف
على الضمير المرفوع المتصل الا ان صح يقع متصل بين المعطوف والمرفوع
المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال النائم او بعده كما في مثال
ولا ابا ما في قوله في ضربت اليوم ويزيد في قوله في ضربت اليوم ويزيد في قوله
ان الداع الى التاكيد ليس العطف بل هو تعريف العطف ولا تقنع عنه اعلم ان
يقول في قوله في ضربت اليوم ويزيد في قوله في ضربت اليوم ويزيد في قوله
الترك عند الكوفيين بلا في مطلق وعند البصريين مع في مطلق الفصل فليس

تفصيل

لا يقع كل واحد من استقامته الموصوفات وكذا ما ذكره من صفات في الاستقامة
لا يقع غير التأكيد كمتبرق الامتداح وبطلان بطلان غير متبرق في
حكمه لا ان يقع غير تأكيد بلا صفة نحو القوم مررت بجميعهم ويرأيت
جميعهم وجازي جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كمرضاة الى متوكلين نحو جاني
القوم كل القوم وجازي كل القوم والجمع ولا يضاف الا مع الباء الزائدة نحو جاني القوم
بجميعهم واكنع واكنع واكنع قبل هذه الثلاثة اتباع الجمع ولا معنى له بدونه
ورعا يتكلف معان وايضا يصح اللفظ القضي لصادق المصلحة فالاولان بيان
تأكيد موصوفه الشبهة والجمع باختلاف صيغتها ما بان فيرد الواحد المذكور والمثوث
ويجمع جميع فله للتثنية والجمعان وقد يقال انهما واحد في المعنى والجمعان
ويذكر ضمير المتوكل المذكور في التثنية والجمع بالواو والنون لجمع المذكور العاقل
والجمع المذكور الغير العاقل وجميع المثنى والتثنية على ان التثنية في التثنية صيغة جمع
الغلة قال يقول نفسا نفسا انفسا انفسا انفسا والتثنية كذا
وكذا ما قد يتركبها من غير معنى اذا كان على ما علمها نحو انطلق زيد وارب
غير وكذا ما يختلف توقف زيد وارب غير وكذا ما علمها غير التثنية وقد يكتفي
في المذكور والمثوث بغيرها عند كونهما في واحد اسم التثنية ولا بالتثنية في
الثلاث اسم التثنية والباء في اختاره على البواحي ملاحظة جهة الوحدة وهو كونه
غير مثنى ولو البواحي غير مثنى على ما هو الغالب لا فقد يستغنى بغيرها عن
كلها على مذهب البصريين والافاق كقوله ومن وافقهم في البعد اربعين وارب
حرون والافاق يجوزوا تثنية الجمع وجمعها واتباعها يوجب كذا ما علمها
باختلاف الضمير في كل واحد من المذكور كذا المثنى كذا التثنية كذا الجمع المذكور
العاقل كذا لسان الجمع غير المذكور العاقل وقد يجمع كذا الجمع غير المذكور كذا
والصبيغ في البواحي جمع لعدم جهة الوحدة هنا فاعلم ان الجمع جمعاء والجمع
وقد توافق الجمعان في المزدوج على ما هو الغالب وقد يجمع جمعاء والجمع غير جمع
كوزجاء جمعاء ولا يصح جازي زجاء كلهم لتأويل الزجاء بالجمعاء لان
مفرد الزجاء الزجاء لا يجمع على الجمع فلا يفهم منه ذلك خلافا لانه ليس

ما زعم في علمه من القاطن التأكيد بعد الوصف الى ضمير المتوكل تقول
جاني الرجال كذا ما علمها من القاطن التأكيد بعد الوصف الى ضمير المتوكل تقول
من يعرف عدو الرجل قبل ذكر التأكيد بخلاف ما افاد وصف الرجل في الجار
جاني الرجال التثنية فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف عدوهم قبل ذلك
فكذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان يكون معلوم المخاطب لاس
قبل الحكم بصفته الوصفية ويمكن دفعه بان مرادهم بالوصفية مبنية في
التأكيد دون الوصفية معلومية في التأكيد حين القاء المتوكل قبل سماع
التأكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العود في حكم الموصوف بل يجوز
ان يكون حضور العود في الذهن بذكر الصفة وان كانت النسبة الوصفية
نسبة معلومة للمخاطب فتأمل فذكرت من بيان المصداق ومن
استدراك فانه جميع القاطن التأكيد معنوي ولا اجمال في بيانه في قوله
ذكر التثنية والجمع والفرع والضرع واليد واليد واليد واليد واليد
سما واحدا جعلنا ومطرنا فطرنا ومطرنا ليلنا ونارا ونقصنا مطرنا
كنت مطرنا امواتا حيا كانا مطرنا اقواتا كانا لان النصب جعل رفع اليد ونظا
غير ان كذا ما علمها في الاصل بدل الاشتغال في افادة السؤل ومنه
خبر زيد ظهره ايضا وبطلان وفرب غروبين وكل لا يبدل البعض في جمعها
تواكيد ايضا وجهه باعتبار التثنية وفوقه انه يتركب فيها الضمائر
لا في جمعها بخلاف بدل الاشتغال والبعض فانه لا يتركب في الضمير فيقال مطرنا الليل
والنهار وهكذا ولا يتركب في الجمع لم يذكر التثنية واخواته لانها اتباع اجمع فتخرج
التأكيد يستلزم ثلث التأكيد بالاذن ان لم يقبل او ذوا افراد لما عرفت ان
في التأكيد في الكثرة فالافراد ما لم يوجد جميعا لم يتركب التثنية بالكل وهو تحت
الافراد ايضا فترادفها نسبة الكلام ولما كان التثنية والافراد في التثنية
التثنية يقال حيا او حيا او الا فترادف نسبة الكلام كذا ما علمها في ثبوت
حكم بعض دون بطلان بعض كمن الرجال والحكم ما يكون الا فترادف الحكم العقل
فواشترى نصف العبد وبهذا ظهر ان ما يتبادر من قولهم ان حكما يعني عن قوله

ح او يفتقر الى شيء وانما يفتقر الى ما لا يفتقر الى شيء من غير ان يفتقر الى شيء
 بحسب الحكم ليس كذلك اذ لم يقصد بالافتقار حكم الا فتقار في الحكم اذ
 يكمل الافتقار في الافتقار في النسبة الى ما جعله شاملا في الحكم لا يفتقر
 الى شيء بغيره ولم يتصور عدم صحة التأكيد بغيره لا يفتقر
 حكمه الثبوت لبعض نحو اختصاص الحكم بما لا يفتقر الى شيء في ذلك
 لا يفتقر الى شيء جوزه وما قال الرضا انه بعيد عن القياس ولا يفتقر الى شيء
 لم يفتقر الى شيء لانه لا يفتقر الى القياس لانه لا يقع توهم ان الحكم يفتقر الى شيء
 مكان الجميع ونفى سماع الافتقار عن شيء دون شرط لفتقار الحكم
 القوم كلهم فان القوم ربما يفتقر في تعلق الاكراه بهم كما واشترت
 العبد كله فان العبد يفتقر اجزائه في الشراء حكم العقل دون الجسد
 كونه شريفة وهو ان اشترت العبد كله لا يفتقر الى افتقار العبد في
 في الاشتراء كما بان بكونه اشترى متعلقا ببعض دون البعض ولا يفتقر
 في افتقار الاجزاء العباد وحكم لان المتبادر في افتقار الحكم فلا يفتقر
 معه الى نفي الافتقار الحكم في كونه الرضا خلاف جائز في ذلك فان اجزاءه
 لا يفتقر في حكم الجاني لا حيا ولا حكما ولا يفتقر الى بيان ما يتعلق بالنفس
 والعين كان اصحا في تقديم من بيان ما يتعلق بكل واحد من هذه
 الحكم على قوله واداك الضمير المرفوع المتصل بفتح لا هو اصح على ان فيها
 فعله الفصل بين حكمي الجمع بوجه لا خير حكم النفس والعين الى انما
 وينبغي ان يذكر مع حكمه من واداك الضمير المرفوع المتصل بالنفس
 والعين اذ يفتقر الى خبره انت نفسك فيل انما اكد بوجه المؤكد ان كونه
 كائنا وبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تأكيدا بمنزلة تأكيدا جزء الكلمة
 ويزيد جواز تأكيدا بكل واحد من الجمع بوجه يفتقر الى التأكيد بغير
 بالاعتماد على المؤكد في خبره بوجه هو نفسه محمل عليه غير ولا القياس
 مع الجمع وكلها لا يفتقر الى بيان العوامل اللفظية لانه لا يفتقر الى
 النفس والعين وبطلان ما قد فاه كمال النفس والعين بهذا المعنى لا يكون

ما كيد بين وكيفية اخواته اذ يفتقر الى شيء كغيره ولا يفتقر الى شيء
 على افعال مختلفة فيه كما في القوم من بيع حركه بغيره يفتقر الى شيء
 وفتقر الى شيء من اللفظ المذكور بغيره اذ لم يفتقر الى شيء من
 التكلف على ما قبل ان كونه من حول كونه بغيره اذ لم يفتقر الى شيء
 والبعض من بعض بغيره روي وان يفتقر الى شيء من الشيء بغيره طول الشيء مع شدة مؤثره وقيل
 لا معنى له الا في غير حسن بس وكونه اذ يفتقر الى شيء من الشيء بغيره بغيره
 ان يكون توكيد لجمع لا يفتقر الى شيء وهو قول ابن جرير فان قول المصنف على ان
 يظهر لغير الافتقار من معناه التامور ويجل على ان تذكرك بعد لان الشيء بغيره
 حكما لفتقار بغيره من مررت به فيتم معك فلا يفتقر الى شيء من الشيء بغيره
 المعنوي المذكور فالتعريف في كل واحد من المعنويين اياها لكن تقديم الشيء على البعض بغيره
 الترخيضي والبغداديون والجزيرة قدموا البعض على ما حكى الاندلسي عن البصريين
 لم يذكره والشيء في كل واحد من المعنويين واستخرج في التامور وقال ابن كيسان تقدم في الافتقار
 اياها ثبتت وفكره بوجه صنف فيل جواز فكره بوجه وتقدم اياها ثبتت
 ولا خلاف في جواز فكره بوجه دون كل واحد من المعنويين وفي جواز
 فكره في النفس والعين بدون الآخر قال البصريون لا يجوز تأكيد التكرار واستثنى
 من حكمهم التكرار المحكوم به فانه وقع تأكيدا في الخبر حيث جازها باطل باطل باطل
 واجاز الكوفيون تأكيدا متكررا معلوم افتقار كرههم ودينار و يوم وليلة وشهر
 بكل واحد من المعنويين والعين والظاهر جواز صحت شهر اكله للحاجة الى التأكيد
 هذا التكرار المعروف وقد حذف المؤكد في كل واحد من المعنويين اذ كان المؤكد الضمير
 العائد الى الموصول وبعد ذلك العائد الى الموصول وبعد ذلك العائد الى الموصول
 ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي في عرض التأكيد المعطوف على التكرار والنظر بل
 ومنهم من منع تأكيدا المعطوف عليه لان المعطوف عليه بغيره لا يعتد به
 والقصد اليه في بغيره بغيره التأكيد وفيه ان المعطوف وان كان على الاعتناء
 بالمعطوف لكن لا بد من ان المذكور هو ما قصد في التكرار او انه لا يجوز
 ولا يفتقر الى شيء في اللغة رسم بغيره الخلف في الشيء والمناسبة ظاهرة

بغيره

ما يع مقصود ما نسب ما مقدر به ولا يترجم بقا صميمه سبب كلامه لا لا
 ومن فوعه الى متبوعه في اصل ما يع مقصود سبب نسبة الى متبوعه لانه طرف
 النسبة الى متبوعه وانه اي دون متبوعه فليس يترك متبوعه لانه طرف النسبة اليه
 بل لانه هو كونه طرف النسبة فمن جعل ما موصولة احكاما الى تقديره فحق اي
 مقصود ونسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عن البديهة ان النسبة الى متبوعه
 احوك زيد لانه ليس مقصود بالنسبة الى متبوعه بل مقصود بالنسبة الى متبوعه
 فالقنوا ما يع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجمله يدخل في تعريف البديل صفة
 اي وهذا واما هذا في بابا المرسل واما هذا المرسل واما هذا المرسل لا يقصود
 بالبناء فهو ما يع مقصود ما نسب الى متبوعه وانه قال المصخر يخرج بقوله
 العطف بالحرف واوراد الرض عليه معطوف بل مقصود بالنسبة اولاً ثم
 يوضح عنه ويقصد الى المعطوف ثانياً في المعطوف والمعطوف عليه مقصود
 على سبيل التعاقب بخلاف البديل فانه ليس متبوعه مقصود الاطلاق وانه
 بدل الغلط فلهذا قسم يقصد الى البديل منه عند انتم نرى انه مما سبق
 به انك ونسب بدل بداء وكثيرا ما يستعمل البديهة واما ما يتجشون
 عن غيره وقسم يقصد الى البديل منه لتبكيك ثم يتركك بالبديل وقسم
 يتركك به لسبب سبائك والقسمان الاولان بتركك العطف بل في
 كونه متبوعه مع مقصود بالنسبة على سبيل التعاقب فهذا التوجيه
 يخرج التعريف عن عدم الاطلاق الى عدم الانعكاس وهو اخرج وهو بدل
 الكل قبل هو كل البديل منه وكذا بدل البعض وبدل الاحتمال اي بدل
 مسبب الاستعمال اذ صرح البديل بسبب استعمال البديل منه على البديل وبدل الغلط
 وجاز فيه علت وقيل الثاني مخصوص بحال كسب والاضافة فيه ايضا
 اضافة المسبب الى السبب فالاحتمال في الاحكام بعينه الكلام وفي الاولين
 يجمع في قبل في صفة العطف مع اختلاف معنى الاحتمال في المعطوف
 والمعطوف عليه نظر قولنا ما ذكر معنى اللفظ في حاله الاحتمال في الا
 فالتركيب الاحتمال في انما اسم لغيره البديل فلا اشتغال في العطف بهذا
 الاعتبار

باعتبار انما الاشكال باعتبار انه جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام
 وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاحتمال وبدل الغلط الا انه حذف
 جزء الاسم لاسباب الدرس اليه بقية انه حمل يجوز حذف جزء الاسم
 او امر مستحسنت فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام العربي والاشكال
 هو ان لا يخفى ان اضافة البديل الى غير البديل منه لا بد من علامة قالوا
 ان يجعل المماثلة في اقسام الاربعة الى البديل منه وذلك في بدل الكل
 بدل البعض كما هو في بدل البعض يمكن توجيهه بان البديل منه بدل على
 كل بعض اجمالاً فاجل من بعض مجرته مقصود فزيدا بدل من بعض البديل
 منه وفي بدل الاحتمال بان بدل الاحتمال يعني احتمال البديل منه مستعمل
 على البديل اجمالاً وهذا العلامة ابدال منه قالوا واول مدلوله مدلول الاول انظر
 ما مدلوله مدلول الاول لان المقام مقام التعريف لا الحكم وليس كذلك ان تقدير
 موصوفه انما شيء مدلوله مدلول الاول لانه حذف موصوفه كجمله
 شرط قد مر دفعه بهما وانما لم يقل قالوا مدلوله مدلوله لان الامر
 بالاول الاول بدل الكل وبالأول الثاني البديل منه وقد تعارف الاضمار
 في مقام تغاير المرادين والثاني مدلوله جزء الاظهر ما مدلوله جزء والثالث
 بين وبينه ملائمة بينه وبينه اي بغير كونه كلاماً او جزءاً ولا اولاً قبل
 ويختل ان يراد ملائمة بينه وبينه بغير الفهم وهي الكونه كلاماً او جزءاً او كونه
 الملازمة الداعية الى الابدال فلا يراد جاني زبد حارة فان الداعي الى الابدال
 الملازمة بل كونه البديل منه غلط والعلامة الداعية الى الابدال كونه الاول
 مستملاً على الثاني على سبيل الاجمال مشوق الى تفصيله والرابع ان يقصد سبب
 نظائره يقتضيه ترك ان بان يقال والرابع يقصد اليه بعد ان غلطت
 بغيره ولا بعد ان يقدر بغيره ان يقصد اليه وقيل التقدير يكون بان يقصد
 والذات في ثاويها قبل والفظ بعد ان غلطت به او بالاول وكما تفطن
 وفي كونه المقصود البديل بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبب الان
 يكون المقصود قبل الغلط الى البديل الا ان يتكلف ويقال المراد المقصود البديل

من حيث انه بدل ولا يوجب عليك ان ما شئت من ان الابدان في ذلك
نوطية لذكر البدل وتقرير الاله في نفس الاله مع انما نجم في غير بدل العلة
وان اللفظ ان يجرى بدل اللفظ في الالفاظ كانه كبد اللفظ فيقال
فان جاء زيد وزيد من في الدار اذ تدارك سبق تلك ان لا يحصل لهم
و ان قسم قد عرف ان بدل اللفظ اقسام قد ذكر ويكونان موقوفان
و كثر ما في مختلفين ويمتاز الكثر ما ان عن عطف البيان عند من التزم تعريفه
مع متبوعه والمختلف عند من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه
كمن جوز تكثيرهما اذا كانت كلمة بالرفع فكان تامة وقوله في الموقوف حقيقة
كثرة او بالرفع فكان ناقصة وفيه ضمير البدل وقيد الرفع بدل الكثرة
عن مررت برزخه واما الابدال الاخرى فهي مع ضمير البدل منه فخصه
لانها في النعت واجب قبل حسن وعنده على هذا اذا استعمل البدل الكثرة
على زيادة ما يحسب مفهوما او بعرض احدا فانه نحو لزيد الرجوع من مائة
او رجوع الى الخلق قال الرفع والحق مع الرفع على مثل ما في صفة كاذبة
ويكونان ظاهرين ومضمينين ومختلفين وفي التفسير لا يبدل مضمين مضمين
ولا مظهر من مظهر وما يوجب ذلك فوجب جعله نوكتا ونقل الرفع عن ابن
ماكل انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستند وكانه ذكره في كتاب آخر ولا يبدل
ظاهرا بضمير ولا مظهر بالكل الا في الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب عرف
المعارف فابدال اللفظ عنها يوجب ابدال اللفظ مع التام وهو بدل البدل
والبدل منه والبدل كونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون المقصود
لا يخفى ان عدم المضمين مطلقا اعرف المعارف يوجب لا يبدل من ضمير
الغائب ايضا نحو خبرته زيدا وخالف لا خفي فيه وسمع مررت بزيد الكبير
وعليك الكرم عطف البيان تابع غير الصفة اي غير الاله على معنى في متبوعه
مطلقا لعدم وضع لغرض المعنى وما وخصه فلا يجوز عطف بيان
ما يجوز كونه صفة ولا يصح ان يكون الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى هو المقصود لانه يصح التوفيق على النعت في هذا المظهر

متبوعه

بوقف متبوعه اي يكون العرف من متبوعه ايضا في المتبوع فيخرج البدل لزمهم انه لا يقصد
ايضا كونه في حكم المظهر وفي كلام الترخي ما يفيد ان البدل ربما يكون لا ايضا
متبوعه ويمكن ان يدفع الى لغة بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد ايضا
اختلاف البدل فانه يفيد قصر النسبة اليه وافادة البدل لا ايضا في فيما ذكره
الترخي في ثمانية من خصوص الحادة مثل اقسام باله يوصف علم به
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الترخي في ثمانية من ثمانية المذكورة
من كتاب الانية مطبوعة وقصده من البدل لفظا استعمل ان البدل يفضل
عنه معنى كما يفيد تعريفها الا ان اللفظ في التركيب كمنها في الاكثر والاعادة
في اللفظ تغير بينها وبوقف التمييز بينها على الاطلاق على قصد المتكلم الا في مثل
الما بين التارك البكرى بشر اي في تركيب متبوعه وضع التابع موضع
المتبوع على ما في لفظ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم متبوعه ووافق
موقفه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكرى لصار التارك بشر وهو
ممتنع فلما اقل من ان يكون البدل الذي في حكم ضيقا ومنه يا خالما الحارث
فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع حصوله على الموقوف باللام
وباعلام زيدا فان زيدا اذ ابنى على الضم فهو بدل واذ العرب فهو عطف بيان
لانه وضع الاعراب مكان البناء كذا قال المصنف وفيه ثلث لانه اذا جاز ياريد
والحارث لم لم يجر ياريد الحارث غائبة لان لا يجب بناءه ويجب عرابه باعراب
كبهذا المعطوف وفي التفسير ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب
مطابقة متبوعه في الافراد وضمه وفي التكثير والتأنيث وفي التوزيع
والتكثير خلافا لمن التزم تعريفها ومن اجاز تخالفها هذا احراما وفقت
رب الارباب شرحه من مباحث الاعراب وينص على ان رب
الاسماء ان يهوي في شرحه قسم الممنوع من الاسماء او جهة البيان والحكم
البناء ويهوي من كثر نفاية باحسان الحامد وجل الشاء الممنوع الذي وقع
في تقسيم الاسم الى المعرب والمجنون المطلق اللفظ الذي لا يستحق
الاعراب اما لعدم صلاحية واما لعدم المختص به فترتف الممنوع الخاص

يحتاج الى معرفة الاصل لفعل الماضي والامر والحرف لا يطلو
 كما وهم الرضخ ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى
 لا يعرف ما هيته اليه ولا يعرف الاسم اليه لانه لو كان تعريف بالنسبة الى
 لا يعرف ما هيته اليه لانه لو كان تعريف بالنسبة الى
 الى من يعرف ما هيته اليه لانه لو كان تعريف بالنسبة الى
 المحاج الى التعريف بالنسبة اليه لانه لو كان تعريف بالنسبة الى
 مطلق اليه لانه لو كان تعريف بالنسبة الى
 سواء وقع مركبا او غير مركب ويجوز ان يقال المراد بقوله او وقع غير
 مركب انه او وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العاقل ليدخل فيه بعض
 المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف فيه مبن مع تركيبه مع الغير لانه لا
 التركيب لم يتحقق معه العاقل فيجب ان يكون هذا التعريف لمطلق المبن
 لان الفعل الماضي والامر والحرف داخل في غير التركيب تركيبا يتحقق معه
 العاقل ولو جعل كونه ماعبارة عن الاسم كان تعريف الاسم المبن به تعريف
 بالاسم ما ناسب اي اسم ناسب والالاختلاف في التعريف كما عرفت او ضبط
 ان اسم المبن فاعلم ويجوز ان يعرف المصنف لانه ليست بكلمات فضلا
 عن الاسماء وانما بحث في قسم الاسم المبن في كنهه بالاسم المبن فيشكل
 عدما فيما بين تعداد اقسام هذا المبن في اقسام ان يتكلف بان يراعى بالاسم
 اعم من الاسم وغيره وما نظم في عداوه وبين ان يتكلف في ذكر الاصوات
 في تعداد اقسام المبن فيقال ذكره استطراد قيل فمما ناسب في هذا
 التعريف كونه وجوده باذخر عدم التركيب كونه عدما وعكس في تعريف
 المعرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول فمما ناسب التركيب كونه مقتضى
 الاعراب في المعرب واخر عدم المناسبة لكونه رفع المانع والمقتضى
 اشرف من رفع المانع او نقول عقد تحت المعرب للاحوال العارضة
 له كسب التركيب فالافتقار به انتم وعقد تحت المبن لبيان ان كسب
 المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فمما ناسب من الاصل هو الفعل

الماضي والامر والحرف والمراد بالماضي المعنوية وضبط انواعها صاحب
 المفضل بانها اما تضمن الاسم معناه مثل ابن او شبيهه له كالمسنيات فانها
 شبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه في
 كثر ال فانه واقع موقع انزل او من كلمة للمواقع موقعه كقوله او وقوعه
 موقع ما شبيهه كالمندى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب الى
 الحروف في نحو او ملوك واصله اليه كالحرف المضاف الى اذ ولا يخفى
 ان بعض معنى مبن في الاصل ليس بالقوة مثل كونه معناه معنى مبن في الاصل
 بعينه فلا سبب يرجع كونه المناسبة في نزل وقوعه موقع انزل دون
 كونه بمعناه فالاول جعل احدهما سببا كونه مقيدا لمعنى مبن في الاصل
 فتصل الالف الى الاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكفى
 للبناء وجود نوع المناسبة بل لا بد من اعتبار العوب بهذه المناسبة
 في خصوص الاسم ولهذا لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبن
 بهذا التعريف على معرفة الاسماء التي اعتبر العوب فيها احدى تلك الاسماء
 وهذا بالعد فليس بهذا التعريف الفريدة المطلوبة بالتعريفات او وقع
 غير مركب وقد عرفت معناه والقاب الالف كقوله من النثر بهذا الوزن
 وهو المعقوبة عن الشيء وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم
 العلم والمراد القاب المبن في الحذف المضاف الى القاب كصفات او آخر
 المبن في حركات او اخر المبن في كونه او القاب احوال المبن في ضم
 وفتح وكسر ووقف وحج امره بها المعاني المصدرية وهي ما هي شيوع
 منها المضموم والمفتوح والكسور والموقوف وليس القاب للحركات
 القابا بخصوصها بل القاب لما يدرج هذه الامور تحتها من مطلق لا كما
 العرابية كانت او بانية في الاحركات او في غيره ولا يطلو على الحروف
 فلا يقال زيد ان انه مبن على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب
 فانها يطلو على الحروف ولا يطلو على غيره ما في الاحركات نقله الرضخ عن القاب
 الا انه خالفه وقال طلاق القاب على الحروف الاعرابية مجازا لتشبهها بمنزلة الحركات

فكذلك اطلاق اللقب يقع على الحروف البنية ومنه قول الفلاس ان
 ياديدان مبن على الضم ولا رجا من مبن على الفتح فلا وجه لمراد المصنف اطلاق
 هذا في مبن على المصداق ان القاء به لا يتصور في الضم والفتح والكسر من مبن
 الالف والواو والياء هذا على طريقة البصريين واما الكوفيين فيستوي
 بين الالف والياء ولا يخصون شيئا منها شي من القسمين وحكمه ان حكم
 المبنى ان لا يختلف احره لا اختلاف العواجل متعلق بالفتح لا بالضم
 فلا بد ان يقع المقيد بكونه يفتح المقيد مع بقاء الاصل نعم ينبغي ان اختلاف
 العواجل لا يصح على عدم الاختلاف ووجهه بان اللام للوقت وكان
 ينبغي ان يقيد الاختلاف باللفظة والتقدير في المبنى يختلف احره
 باختلاف العواجل فلا ولا يخفى ان هذا حكم لفظي لا اول في المبنى فان
 ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف احره وفت اختلاف العواجل وان
 هذا الحكم لطلق المبنى ان يكون عند من جعل ما لم يناسب مبن الاصل
 مطلقا موباه لا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى بنسختي التقديم على بيان
 الحكم لانه من ثمة التعريف الا انه لا يعرف السلف المبنى بهذا الحكم وعدل
 عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشيء بما هو من احكامه اراهم ان يبينه
 على وجه العدل عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عاده في مواقع
 العدل من تعريفهم واهم المصنرات لا يخفى ان الاسم المبنى لا يتصور
 فيما ذكره بل منه المتأدي والمبنى من اسم لا يقع الجسد ما وقع غير مركب
 فكان لخصر باعتباره في التعريف الغناء عن الذكر بالاعتماد على الظهور
 واسم الاثنا عشر والموصولات وما لفظها من باقية اسم ما ومن
 واي واية وكواي واية في بعض الاحيان موباه لا يوجب ان يقال
 وبعض الموصولات واسم الافعال وما لفظها من باقية بعض اسم فقال
 او كلها والاصوات بالرفع او ليس باسم اسما الا صوات والكلمات
 الادوية وبعض الكلمات لان جعلك موباه والكلمات وبعض الظروف
 انما قال وبعض الظروف لكونه كثير منها موباه مستغنيا عن الارب على ما قيل

الرد قول بعض المصنفين مثلا في المركبات على ما يقوم كقولهم يوم وصباح
 ومن والمراد ببعض الظروف هو ما لفظها من باقية لا غير وليس غير
 وحسب مثل وغير مع ما وان اولم يذكر الملحقات في مقام لخصر
 فغير بالها من مبنية لعدم لفظها المصنرات قبل ان ياتي بها لظروف في لفظها
 في مبنية الكلام والخطاب وتقدم الذكر وقلت بني لكونه على لفظ
 حرف الخطاب والفصل والخط المصنرات كما في اخواتها حيث يصدر
 البحث بلفظ عده به في التقسيم تبينها على انه شرعي في هذا البحث
 ثم ياتي بتعريف مفرده وحروف العرف اختصارا فليكن هذا على
 ذكر منك يتفعل في جميع المباحث ونفيا عن الاعادة وكن متنبها
 لفظا لك بان الاصل في حاله ان بعد الالف م بالموصلات فينبه ثم ياتي
 الموضع في صدر البحث على ان شروع فيه ما وضع لفظك مذهب النحاة
 انه موصوع لمعروف التكلم ليعمل في فزوه منه بعينه ايا كان والتحقيق
 انه موصوع لكل تكلم بعينه لفظك لكونه موصوع جلي الوضوع بواسطة
 مفهوم التكلم فاللام في قوله لفظك عند ام لام الغرض والتقدير لا عاده
 متكلم وفي مشرب التحقيق صلته الوضوع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم
 في التكرار في الاثبات وهو قليل في غير المبتداء وعلى ان تقديره فامر متكلم
 بعينه من حيث انه متكلم وكذا امر او يقول او مخاطب مخاطب بعينه
 اعناه عن ذكره اشتراكا لكون المصنرات موصوعا لمحصل التعريف ما يصدر به
 تعريف التمهيد حيث قال المصنرات ما وضع لفظها من سماه مشربا لفظك
 او خطابه او عينه وهذا اندفع اندفاعا بيتا انتفاضا عن التعريف
 بلفظ التكلم والمخاطب واستغنى عن اعتباره في التعريف لا يذكرو
 شيئا وليس بالوقوف مثل متكلم يحكي نفسه ومخاطب يتوجه اليه
 الخطاب او متكلم بنفس الموصوع او مخاطب اليه غير ذلك مما هو من
 ثمرات الاضطراب عقبيه اليك شروع في ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب
 والمراد بلفظ ما اسم فلا انتفاضا عن حروف الخطاب او غايب بعينه على جميع افعول

فخرج به الاسماء الظاهرة التكررات وبقي الاسماء الخفية الموقوفة اذا كانت
الظاهرة كلها غيب فحينئذ يقول مقدم ذكره لفظاً او معنى او حلاً لا يخرج
الظواهر الموقوفة عن المعروف فجعلنا اخرج جميع الاسماء الظاهرة من البصائر
المقتضرة على الظواهر والتقديم للفظ ان يكون اللفظ المصروف مرجع
الضمير المذكور مقدر حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال اللفظ حقيقة
او رتبة على مدلول الضمير الاعلى تضمناً او التزاماً والحكم ان لا يسبق باحد
السبقين مرجع لكن يأتي بعد الضمير فكنته يكون ما حره عارضاً فكنته
يجعله في حكم التقديم وقالوا تلك التكنة جعل مدلول الضمير مطلقاً
بذكره مبرهاً وتفسيره بعد شوق التاكيد ان مع يكون يكونه اليه بعد
شوق وتطلب انتظاركما هو ان العظمى في البلوغ اليهم وهذا
هي التكنة المنفصلة عليها وتختلف الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع
فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار كنهية ليست تكنة عند الفراء
والكشي فكذا الكفو بذكرها وجعل التقديم لفظاً ملأ المتقدم رتبة
متابعة للمصروف ان رتبة المصروف بان المعروف مع بنة لفظاً بالتقديم في التسمية
له وراى المصروف في قوله في التقديم المعنوي وهو متصل ومنفصل فالتفصيل
المتصل والمتصل غير المتصل اللفظ بقرآن المتصل وغير المتصل
احدهما المتصل والمتصل غير المتصل اللفظ بقرآن الى المتصل وغير المتصل
احدهما المتصل في الدلالة وغير المتصل فيها وتمايزهما المتصل بغير ما
الابتداء به والوقف عليه فبانقضاء احدهما بغير غير متصل والمراد في قسم
الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى في تحت التاكيد فلا يطلب التكرار
ولا شركس الى المعالطة بان غير المتصل كيف يكون في اسم ولا في
ان جعل الضمير منفصل متعلقاً عند من جعل الضمير في ايسر الجزاء الاخير
ويجعل باعما هو في انك تجعل ان عاوه يخرج الى ارتكاب مسامحة
وهو مرفوع ومنصوب ويجوز لا يعان عرفتها بالتعريفات السابقة
فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع بعينه ضمير متصل

في التركيب الثاني موضع بطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم يعرف لان النافع
في معرفتها سماعاً دون التعريف لان التعريف واليعرف الفاعل المشترك
في مقام الحكم على افعاله المعبر عنها بالاول لان متصل ومنفصل افعاله
الجميع كون المبتداء مقترن بتبنيها على انه حكم على كل واحد فاجنبه ما دل باللفظ
ولا حاجة الى تقدير مبتداء هو كل منهما كما يعرفه العربي وان اشبهه على الهندى
والثالث لم يقل والثاني كما قاله في تحت التاكيد تبنيها على طريقة ثمان للبيان
او ترجيحاً للاقتضاء متصل ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجوز
تبنيها على ان كلاماً من الثلثة من الاقسام الاولية كالتفصيل والمنفصل فذلك
انما يسمي الإشارة للبعد تبنيها على ان المحكوم عليه المضمرة دون المرفوع والمنصوب
المجوز وربنا ويل المؤمنين انما لم يقسمه لثلاث ثم
فقط انك في الاول هو المرفوع المتصل ضربت وضربت المنفصلان في
الضرب الى ضربين وضربين تشرى على ترتيب اللفظ او غير ترتيبه فمثل
لم يقل نحو ضربت لان الضمير المرفوع المتصل كلمة هذه المذكورة
لا يتفاد في مادة في المواد فان المستترات كلها امر معنوي لا لفظ
له وما سواه لا يخرج عن الالف الواو والنون المقتضوة والباء
المقتضوة والحسرة ونحوه من الالف فانه ضمير واحد وهو واحد
المخاطب في احصاء راعى الامر والبيان كنهية الحسرة ما قبله والضم
بضميرين الى صيغة الماخض تم بياناً والثاني وهو المرفوع المنفصل انما
وجاء انما بعد الهمزة وانما باللفظ بالالف التكنة في السعة والضرب
في لغة تنجيم وفي لغة غيرهم في اللفظ صلا يصح كما يجى ابد في الوقف الذي
كتب ان ساكن النون الى هن يعني انما نحن المتكلمين مع الغير وتثنية
اعوذت وانه كذا المختلط ولما عثرنا من هاء المختلط عثرنا وانما بفتح
الهمزة لطلب المذكور والضمير عند البصريين ان والحققات به على ما
المخاطب على صورة ضمائر الخطاب وتظير بالمدح والخطا بنية على هيئة الضمير
المنصوب للخطاب وذهب الفراء انه بجملة ضمير وكذا البواقي في مرفوع

وفي السهل بابك وياك بالتحقيق كسر وفتحها كذا بالفتح تحقفا والكا
 على الى غيرهما من الهمز لا يعرف الضمير في متصل من منصوب
 المتصل لا تبعين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير في
 وان تعين كونه ناصبا منصوب وان اشبهت في شئيه وذا اختلف
 في ضمير الضار به محل وجوبه مع ما في الهمز او منصوب مفعول به قالوا
 انما الحقيقة لو صنع الضمير بسكون وفتح في سبعين ضميرا
 ستة متكلم وستة للمخاطب وستة للغائب منه ثمانية عشر
 بغيرها في الافم الحرف للضمير ضمير الاله اسقط اشتراك
 كل ضمير بين المذكر والمؤنث واشترك الواحد المتكلم بين المذكر
 والمؤنث واشترك المتكلم مع الغير بين المتنبي المذكور والثنائي المكون
 وجمع المذكر والمؤنث ثمانية ضمير اذ بقي تسون هذا محل نقول
 انما ثمانية وعشرون لان المعنى الذي يقتضيه التثنية ثلثة الاشكال
 في المؤنث والمذكر والمخاطب والمعنى الذي يقتضيه الجمع كذلك فصار كل
 من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل
 في خبرها في انما الحرف للضمير ثمانية وعشرون واسقط اشتراك التثنية
 بين اثنين والاكثاف بالجاء في المخاطب واشترك واحد المتكلم بين اثنين
 واشترك المتكلم مع الغير بين السبعة ثمانية ضمير اذ بقي تسون
 هذا هو التحقيق الذي احصاه التوفيق جعلته حقة لكل رقيق هذا آخر ما
 ذكرناه في الضمير وان الله منزه عن معرفة ما في الضمير والتوفيق لكشف كرامته
 والمرفوع المتصل خاصة حال من ضمير متصرف في الفاعل موصلا الى حصة يقتضيه
 العادة هذا وكان التام المتصل من الوصفية الى الاسمية وما في الهندى ان
 التام اما للمبالغة او مصدر كالعافية فيجوز ان يصح في النظر والتفصيل
 لان المرفوع المنفصل لا يستلزم متصرفا في الهمز ان المرفوع يكون
 كالجاء من الفعل كذا في خبر ضمير الهمز لان في ما بقى دليل على ان الفعل
 ان رصون ليس على ما ينبغي لانه منزه عن عدم العرفا بين المرفوع والمتصرف

وقد عرفت في الهمزة الغائبة حال من الحاصلة لانه المفعول به بواشطر حرف الجر
 او من على ينفرد هو او ضمير ومن جعل صفة للمفعول به لم يعرف انه متصرف
 في الهمز او من التثنية والعافية ولا حاجة الى خبر ذكره بعض النحويين
 وهو ان الم ينفرد في الهمز لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل
 يستلزم ان مقام لانه في اي مقام يكون الفاعل ضمير او بين المقامين
 يكون بعيد ولم يتنبه ذلك لشاره في قيد كل ما يجوز ان يكون فاعلا اسما
 كان هذا القيد لا يستلزم غيرهما في الهمزة لا اعتبارا ولا اضطرارا ولا
 فاعلا فلو ان الالطاف كان حولا وكان مع الالطاف الالاساة من استنار الضمير
 في حذف الواو واكتفاء بالضم وخصه بالضرورة والحققة التام
 وحذف الواو واكتفاء بالضم لا لانها ككثير من كثر في المضارع المتكلم
 مطلق سواء كان واحدا او مع الغير والمخاطب دون المخاطبة والغائب
 والغائبة في الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من هذه
 الامور لا يكون الامتناع او على البواقي لا يكون الاظهار او مستترا
 الا اذا انفرد الاتصال فيكون منفصلا وليست الالف في التثنية والواو في
 الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير به حوال الفاعل على ما علم ومن اوضح
 عدم تغير الضمير بان قال النحوي ان واو بضميرين وباء بضميرين
 لا يتغيران وان الف بضميرين الزيدان وواو بضميرين الزيدون
 لا يتغيران مع كونها حرفين في هذه اللغة ولا يخفى ان فان المصنف
 من مواضع الاستنار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر كجبه الاستنار
 وبمعنى الماضى كجوز فيه الاستنار كجوز بهيات والنظر كجوز زيد
 في الاراد ولم يفت صيغة النسبة كجوز بهيات فان الفاعل متصرف في الالاف
 واقله في الصفة ولا يوجب الفصل لاجل شئ الا ان انفرد المتصل ولو
 باعتبار ان الاتصال لا يتغير باعتبار دون اعتبار الفعل بالاعتبارين
 ويوم ذلك انه انفصل الضمير من غير تغذر من تغذر فيجب ان يستثنى
 ايضا كضمير هو خبر كان في ان متصل كونه معول كان نحو كونه وبفصل لانه معول الفاعل المعنوي

واخوانا سوى لست ولعل بغيره بيان حالها وكذا ان فعلها في حكم المستقيم وله غيره
تظهر في هذا الكتاب في غير بين الايمان بالحفظ للبرهانيات اللازمة لادراك هذه الحقائق
وتركها وتوابعها الشغل اللازم للامعان بها في الرضخ اثبات النون فيكون لازم
في غير الضرورة عند سيبويه والراجح عند غيرهما سوى الخبر ولي فانه قال
انت خبر قال لا بد ان يلزم مع الماصح اوليت في التفسير ان الحذف مع لدن
واخوان لبت جازية مع لعل عرف ويجوز مع لبت في الرضخ المشهور خفصا
الحذف الضرورة حال سيبويه وغيره ومن ومن فقط وقد كذا قال بل هو في حضم
سبويه الحذف الضرورة كذا في الرضخ والتفسير وفتح المص وعكس العمل لمزيد
الشغل بآثارها في حفظ على هيئة اخرى ورجح ترك المص في قطعه وقد جاء في
مع اسم الفاعل كذا ليس عالم الا بين جمال كذا وليسوا موافقين لغيره في جازية
قال له اضعاف ما كان احلا ويحتمل كونا تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل
كغيره في حال خوفه عليكم اي اخوف كخوفه في وقت يذوق مع نون جمع المؤنث
وقيل المحذوف نون جمع المؤنث كخوف الغاليات فليكن في حضم بنو حضم
الزمان والمكان وحضه بالمكان فخصه بين المبتدأ والخبر لكن لا عذب وخيل
وقد نبه بعضه قبل العواجل وبعد ما علم ان المراد بالمبتدأ والخبر الحقيقيان
والجواب ان لا مدح في النواحي سيما مبتدأ وخبر باعتبار ما كان وكما
فمن كذا ارادة المعنى الحقيقي والجازي معا في بيان مختلفين ومن لم يكون
ايضا لا بد من التركيب لادته بالمبتدأ او مثله معنى جازي في التفسير والضعيف
وغيره في تسمية عموم الجازي صيغة مرفوعة مفصل في هذه انه اختار مذهب
للخليل انه حرف على صوت الضمير في الابدال للضمير انه على هيئة الضمير واداه
ارادته لا يتبعان كونه ضميرا وحرفا والحق ان على هيئة الضمير واداه
عبارة بجمع فيه مذهب خليل وبعض العرب فتأمل بها بالمبتدأ دون
الخبر فيقال لزيد ان الحسن غلاما ولا يقال هو الحسن غلاما وينبغي ان
يضمير مطابقة ولا يخلو لان المبتدأ ومنه المطابقة في التوفيق والافراد
والتكبير واحدا واما مفصل هنا المطابقة في التكميل والخطاب والعيبة ايضا

ولا يتحقق في غير هذا مفصل بالان يطلع من جديد راقى لواجب هذا المصداق
يكون مراد مصداق وسمي مفصلا لم يذكر تسمية على الالة كفاية على مذهب النحويين
مفصولا عن معنى والا واهم انه كذا عند البصريين مفصل بين كونه نعتا وخبرا
خفصا عند الحكميين وجهه مع انه ليس ان يفتيد ان المص راعى في وجه التسمية
هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون الذي ذكره سيبويه والخليل انه مفصل
مفصل المبتدأ عن الخبر او اخرج الخبر ان يكون نعتا له وقال الرضخ قال الوجهين
واحد الا ان يرد بها احسن وجب تحت لان وجه تسمية للخليل هو جازية
اذا كان في الفاعل الاعراب وفيها اذا كان المبتدأ ضميرا لان نعمة الشيء لا يلزم
ان يكون نعتا بل شغل المصوب بالجدد والفرع والبدل بخلاف هذا الوجه وكان
يجب المص هذا الوجه لانه بعد تخصيص الخبر بكونه معرفة او فعلية كذا الترتيل
افعل منزلة المعرفة ووجهه لا يجمع كل اسم وكل لم نره انه بيان وجه التسمية
بل انه مشعوبه او قول مفصل عند التوسط لا يقع سمي لان الام لام الوجود
ولا يتحمل ان يكون عرض التسمية ووجه مفصل انه لا بد من الفصل بين النعت والمفعول
وعلى ما قيل وانه لا يفارق التأكيد في مجاز التسمية الخبرية دون الوصفية
على ما نقول وشرط ان يكون الخبر معرفة او فعلية كذا هذا ما قضيه سيبويه
وبعضهم زاد عليه مفصل المضارع كخوفك وذكرك هو بيور وجعله مفصلا
دون ما في قوله انه هو كان واحي حكم وقيل يدخل بين المبتدأ والمفعول وما
يقتضيه دخول الام وان كان مكررة وقيل كمن قبل العلم ايضا كذا ان
زيد وقيل في بين كثرين لا يجمع دخول الام عليه كما نحو ما رايت احدا هو
او منك واجاد للوزن وقوله بين كثرين هما اسمي مفصل كخوفك وقيل
خبر من وقال الرضخ كل هذا دعاء والمفعول فاذا ذكره سيبويه كذا كان زيد هو مفصل
من غير وقيل لم يخلو هو بين المبتدأ والخبر المفعول لانه لا حاله وكثرته استغنى
عن التفصيل وكن نقول عن هذه التفسير مفصل هو صيغة الفوق
بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا العرض ترتيب على ما كان في
ما بعد مفصل ما قبله عرابا ولا موصولا عند الخليل لانه حرف في ما قاله الضمير

لكن المراد منه في غاية الالهام المستودع ما يصح ان يراد به ان يكون له في الحقيقة
 التعريف وخرج بقوله لا يصلة لكن به حلقه بعد ضمير ان في قوله بقوله وقابله
 وهذا تقدير يرجع الى ما قبله من التعريف وما ذكره الان ان قوله في عايد احقر ان
 عن الامور العارضة الاضافة الى الحلق والوجه لا يقتصر ارجع الى احقر ان الامور
 العارضة الاضافة الى الحلق بل يكثر من كل لزام الاضافة الى المراد بالصلة اللغوية
 واذا اراد بالصلة اللغوية انه يقع ما يقع ان العبارة قلت على ان العايد خارج
 عن الصلة لانه مع انه لا يربطه في حلقه الذي قام به التحقيق كما به حلقه
 في كل صلة او الصلة في الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لا يربطه
 الا بصلة مشتقة على ما لا يربطه العايد واخر في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية
 وصلة جملة خبرية الا واد الصلة جملة خبرية مثلا بنوام ان الصلة اسم وانضم
 هنا للاضافة الا ان يقال الصلة في الاصطلاح قد تشترك بين صلة الموصوف
 المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدرية لا يفرق ان يكون خبرية
 عند الاكثر وجاز ان يركب ان اقسامها حاجة الى تقدير امرتها ما بان قلت كل
 قسم كما هو عند البعض هذا وعندى ان في هذا المثال تفسير كما في معنى القول
 فاعلم ان خبر على ما فيه الظاهر ان العايد ضمير له وفي التفسير اذ خلفه وذكر
 في صوابه مثال له هو قوله في سعيد الذي روي عن الخبر ان في الحلق اسم
 في خبر وضع موضع المضمم وجعل خلفه والضمير غائب لان الاسماء الظاهرة
 كلها غيب كمن يجوز ان بعد ظن الغائبة المتكلم اذا كان الموصول او موصوفة
 خبر عن المتكلم كقوله الذي قلت ذابا الى جانب المعنى والى التي طلب اذا كان خبرا
 عن التي طلب كقوله الذي قلت ومنه قول علي رضي الله عنه ان الذي سئمت ابي
 حيدرة كمن هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفة مستمرا به فانه يتغير الغيبة لو انما
 قائم الذي ذهب الى ان اولها لغة في كونه في الف الفقياس قال المار في لوم اجمع
 لما جوزه وقال الشيخ عبد القادر لو لا اشتراك موصوفة له دونه وادان كان ضمير ان
 مع جاز المعاملة بكل خبرها على خلاف الاخر كقوله الذي قلت وضرب زيدا واما
 اذا كان الموصوف بالموصول او الموصول خبر عنه بالمتكلم والى التي طلب فلما يجوز

الا الغيبة في الحقيقة قال في المار في لوم اجمع ان الموصوف في الحقيقة
 في علمه وموصوفه بعينه اسم فاعلم مع متعلقه من الف على الموصوف وغيره وكذا اسم المفعول
 في المار في لوم اجمع في قوله وصلة جملة خبرية بل بيان جملة خبرية ضميرها صلة الالف واللام
 خلافا الى زني والاضحى فانها كما انكر الالف واللام الموصولة وجعل الالف واللام
 في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخلة في الصفة المشتقة فانه حرف
 تعريف اتفاقا وحجتها اجراء الارباب المتفقين لا دخل على الحلق باللام على الصفة فلو كان
 اللام اسما موصولا لكان الارباب حرفه ولا يجري على الصفة ونسك للجمهور على اسم الفاعل
 معه فلو لم يكن اسم الموصول لم يعمل احباب المار في لوم اجمع بان يعتقد على موصوف في قوله
 بانه لا يعتمد الا على موصوف في قوله قوي الدلالة عليه والاما يمكن المار في لوم اجمع
 صيغة ضارب زيدا لم يربطه والانه ايضا يعتمد على موصوف في قوله في قوله الحلق
 في اللام التي لم يكن للعدد واما اذا كانت له كما في جاز ضارب ما فاعلمت الضارب
 فلا كلام في حقيقته وفيه نظر لان هذا ما نتم لو لم يكن الموصول لتعريف الموصوف والتحقق
 ان القسم الاربع لتعريف خبري في الموصول في المسائل الوسيطة المتعلقة بها
 انما هي ان يجوز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعد بن ولم يجز مررت بالرجل القائم
 ابواه لا الذين قد اذ فرق الرض بينهما بقوله في خبري وهو ان الضمير مستمر
 في القاعد بن يار في قوله والموصول كلف في الاول ظاهر في الثاني وتوحيده
 ان اختلافا في الضمير والموصوف والموصول الذي يتوصفه غير ظاهر في الاول
 ظاهر في الثاني فلم يستقيم الثاني ولا يتحقق ان مرجع انا اعتبار الخبري والتحقيق
 ان الصفة للرجل في القاعد بن هو اللام وضمير راجع الى ابواه في قوله في قوله
 لا الرجل القاعد ابواه بخلاف الذين قصد فان الصفة هو الذين ولا يصح
 ان يجري على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذين قصد ابواه واعلم انه قال الجمهور
 انه لا حظ للصلة من الارباب وزعم بعضهم انه صفة للموصول وموجب الارباب
 وليس بشيء لانه يلزم منه صفة الموصوف بالجملة وجعل الجملة وحلق من الارباب مع انه
 لا يصح وضع الموصوف موصوفه وكانه اوقع فيه عراب اسم الفاعل واسم المفعول
 باعراب الموصول وعلمها بالاعتقاد وهو الذي اجمع البصريون والكويتيون ان اللام الاولى حرف تعريف

فلا يثبت الـ مع الموصولية لولا الضمة العائدة اليه ففصلنا عن ان يثبت حذف الحرف في غير الـ
 عن تعيين العائد المفعول بما اذا لم يكن عابدا الـ كما فيه عليه وفي بعض النسخ
 لم ينفذه بما اذا لم ينفذ لان العائد موقوف بتعريف غيره في العائد الذي لا يتم الموصول به
 وفيما قد ليس له عائد بوجه ولا يخفى انه مع مزوج عن مفهوم العبارة يسر شيئا
 لو لم يكن فيما بعد الضمة عابدا لانه الموصول به لم يكن ذلك الموصول داخل في التوقف
 وبعده التعريف والحمد بالمفكوك الم من المفعول المحض وما كان مصافا اليه
 ومفعولا معني نحو الذي زيد ضاربه اما حرج به السرايل ولم يقل والعائد المنصوب
 يجوز حذفه لانه ينقض بالذي انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته هذا في ذكر
 السرايل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه
 نحو الذي اماه م ثبت كمن انك الرضى امتناع حذف المنفصل وقال يحصل الـ
 ما اذا كان بعد الاو بالجملة قد فاته في ذلك ولا وجه لتترك التوقف بحذف العائد
 المحذور والمفوض مع انهما يشتركان المنصوب في جواز الحذف مع التوقفة
 الا ان يقال يعلم وجود التوقفة في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اليه
 خصوصية بجانب المحذور فان وجود التوقفة فيه فحق لانه لا بد من معرفة
 خصوص حرف الجر والموصول لا يهدي اليه بنفسه وما جاءت منضبطة به
 ان يكون الموصول او الموصوف مجرد حرف متعلق بفعل مثله بحر الضمير
 ويتعلق بفعل متعلق بالجار اب بقا نحو مررت بالذي مررت او بالعلم الذي
 مررت فان قلت قد ذكر الرضى انه ربما يحذف الحرف وتعرف خبر لا يتبعان نحو الذي
 مررت زيد فانه يحذف به و قد ورد في مثل قلت لا من عدم التوقفة عند الحذف
 وكأنه ورد من غير قربة ناشية من الموصول وما يتعلق به ومذهب الك في
 في هذا الحذف التدريج بعينه في حذف الجار ويوصل اليه غير الضمير في حذفه وورثه
 منصوبا ومذهب سيبويه حذفها معا او الحرف والاسم في الاستعانة بالصلة
 واولا بطلب التذييل في ذلك ثم العائد في باب الموصول موقوف الى الموصول لا بطلبه اوجه
 اما جعل لا ينفذ وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاز الذي والى ضربت واما ما يروى
 صلة مشتركة نحو جاز الذي ضربت واما اختياره على جاز الذي ان ضربت لا يخفى ان الـ هو الذي

وان قد حذف الصلة للعلم بها في الذي فيعلم الصحيح اما جاز الذي علم الفقه وقد حذف
 الموصول غير الـ واللام للعلم به نحو امن بهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقره سواء
 وانه لا يتقدم الصلة ولا ينفذ منه على الموصول ولا يفصل بين الموصول والصلة شيئا
 ولو كان من نواحي الموصول نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانما تقع موقوفة كان واذا
 اجزت بالذي لا يخفى ان الاخبار بسبب الذي يشمل جاز الذي ضربت وكرمت الذي
 ضربت لكنه ليس لراد هذا الكلام موقوف على عموم وتعارف بيني بينهم تعبير عن شيء
 بالذي يجعل شيئا غير اعني لتعين الذي به فلا ينقض ما ذكره في الفقه عدة بما اشارنا ذكر
 وفائدة وضع هذه الصلة على التنبيه على ان الموصول به موقوف لا ينافي تعينه
 لان توقيفه ليس بتعريف شخصي حتى يستقيم عن النفيين ثانيا واولا واما جعل التعريف
 مقدر باخ القواعد الكثيرة فتذكر انما في هذا العمل ويحتمل ان الاخبار بهذا الـ الذي
 والالف واللام بل هو جار مجزوعا الا انهم توفقه الذي لانه الاصل في الباب
 والالف واللام تفصيل فيه فخصه صوته اي يجب جعله صدر الكلام لا ينعني ان لا يتقدم
 عليه شيء فانه لا ريب في صحة الـ الذي ابوه قائم زيد وان الذي ابوه قائم زيد بل ان يجب
 تقديمه على الخبر ولا يخفى ان وجوب التقديم ليس هو اخصه كونه بل هو عرف بل لانه
 شرب العين فليكن الـ اذا اجزت بالذي في هذا الكلام اضرب فان الوب
 في الكلام لا يفصل جزاء الكلام اذ اجزت به من متعلق حكم يجعله صلة الذكر
 سواء ركب خبر جعله صلة او لا وجعلت موضع الخبر عنه اي موضع لفظ الذي اجز
 عنه في الصلة اي لفظ ما قصد بالذي وانما سمعنا في خبر عنه لانه خبر عنه حين التغيير
 بالذي لا باعتبار اضافة الموضع اليه خبرا غائبا لا محالة ولا يصح جعله في طبعا ومطلبا
 قبل الا المعنى بان تقول الذي ضربت اما بل حرك الذي حرك اما لانه بلغوا الاخبار والراد
 بالعلم في الخبر لفظا او تقديره اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه واخره
 جزاء حال كونه خبرا عن الذي وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ او تأخير الخبر
 قد فاته في محله فاذا اجزت خبرا في ضرب على صيغة الخطاب او التثنية زيد اخذت الذي
 ضربته زيد او الذي ضربت زيد وان خبر عن زيد في ضرب احد زيد المفعول الذي
 ضرب زيد او لا ينفذ بحذف العامل شيء فتنبيه وكذلك في كذا لاف واللام في الاخبار على شيء في الجمل المفعول فاحتمل

بغير كونه من غير كونه فاعلم ان كونه لا ينافي باعطاء المسمى كونه من غير كونه
 متضمنة لكونه لا يستلزم في الاصل وان لم يقصد به الاستغناء فانما قد يستلزم
 كونه من غير كونه لا ينافي كونه من غير كونه لا ينافي كونه من غير كونه
 اطلاقه حرف الفاعل من غير كونه اسم كان او حرفا الا اذا كان قبله اطلاقا جدي فاما
 وشروطه كونه من غير كونه وهو صفة او صفة او صفة او صفة او صفة او صفة او صفة او صفة
 كما يجب وانما يستلزم كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 رتبة او بغيره الشيء المعروف اولى كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 غير كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 يشركه الوصف والصفة في هذا المعنى يتبين على ما اخبرنا من طريق في الاختلاف وما ذكره
 ان رجونا ان ما التامة معرفة عند سبويه في كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 اقتدار بالصفة والصفة اختلاف وجودها في كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 حرفا زيدا للشيء والاسم كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 لا يعلم الا كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 الا من وصفه ولا جعل حقيقة ما زيد لولا حقيقة من كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 الاشياء المفيدة للشيء كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 ان السبب على كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 مع ما ذكرنا من معنى الاسم كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 وجعل من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 يشترطه وهو ما ذكرنا ان يجعل معنى كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 يخرج جانب رعاية المعنى ما رتبة كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 الترتيب انما يتبين كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 اقربا فانه اول من كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو جدير عن ما جعل على المعنى كونه من غير كونه
 محسنة ولا يجوز من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه

في كونه وطال وجها من خلاف قول القائل قياس قوله ان يجوز من غير كونه كونه من غير كونه
 اطلاق المعنى كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 يستلزم ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ في اول الامر فانه ضعيف
 وقيل يتبع عند بعض الكوفيين وان لم يذكر كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 واية كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 علم ببيت الصفة في كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 فوجه اللفظ ولفظ اللفظ في كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 ان يزداد اللفظ كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 غايها وجها للمعرفة ويلزم ما في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى لا بما ينال الوصف
 لفظا ومعنى او معنى لفظا كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 واستفهام بمعنى الاضافة اعلم ان المضاف اليه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 ضميرها بمنزلة كل مع التكرار وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي رجل اي رجل اي رجل اي رجل
 اي كل رجل ورجلين او رجال وتقول في المعرفة اي الرجل فيكون اي بعضا من الرجال
 ولا يجوز رجالا ولا بضاف الاستفهامية الا المعرفة الا اذا كانت تشبه او جمعا او قصد
 الاخر انما يجوز ان يضاف الى بعض من كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 هذا كلامه في اقسامه وان الموصوفه وحصرها في اقسامها الرجل وقال جازا في اقسامها
 الموصوفه بكرة كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 لان اية من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه كونه من غير كونه
 على من وجهه في اللذان واللتان وود الطائفة فلا بد من التقصير بالاولى والى التعريف
 في قولنا بان المراد من معرفة بالانفصال والاشارة المذكورة في خلافة وهو معرفة من
 الاطلاق المشتركة بين الموصوفين والاشارة اذا حذف صدر صلتها استثناء من وجوب الالزام
 المتبادر من اللفظ فالحق وجواز بناءه على حذف صدر صلتها يستفاد من اللفظ انه لا بد
 من خبر اخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسم بكم ايا افضل الا منقوبا وبعض اجاز
 البناء لم يجوز الا قياسا وقد منع سبويه هذا القياس لان البناء في اللفظ القياس
 فيقتصر عليه ولهذا الحكم لليل بان اقسام في اقسام هذا الموصوفين من غير كونه كونه من غير كونه

ابنهم اشد على الرحمن لتقر عن شيئا من كل شجرة يقال فيها هم ابراهيم اشد على الرحمن ولا يكون
الا صدور حلة في جملة اسمية وصدره ضمير ان وفي حاد الصنف وجها ان احد هما الذي على ان
يكون ذا معنى الذي لا يخلو ان الوجهين لا يخلص حاد الصنف بل يتحقق فيها اذا اختلفت
حاد اقبل ولو جعل قوله حاد الصنف قولاً على سبيل التمثيل لم ينادل الكل لم يخلص قوله
وجوابه نصب وجوابه رفع ان اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذور رفع او رفع
ماض مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدأ عند سبوت
وجبرله اصنف عند غيره والاسن الاكثر في الجواب المطابقة والاعراض في معنى ذا
رايخ وما مفعول صنف وجوابه نصب على حذف قدومه المص على ان الحكم يكون ذا الموصولة
بشيء لا منه ومنه بل مبناه انه اكثر في جوابه المرفوع وعدم مطابقة السؤال للجواب
فليس ولو قال وجوابه والبدال عند رفع كان ادراكه فيتم فيه الاشارة الى معنى الموصولة
فان رفع البديل من حاد الصنف قد كثر ولو جعل على انه مبني على جعل الاستفهامية مبتدأ
مخدوف العاية لما في اكثر او حذف عايد المبتدأ قليل خلاف حذف عايد الموصول
وهكذا الحال لو جعل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التاويل ونحن نقول
يكون ان يقال لما حال ما يربو في ذا بعد كثر الاختصار في حذف الضمير وقد اعمل المص اهل
مهمة لا يجل تركها في مقام السط فتقول لا تقدم الصلاة على الموصول ولا يعمل فيما قبل الموصول
فلا يقال زيد الذي ضرب ولا يتعلق بما قبله يحذف او كونه جواب قسم او شرط فلا يفسر
بينهما وبين الموصول ولا يبين الموصول خبراً ثانياً بانه يجوز حذف اذا مع غير
الالف واللام والتم حذفها مع التثنية والنحو امر اهل الدار بانه واجاز الكوفيين حذف
غير الف واللام واذا استفهام بمن عن منكر مذكور مما قبل مخدوف بعد من دون فت
عليه جازك حكاية اعراب على نقط من الجاح حداث مناسبة لارباب اعد كور وحكاية
حافية من علاج تشبيه وجمع وتثنية من غير حكاية الارب جمع الكونث والمفرد كونث
فتقول في جاني منور ائت رجلاً حاداً في مرت برجل مني وفي جاني امرأة من
نقح النون وبالهاء او منت بسكون النون والهاء وفي جاني رجلاً من منان وفي راي
رجلين فيمين وفي جاني رجال منون وفي رايث رجلاً منان وفي جاني امرأتان
منان بسكون نون التشبيه وجاء بسكون نون في جاني منان ومات

مسكون

بسكون النون وشرط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سمعت رايث رجلاً وامرأة فقلت من
ومن في كل اعراب في اعراب الارب عليه والتثنية دون الحاد حروف المد وفي كل اعراب
التثنية والجمع والتثنية وفي حاد الصنف في العاقل وغيره الا انه في الوقف يكون تأوذه في الرفع
وبالهاء وتقلب تنويع الفاعل في نصب من من لغة في حاد الصنف بالجر كات التثنية والتثنية
وجمعاً معونة بالواو او الجمع من بعقل وحالا بعقل كج في الكتابة بيان من وان فاذا قبل
رايث رجلاً وحمارين قلت من رايثين واحا المعارف الواقعة بعد من غير الاطلاق فالج
انه لا حكاية معاً الا في من ولا في حاد الصنف في الاختيار وان حكمه عن بونسل الحكاية فمنا واجاز
البعض الحكاية في من بعد حذو في الاطلاق حكوا بالجر دون غنيم بشرط ان لا يكون متبوعاً
لما سوى العطف من التواويع وفي العطف عليه خلاف وجهل متبنيات الاطلاق والجموع من
قبل الاطلاق في خلاف واحا الواقعة بعد في فلا يخلو قولاً وحداً او اسئل بمن من عامل متبوع
التي علم العاقل وغيره كما يقال ليت زيدا او اخرج بهال الخي الى البكري والقرشي ولا يقال
ذلك بمعنى رايث او المنه في جمع بين الامرة والالف الاستفهام وبعضهم يكتفي بمن ويجوز في لفظ
المنه اعراب المسؤل عن نسبة فتقول المنه والمنان والمنان والمنان وهكذا اسما الا فكل
حكاية بمعنى الامر اي بمعنى امر الامر ومعنى امر الحاض او بعينه وضع له الامر وضع له الحاض على
اختلاف القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبذا اخرجنا عن الدلالة على معنى
مفترق باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل واحتمل ان يشعر كلام المص في الايضاح
في تحت اسماء الافعال وهو صريح كلامه في تحت الكسوف والبعض جعلها بمعنى الامر والاضح
او وضعها لافعالها فكيف يكون الوجود ان الصادق اذا لا يخطر ببال ال مع مثلاً لفظ
وبت يمد جعل فعال معد ولا عن انزل لان المعدول عنه يتخذ في المعنى وليس معنى
انزل لفظ انزل وعلى هذا القول لم يقل ما وضع لمعنى الامر والحاض كما قال في تعريف المص
واسم الاشياء لان دلالة على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وهذا خرجت من تعريف
الفعل ولو قال ما صار لكان انشبه بهام التوقيف والانشب جعل لكان بمعنى صار
واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر ضرب من الحاض ولا يخلو في جعل صيغة
اسكت دون لا يخلو لان صيغة الانشبات ترجح كونها بمعنى انشبات وكذا البناء يمدحوا كونه
المعنى مبنياً او معنى مبني ولا في جعل اوه بمعنى نفجرت دون النضج لان صبغ الحاض في الاشياء مثلاً

دون المصارع ولدا على البناء كور ويدر بيا ان اهل ولا يخلص بالمرح الكسرك يوحى بالستر
في الفعل بكون الضمير السنة ولا يكون فاعله بارز حتى حكم المحققون بان بعض ما عد اسم
فعل ولا يفرق الفعل وسنوه انشاء الله تعالى هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل
عن التاكيد والمبالغة في معنى فعل استعمال فيه كور ويدر بيا بغير ان اهلته فالاولى النفسانية
والثانيات ذلك بمعنى ما يكون اذا هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء التاكيد فالاولى
نفسه بما بعده وثانيا على المراتب الثلاث وبقلب ثانيا الا ان صفة فصار سنة وقد يكون
في تلك السنة فصار اثني عشر وقد حذف التاء فيقال لبريات وبارها فصار اثني عشر
وقد يكن التاء في الوصل لاجل انما جريا الوقف وقد يلحق اربا كاف للكتاب وقد يقال لبريات
برامزة ونون مفتوحة حنين وقال المفتح بنون مكسورة ثم كل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى
الشيء كثير لا بد في تفصيل النحوي من هذه ضبطه وكان المصنف حال معرفة ضبط كتب اللغة او
المبهمات ونحن نضبط كل مقول ما كان بمعنى الامر لازم ومنعقد فاللزام منه بمعنى
اسكت ومنه بمعنى الكف كذا فسرره واغترض عليه بان الكف منعه ولا يدوان الكف
منعه واللام صرح به في الفا موسر وجعل التسهيل ايا بكسر الهمزة كذا وقال المفتح
ويستعمل ايضا مطلقا المجرى وان زود في الحديث على ما في الرضخ وحدث على ما في التسهيل
وزعم الاصح انه منون ونكر التنوين خطأ وهت مفتوح التاء فقلت التاء او مكسورة التاء
مفتوح التاء في الرضخ ان قبل ويقال في التسهيل اي اسرع وجعل لغائه بيت الكلام هيا
ما هو زوايا بالكسر مشدود مقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك بفتحان مشدودا
ودع ودعا كعصا ولما كذا من عشر اى تم وقدك وقطك وحلك فانما معنى الكف
وجعل الضمير للمتكلم فيقال فليكن ان المعنى لا كيف وان قلت كيف يكون هذه الاما للام
قد وجا بعد الضمير المنسوبة قلت ان مضاف اليها هو في اصل قدك وقطك مشدود
بين مقصورين وهيك مقصورا والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاستكشاف
مفعول لا مطلقا لافعال مجزئة وقد خفف الاولان حذف المدغم فيه ثم جعل المركب
الاول في اسم فعل في الرضخ بغير الاولان الضمير دون الثالث فيقال لعل لا يلاحظ
وقد وهذا بيان في كثرة استعمال لفظ في عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه الاما
بمعنى الكف وحى بمعنى وبعد نحو على الصلح ان قبل عليه وقد جاء منعده بالمعنى ان
قد

وقد يرتكب ج مع بل الذي بمعنى اسرع وتكون المركب بمعنى اسرع فتعدي الى نحو جبريل الى
الشرب او بالباء يقال جبريل يور وان يكره او قد يستعمل بمعنى اقبل فتعدي بيا ويقال جبريل
على زيد ومعنى ايت نحو جبريل التريدم المركب لغات جبريل بحذف الالف وجبريل بالتنوين
واسكان الالف في اللين وقلب التنوين الفاء في الوقف وانثابت الالف في الوقف الضعيف
وهذا وقد عرفت بهن بمعنى ارفقا ورفقا بمعنى فرقا واميين واصيين بمعنى استجب
ومعنى قد فعل المفعول في مفعول استعمال لازما فقبل هو مقدر المعنى لازم اللفظ وقد
منونا كسورا نحو في هذا الاقوام كلهم ومحاكم بمعنى اثبت ووراك بمعنى تأخر واما
بمعنى تقدم واليك بمعنى تخرج وتسير على طبع الظروف وشبهها لانه كانت او متعدي كشر
وضمير الغائب قبل والاول بمعنى امر الى امر الثاني بمعنى امر الغائب هكذا اخرا ما ذكرنا من الاما
اي الامر وان لازمه فاما المنعدي فامر بالمقصود او يلحق بالظروف الستة للكتاب ويبد
بغير الهمزة تعريف الحاف وقد عرفت مع الحاف وهمزة مفتوحة غير منقوذة وهي تاكل
وقد ترق تعريف حرف ووج وبالكاف ومرفقا تعريف لغات ثمانية بمعنى خذوا ثبت
للموهرى تاء بكسر الهمزة بمعنى تات وقيل الصرفة في الافعال والافعال باسم الفعل
ومات بمعنى اعطى وبصرف يجب ان يورد ليراقيل انه فعل وقال الخليل هو ان يور
قلب همزة تاء وبله بمعنى دعي وبمعنى منقذ راخيا قال بله زيد مصفا فاقصوبا وبند
بمعنى زود وحك تذك زيدا وورود وقد عرفت وعلم بمعنى احضر قال بيا ايلم شربا كم
بمعنى لا زنا بمعنى اقبل فانظروا في سلك حامر في الازمنة وتعرفنا بان يقول لما الاخرة
ليس يقصده وعندك ولديك وهو ذلك زيدا بمعنى خذ عليك زيد بمعنى التزم زيدا واذا
تربعا في التفصيل ما كان بمعنى الامر كركب تفصيل ما هو بمعنى التزم وهو هيات
وقد عرفت وثمان بمعنى ما شدا اقرا فاقرا ثمان زيدا ولم وقد يقال ثمان عازبا
ومرود بزيادة وهو انضج ثمان عاين زيدا ولم ووج ثمان بمعنى بعد واما موصوفة
اي بعد فبين زيدا ومرد وسرطان وثمان مثلث بمعنى سرع وقرب مع
نحو اي ما اخرجه واما سرعه وثمان بضم الباء وفتحها وسكونها وفتح الهمزة و
النون بمعنى بطوء مع تعجبا ما ابطاءه وادى بمعنى نفوت ومنه في احد عشر لغة ضم
الهمزة والباء على المراتب الثلاث منونا وعينه فتم سنة بوا ايا بكسر نين بل التنوين

وقال الزجاج هو معنى الزمان فالتركيب المذكور في تقدير خرجت ففاجأت وقت وقوع
السبع واذا حرف مفرد الحاجة مصنف الى ثلاثة اقسام اولها في تقدير خرجت وقت خروج
السبع واقف فاذا حرف مركب بعد ما يلحقه من الوقت المعين مما قبله او مصنف الى قسمين
سابق عليه تقدير او يلزم بعده المبتدأ بنا في ما سبق منه فيجب انهما شرطيان التفسير ان
الحرف بعد ما الرفع بالابتداء ويجوز ان يفسر بتقدير الفعل بعدها والتوضيح بان المراد بالمرور
المباينة في الاضمار بعيد عن الاعتبار والاول ان المراد بالمرور فيما سوي سبب الاختار على
شرطيان التفسير في دعوى لزوم المبتدأ بعده ما رده على الكوفيين حيث يجوز ان يكون الرفع
بعده ما على الظرف ليكون خرجت فاذا السبع في تقدير ففتح المكان السبع فيكون كقولهم الدار زيد
فما يجوز عندكم كقولهم زيد في الدار يجوز كقول السبع فاذا اذا لا يشترطون في عمل الظرف الا انما
ويجوزون نصب مفعول بعد فاذا الحاجة لفهم الوجه ان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع
الواقف بنصب الواقف والمعنى ففتح المكان السبع ووجهه الواقف فاذا في نصب
الواقف واقف موقوف ووجهه ولما دقت المسطرة في مجلس تارون بين الكسبي
فقال لك في قولهم كنت اظن ان العقوب انما سلف من الذنوب فاذا معناه لا يجوز الا
نصب بالانه ثم فاذا هو في لا يجوز الا الرفع لان الواقع بعد جملة اسمية فلا بد للمفعول من
من خبره وطلب تارون العوب لشرادة ظهر ان العوب ما قال سبويه ان قصدوا الشراء
لكل من اراد ان يحمله تارون لك تارون سبويه مجلس تارون بعد ذلك وتارون
عن فعله في الحانة وهذا اذا مضى من الزمان ويقع بعد الجملة ان اسمية الفعلية لا معا
في الكلام انما تنضم للشرط على سبيل التناوب ووقوع احد بهما واجب اذا لم يخلو عن الضامة
الى الجملة لفظا او تقدير انما بعض التنوين في الجملة المحذوفة ويلزم طرقتا الا اذا وقع في
او مضى فالمراد ان يكون بعد ما يوشى ويقع اسمية خبرا فمضى لان اذا لم يخلو عن الضامة
بالفعل ينبتا وبين ما مضى في الجملة وينقص ما زيد بمفعول والشرط الرفع فيه واجب
بانه في الحال ووقع الرفع بانه لا يجوز ان يرفع بمفعول فلا بد ان يكون في مفعول المستقبل
بصورة الى ان كان جاء مفعول الحاضر بصورة ويرى ما في علم المتكلم ان قوله
ولو ترى ان الجرمون في حال رتبة الجرمين وحينئذ في التعليل فهو معنى الام دون الوقت
ففي شفاء الام للوقت شفاء في التعليل في الرفع في الاداء جعله في حرف فاذا كان للضرورة في اسمية ما ذكره هنا وقد في

الحاجة

الحاجة والاعقاب في جواب ينبتا او في وجوب ينبتا او لا ينبتا بعد اذا الفاعل الى وجهين
الاول ان اسمية والاكثرون خلوا جوابا عما هي منها والاكثرون خلوا جوابا عما هي منها
خطه في الحال انما هي في الكلام الى ذكر ينبتا وبينما رابعا البحث عنهما وعبر كل من سبب
السلامة عنهما كذا في وجه العاطفة كثرة الاستعمال فيقول نردو الرفع بنا على القيد والزايا
ووجه الف بينا والحاج ما يمكنه بين بان بين لازم الاضافة الى المفعول في الجملة للحاج ما
الحاجة في التعليل في مفعولها او الالف الذي في الاخر في الوقف وبين يكون ظرف زمان
اذا اضيف الى الوقف او الحذف وظهر مكان اذا اضيف الى الحذف او المكان فيقول بين
زيد وعمر وبين الدار وبينما للزمان لانها مضافان الى الجملة فتحقق الحقيقة
اضافتها الى حدث هو مضمون الجملة وكلما كان باخره ما الكافة ليكلف كما في انشاء المفعول
وبصرف الى الجملة ولما فيه من العموم اشترط بهانه الحركات الشريطة فخلزم عليها بالجملة
ومثلا بين وان للمكان استغناء ما وشرط اي في استغناء وشرطه بدليل قوله وقم
للمكان وجر قال اي وقت استغناء او من حيث الاستغناء او في استغناء ففتح بعد وان
ما بعينه بين كاشعوب العبارة ويلزم في لفظ او تقدير اكفهم من ابن عثرون لما
من ان وقوله انك ههنا اي في ان ولا يقال انما زيد بعينه ابن زيد واما بعينه كيف كان
توكلون واما بعينه فتعني كذا في التعليل واول قوله في فانو فترك ان في شتم بالثنية وتخص
من شرطه بالمستقبل وبع الحاضر والمستقبل استغناء ما ويجوز في معنى من ومنى وهو
حرف في معنى وبعين وسطا كما هو زيد وصفت في طلال وسط ولا يخفى عاقله كجمل معنى
في واما ان فقال ما خوفه ابن واستبعد في كل باختلاف مفعولها واما فعلا ما خوفه
من اي فعل اصله اي او ان مخفف اي او ان كجذب الالف والاول في قوله الوان فاقم
خصارا بان وحينئذ يمكن ففعل في جعل اصله اي ان ووجه بان الان لم يوجد بدون
اللام واي لا يضاف الى المفعول للمكان الذي يقع فيه عظام الامور والاول
للمستقبل وكسر هجرته لغته سبويه وكسرتونه لغته وها في شرح ان المشهورة في الاثر
والسكون وقد جاء كسرهما ايضا لم يوجد وكيف للحال استغناء وهو بعينه على اي حال في الرفع
من انظر في لان الحال والزمان متقاربان لان الحال بعينه الحقيقة في الوجهان يقال
لان الجار والظرف متقاربان ولو جعل في تقدير اي حال فكان طرفا شترين في الحال اقرب الى الطرف ولما في

بعضهما

على تقدير غير ما جاز ان تدور على كيف سبب صمد بن وكو كيف خرفا من انب التفتش في كل سبب
هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت اصحاب اسم سبب فبذلك سبب بعينه الحال المحي بالكيف
انت محمل اصحاب انت او سبب جعله التفتش بعينه الحال القاب فبذلك سبب بعينه الحال المحي بالكيف
على السبب فان جاء بعد كيف فعليه نحو كيف يقوم زيد فهو في موضع الحال وان جاء اسم نحو كيف
زيد فهو في محل الخبر ومما قد مره على من دفعه ان النسخة زعموا ان الهمزة قد حذفت فصار زيدا
بدليل تصغيره بعد التسمية به على منبذ وجمعه اما اذا علم انه لفظ غامض الالوب ككلامه التفتش
بالجوابين واما ان قول النسخة غير موافق لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول
عن العرب ونحن نقول غير قول النسخة انه لو سمي كذا ولم يكن اصله متداولا لانه
العام في التسمية بتنازله غير المدونة واذ اصفوه من شد القيل من مذوا واذ اجمع
لغيره من ذوا على قبل منبذ واما علم انه من الالوب في التسمية ولا يخفى ان فيه تطويلا
او لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منبذ ثبت ان اصله متداولا فاجابة الى التمسك
بتصغيره وجمعه ثم قد بين على السبب واذ في الالوب كان بعينه الالوب فيقال في اليوم وفي بعض
اللفظ مصمم ابداء كسر ميم وميم منبذ لفظ سلبية وكذا ان نقول قد منبذ على منبذ
فقال منبذ قبل ان البناء قد يكون على وضع الحرف ومنبذ محمول على لو ثبت هذا
ثبت انه ليس اصل منبذ والاكيف يكون اصله في البناء بواو على بعينه اول المدونة
اي اول مدونة معينة باضافة الالوب الى الالوب السابقة فبذلك سبب بعينه الالوب في اول المدونة
عدم الروية منبذ مصنف الى الالوب السابقة تقدير الزم حذف المضاف اليه العلم به والاكيف
ان التكرار لا يتوقف بالاضافة الى الالوب ليست معرفة بل في حكم التكرار عنده اسم ولا هذا
نوصف به التكرار فليكن هذا منبذ الزجاجة يكون منبذ او الالوب كوك التكرار منبذ
المعروفة في صور كثيرة فليكن المعروفة المراه به ما يقال في التفتش والجمع وجمعه عليه ان ما يقال
ما رايته من الالوب ان الاذان صاحبها فيها منبذ في بان ما ذكره بيان للاغلب وبيان
التشبه في هذا المثال في حكم المعروفة لان المراه ليس العدو بل تعين او المدونة انما ذكر
المعنى لتعنيان هذا الوقت لا لبيان عدده المعروفة او على انه انما يقال ما رايته
من يوم لغيره فيه وتكلف بان المراه بالمعروفة المعاني وبعينه الجميع اي جميع المدونة المعينة
بالجمل ان الالوب على ما عرفت قبلها المقصود بالعدوى اي ما يقصد باسم العدو سواء ذكر

بلفظ التفتش او التفتش او بلفظ اسم العدو فيقال ما رايته منبذ واما ان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ
المعروفة الاولى بالجميع فيقول ما رايته منبذ اي جميع مدونة عدم رويته اجزاء امس قد
يقع بعد اتمام المعصية او الفعل او ان او ان كذا في بعض النسخ فبذلك سبب بعينه الحال المحي بالكيف
في ان بالتخفيف او في ان بالتشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله اوان ولفظه
كان منبذ اي الكلمة بالتشديد والتخفيف معا واما من قال صورة كانه ان
منقول فيما كتب به من الصواب فيرو عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المان او ما كتب
به من الصورة لان كل ما يد او بصيغة الكلمة بلفظ في وقت القراءة فان قلت
لا مخالفة بين المعروفة والمقصود بالعدوى واهل الامور في اظلة فيما فكيف
ذكرت بعد انما قلت كانه اريد بالمعروفة المعروفة والمقصود بالعدوى الزمان او ذكر
معروفه في غيرها فلو طعنه بقوله فيبذ زمان مضاف معروفة في اذ الالوب اول المدونة
نحو ما رايته منبذ سوك اي زمان سوك وما رايته منبذ سوك وعووك اي زمان
سوك وعووك لان منبذ في الزمان ولا يليق جعل الحديث خبر عن الزمان
فقول هو اي كل واحد منبذ منبذ او ما بعد خبره بمقتضى الدليل على تقدير
الزمان خلافا للزجاجة اي ما بين الزجاجة او ما بعد فالصيغة للنسبة دلالة على ان
الزجاجة فان الالوب على ما ذكرنا في وقتها او في بقاها نحو كذا لسان
المقصود خلافا لكونه بيان فانهم جعلوا ما بعد فاعل محذوف وجعلوا منبذ بعينه
من اذ لانه اصله عندهم فالعنه فيما رايته منبذ يوم للجمع ما رايته منبذ يوم
للجمع وفيما رايته منبذ واما ما رايته منبذ او منبذ واما ان منبذ او منبذ واما ان
واختاره التسهيل ولم ينفذ اليه المصنف كثر في التكلف وبالجملة هذه الجملة لا تجزى
من الالوب وقل السبب في منبذ على الحال ولا يرو عليه انه لا في الجملة الاسمية
من الاول لان ذلك اذ لم يجعل مثلا بالمعروفة كذا كلمة فهو الالوب في زمانه يتاويل بها
وقد سطر السبب في منبذ يوم للجمع بقوله منبذ ما ومع ان جملة مستقلة لا يصح عطفا
على سبب حتى يجعل كذا علامة انما ليست جملة مستقلة وبعد بان عدم صحة
العطف لصيرورتهما جملة واحدة حتى لا يستعمل واحدناك لا يستعمل منه التفتش وهذا
والاوجه ان عدم العطف لا ينافي ابداء جواب منبذ اوكم واما ما ذكرنا من الالوب على ما جاء في الالوب فبذلك سبب بعينه الالوب

بلفظ التفتش او التفتش او بلفظ اسم العدو فيقال ما رايته منبذ واما ان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ

كالف على والى وحكى سببوه عن قوم لكره الكس والاضاف الى ضمير مقصور لا اصل
 الالف سوى التثنية ولكن كوضد واصل الفاء وبصرف فيه باستحسان الدال في التثنية كان
 تكملة النون وفعالان فاعل وقد جاء لدن او كونه الدال مفتوحا وكسر او الياء انما
 بقوله ولدن وكان كلفه كناية واصل وقيل الدال بالضم والكسرة وربما ينقل ضم
 الدال لما قبلها ويدفع النفاذ الى كينين بتحويل النون بالكسرة وبها لدن فتفتح
 لغات سلمة عن حذف حرف وربما يدفع النفاذ الى كينين بحذف النون فيحصل لغتان
 لد بفتح اللام ولد بضم اللام وربما يحذف لدن بحذف النون من غير سكنين الدال والنون
 النفاذ الى كينين ويقال لد بفتح اللام وضم الدال ففتح لدن ثمانية لغات ولا يخفى
 ان اللغات الثلاثة الهجيرة منبئات على السكون لان الحركات النون ان كانت المنحرفة
 والمعتبر في البناء حال الفردون الوسط ولو قيل انهم مقصودا لمعتبر هو الدال
 برونه ان الحذف لعله لا يفسد نعم يصح فكذلك في بضم الدال ودفع النفاذ الى كينين
 كحذف الحرف الصحيح لا نظيره كمن حرام على فذلك حذف النون بلا علة لان ما حذف
 بلا علة راوا حذف لدفع النفاذ الى كينين او لم ولدن بمعنى عند الا انه لا يستعمل
 الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد صوفي حرك ولدن لا يكون
 الا مع من لفظ او تقدير اذ لا يستعمل بدون معنى الابداء ويكون للفرحان
 كذا لدن صبا وحلجان كذا لدن حكيم واذا اضعف الى الجلالة تختص للفرحان
 اذ لا يضاف الى الجلالة حرف طاء سوى حيث ويصرف في الاضافة الى الدال والضم
 الاصل فان قد تنصب خاصة لفظ عدة لا غير شعبة لكونه بالتثنية في السقوط
 واختلاف الحركات ما قبلها واجابوا من قولهم لدن عدة بالرفع فعلى الاضافة
 الى الجلالة والتقدير لدن كان عدة او اريت عدة فيكون لدن مصدرا الى الجلالة
 ويكون جميع لغات على حالة واحد ولا يضاف محذوف النون من لغات الى الضمير
 قبل علة بناء وصح بعضا وضع الحرف وحل الباء عليه فيه انه لا يجوز ان يرفع
 بناء الاصل على ما يحصل في حرف فيه فان وجوده بعد بناءه كما هو الحال وقيل استلزامه
 الابداء الذي هو معنى من هذا الاقرب ان يقال تنضمه معنى من ويجعل صوتا
 تائيدا ولا يفقد من اذ لم يذكر ومنه فاعل في الحذف وقوم امر فيه لغز الفرمان لا معنى

الالف في حقه فلا على الالف المضاف المنضمه انه لا يكون الا مع لاء بعيدا وهو لما بيد الفقد قد يستعمل لما بيد الالف
 لم تكن اراه قط اي داما وفتحات تحذف الطاء بحذف الالف الاولى والثانية فتمت
 حركات وجه بناء وضع بعضا وضع الحرف وفيه وقيل تضمن معنى لام الاستفراق
 لبس معنى اللام بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى على من له درية في معنى اللام وعوضا وانما
 فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قبل هو معرب اذا اضعف فيقال لا افعله عوضا
 عما يضاف بالانصب فعلى بناء القطع عن الاضافة وجه تنجيم على المعنى ان في العبارات فلا بد
 لافرادها منها ويمكن ان يقال تضمن معنى اللام الاستفراق وفيه بوجه انه اذا رددت بوجه
 الوقت في غير علوم يرب فيقال فعل ذلك في اي موضع في المستقبل اكثر ما يستعمل عوضا
 من القسم للمقبل المنضم قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع فطاشه فاستمرجا وحرف
 الحروف والجملة اسم اذا اريد به المقدم على بومك في التفسير هو معنى على الكسر مطلقا
 عند الجازين ممنوع الحرف رفعا وكسرا نصبا وجر اشد التمييز من التاميين
 في بوم غير منظر مطلقا فان كسر او لوق باللام اذا اضعف اعرب بانفاق هذا الكلام ومنها
 الآن بوقت حمر جمعيه او بعضه وبنزله اللام في قرينة غالبه لا لازمة ثم يكره نقله بناؤها
 وجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها في انه استلزام وقيل هو معرب لانه و
 في الان بالكسر ووجه بانه لو ثبت اختلف البناء على الكسرة نصبا ومعنى ما في فوطرف بمعنى
 اخر يستعمل استعمال الشرط لمعية فعل حاضر لفظا ومعنى او لم يغفل جوابه ايضا كذلك
 او جملة اسمية مفروقة باذا والفاء ودرجا بقرن الالف بقاءه وقد يجوز مضارعا والظروف
 المضافة الى الجلالة الظرف المضاف لان المسئلة انما يكون حكما كليا يستعمل على الكلام المجرور
 الظرف المضاف الى الجلالة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين حقيقة اذا
 كانت الجلالة فعلية فعلى ما حصل لفظا و كان المضاف حرة فهمهم لان علة البناء
 الاضافة الى الجلالة لانما حجة الى المضافة هي اليه والمضافة هي اليه غير طائفة لانه
 متضمنون الجلالة المستورى فيها على ما سبق ولا يخفى في ذلك لبناء الجلالة واعرابه يقع
 ان التثنية لانما يشهد به ما جعل الشروع ان بناءه لا كفا بنا البناء على المضاف اليه
 ليست شمس وان الجلالة ليست بمعنى ولا حرة واذ ان المضافة الى كلمة افلاان المضاف
 لا اذ حجاز الالف اضعف اليه وليس البناء على الجلالة بالواسطة كما توهم يجوز بناؤها على الفتح ولم يجب لان الاضافة عن لازمة

فلم يفوقه الايجاب ولا يشكك القاع

وبكذا المثل والكيل وقد يكون العدد وقصه ما وضعه لكمة يتناول الجميع
 فلما قال احاد الارب خري ما سوي العدد وفيه انكم سوا من العدد
 ولا يجاب
 عنه بغير العدد والذراع والمثل والكيل انما يقع في الجواب عن حيث العدد
 واطلاق لكمة على المصطلح باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تشبيه على العدد
 عن الوحدة لانها لا عن وانسب الاعداد ولا يبر الواحد والاشكال لانه لا يبر
 احاد لانها موصولة لكمة الا احاد الاشياء المتفرقة دون الحقيقة فالواحد
 كيه هذا وذاك الى غير النهاية قال الرضا كية احاد الاشياء العدد والمعايير لان
 ما يجاب به عن السؤال كيم العدد والمعايير فيخرج منه الالوف والمئات وينبغي ان يعبر
 عن كيم بالالوف والمئات ولو خرج التوفيق لا يمكن البحث عن كيم الالوف
 عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع لكمة الشئ فيخرج عنه ما بيان والغال
 بعي ان ما يجاب عن السؤال كيم هو العدد ولا العدد لان كيم انما ياتي على
 المعدود والاولا انه موصوف للعدد فيقال كيم رجلا فلو لم يكن المراد كيم
 المعدود لما صح جعل الرجل تمييزا والجواب عنه عشرة من رجلا فكلان

عشرون رجلا فكلان الاصل ان يقال اسما العدد ما وضع للعدد وما لم يوضع
 موصوف اسما العدد وكان الوصف من التعريف معرفة ما وضعت بالحقبة التعريف
 بفسطاط ففسطاط مع عدم بناء ففسطاط انما يقال حصولا انما عشرة كية في
 ترك تعين عدد الفروع الى انه يقبض على عدد من ثمة بقوله واحد الى عشرة على ان
 الاصل في باب العدد في عشرة وانما لا دون التاء لانه ادنى وضع والحد من التاء
 فخرج حصوله بسا ط التاء ومائة والاف صرعا انما حصل بالتعريف في تلك الاصول
 بالثبوت كونه مائتين والالفان والما يجمع كومات والوف واما ما ياتي في عدده للجمع
 كونه عشرين واخواتها واما ما يعطف واما بالتركيب الاضافي كونه ثمانين واما
 بالتركيب التفضي كونه خمسين عشر ومن غير عنه بالتركيب الاتقاضي فقد خرج عن
 الاصطلاح فشرع في تعيين الاصول باعتبارها وحدها من المذكور والمؤنث وان
 كيفية تحصيل الفروع المذكور والمؤنث وقال بقوله واحد وثمانين وثمان
 في احادة كونهما المذكور الاصل بالقديم المذكور واحدة وثمان وثمان وكون
 نقول على صيغة الخطاب للمتكلم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث
 با رجاء التمييز الى الوب في الخبر على حقيقة وكل وجهه مولى لا يجعك قطعك متوليا
 ووجه عطف اثنان وثمان وشر ك عطف واحدة خفي في ثمة الى عشرة ثمان
 الى عشر بذكر التاء المذكور وتر كها للمؤنث وكذلك يجمع بكسر التاء في الاشارة ويخرج
 لثلاثة الاشعة فنقول نصفه رجال وضع نونة اعلم ان الفرق بين المذكور
 والمؤنث بالتاء وعددهما في غير الصفات المضافة قليل كونه رجلا وثلثا
 وثلثة مطروفا وانما كثر في اسما العدد لانها في الاكثر يستعمل في الصفات
 حيث يبراد بها المعدود بالمعدود لا نفس المعدود على ما هو وضعه ولهذا رجا
 بجر ما على موصوف فيقال رجال ثلثة كونه الاكثر استعمل في سنن الجاهل وغير
 جارية على موصوف بابراد موصوفها مضافه اليه او تجنر وما كان الصفه
 التابعة للمفعول وادوا الفروع ثلثة اذ لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال
 رجلا صناد ثمة اثنتي عشرة التابع يجمع المذكور فلم يؤنث ففرقا بينهما فاحفظ
 البديهة الذي يستحق ان يميزه وجوه ذكرها والمفعية ثلثة اثنتي عشرة اعلم انه كان اصل المذكور

واذا اصبحت العدة والعدد كونه موقوف على حكم من يقع مقصور على عشرة وعبد
 واذا عشرين او اقل من عشرين مائة وجملة ان حكمه في النوق وحسن
 من الحكم بخلاف ان يقع عشرين يوم ولبنة فانه يبرأ ويشتري ليليا عشرة
ايام كذا في التمهيد ولا يغير واحد والاشنان ومنه دعوى استغناء بلفظ
التعريف ان قلت الاول في كونه لانه لا حاجة بدفعه بغير يومهم المقصد في نفس
المقصود اليه قلت بنبأ ورجح التمهيد كونه مغيرا وبذلك اللفظ
ينبغي ورفد ان التمهيد مع النظر كونه مغيرا كونه مغيرا فافهمه فانه دقيقا التمهيد
عنه لانه يقيد بمغير الواحدة الواحدة وغير الاشنان الاثنته لان المقود
جامع والمقصود عليه كذا اختصار للعدد والتعريف ان قلت في الاستغناء
بكت لان الايام تم التمهيد بطول بالاكفاد بالتمهيد او لغيره اجتمع رجلا
على نعم الرجل قلت وضع غير الاخذ او ليس بالام تم التمهيد بالامانة
العدد والجنس قال الموضع هذا الاستدلال بالام في واحد جال وتنازع جال
شنا رجلا ورجلا في ضرورة الشواذ فخطئ هذا وعدم الاتمام في واحد
رجل ام لان رجلا لا يقيد جماعة واحدة في رجل جال ان يتغير الاستدلال
ان العوب استغنوا بتوجب مغير غير اعراب الواحد وتنشئة عن الاشنان
بمخلاف سائر العدة فانه لا يمكن تصرف في غيره بوجه بغيره عن فكر العدد
واذا قصد تعريف العدد او دخل اللفظ غير المضاف والمركب في احد كان كالوحد
هو اكثر من الواحد والعشرون رجلا وان كان مصدرا فاعلم المضاف اليه
وان تعدد المضاف اليه فاعلم الاخير كقوله الدرهم ثمانية الف درهم وان
كان مركبا دخل على الاول كقول واحد عشر وقول اى انت او العوب وعلى
الاول هو امر جاء في حصة الخبر لانه كذا فاعلم في المقود اى في اضافة الواحد
والذي اخبره وميزه المقود اى العدد ولا مطلقا المقود ولا يفتقر الى
الرجل على الايام بربا ثلث ثلثة واثنان باعتبار نصيبه بعدد الايام المدة
بواحد اصله الاول في التعريف بالمقصود فليكن فيه التمهيد وقول قلب
انه يكون نصيبه اصله فكذلك الاصل حيث جوزه اثنان بغيره جعل

جعل الاشنان اثنان بغيره ورنه واحد منها وقيل الاخذ مطلقا وارجح ما حكى
 فليكن في سائر الاشنان لا غير التي في الثانية الى العشرة بالتمهيد للمعنى وان ثبت
 المقود لا يغيره بخلاف العدد فان فيه التمهيد للمعنى والثاني ثلث ثلثة
 ما عرفت ويؤيد انه لا يفتقر الى ما تحت الاشنان لعموم بمفعوليه والاشنان والاشنان
 من الاشنان وانه لا يفتقر الى ما تحت العشرة من جعل العشرة عشرين
 ولم يقدر فيها هو باعتبار الحال لا غير بغيره بغيره وقالوا معنى لا يفتقر الى
 تحت الاشنان وما فوق العشرة ورنه لم يقدر في اعتبار الحال لا غير وان جعل
 لا غير اوسع فافهم ولا يقنع وقد اثبت سبويه النصيب في فوق العشرة مقوله
 ثالث عشر اثنته عشر اذ ثلث اثنته عشر فتوب الاوكر استوف وباعتبار حال
 فان قلت النصيب حاله فكيف جعل حاله مضافا بنصيبه قلت في النصيب اعتبار حال
 الغير وجعله عدد او قوة لا كونه في درجة من العدة فالحق بانه يجب للاعتبار
 فالحق السائل بالاعتبار حاله ووجعه الى اصله باعتبار كونه في درجة من درجة
 العدد الاول غير لفظ الواحد الى الاول بغيره ما قصد من الدرجة فاذ لم يقصد
 بيان الدرجة قيل واحد الاشنان او الثلثة ولم يكتفوا بما في ذلك الذي يذكر في
 السيف كما اعتادوا من ايراد السيف مغاير للعدد المقود في الواحد حيث كانوا
 يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول فاعلم نصيبه في الدال واللام بغير
 اذ جعل صفة مقصور فعلية على ما اول واول لم يجعل صفة نونية فعلت
 فعلته اذ لا كذا الى الصريح والثاني الاول والثانية الى العشرة واللام بغير
 وهذا حاجة التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في المقود بلفظ
 العدد ويقول لمن هو تسعة عشر عشرون وفي المنيف على ما عرفت في التركيب
 لكن بلفظ ولا يتركب كما كان في العدد مقصور على واحد والعشرون والى اذ
 والعشرون ومن ثم اى في اجزاء القول المذكور بتفسير العدد الاصل
 بواحد مثل العدد الذي هو اصل هذا القول وبيان حاله باعتبار الدرجة
 الموقعة فيه كما اشترى اليه قيل على الخذف العوب وهذا يؤيد جعل مقوله
 سابق بمعنى مقول العوب في الاول ثلث اثنان بالاصناف الاصل منه بواحد اى بغيره ثلثة في ثلثة

سابق بمعنى مقول العوب في الاول ثلث اثنان بالاصناف الاصل منه بواحد اى بغيره ثلثة في ثلثة

ان مغفور

بالتواضع والافتقار
في كل وقت

ان يقول ان ثبتت فثبت ثلث عشر لانه المطلق عليه الخلفاء في تقديره
 المذكور والمكثوث الى هذا باب المذكور والمكثوث فمزيدا يدل دلالة واضحه على ان
 قوله امر نوعان خبر مبتدأ في ظرف وليس مبتدأ بعده المكثوث علامة التثنية
 هذا تعريف المكثوث الغير التام ويظهر ان التام يدل كمال ليس فيه علامة
 تامة لا لفظا ولا تقديرا لفظيا او تقديرا المقدر لا يكون التام ولو حال
 ما فيه الا ان كان في المفعول او المقدر لكان اخص وجزء من التوفيق
 المكثوثات الصفة كرهت وانت وهر وها وهن واشتات الى غير ذلك
 لفظا او تقديرا وعلامة التثنية التام المنقلبة ماء في الوقف وكان
 اطلاقها لان التثنية في الالفام عند اطلاق اسم علامة التثنية لا ينفذ
 للدلالة على التثنية او لانه بما حل مع في التام معاملة المكثوث سواء كان
 ياد له لدلالة على التثنية وهر في الصفة غير مفعول التفصيل واهل
 الصفة ومفعول ومفعول ليس في الافعال كذا كرهت في امرأة شبيهة
 بالرجل ومفعول مفعول ومفعول مفعول في المفعول بالياء
 قياس في الاسم الجامع سماعا فليكن جملة وان تامة وعلامة او للوقوف بين
 الواحد والجنس في المصادر والافعال والافعال كرهت وخبره وغير
 وعرة والمراد بالجنس ما يقع في القليل والكثير بمقتضى الواحد كونه من
 ليس بحسب هذا المعنى وهو قياس ومجئ للوقوف بين الالفاظ كرهت عن
 وواحد فليكن كسب وسفته ولين وسفته وخبره للوقوف بال دخول
 على الجنس التام والواحد بالجنس كذا في الجنس كرهت للواحد وهو قليل او كذا في
 في مفعول ومفعول ومفعول علامة دروابة وخبره ومطربة ومطربة
 التثنية باعتبار تقدير موصوف هو جمع يجعل الواحد كالجاء في التثنية
 تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتثنية على ان مفعول
 جمع موصوف بالجمع الا قصر فيقال جواته في جمع جوات
 وموازنة في جمع موازن هذه غير لازمة فيقال جوارب
 وموازن او للتثنية على ان مفعول مع ياء النسبة وهو ايضا في جوارب

عبدالله بن محمد بن عبد الله

الا فصح فيقال ان ثبوتها في السمع وثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 المحسوس عن مصداق فيقولون ان ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 مع حذف الياء والواو والهمزة او الالف كذا ثبت في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 وجازية في ثبوتها في اللمس وقد عرفت ان ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 وقد عرفت ان ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس وقد عرفت ان ثبوتها في اللمس
 ان ثبتت كما في ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس وقد عرفت ان ثبوتها في اللمس
 او ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس وقد عرفت ان ثبوتها في اللمس
 نحو يا ابت او المستقل في الوصفية الاسمية كالنظيرة والذبيحة والخاب
 عدم لزومها لا يكون بمعنى من المعاني في كل لغة وعلمانه وهي لازمة لهذه اللغة
 عشر فمما ليس في جميع اللغات في ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 بها ما معنى الحروف وما تحتها بالاثبات البرهان عن الالف فيكون ثبوتها في اللمس
 هو موضع وموضع في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 الحروف في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 بين المذكور والمؤنث اذا لم يقصد بالحدوث في قول الله عز وجل الكوفية
 حيث قالوا لعلنا نرى الله عز وجل في الالف فيكون ثبوتها في اللمس
 ان الوقف برز الى السكون الذي في الالف فيكون ثبوتها في اللمس
 والالف مقصورة كانت او ممدودة الالف الممدودة ما بعده همزة
 فيستفاد ان علامة التانيث الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 زائدة قبل المقصورة والهمزة في الالف المقصورة فثبتت همزة كونا
 بعد الالف زائدة عند سببها وعند الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 وبالجملة علامة التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالمدودة
 يجوز ان يكون سبب الالف قبلها ويجعل الالف عليها لانها في الالف
 الالف عليها ما هو سبب الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 وهو ان معرفة ثبوتها في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 المقصورة والممدودة فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس

من تمام ان نحو ثبوتها في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 ونعانية ما يمكن ان يقال ان ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 من السماع فان ثبوتها في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 التوقيف الاتقيان مفهوم الثبوت عند النحوي وبيان علامة التانيث في الالف
 ما يمكن في هذا المقام واما معرفة بوجه غير هذا فلا بد من ضبط الالف
 مؤنثة لاسمها كانه في حالها الى البسوطات والالف المقصورة والممدودة
 اوزان فصح بالالف التانيث واوزان مشتركة بينها وبين الالف فيكون ثبوتها في اللمس
 زائدة لوجه وكثرة الكلمة وهي ما يكون سادسة كعقري ومكثري وقد ضبطها
 التمام على ما في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 جريان هذا التفسير في المذكور ايضا الا انهم لم يقسموا لعدم تعلق عرض بخلل
 المؤنث فالحقيقة ما زلت في ذكره فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 او لا يقال ثبوتها في الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 او من جعل تانيث الحيوان الغير الفاعل كالمؤنث اللفظ في الاحكام الالهي
 كما جعل المؤنث الغير الفاعل اخلا في المؤنث اللفظي تقييد ما بانه
 ذكره العقل بالحيوانية قال المرحوم الاول في توقيف الحقيقة بذات الفرج ثبوتها
 يخرج عنه مؤنث لا يذكر له على سبيل الغرض وهذا كلام خارج عن التمهيد على ان
 حال هذا الغرض غير معلوم بل على اللفظ في الاحكام او بالحقيقة وانه منقوض
 بما قيل في الفرات ان سبعة عشر اشبه بالعلم فان النظر منه ان لا يكون لها فرع
 كاتمة ومائة واللفظ في خلافه سواء كان علامة التانيث في الالف او في الالف
 التقدير كظلمة وعين واذا السند اليه سواء كان علامة التانيث في الالف او في الالف
 التقدير كظلمة وعين واذا السند اليه العقل المنصرف بخلاف نعم هذا او اشبه
 الفعل فتبين ذلك الفعل او اشبه بالالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 المذكور فانه في حكم المذكور مطلقا الالف فيكون ثبوتها في اللمس فيكون ثبوتها في اللمس
 في كل الحقيقة وفي غير الحقيقة ايضا اذا فصل بين وبين السند فيكون ثبوتها في اللمس
 امرأة دون ضمير غير الحقيقة فانه في الحقيقة في وجوب الالف اذا كان حقيقة التقدير

كذلك

فلك في حاشية بعض بالجماء يقول حماد بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن عبد الله بن
 بالله وهو جواب الطلب لا عذب ان يجعل هذا مستقرا من الحكم ان بقا وقد جعل
 فريضة على اعتبار القبول في اليباع فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة
 بان النكاح في كلام الله حيث جاء وما كانت النكاح كانت انما هي بالبرهان
 قلت تبع في ذلك قول ابن السكيت ان الحب المحل للملك والموت المردية
 لا يوثق المستدالية بالثبوت بل يثبت المراد به مع ان الحب في غير حقيقة
 المنفصل بالفعل الثاني وث في المنفصل التذكير فقولوا هل هو مطلق
 الا ان الشمس على ما في الرضخ وحكم في جميع مطلقا سواء كان جمع تذكر
 او مؤنث حقيقة او غير حقيقة غير التذكير ان حكم في جميع مطلقا في
 ان الاو مطلق الشمس كما سبق والاو مطلق الشمس وجاء النسوة على ما
 في الرضخ والمراد بالتذكير ان لم يكن في هذه السلامة ولا يكون جمع بالواو والمؤنث
 خلافا لقياس تبيين وارضاهن وسنين فان الاو في حكم الاءاء والاف
 في حكم الجمع بالالف والاء قال الله تعالى في بيت النبوة صلى الله عليه وسلم
 غير التذكير ان لم فعلت هذا في الجمع وفعلا بسن الجمع وكما سبق
 وجميع فعلت وفعلا في قوة جاء بان في كل من الجمع تأكل والاء والواو
 به جميع المؤنث مطلق والفاء في غير مطلق غير الفاعل مطلقا في الايام مؤنثا
 كان او تذكر فعلت وفعلا في الواو النون غير الفاعل ان استعملت في المؤنث
 نقصان مطلقا تنزل بالفاء في غير الفاعل فعلت كان الاو ان يقولوا
 ان كالايا مفعلة وفعلا في اشارة الاصاله غير الفاعل الا انه خاف
 منهم الاصاله في فعلت ايضا والنقطة بين جميع التذكير الفاعل وعينه جاء في الجمع
 ايضا على اختلاف فنقول في جميع التذكير ان لا غير ونحوه الجار بهم او هم ونحوه
 ان الايام هم او هم ويكون المفعول ما كان آخره اي اخره في هذا المفعول
 سلطان ولم يجمع اخره شيء بل اخره اسم وبهذا ارفع ان نوبت المفعول لا يحد
 عليه بل على مفعوله لكن نحي انه صاه في غير ما جاء به في قوله تعالى
 مفعوله ذلك ولو قال ما كان اخره فيه لم ينقص لكن نحي ان المراد بالمفعول ما

القديم

بغافل

ما جاء في المتن والجموع في قوله من غير ان يكون من جنس واحد وانما هو في الآخر
 ولم يكتف بما في لان الجمع في المتن شيا والظاهر ان على السج سواء كان في
 اوله واخره ومنه قوله ما جاء في المتن اي استأثرت في التنبيه الفاء وبار
 يعلل صيغتين جمعيتين في المتن بقوله مقتوم ما قبله والاول بقوله مقتوم
 وبعد يعلل عطفها واخره بقوله مكتومة وفيه نظر لانه يجوز جمع المثنى
 على لغة من يقتضيه في قوله ما رواه الكشي عن لغة بني زياد من مقتوم في الف
 من لغة بعض بني اسد لانه يجوز جمع المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة
 رضى الله عنها يا حسان ويا حسان بضم النون ليدل الالف والياء وفيه ضم مع
 بعده عن العاصم لا يصح ان يكون في الالف والياء واما من كان في الالف
 او الياء والنون في قوله لانه يجوز لا يجب ان يكون في الالف والياء في قوله
 من الحاق في دلالة الجموع فالظاهر ان حص جعل النون ايضا في الاء والياء
 كحذف النون مع ان العلامة لا تحذف لا تنطق لاسم متاع حذف العلامة
 عند تعدد الاء والياء ان يجعل الدلالة محوثة على التضمنية لان الالف والياء
 تدلان على التضمنية على الاسم ايضا على ان مع في الاء والياء
 في العدد واللفظ من حيث الذي بعيد من المعنى الكمال من مطلق حقيقة
 او اوجا كما في التقلب نحو عمر بن لا بكم وعمر بن الشمس القمر لا دعا
 كونه احدهما واخلطت المسح بغير وقت معانوم العروب بجمع تغلبا وبغير
 في التقلب بضم الالف على غير التذكير على المؤنث فلهذا لا يفسر شمس بن
 قيل التقلب بضم الالف ايضا وبهذا اندفع ان جازر جلال يقتضيه كونه
 الاء جلالين معا وانما قيد بضم الالف بضم الالف كناية للمثانة في اللفظ
 فقط خلافا بين اللفظ المشترك بين المعنيين كما في اللفظ عند الص
 وان حصر في الاء والياء والبر في التضمنية العلم لان تشبيه اللفظ المشترك لانه
 حاول ما يوجب الاء في لان الجنس هو المعنوم ان لم سواء كان مجازيا
 او حقيقيا غير ان جنس التضمنية ليس به علم هو المشهور وعند المصنف
 التضمنية هذا الاسم لان غرض الاء هو العلم مجرد التضمنية بالاسم فجاء وضع اسم الجنس في غير مفعول

والحيثان

تجمع النون عند اسم كاستوين ويا بضم
 ومن قال المراد ليدل الالف والياء
 والنون في

وقد قيل ان العلم يقبض و هو ان لا يكون له في الخارج كثر من واحد
 وعشر بنو اهلنا وان لا يكون مركبا الاسماء وبما لا يخرجها عن كونها بسيطة
 يوجد على بن بالواو والنون وان كان اسم الذي يجمع صفة فذلك يعقل ان
 فان يكون فذلك يعقل حقيقة او حكم بان ينزل منزلة العقلاء بما لا يخرجها
 لان جدي بن وينبغي ان يراد به فذلك المعنى بقرينة قوله ولا ياء التانيث قبل
 ينبغي فذلك يعقل يعلم بان قوله فنعلم ان لا يكون له في الخارج كثر من واحد
 فبا سائر المعصوم على السماء كنعن الوارثون ولا يقال كنعن الوارثون
 به التسمية وانما يجمع جاري فذلك الواحد بقرينة منعده وان لا يكون له في الخارج
 والاضطر الاوجه لا يكون فذلك يعقل بان يكون العاطف وان يكون صفة فذلك
 صفتان مثل امر حمراء والاعمالان فعلان مثل كسران ولا مستويا فيه فذلك
 مع التوثيق هكذا كان حق العبارة وكان سفل المذكور على ان اسم فذلك
 يعنى فاعلا يعنى مفعول وجوب يعنى به مفعولا يعنى مفعولا على ان يراد باستواء
 المذكور التوثيق الاستواء في الجملة وعند حذف الوصف كنعن السماء فيقال امران
 بقرينة بن فلان واستثنى منه الرحمن الحاسب لان بكسر مشكوه فلم يبق الا التثنية
 فيقال صمد مطلق في جميع صمد مطلق في جميع وهو العجز والضعف الشديد على ما في
 العا موصى وكان وجه الرضى في صمد مطلق ايضا والاكثاف في جميع صمد مطلق
 ولا ياء التانيث فذلك يعنى فذلك ولا مستويا فيه مع التوثيق ويجوز قوله وجوبا بالاضافة
 وجواز الغير للاضافة في اسم الفاعل على اللاحق والعكس سابق في العروضة في اللاحق
 في اللاحق اللاحق منه فاجب في ان لا يكون له في الخارج كثر من واحد وقد قيل ان
 سنة كسر منه في الجوز وقد جزم غير التثنية على انه ليس كجمع سادس في الحقيقة ولا
 يعنى اللاحق وقد يكون في سبع تقديم بيان شذوذها على حذف النون لانهما
 متعلقان للاحقة يجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف بالاضافة
 قلت كانه اراء شذوذ سبع سنين باعتبار عدم حذف نونه بالاضافة
 ايضا في قوله وعائنه من كذا فان سبع سنين باعتبار ما شرب مرادوا بالجمع
 بالواو والنون على ضبط العروضة عدة منها بنون في جميع ابن شذوذ لان في

ابنوا وانما من اصل ابن وهو بنو كوس وحذف الياء كما حذف في الواحد
 ولا يعقل بنون بفتح ما قبل واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذ لان القياس
 ابنون فكم يجعل لانه غير علم قلت انما من الواو والنون انه صفة حيث قال ابن
 بس على ابن وانما هي صفة على حذف الحروف الباء الى قائم بدلوا الياء منها وانما
 ابون واحون وبنون وشذوذها كونه غير علم ولا صفة ومنها ابون واحون
 في وج شذوذ في الجمع المصغر العاقل فقال ابن بنون هو تصغير بن على فعل
 كما صغر بنين وبنون لانه لم يوجد بن وانما قد تصحى به المصغر وقال
 الكون بنون هو تصغير بنين كما دل جمع ابن على اللاحق ويجمع فعل على سبيل الشذوذ
 كما جعل ومن وبنون وشذوذها جمع فعل على فعل وقال الجوهري هو تصغير بن
 يجعل حمزة الواو قطعاً وشذوذها ولذلك فذلك من هذه التوجيهات ليس
 مما كان شذوذها باعتبار الجمع بل باعتبار الحروف اها جمعة فعل القياس فليس
 مما كان فيه ومنها وبنون جمع وبنون تصغير وبنون تصغير وبنون تصغير
 اللاحق ومنها الكسر ون تصغير الكسر كما رتب بمعنى كبر لولا التثنية ولم يوجد
 اكبر وانما قد تصحى بالاكسر ففوه كجمعه وبنون اهل وبنون
 غير العلم ومنها عليون لو جعل جمع عليه بمعنى المكان ارفع ولو جعل على الرفع
 ان الحرف متعلق بالجمع بمعنى المستوفى الى العلم فلا شذوذ فيه ومنها العا موصى
 ان لم يكن صفة واحاسنه ولطابيرها مما يات للاحق من الاسم الذي هو وصف
 من لانه ما التانيث المفقود ما قبلها في جمعها بالواو والنون على خلاف
 القياس ولا يخفى ان هذه الصلة لا معنى من السماع او معرفة عام كسر
 اما موصى من لانه السماع وبنون جعل بنون بعض بنون الجوز غير القياس
 معقب للاحق بنون فلا يخفى بالاضافة ومنه سنين واربعين ومن
 فينزل الباء على سفل ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لا بد من الذكر
 في التوثيق فان كان البعض مذكرا البعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان
 التذكير قبل التوثيق وكذا اشتراط التثنية قبل التثنية غير العاقل ومنه
 العا موصى بالجمع ومنه التثنية عليه كجمعة المذكور الذي هو موصى غير العاقل

اسم الفاعل ما اشرف في فعل هذا التوفيق جاد في علمه بين الامم عند المعبر بين
 الفعل بعينه المصدر قال سيبويه في المصدر فعلا وحدثا وحدثان وحدثا كذا في بيان
 لغاه المشهور وكانه يجعل التوفيق صاعلي كذا بين اختيار الفاعل على المصدر
 من قام به مريد لا قام به على سبيل التقلب فلهذا لو كان كذلك لا يكون اسم
 الفاعل صفة لان له ذات منه لا يكون في غايه الا بلام ولا ما قبله يخرج منه
 اسم الفاعل على ان مخصوص صواب غير العنصر كالمصدر والى ان هذا هو
 لا يقال شكل بغيره صام ولو كان موصوفا على ان قام به كما صح هذا
 التركيب لا ينفرد صفة من قام به لا ينعى السند والمجازا الى من لم ينعى
 والمتميز في التوفيق انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل والماضي
 مع انه في الاول اتفاق وفي الثاني عند بعض معني الحدث في حقيقة الصفة
 المشبهة في معن صفة على ان اطلاق من غير تقييد بالحدث ولا بالثبوت
 ولا اعتبار معنى الحدث فيه بعد من صيغة الصفة المشبهة الى الفاعل اذا
 قصد الحدث فيقال حسن وما لم يوصف وحاصل هذا ان على ما قاله الرضا
 ويجوز ان يستقبل في الغالب مما هو على وزن الفاعل كالمراد في العالم
 في اسم الله مجاز وحيث في مجزى التلاني في غايه فلا يتقصد صيغة
 المبالغة ولا يجب فيجب في التلاني وبيان الصيغة في تمة التوفيق
 والمراحم التلاني ما يكون حاصيه على ثمة احواف فقول من مجزى التلاني في صيغة
 الفاعل في التلاني او ما يكون في الاصول من حاصيه ثمة من مجزى التلاني
 الا حذر ان عن التلاني المزيد ويؤيد هذا الراجح ما في بعض النسخ من التلاني
 على ان كذا رب قال المصنف لكثرة التلاني وعلمه اسم الفاعل على هذا
 الوزن اسم الفاعل ولم يقولوا اسم المفعول المستعمل في ثبات هذا
 وفيه ان اسم الفاعل ليس بعينه اسم على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعول
 المستعمل في ثبات بهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم ينفرد
 كالنكرة والمندرج والمجاور لان الاغلب فيما بينه وبين الصيغة ان ينفرد
 فعلا كما في اسم الفاعل ولا يستخرج لكان شيئا كذا في الرضوي ويمكن دفعه

بان المصدر لم يرد ان اسم الفاعل بعينه اسم على وزن الفاعل بل اراد انه خبر
 هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا للفعل ما صدر عنه جاعل شخص فاعلا كالمفعول
 في فاعل جاعل شخص في جاد ولا يستقبل باعتبار فاعل الفعل كالمستخرج في فاعل
 طالب الخرج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اعتبارا بظهور من وهو ان معنى
 الفاعل كثر وجوده في اخره من معاني امورا في ثبات التسمية على الاغلب
 على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل ما لو جعل صيغة التسمية اي حاشية
 لا الفعل ليشمل الكل لا كلمة لكن جعل اسم فاعل انب بالتسمية باسم المفعول
 ومن غيره ان التلاني وغير مجزى التلاني وهو التلاني في المزيدية والسر على كونه
 والعربية والعلوية على صيغة المضارع بجمع مضمومة متعلق بالظرف ان حاصل
 بوضع بجمع مضمومة موصوف حروف المضارعة وكما قبل الاخر كذا في المنفرد
 وفي بعض النسخ في مجزى في فاعل كثير ما يكون ما قبل الاخر بعينه
 ما كان في المضارع فلا يصح ان حاصل بجمع ما قبل الاخر فقلت هذا اذا كان مشتقا
 اسم الفاعل من المضارع فكيف في المصدر فاعل كسر ما قبل اسم الفاعل على غير
 ان يكون كسر ما قبل اخر اسم الفاعل كسر اكان في المضارع بحسب ودميات
 لما كان ما قبل اخره في المضارع مفتوحا بظهور على كسر فيه فمن قال التلاني
 يخرج من متعلق بكونه مثل كل ما كان حرف المضارعة مضمومة وغير مضمومة
 وما كان ما قبل اخر مضارعة مكسورة او غير مكسورة كذا في كان او في فاعل
 ولا يخفى ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بجمع مضمومة وكسر
 ما قبل الاخر تناقضا اخر اخر الحروف الزائدة في جملة الصفة واللوكة ايضا
 لكن المقصود واضح وهو اقرب من صيغة المضارع ولا نقاش في هذا
 وما ذكره هذا التقياس وتختص على صيغة المفعول في احسن وكذا سبب
 من السماع ودارن من دارن على ما في التلاني ومفعول في فاعل في
 وطائفة في الحاشية وفي في مفعول في فاعل بجمع او ضم الفاعل من ان
 ثبوت في جعل جمع على فعل فاعل في رفع الفاعل ونصب فعل بشرط معنى
 في ان التقابل ان اعني على صاحبه او الزيادة او ما واما اذا فقد شرط معنى في ان التقابل

اي العنبر من انما باسم الفاعل في انه يشبه ويكره ويؤثر فلهذا الملك
 ولم يعتبر ذلك التسمية في اسم التفصيل لعدم لزوم ذلك منه كما في الصفات المشبهة
 وهو جود معارض كذلك التسمية في اسم الفاعل التفصيل وهو عدم ان كان في الفعل
 الصفة كما استحق في فعل لازم برز عليه رجم في رجم فانه صفة مشبهة استحققت
 في رجم المتعدي واجب بان رجم جعل لازما بنقله الى رجم مضموم العين وجعل
 الرجم متعديا بطبيعته ثم استحق منه فهو مشتق من فعل لازم وهذا هو هذا اسم
 المفعول في الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا من الفعل
 فهو مشتق من فعل متعدي فلهذا اخرج اسم مطلق بهذا القيد وما ذكره الرضي
 ان اسم المفعول المشتق من اللازم اخرج بقوله من قام به غير من صفة ولا يفتي
 ان جعل رجم مشتقا من رجم مضموم العين مفعولا هو ان جعل رجم رجم لما رجم
 كما اطلقوا وخرج بقوله من قام به اسم الزمان والمكان والاول في الفعل اللازم
 وقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى حدوث
 قال الرضي الصفة المشبهة موصولة من قام به على سبيل الاطلاق من اعتبار
 حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفاتيح ان الصفة
 المشبهة للاستمرار والاسم للاطلاق ومعنى كونه بمعنى حدوث انه لا اعتبار
 بالحدوث منه بخلاف الصفة فتبين ان يقال في هذا ما روي عن ابي الحسن
 وصيغته في لغة الصيغة الفاعل ان الصيغة ما هو على وزن الفاعل وليس هذا
 يفرق عن عند حدوث الوجود على سبيل الاطلاق على ما وجد في كتاب
 الا وخرج ان فخر وصيغته لا يكون على فاعل على حسب سماع اي مضموم
 على حسب سماع ولا يقبض على قياس من نحو وصعب وشديد بينه ما يراه
 الاقضية المختلفة في باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك
 في الرتبة في علم صيغة اسم الفاعل يقال هو لم يفتن ومنطق اللسان
 وقال الرضي في باب الالوان والعيوب على فعل كما سود وبيض واطور
 وادغم ويعل على مفعول مطلقا قال الرضي لا يجب الاطلاق الا عن شرط
 معنى الحاد والاستقبال واما الالوان فملا بها ايضا منه بغيره واما العيوب فملا

لصنف

لصنفه وحين نقول المرحوم بيان الاطلاق العمل لا كصفة والاعمال لانه سبيل التفصيل
 كصفة علمه فيبقى ترك قوله على فاعل على ان خبر نواع في لغة كما ياتي في قوله
 فاعل على التسمية بالمفعول ونقسم نواعا مسئلة او الحكم الحكم والصفة المشبهة
 باعتبار الانشاء والاختلاف في الامتناع الحسن ووجاهة الحسن والفتن
 مسائل كلية تترقى الى ثمانية عشر فعل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى مفعولا
 المضاف الى ضمير موصولة محتج وكل صفة مشبهة غير معرفة يكون كذلك مختلف
 امتناعا وبهذا اوردنا في هذا من تلك المسائل ان في خبر مشتمل على التسمية على وجه
 القيد ومقابلة ومن لم يعرف هذا مسئلة قال اسم كل قسم مسئلة لانه لا
 عن حكمه ويسمى عنه فاعلا مسئلة لغة ان يكون اسم يحصل بيان ان يكون
 الصفة باللام او مجردة عنها ومفعولا مضاف او اللام او مجردة عنها اي اللام
 والاضافة فلهذا الاف امسنة انما هي لبيان ان يكون المضاف بالانفصال
 للمفعول صيغة الالف ثمانية عشر والمفعول في كل منها مفعول موصولة
 ويجوز ان يكون حاد على معنى الالف في قبضة ضمير حمل بيان صيغة الالف
 ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حقا الاتظام والمفعول في كل منها مفعولا
 ومفعولا ويجوز ان يكون في خبر ان يكون قال الرضي انما هو بغيره باعتبار ان
 في نفس لان الكلام منه قد مر في باب النعت والكلام منها في علمه ولا يخفى ان
 اعراضا لا ينحصر في اعراب النعت يكون بالاضافة ايضا بان يكون حاد او لا
 خالا وان كان الكلام فيه قد مر في الموصولة ولا يخفى ان لا فرق بين حسن وجه
 وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام خلافا ليدفع في قسم
 المفعول الى المضاف وغيره بل القيد يكون المفعول معرفة ومعرفة ومضاف الى الضمير
 وغير مضاف اليه فان كان كونه عارا او سنة مضمون بدور على كونه معرفة ومعرفة
 وكونها حالية عن الضمير ومشتبهة على الضمير لواء واحد والتقدير بدور على كونه
 المفعول مضاف الى الضمير ومضاف اليه حاد ب الالف ثمانية عشر فالمرجع
 على الفاعلية والنصب على التسمية بالمفعول في المعرفة لانها لا يجوز في خبر
 التسمية الا وان عذر ان على التسمية بالتسمية او المفعول على التسمية وعلى التسمية في التسمية

ولا يشترط الكثرة التميز على الكونيين جعل الكل منصوبا على التميز والجماع
 وانما قال فالرفع على الفاعلية وهو لا احتمال البدلية باعتبار ضمير في الصفة وهذا
 يبطل قبح رده على الوجه بالرفع هنا احسن لاسما على الضمير بالاصح
 كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية هذا
 الحسن وجهها حيث لم يأت الصفة فان قلت فعل البصريان جعلوا النصب على
 التسمية بالمفعول دون التسمية بالتميز لان المفعول هو الاصل في النصب
 والاحاطة بالاصل اولي قلت رعاية شدة المناسبة اهم ولهذا فمهم جعل الصفة
 متميزة عاملة للثبوت باسم الفاعل دون الفعل هو الاصل في العمل فان قلت
 فواستفاد الضمير من الرجل كمن عن الحسن الوجه فاراد واستفاد الحسن
 الوجه النصب عن الضمير قد الرجل النصب ليصير كالحال كذا رضاء
 قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك وتفصيله ان الالف موهبة قال
 اي ان مفعولا حسن وجهه ثمة منصوب حال من حسن وجهه لانه في المعنى
 فاعمل المصنف كانه قيل تفصيلا حسن وجهه وثمة او وجهه كذلك حسن الوجه
 وحسن وجه الحسن وجهه موقوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك
 بمعنى ثمة حال من الحسن قد من يعلم ان حال من الجميع اثنان ثمة اعتقالات هما
 الحسن وجهه الحسن الوجه بعدد والتركيب في قبيل هذا حلو فاصفا احاطا مع
 الاول فلو عدم حصول التخصيف لعدم حد وثوبين ولا ضمير بارز والاثان مستتر
 كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه اما احسن ومع الصفة
 بل فاعل اعتبر ضمير الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا ان لا يقع الحسن
 وجهها والحسن وجههم اسم عن البارز في وجهه فحصل التخصيف بل زاد
 بالاضافة ضمير مستتر احاطا مع الثاني فلما اصاب الاصل الحسن وجهها
 فلا تخفيف واما الحسن وجهه فهو صورة حال لا تخفيف فيه وحصل لانه في صورة
 اضافة الموصوف الى التكررة وهو على المصنوع واختلاف في حسن وجهه
 بناء على الاختلاف في جوارحه واما في مطلقا وليس كذلك بل يصحون بملوه
 معتقدا في السعة فبني في الشرح والكونيون جوارحه مطلقا وجهه الامتناع ان

الاضافة

ان الاضافة يكون تخفيفا والتثنية آه والتخفيف كخوف الضمير على منه فلا وجه
 لشرك لا على مع امكانه واحتمال الاول وما هو الاخر جرح المرحوم ووجه الجواز
 حصول التخصيف بالاضافة ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يختلف في حسن وجهها
 لان حذف النون ليس في حذف الضمير لان كليهما لفظان متحركان الا
 ان يقال النون كونه فاعلم مقام التثنية في حكمه والبواقي من الالف موهبة
 حية شتر ما كان فيه اي تركيب كان فيه لا حذفه كان فيها ضمير واحد لم يكن
 بافراو الضمير وحده بالواحد وحده فكذلك الحسن فاعلم بقوله ضمير الثاني
 احسن مما فيه ضمير لان من غيره حتى يقتضي ثبوت الحسن في الضمير لا شتر الى
 الحجاج اليه من الضمير ويراوته عن التثنية عن من الضمير وما كان فيه ضمير
 الاول اكثر وعمل التثنية في التثنية وحسن سقاوت حده بعد الضمير وكثيرا
 فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لا شتر الى
 المستفاد عنه واما لا ضمير فيه فبني لعدم حاجتنا اليه وما كان موقفا عن الضمير
 وعدده متوقفة على موقفة ما من حاله عن الضمير وما فيه ضمير نصب
 علامه نوحان لهما فقال ومنه رفعت على صيغة الخطاب بيا اي الصفة فلا ضمير
 فيها فاعل كالفعل حسن مرتب برجل حسن على انه وبضعف حسون ويجوز
 حسان على ان والاضافة ضمير الموصوف مبتداء كان او حالا او مفعولا
 فتوث على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله من رفعت وعلى صيغة الغيبة
 وهي ارجح لان موقفة المفعول هي هنا اهم من الفاعل وفي الاضمار الاول حذف
 واما حذف الفاعل وذكر المفعول الاسم وتثنية ويجوز ان يكون التثنية لانه لا دخل
 في الفوتايين ان في عن الضمير الشغل عليه كمنكره بغيره وذلك فيما لا يستوي
 فيه التثنية والمؤنث كذا لول ولم يقل بدل فتوث وتثنية ويجوز فيهما بقية اي
 الصفة الموصوف مع انه اخضعه لثلاثتها في المطابقة في الاغراب والنويف
 ايضا واسم الفاعل والمفعول ضمير مستفاد بياي الا حذر اللامزاجين وفيه الجمع للثنية
 والجاز لان وصف اسم المفعول باللام تشبيه باللام في الكفا بالرفع
 وعدم التباين والاضافة مثل الصفة فيما ذكر المتبادر منه فاذكر في التثنية وتواضع فبني لانها ليست مثل الصفة مطلقا

اذا عرفت هذا فنقول كان الاول ان يوضح قوله فان قصد غير توصل اليه
 باشد وكيفية عن هذا الحكم ايضا يستلزم ان يستعمل على ثلثة اوجه قوله
 فان قصد على احد ثلثة اوجه حال من مر توصل يستعمل بدل منه قوله مضاف
 لفظا او عين او موصوفا باللام العهدية والاصل استعماله عن لان وضع
 اسم التفصيل المطلب في ذلك لانه لا يفعل الا بمفضل ومفضل عليه والنسبة
 المفضل عليه في اوجع من كنهه فدم المضاف لمزيد الا انها لم تكن في كنهه
 فلا يجوز الافضل لمزيد لان الثاني مع منه اللام العهدية المفضية عن ذكر المفضل
 عليه لتعريفه عند المني طلب المفضل عليه فيلحق مع اللام ذكر المفضل عليه لمزيد
 جمع لام الجنس المضاف من لانه شعبة جمع لام العهدية مع من الا ان كان كونه
 بالاكثريتهم من غير جهة اقلية هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس
 صفة فعل بل متعلق بالبناء على المفعول من التفصيل اي هذا اظهر من كل
 ما عداه بعيد من الشك والله تعالى لا يحصى فاعلم في كل تعلم للجمع والزيادة فيفضل
 الا ان يعلم المفضل عليه مستعمل بدون من لفظي بل مقدر المفضل عليه من
 كونه الكبري من كل شيء ولا يبعد ان يكون التقدير الكبري كل شيء كما قال
 المرحوم لان حذف المضاف اليه لا يبعد بدون النور يرضى بالتعريف كونه
 يومئذ او بالتعريف كونه قبل وجوده مضاف اليه فله اسم بعده نحو
 سن ذراعي وجهه الاسدي سن ذراعي الاسد وجهه الاسدي يومئذ
 فذلك في مثل زيد الكرم واجل الناس بتقدير الكرم انما هي مقولة لان
 يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله فلا يجوز زيد افضل ولا بد من تقدير
 ولا زيد افضل فاعلم فاما قوله ان تجعله استثناء من قوله ولا زيد
 افضل ومقدر في القاعدة الا ان يعلم واول ما يقع في فعل التفصيل على
 معنى التفصيل كما قاله كالدنيا والليل يستعمل بدون احد الوجهين لفظا او
 تقديرا لانه لا يستعمل مفضلا عليه والامر بالبناء على ما يلي في كل نقطة
 وذلك ان يجرى في التفصيل قياسا عند الكبري وسماح عند غير وهو الاصل فاذا
 اضيف فله معنيان احدهما هو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من الاول

ما اضيف اليه من مت ركته في معنى يوم المضاف اليه شرط ان يكون المفضل منهم
 اي المضاف اليه والى امر منه لئلا يتوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فيستقل
 بقوله زيد افضل من جليلين مثل زيد ان من المقتضى تفصيل زيد على جميع ان من سوي
 نقه ولو خرجت بالمفضل عليه وحلت افضل ما عداه من الناس لم يجر الاضافة
 ولعن ان يذكر من يقول زيد افضل ما عداه والثاني ان يقصد به زيادة مضافة
 معيدة لفظية ما عداه فزيد الزيادة على كل ما اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد
 اعلم بغدا اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه وبضاف للموضوع اما الى ما دخل
 هو فيه نبينا افضل قرينين واما الى ما لم يدخل منه نحو يوسف حسن اخوته فلا ان
 اعلم مصر لكن بشرط في الاضافة الى ما هو داخل فيه ان ينسب بالمعنى الاول
 فيجوز يوسف احسن اخوته لانه هو اي يوسف غيرهم باضافتهم الى اخوته
 اليه فيجوز في الاول اي في المضاف الاول الا افراد ذكر الافراد هنا بدون
 التذكير مع تقييده في من بالذكور يوافقهم ان لا يذكر هنا كمن في بعض الشرع
 اعتبر التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس
 افضل الناس من كل شيء البواقي والمطابقة من هو المفضل كان او مبتدأ
 او فاعال واما المضاف الثاني والمعرف باللام فلا بد فيها من المطابقة وذلك
 لا يقدر بينهما ويربط الجمل بالبناء بتعريف المطابقة لانه في قوة فلا بد من مطابقة
 والذي من مقرر ذلك لا غير وما خفي منه معنى التفصيل اول قدر استوفى العلم
 استحقاقه والاقوال منه في قسم الشرح فان استعمل مع موصوف او مع صغار
 غير منفرد وان حره عنهما يكون منصرفا لخاصة الوصفية فيه فيقول عاما
 اول وهذا اول وقت اول ولا يعمل اسم التفصيل بنفسه على نحو اختلاف
 نصب الخبر والظرف وما يشبهه من احوال فانه ينصب هو الا ان كان جوابا والظاهر
 ان المفعول معه والمفعول له والمنتزعة في حكم هو الا ان كان خبرا ان نصب
 على التثنية بالمفعول من خواص الصفة المشبهة والاسم المضاف الى المفعول غير منفرد بين
 والافيد في العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل باسم التثنية في
 المفعول به نحو انما احببتك لزيد وبان فيما يزاو في مفعول الثاني في افعاله كذا ان علم بالخطا في زيد

واما اجمل تزييد وبتعلقا به حروف جر كانت بتعلق بفعله نحو انما امر منك بزييد وازي
 منك السلام واذا تعدل ما اول المفعول بين كلام النقول ستمشقا منصوبا بفعله
 المقدر عند البعدين فتقول انما امر منك بزييد الشهاب والتقدير كسوه الشهاب
 وعند الكوفيين الثاني منصوب به للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح
 تعلق حرفي جر بمعنى واحد لما مل فلا يقال جلس في الدار في الاصل الا على سبيل
 السؤل واما جلست في الدار في يوم الجمعة فليس حرف الجر فيه بمعنى بل احد جانبيه
 الامتحان والآخر للامكان ويتعوض اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله ما كانت
 احب الي والعلم في الفاعل المظهر وفي المفعول به ما واسطة واسطة اقوى واليسر
 العمل كذا اتفاق واذا وجد مفعول به بعد فعل بغيره المفعول في فاعله
 فهو اعلم من اصل عن سبيل اي يعلم من فضل وكذا قوله واضرب بنا يا سيوف
 العوان اي التروس والاعمال الاول فقد حكمه بوضع كذا مررت ببرجل افضل
 منه ابوه وبرجل خير منه عمه ولم يشترط في كل شئ هو مذكور المصود هو
 انه لا يعمل في فاعله مظهر بخلاف المصنف فانه لا يشترطه غالبا في حكم العدم فيلزم
 منه ولا يجوز الرجوع الى شرط والفرقة على ان امره بالنظر الفاعل هو المستثنى
 قبل ذلك ان تزييد بالنظر من الفاعل هو الظاهر فتعبد في الاستثناء عدم علم
 في المفعول به ليس لانه في الفاعل لا اذا كان الفعل شئ يجب ان يكون حالا
 او خبرا او صفة مما يفيد كونه صفة له في الواقع ان لم يعرفه السبب لهذا
 لم صفة شئ مثلا توهم التخصيص بالنعوت مثال البرجاء تزييد احسن في عيان تزييد
 ومن الخارجات تزييد احسن في غيبه الكل من في عيان وهو في الغيب سبب
 على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكونه افضل شئ في المذكور فانه لو لم يكن
 لم يصح جعل احسن صفة لرجل واختيار السبب على ان الشهور في كلامهم
 متبينة على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل المصنف بانه سببا ومن
 لم يثبت ذلك في غير غيبه بالسبب ان عيان تزييد عيان المجلد سببا في كل حال
 سحا جنة وانما هو في الغيب سبب لكونه في الغيب للشيء واثارة الى ان كونه
 الشئ في اللفظ لا النفع كونه في اللفظ سببا في اللفظ ايضا لا في النفع

ورافعه مفضولة كذا سبب باعتبار الاول اي اول حال اسم التفضيل وهو الشئ
 والوقال باعتبار الشئ كذا ان اوضح على نفسه باعتبار غيره اي غير الاول ولا يخفى انه
 يتبادر منه الثاني وهو سبب كونه مفعولا لغيره وندم الصفة ونصرف غيره والوقال
 باعتبار الشئ مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فاقابل معناه خبرا ان كذا
 او حال من فعل او في كل الطرف فاقابل ومن مفعول مطلق لفضل وهو سبب
 بقوله لانه بمعنى حسن واحسن زيدا شتر من كذا التفاف بين المفضل والمفضل عليه
 بالاعتبار مثل ما رأيت رجلا احسن في داره زيدا من عمره والاعل قوله ما رأيت
 رجلا احسن كل غيبة الكل من كل عيان زيدا كذا توجه بعض الشرائح لان التفاف
 بين المفضل والمفضل عليه كالتفاف في المثال المذكور تفاوت على انه صرح المصنف
 بالثاني حيث جعل قوله ما رأيت عينا احسن فيها الكل من عيان زيدا بتقدير من كل
 عيان زيدا لانه بمعنى حسن عليه لغير يوم الاستثناء بمعنى مثل في المثال في هذه الصورة
 لانه بمعنى حسن في المثال المذكور وبذلك كان في قولك لا يوجد رجل احسن في غيبة
 الكل منه من عيان زيدا وذلك لان النفع توجه الى الزيادة فينبغي ان يحصل الحسن
 فصار النفع حسن كل الرجل دون حسن كل زيدا لان احتمال ان وان ينفقه
 مقام المدح والان النفع جعل مفهوم التركيب كل الرجل مثل كل زيدا ووجه
 و بهذا القدر استحق العمل وان خصه العرف بكونه دون حسن كل زيدا وما كان
 يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل فيما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيوي
 على العمل وقال مع انهم لو لم يوافقوا احسن بالخير في كل خصلة بين احسن ومعموله
 باجتنابه وهو الكل الذي لم يعمل فيه احسن حرم الفصل بالاجتنابه بين الفاعل والمفعول
 لا يجوز مطلقا كذا هو المشهور في معنى في تفسير لبيد وادى وبين معقول الفعل
 و جعل لا يجوز ان كان ضعف في العمل كذا في الرضخ حتى صرح كذا زيدا ابوه ضارا
 وخوس احسن ومعموله شتر من كذا وقد عرفت ان سبب بانه ما توهم ان
 مجرد لزم الفصل بالاجتنابه على العمل ليس شئ او وجه انه يلزم ان يصح العمل
 دون النفع ايضا ويزيد عليه بعد ان يمكن وضع الفصل بتقدير المفعول على الكل بان يقال ما رأيت رجلا في غيبة
 منه الكل في غيبة زيدا اجاب عنه الرضخ بانه سبب الضمير في منه راجع الى غيره كذا ووجه ان المرجع وان او

لغف مقدم حكمي فالجواب انهم لم يردوا بالشرام خلاف الاصيل في تقديم الغفيل على الجواب
لغف واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق العبارة المشهورة في الكلام في وجه اختيار عمل التفسير وجعل
المشهور في هذا المقام خروج عن توجيه الكلام في وجه اختيار عمل التفسير وجعل
العوب ترجيح على الوجه المشهور في الكلام لان المشهور جعله حقه مرجلا للحق
ان التفسير لا يتم فانه لا يجوز ان يقال ما رثيت رجلا الكحل في عينه احق منه
في عين زيد وقوله سيج الشكال قولي هو وان يكون بيان القاعدة في سدا
واما ان يكون التفسير في سدا الالة اما ان يجوز فيما رثيت رجلا احسن في عينه
منه الكحل في عين زيد فينبغي الامر السامح واما ان لا يجوز فينبغي الامر الاول
مقصود القاعدة في حقه فان قلت التفسير جائز في قول ما رثيت رجلا
افضل منه ابوه فينبغي العمل لان جهة التفضل فيه قوله المتأخرة المفضل عليه
معارض عن كون معنى حسن خلاف ما نحن فيه لان جهة التفضل منه
حقة اخلافا لغيره من التفضل المفضل عليه الا باعتبار ادو حاصله لان معنى
قوله لا معنى حسن كذلك ولا معارض له فان قلت البس العمل للمخبر عن التفضيلة
بين العامل ومعموله بالا جنبي كالحركة الساب بالمعرب قلت لان على
واضع في التفسير بعض المعنى التي هي في عرفه فان كان الجواب اهول في الفصل
بينه وبين المعمول بالا جنبي فكذلك ان تقول عينه من عين زيد اي جاذبك
اخبار هذا التركيب لا سيما في الذهن الى المقصود في عين العين ان المراد من الكحل
عين زيد وما فكره بعض ان ارجح انه يجب تقديم منه في عين زيد بخلاف
والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع في التقديم
ممنوعة فان قلت فكذلك العين اي فكر العين المفضل عليه قلت اي وجوب
ما رثيت كعين زيد احسن في عينه في الكلام عينه هذا الاختصاص وجب
في الاستغنى لم يأت بغيره وفكك بتفاد في فكر الاختصاص والاول بقوله
وكذلك ان تقول وفكك هذا الاختصاص بقوله حيث جعل القول لازم لتقديم
العين وقوله كعين زيد مفعول رثيت والكاف اسم اي ما رثيت فقلت
عين زيد وقوله احسن في عينه الكحل معناه الكاف في مكانه غير مائة لان مثل
المضاف

لا موقفة فلا حاجة الى تقديم بوصف العقول كعين اي عين كعين زيد ولا يتصور
احسن لك البتة بل يدور بتقديم المضاف لا عين وفي قوله كعين زيد قال
مقدم على المفعول مثل ان قولنا مثل قولك لا اوله من اوله مررت عليه واهي
السما والى كذا اي السبا حين يطعم واحد ويا اقله ركبا بوجه ما به
واخوف الاما في قوله ساريا والمائة طاهرة واخافه الواهي لا السبا لان
اوله مررت الان ما بالواهي بكثرة السبا منه واما المراد بالسبا في قوله
الساير وخطا في الطريق وقوله الوجة فانه استئناف بيان سبب قوله الركبا
به وهو ان ابنا نام يا يا واخوف بعين المفعول الى اخوف الا وفت وفت
الساير من الخوف بان بعده لا يابنه العلم انفت عليهم كلاما وينم خارج
عنه احد الاحصاء سبب ان عن عين يا تنويفا لمعونة الاعمال وحب الاداء
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة قد خرج موقفة هذا القول
من القوة لا فليكن يا ساريا ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تنف في
الفعل الهولاني وحررت من اصحاب ملكة العلم لان من مبر خواصه حصول
قد لان وصنوا تقرب الاخذ الى الكمال والحقيقة وجعله متوقفا او تفصيل
المضارع والسين وسوف الموضوعان تخصيص المضارع بالمستقبل
والجواز الموضوع للمعروف الفعل وانما دخل ما نحن مع عدم العمل لانها
كحصول الجازم مع عدم عمله وجعل الجواز من الجوازا احسن من جعل
الجزم منها لان الجازم اشهر من الجزم لوجوده في ان حيزت وان ضرب
دون الجزم خلاف ما ينبغي عن الجازم فلو جعل الجزم في الاسم في الجوازا
وهذا الجازم والحجج انما ثبت ان كنهه لانها دعت دون فاعل الفعل
مؤثرا وكذا الظاهر ان عطف على التانيث ما فعلت الاول ان يراو
بالا الضمير ولا تختص بالمتحرك من ان يثني في قوله ليس عمل الف التثنية وادو
للمعنى ايضا وانما خص بالفعل لانها دعت لان على فاعل الفعل ولا يصح
ان يراو انما فعلت مطلقا الضمير المرفوع لا المتصل لان المتفرع عن الاسم
والفعل وينبغي ان يكون الفعل في الماضي والحاضر والامر عند النجاة فينبغي ان تقسم

[illegible]

من اربعة وبيان معانيها حرف وحر كاتيه بالتمه من التعريف لانه ينضح المضاف
 كما ان تصادق من فالر من وطيفة تصرف وكر السطوح والابحار ان توف
 المضاف رعي لا يحض المضاف رعي الموقوف وكذا الحركات المذكورة ما ذكرنا في
 في المضاف رعي المحيول ولا يعرب في الفعل حال تقدم على حاجته وهو
 غيره الظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون كما كيد تقديره فيكون عدم اطراف الغير من الفعل
 المضاف فلذا اول بانه قيد ما يصر بغيرهم من الكلام وهو انه يعرب فعل المضاف ولا يعرب
 ان يقدر له عامل اي معرب اذا لم يتصل به نون كما كيد ولا نون جية مؤنث ومن قال خلق
 بغير هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب المضاف لم يابث شئ لانه لا يلزم ان يكون تقديره
 فلم يرد له لا يفتح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل به نون لانه لا يرد ما يتصل به نون الوقاية
 وفيه در على الكوفيين حيث جعلوا الامم معربا ورواهم جعله مفتوحا لانه المضاف غروم
 عند النفاة وليس بامر واطراف المضاف المذكورة عند المعربين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو
 صورة اطراف وعند الكوفيين معرب بالاصالة كاسم لتوارق معان مقتضية لها وافتحة
 على لولا عراب في مقام الوضوح ايضا لزم ان كان في الاسماء ان كان ضرب عند تصدق شبه
 بالتميز وبالحسن ما وضع باعرابها ولا ياكل السكت وشرب اللبن بالمعطف على المضاف
 بالمعطف على مصدر انتهى وكون الواو ويلي تقديره ان اي لا يكون مثل كل السكت في شرب
 اللبن ولا يفتح الاطرافها ولا يعرب معناه بالجرم ملتبس بقولنا يعرب بالنصب فافهم باعرابها
 فاعلموا الاطراف في يعرب ولم يعرب ولن يعرب وان لم يلبس واطرافه في المعنى
 على علم الفاعلية ونف المفعول على المفعولية وجرم مكان جرم في الاسم فلفظ الرفع والنصب
 مشترك لفظا بين اعراب الاسم والفعل ولم تحذف اشتراك بين افراد الرفع والنصب
 جعلوه نفع لفظ الرفع والنصب كلام لا يجد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم
 المفعولية ومعنى جرم ما هو مشترك في الجز في الاختصاص فالصحيح ان يابى اخره حرف العلة لجرم
 عن ضمير بارز احتراز عن مشترك ومرفوع احتراز عن منصوب نحو يخرى بك تشبته ويلي في طلب
 مؤنث احتراز عن زيد معرب وهو لا يرد ان لو اورد جميع مطلقا لا يبيد قوله متصل

ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث في المتصل به ذلك وان قيد بالمذكر دخل
 جمع المؤنث في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة
 السكون لان النون للمضارع الموب ولولا انه انتقض بالمضارع المذكور باحدى
 النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا بالفتحة والسكون نحو يضرب مثال للصحيح
 المجرد لا يكون بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاول تقديم على
 قوله بالضمة الى والمتصل به ذلك ظاهر العطف على المجرد والاول جعله مطلقا على
 الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله بالنون وحذفها بالصحيح والقول بان كل
 المقتل مشترك بالمقابلة بعيد مثل ضربان ويضربان ويضربون ويضربن الواضح مثل
 برميان ويبرميان ويبرمون وترمين فافهم والمقتل بالواو والباء المجرد عن ضمير بارز
 مرفوع للثنية والجمع والمخاطب للمؤنث والمراد بالمقتل ما يبا بذكر الصحيح المذكور بالضمة
 تقدير او الفتحة لفظا والحذف اي حذف حرف العلة والمقتل بالالف كذلك بالضمة
 والفتحة تقدير او الحذف والاختصار الواضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب
 المؤنث بالنون وحذفها والمجرد عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمقتل
 بالواو والباء الخ ويبرقع اذا تجرد عن الناصب والي يزم كان الانسب تاجمه
 بيان الارتفاع عن الانتصاب والاخترام لتوقفه على موقفة الناصب والي يزم
 لانه راعى كون الرفع اقوى للحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والي يزم ولم
 يقل اذا وقع موقفة الاسم مع ان مذهب البصري ان عامل الرفع وقوة موقع
 الاسم وكون العامل هو النون عن الناصب والي يزم مذهب الكوفي اقالان
 التجرد عن الناصب والي يزم ام واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع
 الاسم فهو احق الضبط مواضع الرفع للمثارة الى ان العامل هو التجرد
 ويؤيده انه لم يقل ويبرقع بالتجرد عن الناصب والي يزم كما قال وينصب بان
 ويجرم لم يرد والاعتراف مذهب الكوفي لما يرد على البصري من متوض بخلاف دفعها
 الى تلافات بعيدة منها نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى ينضح

العلم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لا يصح سقام ومنه الذي ضرب
 فانه لا يصح الذي ضارب ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قيا ولا يصح ان يكون
 اختيار يقوم زيد في التمثيل على زيد يقوم اثره اخرج اختيار مذهب الكوفي
 في ان الخبر عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان الخبر
 عن العامل اللفظي حاصل قبل اسم قبل التركيب كما في تعريف العامل
 المعنوي للاسم بالخبر عن العامل اللفظي بقوله لا سناد حتى يخرج خبر عن
 المركب عن التعريف فظا بطة الارتقاء لتعريف عامل الرفع متقضى ويمكن
 ان يقال لم يقيد والان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون
 التركيب مع الفاعل وينتصب بان ملفوظة اذا لم يكن زائده خلافا للاختصار
 ولم يكن مفسرة ولا محففة وبسبب مصدرية وسبب تميزه فواقع اذا المحففة عن
 المصدرية وهو اضع احتمال اثنين من المفسرة والمحففة والمصدرية والتشبيه
 ومذهب سيبويه انه مفردة كالأوليس فخرج ولا وعند الفراء اصله لا الى ان
 اصل لم لا يبدل الالف في احد هما نونا والاخرهما وقال الخليل اصله لا ان وال
 الظاهر مذهب سيبويه اذا لا وجه لردده الى اصل ورد فالتأخر ما خطر بالبال ان
 اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصارت من وان دون وجعلته الرضه اصله اذا
 والتنوين عوض عن المضاف اليه وبني على الفتح ليكون على صورة الظرف والى
 بنى ما لو جيل على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسبب تميزه تحقيقه في
 اختار فيه مذهب الكوفيين من انها فاصلة مطلقا ومذهب الاخفش ان
 ان مقدره بعد ما مطلقا وهي حرف جر وكذا مذهب الخليل اذا لانا صبه عنده
 سوى ان وعند المبصرين ان اذا دخل عليه اللام الجازمة فهي الناصبة واذا
 وقع بعدها ان فهي الجارة وفي غير الصورتين يحمل الامر من وبان مقدره بعد
 حتى ولام كي ولام الجود والفاء والواو اوفان وقد لا ينصب جملا على المصدرية
 كما في قوله تعالى من اراد ان ينضم الرضاعة وقوله ان يقرأ ان على السواء

مني الاسلام وان لا نشأ الصريح قد ينصب ما حملا على ان ومنه قوله لا يصح سقام
 في اولى مثل ان اراد ان تحسن الى ونحو ما لا ان لا يفتل في سبيل الله فان التقدير عند
 الجمهور ان لا يفتل فلا يكون ان زائده وعند الاخفش ان زائده لكنها فعل عنده
 والى يقع بعد العلم اي بعد اليقين وصار اليقين سوا كان الواقع قبله لفظ العلم والوقوع
 او الاعلام او الوجدان او التبيين او الظهور او الاكثاف او غيره ذلك فلا حاجة الى
 تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى النطق حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالوصف بجمع
 ظننت في المحففة من الثقل لا لان المصدرية للمجرى والطبع وسبب تميزه في اليقين لا
 الماضي ايضا بناء على الجاء ويذكر المصدرية بالخبر يد عن الجاء وان قلت الخبر خلاف
 الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجمله لا فرق بين المضارع وبين ان مع العلم
 بل لان العلم بان المحففة التي للتخفيف السبب فالزعم رعاية تلك المناسبة الفصل
 بين المحففة وفعله الغير المتصرف بالسبب او سوف او حرف النع وبمتنع ذلك الفصل
 بين المصدرية وفعله الا الفصل بلا وقد اكده الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله
 وليست هذه هي المصدرية بمبالغة للمصدر على الفاء والابناء حيث جواز كونها مصدرية
 او اثره الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المحففة اذا
 كان ما يفيد العلم متضمنا معنى القول ايضا كما مر ونازل ونادى وواو ج فان فيها معنى
 الاعلام والقول معا فيجوز قوله نوح هو الذي ان يدرك من في النار كونها محففة الى
 انه يدرك من في النار وان يكون مفسرة الى ان يدرك مثل علمت ان سيقوم وان
 يقوم وقد ينزل الخوف منزلة العلم لس الخوف خلافا للمبصر كما في قوله ادا مت فادى
 في الجنب كبريه تروى غظام بعد موته بوقها ولا تدفينه بالعلاء في نية اخاف ادا مت
 ان لا اذ فوقها والتي يقع بعد الظرف بها الوجهان ان لم يمنع ما عن المصدرية من الفصل
 بغيره لا وكون الفعل غير متصرف ونحو ظننت ان على ان يخرج اذ المصدرية لا يدخل
 الفعل الغير المتصرف ولا مانع من كونها محففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو
 ظننت ان يقوم فانها ناصبة لا غيرهما فيه وجهان نحو ظننت ان لا يقوم وفي الرندي

ان ان يقع بعد غيرهما في مصدرية لا غيرهما فلا يقال العجيب ان يضرب زيد و في الرضى
انه لا يكون المحقق مجروراً المحل فلا يقال عجبت من ان يخرج وهذا الاول فلا يقال علمت
ما لا يخرج لان الامتناع في مثال يجوز ان يكون من جملة ان الواقع بعد غير العلم والظن
لا يجوز ان يكون محققاً ولا يتقدم معمولها عليها خلافاً للفراء متمكلاً بقوله كان
بالفعل ان اجلوا جاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالنظر وشبهه اختاروا وضع
سيوبه والجرور ولا يجزم بها خلافاً لبعض الكوفيين وكل اللحن ان الجرهم بها معروف في لغة
بنى صلب وهو حينئذ بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية ولو لم تكن
ابرج في قوله تعالى ابرح الارض حتى باذن لا اذ ومعناها حانغ المستقبل من غير تأكيد
مع تأكيد بدليل هذه الآية فاختار هذا المثل ليكون على ما بعده بمرارة الاستدلال ولو ذكرتم
الجملة لكان الظاهر ولا يكون الفعل معاً اذ لم يستعمل في الدعاء غير لامر حروف النفي ويجوز
تقديم معمول معمولها عليها واذن لم تكن النون في جميع النسخ وينبغي ان يكتب بالالف
لما روى عن الفراء انه قال اذا اتممتها فكتبها بالالف واذا اتممتها فكتبها بالنون كقول
بدا انما نية واعاذا اتممتها فعمل غير حائزها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف
والنون كما نقل عن المبرد واعاذا ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها
وحرف كان فالتعباس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالضم
والنداء والنداء وكونها ناصبة مذهب سيوبه والمروى عن الخليل تقديم ما بعدها
اذ لم يقدم ما بعدها فاقبلها قال الرضى الاصل انما يحكم الاستفراء منصرفاً في ثلثة اف لم يكون
ما بعده خبراً في قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه خبراً له نحو ان
نكرم في اذن اكرمك بالجرم وكونه جواب قسم له نحو والله اذن لا يخرج وكان الفعل قبل
احتمل انما اذا كان بمعنى الحال كما يقول لمن يجدتك حديث اذن اظنك كذا وبقيض
ما ذكره من النظائرية بنحو اكرمك اذن بتأخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لامحالة
مع اجتماع الشرطين فيه ويجوز ان يضرب فاضح لا يعمل المفصل غير الاشياء الثلاثة
المذكورة والصحيح ان يقال اذن اذا تضررت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير

الثلاثة وكان مستقبلاً واما اذا تصدر منه وجه دون وجه كما اذا كان بعد الولو
والفاء فالوجهان مثل اذن تدخل الجنة واذن جواب جزاء فانه جواب لمن قال
اسلمت طاعة بئال عنك انه ما نأرفعه بهذا جزاء لا سلامه لانه كان قلت
اذ اسلمت بدخل الجنة وقد يكون ما يجعله ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب
باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى بالسلامة و
بيان الجزاء السلامة وقد اطلق النية كونه جواب جزاء وقيد الرضى بما اذا لم
يكن فعله حالاً لانه لا يكون الجزاء الا للثابت قبل او الماضي قال صاحب الكشاف
في سورة المؤمن في تفسير قوله تعالى ما اتخذ الله ولداً ما كان مؤمناً له اذن
لذهب كل آله بمن خلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه عما يصفون فان قلت
اذن لا يدخل الا في كلام هو جواب جزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجواباً
لم يقدم شرطه وهو ال سأل سأل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان مع الرتبة
حذف لدلالة وما كان مؤمناً عليه وهو جواب لمن مع الحاجة قال الرضى اذا كان
فعله ما ضا جازاً جزاءه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلاً جازاً
جاز دخول الفاء في جزاءها كما في جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تأكيد ابهاماً نحو تورد
تخ اذن لا اكرم منك وان جئت اذن ازرك فكانت كمررت كلفى الشرط مع الشرطين
للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلثة النصب والجرم والرفع
نحو ان تأتني اكرمك اذن اكرمك الجزم بالعطف على المجرور والنصب والرفع على عطف
الجملة على الجملة ولا يحتاج الى توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اي واذن انا اكرمك كما قال الرضى
على ما لا يخفى وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعد
وتح المراد السببية التي رتبة بان يكون محققاً ما قبلها في الخارج سبباً لما بعدها او العطف
سببية بما بعدها كما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصور سبب ما قبله اذ المعنى سببية
كل ما قبلها او ما بعدها لاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب
الذات وقد يجمع كما في اللام فان تقدم كى فاللام يرب وان تأخر فكى يرب وقيل تأكيداً لا بغير

مجهول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كي ان يقوم فيقال ان زائدة و
بدل من كي ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال
كي له كي يضرب رفع فيقال ما كان وقد يقال مصدرا بكونه جارة والمعنى وحيث تقر بعد
ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى
النظم بمعنى كي انا الطلق كي مع انه قد جاء لغير السببية بمعنى ان اذا كان بعد فعل الارادة
نحو قوله ثم يدبر كي تصحوني وخالد هذا بجميع السببان ويجيء في عمدة الابدان منه
الاي للسببية لانه الشيع والبق في هذا المقام او في السبيل او الا ان وانما
على ان تنبها على انه بمعنى انتماء الغاية من غير الشرائط دخول ما بعدها في قبيلها و
كون حتى بمعنى ان يراد به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لان اعدا دخل في معناه حتى
بهم عدم صحه تقريره ومن البين ان يكون حتى بمعنى كي او الى ان يستلزم كون المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لرفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي واظهار
كفاية مطلق الاستقبال وفي كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى وقت ان كما يظهر عند
الناس العاديه فالاول بمعنى الى ان من غير ذكر ان كي لا ينج مثل اسمت حتى
ادخل الجنة مثل حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي وكنت سرت حتى ادخل البلد
لم يكف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون سرت بمعنى السيرة لاقتضا
قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو مصدر المافيه حتى ذهب بعض النحويين الى انه
لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثل حتى بمعنى كي او الى مع المستقبل
الغير الحقيقي والسيرة حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقي فذكر
مثالين للاستقبال الحقيقي ومثال للمستقبل الغير الحقيقي محتملا لكون حتى الى كي وحتى
بمعنى كي لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل كي فلا يقال اسمت حتى دخول الجنة
وحتى بمعنى الى دخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبه الشمس
فان اردت الى الرفع الشرائط الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب
رفع سبب ارادة الحال واشارت ربه الى تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا

203
وقال فان كانت حرف ابتداء فرفع لهم الطائفة الا انه حادى النية على انه لا يكون المراد
الى الى والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا تخفيفا الى حال كون الى تخفيفا
بان زمان النظم او حكاية الى حال كون الى محمدا محكي بان يحكيه مع كوا الى اية ويجعله لا
منزلة الى بان يجعله نصب العين بحيث كان فيه كانت حرف ابتداء اي حرف هي
علامة ابتداء الكلام وقرآن عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل
على المبتداء فقولهم عرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى لا يرجونه وهو مردود بان تكلف في
ترتيب البقاء لا يدعوا اليه وان ورد الرضي بان لا يطر ولا تمناع في قوله تعالى وزلن
لوا حتى يقول الرسول وفيه نظر ان له ان يقول التقدير حتى ان يقول الرسول والمستفاد
من الرضي انه يكفي للحال المحكي ان يجعل الفعل الاستقبال للجزم بتحقيقه منته لانه الى اصل المحقق
او الذي مضى وانما يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قولك لا ولا
حتى حتى يصفون ونفسا حيث رفع يصفون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم
عليه فانه حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه
فيرفع على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف
ويجب السببية بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا وبكى السببية من غير
قصد وكان فائدة حتى ان ما قبلها تدسج حتى انتهى الى ما بعد نحو عرض حتى لا يرجونه اما
الحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير تخصص ومن ثم اي من اجل ان حتى
حرف ابتداء للسببية الرفع وتارة لا تمنع كونه حرف ابتداء وتارة لا تمنع السببية
واشار الى الاول بقول في كان سري حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها لو
كان كلام لبي كان بلا خبر فنشأ الامتناع كان الناقصة فلذا قال في الناقصة اي
لاجل كان الناقصة في التعليل كما في قوله عليه عذبت امرأة في هرة الى الثاني بقوله
وفي سرت حتى يدخلها لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستقلا مقطوعا به مع
الفعل في السيرة الذي هو سببية وينبغي القطع بالسببية مع النك في السبب وفيه نظر
لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالسبب لجواز تعدد السبب فالاولي

ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بالدخول المسبب من السبب مع الشك فيه ومنع
الجرم فيه بالمسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان النامة
كان سيرا حتى ادخلها بتحقيق الشرطين واهم سارا حتى يدخلها بتحقيق الشرطين لان
الشك في السبب لا يوجب الشك في السبب الذي هو سبب الدخول وهو عطف على
سيرا حتى ادخلها ولا يعبأ بآيها ان جواز مقيده بقوله في النامة لظهور انه غير
مقيده فلا حاجة الى جمعه عطف على جاز تقدير الفعل تحزرا عن هذا الابهام ولا يجوز
الفصل بين الحروف التي يقدر بعدها ان والفعل المنصوب خلافا لما خفش حيث
اجاز الفصل بين حتى واو وبين المفعول المنصوب بالشرط او الظرف وقاين السراج
الفصل بالشرط الحرف في الفتح وبالظرف في الفتح ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وقد
لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لا عدل الى
الامر بالعدل للعدل لكون العدل في الامر مطلوب بالاجتهاد وسبيلة امر آخر مما ترتب عليه
من المنافع ونحو يرد الله ليهب عنكم الرجز اي يرد الله ليهب عنكم الرجز لنفسه لاما
يترتب عليه ونحو يرد الله ليهب لكم اي يذهب اليه ليهب اليه وفيه من تخصيص
المنى طلب وشره على اعتنا ما دخل عليه اللام على ما لا يخفى فقوله ولام كي مثل
لذلك اللام فلم يفتنه بدل بفتنه شيء من مواضع تقديره ان ولو حذف اللام لجواز
حذف الي رعن ان وجب ان يعود ان المقدرة فيقول اسلمت ان ادخل
الجنة وتقديره ان بعد اللام مشروطة بان لا يكون مع لا ولا يظهر ولام الجود للام
تاكيد بعد النفي لكان اي مدلول كان ونفي مدلول كان اما بدخول حرف نفي نحو
عليه او بدخول ثم وما على المضارع فلما الجود مختصا كان ولم يكن اللام في قوله
لكان للام التقوية ريد في مفعول النفي لضعف على المصدر سببا المعرف باللام
مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضى افادة زيادة مع هذا اللام التاكيد انه لا
المناسبة واللباقة كما يقال انت بهيمة الطم اي يلق بها وبناسبه فزيدة يجعل
نفي الشيء نفي اللباقة والمناسبة وفي نفي اللباقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في

في نفيه وفي جعل ان بعدهم خبر كان السطال المصدر خبر عن الذات وما وبله من وجوه
لا يخفى وادى الباب انه لا حاجة الى ان وبل في الفعل مع ان كما في المصدر وان كان
مؤلا بالمصدر وقال اليه السيد السند في حواشي الرضى في شرح عبارة المتن في دليل
حم الكلمة وادى حذف لام الجود يعود ان وجعل منه قوله نفا وما كان هذا القرآن
ان يفتي اي يفتي والفاء شرطية احد مما السببية بل سموا كانت فيكون الكلام
صادقا ولم يكن فيكون كاذبا ولا يقع السببية بدون القصد والثاني ان يكون
فيها امر والاولى اول الامر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس دخلا في الامر
عند النية فادرجه في ليس بواضع لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس
بل كل ما هو على صيغة الامر فلا يخلو في ادراج الكل في الامر ولا يدخل بالسر صيغة
وان استعمل في معناه من الجنة نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا يلبس بعدمه
ودخوله لانه لا ينصب بعد المضارع الى عند الكساي مطلقا وعند ابن جني في نحو نزل
لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد يكون الامر قبلها كونه قبلها فلا ينصب المضارع
لنفي في نحو الامر الاسد فتفتح لاختلاف الكساي وقد ينصب بقدوم الامر من غير ان
يكون جوابا تشبيها بالجو اب في التكون بعده وجعل الرضى منه قراءة ابو عمرو وان اقضى
امر فاما يقول به كن فيكون بالنصب وعندى ان النصب فيه لكونه بعد المحرر با
نحو انما يخفى فيكون مني زيدا بالنصب فانه ذكر في الرضى انه قد جاء النصب بعد
الحصر با كما فيه معنى التحقير القريب من النفي او نفي نحو لا تسمى فستدم واستفهام
نحو امس عندكم ماء فاسترو به او نفي صرح نحو ما نبتنا فنتي ثنا او في حكم الصريح بان عمل
في معنى النفي ويجري مجراه نحو قدما بكم مني فنتي في داخل رجل بكم مني فنتي وكذا
ول رجل ونحو غير مضر وب الذبدان فاجبرك بخلاف انت غير امير لبطر بني ونحو قد
تجسني فيكم مني يجعل يقليل في حكم النفي كذا في الرضى واشتت النصب بعد في التسهيل
قليل واشتت الرضى النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده يجعل الشرط والجزء
لكونها مفروضا في قوة النفي او بمن سموا كان بلفظ التزيين او بلفظ التمني

نحو قوله بركي او يذكر في قوله كبري على قراءة النصب ونحو قوله بركي او يذكر في قوله كبري على قراءة النصب
او هو من ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تبيينها على ان الامر او بالاستفهام ما هو
على حقيقة على حقيقة وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر في النصب فيها
ذكره نظرا للنصب ليس مشروطا باحد الاشياء الشبه لانه يكون بعد التخصيص ايضا
لولا انزل عليه حلك فيكون معه تدبر او لولا ارسل البنا رسولا فينبغي انك والمناصف
دخول في النفي لو كان النفي الماول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكر المرفعي انه
قياسا لاسمائه وقد بينا التشبيه المقصود به النفي منصوبا بالجواب نحو كانك وان علينا
فما لكن ليس بمطرد وليس نقضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شيء من هذه
الامور بوجه فقد ضرورة الشرع وسائر من يسمي بالحق بالحق فاستبرأ ولا احتمال
اخر ان اقربهما ان يكون الخبر بمعنى اي لا يترك ولا حتى فيكون النصب على ما عليه الفاعل
وتانيهما ان فاستبرأ سوكتا بالنون المحققة موقوف ويكون الضرورة الشرعية في تأكيد
المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو وهو الاصح
ويجوز الرفع كقوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتد زولن وقوله تعالى يقاتلون او سلمون اذا
امن اللبس ولا يفتوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء
ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء ما قبلها فز رني فاكرك في ان تترك رني اكرمك ففعل على الرفع
ليكون نصبا في ان لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف حصته على حصته في
الاشياء السابقة وفي النفي الابق عن اعتبار القصة على القصة مندرجة فتعلم
العطف فيه اقوى وبعد النصب توجيهها ان المستور انه معطوف على الابق
عطف مفرد على مفرد والنقطة بر صلي فليكن منك زبادة واكرام مني وبكرا
وعند الرضي الفاء السببية دون العطف والتقدير ز رني فاكركم مني ثابت
والجبر واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه عطف الجملة وهو المحقق في العطف
بالفاء السببية مع قلته لا يبر وهو المناسب بجمعهم ما بعد الفاء جوابا بالاشياء
المتة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من جملة السابقة وكان حكمها

بكونه جوابا بالظن الى المال لان قولنا فيك منك زبادة فاكركم مني في معنى ان يترك
الكرم وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم قبل المصدة وان جوابا وقال وان يكون قبلها
امر هذا قال الرضي لانه ما بعد الفاء مبتدأ محذوف في الجملة وجوابا صارا الضام
ما بعد الفاء لا لا نقلا لما قبلها من الجملة الجزئية بالجملة الشرطية في ز في هذا الجواب
علا يجوز في الجملة الجزئية وذلك انك يفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ونحو قوله
نحو هل يعطى فيا تترك زبادة وبه توسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل والظن
او كيف او مني بين الفعل المستقيم عنه نحو هذه فانك بخبره ومني فاكركم يترك رني و
يجوز ايضا حذف المستقيم عنه للوضوح فيقول فاسبر معك اي متى متى فاسبر معك
ولا يجوز شي من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة
والجواب للجواب بالفاء ولا يجاب شي واحد اجموعين انتهى واعلم ان المنصوب
بعد الفاء في خبر النفي ينجز بعد الفاء سقوط الفاء فيقول في ز رني فاكركم كذا النصب
ز رني اكرمك بالجرم وكذا عطف على المنصوب بالفاء المجرورم نحو فاصدق وان
والواو بشرطين اجمعين اي قصد اجماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان
والاولى المعينة لان الجمعية في المشهور انهم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكانه
اعتمد في فهم المعية على ان الواو لا يخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط
به وان يكون قبلها مثل ذلك لفظه مثل مع المعنى له وكان الاخصر والواو بالشرط
الثاني والمعينة مثال لما الثاني ونعم المثال قوله لا تته عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا
فعلت عظيم واو بشرط معنى الى ان اي بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط
كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر بشرط معنى الى لان ان ليس من جملة معناه
واختار كونه بمعنى الى دون كونها بمعنى الى وهو مذهب سيويه لانه مذهب الجمهور
ولاحذف فيها بخلاف مذهب سيويه فانه يحتاج الى تقدير الوقف بعد او تقدير
المشتى مثله فقولك لا تترك او تعطيني حتى عند الجمهور بمعنى لا تترك الى ان تعطيني
حتى وعند سيويه بمعنى لا تترك كل وقت الى وقت الى وقت الى ان يعطيني حتى

ويمكن ان يقال لم يرد الجهور ان او بمعنى الى ولا سيوياً انه بمعنى الابل المراد ان لا
الامر من وما بعده حين التكلم به غير متحقق وما قبله فالحكم بان احد الامر من متحقق لا
مما لا يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا
وقت متحقق ما بعده فلا حذف على من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند
سيوياً وان ما بعده في محل النصب عند صوفي محل الجر عند الجمهور من عدم ان ال
وكفي شامدا على صدق ما قلنا انه لم يرد من ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر
وعنده هو ان او بمعنى اللام لان الحال لانه منك لتعطيني حتى والله مع العلم والعاطفة
اي بان مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف عليه اسما
ف قوله والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله
فان الى موضعته مصدرية بالفاء الامة اذنة لتفصلها هو بجملة والكتفي
في العاطف بالذكر مرة لانه ليس به تفصيل وجعله موصوفا على التفصيل
تفصيل ما يذكر في الاجمال في مقام تفصيل المجل وانما تقرر ان نصير المعطوف
اسما والقياس تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال فترب زيرا
وشتم خبر من اكراهه وكانهم لم يجدوا السماء مسددا فلم يتوضوا له
ويجوز اظهرها ان مع لام كي والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لان
ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فتبادر من قوله والعاطفة
العاطفة بهذا الاعتبار ويجب مع لافي اللام اي لام كي على ان اللام للتعهد
ويستغنى فيها سوى ذلك وينجز لم يقصر المصدر ان المتعارف في الفعل
لارتفاع المنتصب والمنجز وفي الاسم المرفوع والمنصوب والمجهور
بل بعين التعبير لجد التعيين وفي التسهيل يرفع وينصب وينجز لم يعلم
ولما ولام الاسم ولا في النفي لافي النفي وظلم المجازاة وهي ان ومنها وهو
بمعنى كما ومتى وقد انكر الزمشر كل الانكار على من جعلها ظرفا وفي التفسير
قوله نقلا عنهما تانها به من اية وحكم التسهيل بانه قد يكون ظرفا متمكنا

بائبات

بائبات لكن ست نصافيهما وكانه زعم الميزانيون ايضا انه مثل كلما ومتى
حيث جعلوا سور قنصية الكلية مثلها واذا قال السير في ما علمت احد
من اثبت الاسيوية واصحابه وجع حرف عند غير مكره من كلمتين بل هي
فعل كما انهما وقال المبرد هي اذا ظرفية كقوله الحاف ما عن طلبه الا صافيه وهما
للشرط كما حوينا حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة وحيثما صافيه كقوله عن الاضافة
تصيرهم فينا سب ان الشرطية المحذرة للوجود والعدم في الابرهام وبحسن
تضمنها اياها واما ما في غير اذ وجه ليست كقوله بل زائدة ولذا ليست لازمة
واين ومنه مع ما ورد ونها وذكروها بدون ما لان الجزم مع ما ثبت بطريق الا
وما في التسهيل قد يجي ظرف زمان ومنه قوله وما نك باين عبد الله فلا
ظلمنا حاف ولا افتقارا ومن واي مع ما ورد ونها واما الجزم المضارع
مع كفيما كذا المجازاة والاختصار مع اذ او كذا مع التان ولم يذكره سيوياً وحفظه
لقوله تو منك تاسن غير ومنه لم يدرك الامن تله جذرا والجزم باذ اللام على
مع كذا ان اجمال من اللام على اذا ما الجزم باذ القوله استقر ما انك زكك تان
واذا انك خصاصة فيجمل واما اجمال من فمورد في الحديث ان اذ بكه رجل
اسبق وانه من يقوم مقامك لاسمع الناس وقد امل ان حمل على كقوله اذ طمحة
فما تدر من البشر يكون الباء وفتح النون والاصح امتنع حمل على خلاف
الجماعة منهم رشيحي بقولوا شاربيه ومعه لائق الا طال مهدذ ووحصل
وبان مقدرة عطف على قوله هو ولو لم يذكره واكتفى بما ياتي بعد من قوله وان
مقدرة لكان اعذب فلم يقبل المضارع وتقيده وقيل يقبل لفظ المضارع
مضارعا ولا يذوق ولا يفصل بينه وبين فعل الالفة فرة وتماثلها فيما ذكره و
يختص بالستراق والابتداء من حين الاستغناء والا ان التكلم والاستعمل
في غير الاستغناء بخلاف لم فانه لا يختص والغالب منه نفي المتوق وفيه رد
على الاندلس حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغناء وجواز حذف

الفعل عند القرينة بخلاف لم فإنه لا يجوز حذف فعله اللزوم ضرورة ولما
لم يخص بالاحتمال مع اداة الشرط فيقال ان يضرب ومن لم يضرب وتبي لم
يضرب بخلاف ما قال الرضخ واذا دخلت حمزة الاستفهام علم ولما فيها
لاستقبال على سبيل التفسير القرينة كقوله تعالى المتركب والمرشحة لك هذا
وفيه نظراؤه على الوجه المصنف فيه فسر في الفاسير ولما الماسر اللام بها الفعل
من ما استند اليه الفعل غائبا كان او متعليا فاعلم ان او مفعولين او مفعولين او مفعولين
او فاعلا على سبيل النكرة والاقوى في امر الفاعل الى طب باللام ان يتركه غائبا
فكبو اللام لتغليب الغائب وحرف الظاب لتغليب الحاضر وبما يحذف
اللام في امر غير الفاعل الى طب في النظم نحو قوله تعالى محمد فنه تفك كل
نفس واجاز القراء حذفها في الشرع القول وجعل منه قل بعد ادى
الذين آمنوا يقيمون الله في تقدير ليقولوا له عند الجمهور توجيهان آخران
وهي مكسورة وفتحها لغة ويكون مع الفاء والفاء وثم نحو فيقصوا ونحو وثم
طائفة اخرى لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة
ما هو ككتف مخفف كما خفف كنف واما في غير علمها ولا انتهى عند صاحب الطلب
بها ترك الفعل او عدم على اختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك
اي ترك الفعل الذي دخل عليه لا وان كان ترك كاد في اعم من لام الامر يدخل
على جميع صنيع المضارع بلا شذوذ لكن وجوبها على المنظم اقل من دخول اللام عليه
وقد فصل بينها وبين معموله معموله لا زيد المجاز كحافة الادوات في قوله
لهم ادوات الشرط يدخل على الفعلين اي يجوز دخولها على الفعلين كجاء بظهر
من بيان الجزاء قد يكون جملة اسمية سبيلة الاول ومبينة الثانية اي معلومة
الثاني لا علمية على قياس استعمال المسببة في السبب في مسئلة الكحل
وكان السبب الذي الحق به الباء المصدرية كان بمعنى سبب له على
سبيلة الحذف والابصال ولم يقبل سببية الاول الثاني مع انه احقر تنبيهها

على كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء يعمل
بها فيه وبها يتبين السببين اقتضاهما كما ان كان عمل في الاسم والجنس
وما ولا يعلمان فيها لا اقتضاهما مسندا اليه ومسندا فمن قال حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع عدلين لم يات بشئ وان بني عليه الحكم بان كلمة الشرط
عامة في الشرط والشرط في الجزاء وان الشرط مخروم بها والجزاء
بالجواز ونظيرة الجزاء بالجواز ومنهم ومن قال متبنيان فان لا خفاء في
ان السبب في النسبة التي في الشرط او المسبب في النسبة التي في الجزاء
فكيف صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت التبيينان جزاء مفهومي
الفعلين وليس كون تلك الكلمة سبيلة الفعل الاول ومبينة الفعل
الثاني وضعها لتلك بل لاسرها وضعت نسبة الفعل لاسرها فاعلم ان جملة
اسمية ويسميان اي الفعلان شرطا وجزاء وفي التمهيد ان الشرط
والجزاء اسمان للجمعين وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم
لجميع الجملة الثانية اذا طالت اسمية فلما معنا جملة اسمية لجزء الفعل
اذا كان جملة فعلية والمراد سببية الاول للثاني اعم من السببية الحقيقية
او الادعاء كما في قوله ان يشتمني اكرهك وكون كلمات الشرط للسببية
هو المشهور بين النحاة حتى اذا اتبع السببية يقول بان المحكوم بها في
السببية للاخبار بالجزاء وبهذا سميت جملة الثانية جزاء وتحقق
الوضع ان مدلول كلمة الشرط لا يرد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل
ربما يكون الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان الزمان مسجورا والحقان
الشرط ملزوم وفيه ان الظاهر انه لا يرد على الاتصال سواء كان لزوما
اولا بل يكون الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم اهل العرف
الى وذا من اللزوم الاتصال وللغرف علم آخر ولم يذكر المصنف هنا الا
بعضا من الاحكام المشتركة فحين شير فيها في التاء شرح ما ذكره ان شاء

المدح وتقدم لك ما هو من خصائصه ان التي هي ام البلب فاعلم ان ان يفرد
 من بين الجوازم من كلمات الشرط الى ازيد دخولها على اسم بعده فعل هو
 الشرط ان كان الاسم ظرفا لاذالك الفعل نحو ان يوما سرت سرت
 بخلاف من هو ما سرت سرت ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان
 زيدا ضرب وان زيدا ضرب لا يقول من زيدا ضربه الا في الضرورة ولا يجوز
 ودولها على اسم ليس بعده فعل فلا يقول ان زيدا خارج ولا يجوز ان يكون
 الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو انها الرج
 تميلها على واذا كان المفسر مضارعا مجزما سواء كان مفسر الشرط الى او
 مفسر الجزاء نحو ان تقيم زيدا فقولته بقم مفسر فعل محذوف والاصل
 بقم وكذا ان تضربني زيدا اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة
 جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استثناء عن حذف الفعل ولا يجزم
 لان الفاء يمنع عن الجزم ويفرد ايضا جواز حذف الشرط والجزاء معا
 في الشواخص مع القرينة نحو قوله قالت العجم باسلى وان كان فقير مقدر
 قالت وان ويجوز حذف شرطها فقط في السعة ان كان متقبلا بل امع
 ابقاء لا نحو قولك اتيتي والا اضربك فان كانا الى الفعلان مضارعين
 غير مفرقين بلم او كما الاول مضارع كذلك فالجزم الى في مكنى الشرط
 واجب او الجزم المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثاني متعجبين
 لتأثير اداة الشرط في البعد عنها عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا
 لم يوحذف الكلام القديم بل قال البعض لم يجز الا في ضرورة الشعر والقبيل
 يقتضي ان يقع عطف الماضي على المضارع الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار
 اداة الشرط وان كان الثاني مضارعا كذلك فالجواز ان كان الا لاداة
 والقائما او الجزم المضارع والثاني اكثر والماضي في الشرط والجزاء محل الجزم
 فان قلت يتقضى العاطفة بقوله يا اقرع بن جالس يا اقرع الك ان بعضه انك تفرغ

حيث انك

حيث الثاني اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاعل او التقديم والتأخير
 بتقدير انك تضرب ان تضرب اخوك وكلامها جائز ان في ضرورة الشعر ولم
 يجعل من قبيل توسط بين الجزاء والجزاء لان الفاء الشرطية بين المبتدأ والجزء
 لا يجوز ولو لضرورة بقي ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه العنصر
 على ظهور حكمه مما ذكر ولا يتقضى القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس
 الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصري انما هو جزاء
 عند الكوفي والاختلاف مبني على الاختلاف في جواز تقديم الجزاء على الشرط او
 بعين جزمه انك اضرب ان ضربتني زيدا المتقدم على الشرط والمثوبين
 اجزاء والى الجزاء عند البصري ولهذا المبراع فيه شرائط الجزاء وبخلاف عند
 الكوفي الوصل ان ولو المستعجلة في معنى التالى مع تقدم الدال على الجزاء اذا
 كان ضد الجزاء بجملة كقولك اكرمك فان شئت فاشتم بعبد عن الكرام ومنه
 هو المخرج الاول بالاعلام ومنه اطلبوا العلم ولو بالعين فزعم من قال الجملة
 اعتراضية والواو للمعترض وفيها نه لا يفيد ادخال الواو كون الجزاء اول
 بفيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه ان لم يشتم وقيل الواو للعلل والمعنى
 اكرمه والحال انه يشتم فوضا وتقديرا واذا تقدم الدال على فلا يكون
 الشرط لامعا منيا لفظا ومعنى ولا يجي مضارعا الا في الشعر مما يلتمس
 بادوات الشرط ونفع الخطاء وما ومن واي الموصولات فلمنعلم نحو
 ان يجتهد في طلب موطنع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلاث
 جملتان ففي موصولة بلا بس فان كان فان تقدم احدي الجملتين نحو
 اتى من اتاني او يا تيتي فان السراج وجوب جعلها موصولة لاغناء
 من اعتبار حذف جزاء شاع في صورة لا يجوز نعم لو كان الفعل مجزما
 مضارعا لا يعمل في السعة على الشرطية كما عرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف
 مضاف الى الجملة انكر اذ من انما اكرمه لا يجعل الشرطية في الفتح ان

جاء في الشو و ذلك لا يتقدم الطرف المضاف اليه بطل صدارتها و اورد
عليه الشا لان احدهما انه لما جاء علام من يضرب اضربني ولم يطل
بهذا التقدير صدارة الشرط فلم يجز نحو انكره او من اتينا انكره مناه شرطية
وثانيتها انه لما جاز زيد من بكره كرهه لان كلمة الشرط في صورته وان
مقدم عليه ولم يطل بتقديم المبتدأ صدارته في جملتها فلم يجز هذا التركيب
وكلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليها الطرف ولم يطل بتقديم المضاف
صدارتها واجيب عن الاول بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط
صار مع الكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون
الجملة فلا اتحاد له الى كلمة الشرط وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها تأويل
المصدر فان قولك اذ من اننا انكرناه في تأويل وقت كرهناه من ايمان فلا ينع
الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس في تأويل المفرد وان قال بعض
النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ سنو الجملة بلا حاشية الى تأويل كما سئل المفرد
ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شئ من النواحي على كلمة الشرط ولا يجرها
حرف في سوى كلمة لا فلا يقول ما ان ضربتني ضربتك ولا ما من ضربتني
ضربتني وانه يجوز حذف الجاء بقرينة واذ حذف يجب جعل الشرطية
لفظا او معنى لانه ينتج عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء
وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعل شئ من اقسام الكلمة الاولى
في المضارع فلا يقول ان لن يفعل او سيقول او فعل او لا فعل وانه لا يجوز
جعل الاستثناء شرطا وان فعل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولنا
ان يضرب اضرب تاكيد وفي ان تعلم بدار الوصف عند كبرورة ان يضرب
من تعجب اضرب حال لا يجر جزئيه وانه لا يقع الماضي الراخل عليه ان وما
تضمن معناها على المضي بل يقع في المستقبل لا محالة الا كان قايما كثر بقاؤه على المضي
وان كان قد ينقلب الى المستقبل وقال الرضوي قد بقي غير كان على المضي لكنه

قليل وقا ابن مالك كل ما دخل عليه ان فهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل
لا بد من تأويله باسم المستقبل وان كان كان مقولك ان كنت حنت
الى فتكوتك ما اول بانه ان يظهر كونه محنا الى يظهر كونه شاكر الملك ولا بد
عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجرام
المضارع لان الفاء يمنع عن الانجرام صريح به التسهيل واذ كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى تفصيل لما مضى وتصريح بمحوم المضارع المنفي بلم والمراد
بغير قد بل قد لا الملابس بغير قد والمراد سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد بخلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المفرد
بالمعنى لم يجزء ولا يخفى ان القاعدة بين منتهضتان بالماض المنفي لانه يجب
فيه الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماض اثبت لانه الراي بين كونه
بغير قد وانه ينتقض بخروج المضارع المنفي بلم لانه ليس ماضيا متبنا و ايضا
ينتقض القاعدة بان الماض الاشائي دعاء كان او مرعا او ذما او تعجا او رجا
كشئ او فسم فانه يجب فيه الفاء وبالماض الذي مع قد وممة الاستفهام لانه
مع الاستفهام لم يجز الفاء صراحة الرضى وان مضارعا متبنا يدخل فيه بغير
وسوف يضرب وايضرب مع انه يمنع منها فينتقض قاعدتها بجواز الفاء
ووجوبه او منفيا بلا احتراز به عن النفي بلم فانه يجب قاعة امتناع الفاء و
عن المنفي بلم ما وان فانه يجب قاعة وجوب الفاء فالوجهان الفاء و
عدمه والاف الفاء او ما ينوب مناب من اذ ابدليل ويحجج اذ امع الجملة
الاسمية موضع الفاء وقد دخل الجملة الاسمية بمرتها مع ان المصدرية به
وبما تضمن الاسماء يجوز فيها الوجهان فانتهض بها قاعدتا الوجوب
والجواز واعلم ان قواعد الثلاث المذكورة بعبارة هي امثلتها اما الاولى
فطاهر واما الثانية فلان قوله فالوجهان ينتقد بمر تجوز الوجهان واما الثالثة
فلان قوله والاف الفاء بتقدير فالفاء واجب ومثله وففت ان قواعدها متحقلة

فتبين له ما حفظ عن الاحتمال الى بعون الله ملك المستعان فنقول الجزاء الذي يحق
وقوعه شرطا ونقدتها حرف الشرط لا الاستقبال ويجوز فيه الاستقبال
بمستنع فيه الفاء وما فيه معنا الاستقبال على الاحتمال وبصير حرف الشرط
وليل ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان وما لا يحدث فيه الاستقبال
ولا بصير قرينة ارادة الاستقبال فيه بحسب الفاء وان مقدرة بعون الامر
سواء مذكورا او مضرا وسواء كان بصيغة الامر او اسم الفعل او الخبر على
خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء فغني بيان اخلاق ما والنهي والام
سماها والتمني والعرض اذا قصد السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
وفي رد ما هو ظاهر بيان التحليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة
مثل اسم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية او الكمال
لا يوجب الدخول ولك ان تريد بلسم السلام المستمر ولا تكفر تدخل الجنة
وامتنع لا يكفر تدخل النار لان الواجب تقدير ما لا يتم ذلك الشيء المذكور
قبل ان نفي فتنى وان اثباتا فثبت خلاف الكافي لان التقدير ان لا يكفر
دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان يكفر وهو وجه من لفظة الكافي
والاظهر انه لا خلاف فيقولوا بل لفظي اذ الجمهور يقتضون صحة تقدير الثالث لغيره
وقوعه بعون النهي والكافي عن قرينة تقدير المثبت والانسداد للجمهور في
هذه الصفة وكفى تنازع في حذف الشرط بقرينة كمال النزاع ليد ان سبق
النهي لا يستغنى تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قائم في اسم تدخل النار
ايضا مثال الامر هكذا في كثير النسخ وفي بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيد
بما يخرج الامر الجمهور والامر المعلوم الغالب والتكلم والمناط استارة
لان الامر في المصطلح النية والاصولين مخصوص بالامر بغير اللام وكانه
تعريف هيبة الامر وصفة دون الامر نحو هذه وصورة فلذا مثال الامر
وجعل جنس الصيغة وفي ذلك تنبيه على ان الطلب مولود الهيبة من غير

مدخلية للمادة فتقوله صيغة لا يشتمل لام الامر ولا نحو هذه وانما يشتمل الصنيع
والهيئات فلما قبل بطلب بها الفعل خرج صيغة لا بطلب بها الفعل وقوله
من الفاعل المتخاطب فزيد توضيح وبهذه الالباب ضاع ما في الشروع الى
قوله من الفاعل لاخراج الامر الجمهور او نقيب الفاعل على ما طلب لاخراج امر الفاعل
والتمكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحو هذه ومنه ولم يبارح خرج
كقوله والشرب واللبانة ونحو ذلك ما شئت لغيره بدل لانه صيغة بطلب بها
الفعل وضاع وبهذه المعاني طارئة على الوضع فتقول الرضى انه ينبغي ان يقال يصح
الطلب بها الفعل كقول شموله للابانة والنهي يد في غايه الظهور ليس
بشيء على انه لم يقبض النقيب قيد الجنبه بشموله بطلب بها الفعل شموله
في غايه الظهور والاعتراف لا يشتمل قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا
وبعد تعرفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعينه بحسب اللفظ فقار بحذف حرف
المضارعة امره ما حصل بحذف حرف المضارعة وبه بقوله وحكم اخره حكم
المجزوم على بغيره ورد قول الكوفيين ان المجزوم باللام المحذوف مع حرف
المضارعة تحقيق والمراد ان حكم اخره حكم اخر المجزوم لانه المجزوم هو الكلمة
لا الاخر والاخر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكاله الظاهر عدم الفصل بين قوله
بحذف حرف المضارعة وقوله قال كاله ما بعده سكتا لانه من انية
نقيب اوله الا انه دعاه الى بقعة قوله بحذف حرف المضارعة انها مشتركة
بين في الاقذف حرف المضارعة حذف في الاول ولوله الاخر في حكم
المجزوم ببالا حذف في الاخر وانها مشتركة لانه بين جميع الاواخر
قوله قال ما بعده سكتا فانه مخفوض الاوامر وقيد قوله قال كالبعد
سكتا بقوله وليس برباع احراز على الرباع سكتا لا ماضية على اربعة

لانه برفه اخرى وصل وذلك ليس الامساع بالالفعل فلا وضع ان
يقول وليس من الافعال ولا بد بعليك البيان بوجههم انه يتم الامر
كل ما كان بعده من كسر راء الحذف وجعل اخره في حكم الجزم وانما زياد
همزة الا وصل واعاد هذه الهمزة المفتوحة فيما كان بعده ساكن مع انه
لاصل الاعادة في قولهم نعيم ايضا قاله قلت المراد بالساكن اعم من
الساكن في الحال وفي الاصل وفي نعيم ما بعده حرف المضارعة ساكن في
الاصول قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في تعد ويقول في الاولى اليق
ان قال لم يكن رابعا وكال بعده ساكن مع قائل زدت همزة الوصل
ثبت في الابداء وتسقط ليجلس الابداء مفهومة انه كالا بعده
ارجع الساكن ضم مكسورة فيما سواه نحو افعل فرب اعلم كالا رابعا
سواء كان ما بعده حرف المضارعة ساكن كما في يكرم او ضم كما في كذا نعيم
فمفتوحة مفتوحة كذا لا يصح لا ينسأ اعادة الهمزة لازادة فعل ما لم
يسم فاعلة الاضافة بيانها لانه ما لم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل
كما في الفعل اعم مما لم يسم فاعله وقيل ما لم يسم فاعله هو المفعول والضافة
الاضافة لاسم الفاعل اليه لا وفي ملائمة وقبل هو فاضافة العام الى
الخاص وعلى التقديرين الاضافة العامة الى الخاص انما هو اذا لم
يشترط الخاص بكونه فردا العام فلا يقال النسب زيد ما اسر فحذف فاعله
فلا يزداد من جمعا واحدة ونظايره واسمهم واصل ما حذف فاعله بقرينة
ولا ينقض به احكام تضمنها قوله كالا ما مضى الى ارباب وقيل لم يزل
تسمية التعريف وهو واقف المفعول مقام اعتمادا على نسبة الذم اليه
مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولا يجده الى بفار التعريف مبنى

فما كان في قوله

الاضافة لاسم الفاعل اليه لا وفي ملائمة وقبل هو فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الاضافة العامة الى الخاص انما هو اذا لم يشترط الخاص بكونه فردا العام فلا يقال النسب زيد ما اسر فحذف فاعله فلا يزداد من جمعا واحدة ونظايره واسمهم واصل ما حذف فاعله بقرينة ولا ينقض به احكام تضمنها قوله كالا ما مضى الى ارباب وقيل لم يزل تسمية التعريف وهو واقف المفعول مقام اعتمادا على نسبة الذم اليه مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولا يجده الى بفار التعريف مبنى

على ما اشترط بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل عنه ولا القائم مقامه الا انه لا
يتم قاله كالا ما مضى ضم اوله ليس قوله ومضرا العين للاستدراك على هذا
الحكم لانه ايضا يضم اوله ويسر ما قبل اخره ويضم ثالث مع همزة الوصل الا انه
يبرضه بعد ذلك ما يفسر فادب لا لغيره ينقض بما فيه سمة الوصل اذا كان
في الارجح فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثة مع سمة الوصل لانه لا سمة
وصل حتى يضم معها ولا ينضم الهمزة الوصل مقدرة لانها انما تأتي بها في ابتداء
الكلام ولا ياتي بها في الارجح لانها ياتي بها ويجذف من اللفظ منسوبة
ويضم الثالث مع سمة اي حال كونها مع سمة الوصل واما ضم سمة الوصل حرف
من قوله ضم اوله وهكذا قوله والثاني مع اب اخوف السبب في دل حال الارجح
والوقوف لامر من باب وفي ان في بعض ارجح التفصيل حال الوقف ولا يظهر
وجه تخصيص هذه المسئلة ببيان السر ومضرا العين مطلقا وثع اطلاقه على
الاجوف ويقال للغير المفعول المعبر العين واللام خلافا الى تقييده بغيره
فقط كما ظنت رحو لا فرج طوى فانه كالصحيح العين الاضغ فيه اي في الثاني
المجوز بقرينة ذكر ما يقابل في مقابله وفيه الرضى مفعول العين بالثاني والظاهر
وتقييده قوله فيه ليكون جميع ما ذكره في مفعول تحت قوله ومضرا العين النسب
لا يخفى واورد عليه ما لم يقل عنه كحور وجهه ولا نقض لقواعده بالتوارد
لوحظ مفعول العين على ما اعل عنه لم ينجم شي مما ذكر قبل وبيح اي اخلاص في
الواو والياء وجاء الاسماء اي جعل الكسرين الضمة والكسرة ولما
الباء نحو الواو والجر وضم الشقين كما في الاشياء في الوقف على ما قاله
البعض والياء في بضمة فالضمة قبلها ساكنة على ما قال البعض
الاخر فانها خلاف المشهور والغرض من الاشياء تذكر ضم الفاء المذكور

العين

لكونه أكثر قبل اللام احضار الصفة المبني للمفعول ولذا قبل الاصح انه لابد في مقام
 التباس المبني للفاعل من اخلاص الكسر في الواو او الاشياء ومن الضم
 او الاشياء في الياء كما اذا قلت بعثت ودعت وانما جواز الوجود
 فيها ليس بقولك عدت يا مريض وبعثت يا عبده والواو في الواو و
 الثاني باسكاله العين والفتحة الياء وواو الضمة ما قبلها ونسبة ترتيب ذكر
 اللغتين على ترتيبها فانه الاولى الاكثر موالا الى الاقل الاول في الاكثر
 وشبهه اي مثل الثلاثي في مجي اللغتين الاخيرين ما قبل باب انقل والفعل فقا
 اخبر والقيده بالوجود التثنية ولما بني الياء على التخيير عن موضع المسند اليها
 مثال صار غيبا عن الاطباء بذكر الباء في قوله باب اخبر بركاله الا
 الاصل ومثله اخبر وانما جعل الثلاثي لكسر حرف علة وضم ما قبلها فيها دو
 استجيرة واقيم وليس فيها ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ او ينبه عليه
 شمس والكاله فعل ما لم يسم فاعله مضارع فاعلم اوله وفتح ما قبل اخره ملاحظة
 ان المبني للمفعول كالمبني للفاعل ما يجوز من المصدر وليس المبني للمفعول
 ما يجوز من المبني للفاعل حتى يتجه لا معنى للضم اول ما كاله اوله مضموم
 ولا يفتح ما قبل اخر ما كاله ما قبل اخره مفتوحا فيحتاج الى اذيل عيارته كما
 احتاج اليه القاصرون وما كاله يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخره يباع قول
 دفعه بقوله ومثل العين ينقلب امر ما قبل اخره فيه الفاء قبل الضمير
 وما كرهنا مقتضى السوة عند الزوجة ووجه الدفع انه فتح ما قبل اخره الا
 انه انقلب الفاء والمراد بمنقل العين الابواب الاربعة السابقة فلا بد ما
 صح عينه نحو يقوم ويقاوم ولو جعلت مثل العين بعض ما اقل عينه استغنية
 عن التقييد ولا يستويهم الا ان يفتح بمحسب المتعذر وغير المتعذر على

أفلا

ل

يا

فعل

المتعذر

فعل ما لم يسم فاعله ولا يتخصص المتعذر فيحتاج في مؤنثه الى حرفه المتعذر ما لم يسم
 قف على المتعذر من غير حيز بل يجر من اللازم والمتعذر من غير حيز المتعذر من غير
 باب المتعذر وغير المتعذر ولم يجر المتعذر من اللازم لبطء الحروف فيها ولا يجوز ان المتعذر وغير المتعذر
 ليسا في حيزين للفعل بل في حيزين فصيحة لانها اعم من الفعل لشمولها المصادر وبنية
 منها من الاسماء والتعريفات كذا في ثور است فغير الرط الفصح والمتعذر تعارفي
 المتعذر من غير حيز بوضع حرفي لا يثبت عند الاطلاق بغير حيز في غير حيز والفرق بين
 بنفسه المتعذر من غير حيز الا والاولا غير مفهومه نسبة يقتضيه من متعلقه بخصوصية الاسم
 لم يعتبر في مفهومه تلك مجردة من مقارنته حرفا في النسبة ولا يجوز ان الفعل متعلق
 بذلك الشيء كما ان ذلك متعلق بالفعل فيصبح اعتبار كل منها متعلق بالآخر والفتح
 انه صحيح الرض بالعبارة المتعلق بفتح اللام وسواها اقرب لالة الفعل بصد
 من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل لا يشمل
 المسند اليه فقوله المتعذر ما يتوقف فاعله على متعلقه لضرب لا يصدق على اللازم
 يتوقف فهمه على الفاعل لالة الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على
 كالواو وانما لا يتوقف فهمها على اخبا رما لانها لم يتوقف بحسب الوضع بل حيز
 التوقف بعد تجريد ما عن الحيز واستحقاقها في مجرد النسبة والمراد المتعلق التو
 بحسب الوضع ولا على المتعذر مجرد لالة التوقف حصل بالاستعانة
 حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعذر الى واحد لانهم لم يسموا بالمتعذر
 قف على متعلقه بل على ما اسند اليه ولا على الفعل التفصيل المشتق من المتعذر
 اصلا لان الضرب او اعطى لم يعتبر في مفهومه النسبة اما المفعول ولا لا ينطبق
 به اصلا الا على قرب لانه لم يعتبر في مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب اليه
 فلو في مفهومه يقتضي متعلقا اجمالا وقد اشكر ذلك على الرضى لعدم التبرر العرفي

وغلب المتعذر بخلاف المتعذر بخلاف ما يتوقف فحده على متعلقه والا الاول
 لتعذر وبعد معرفة المتعذر وغير المتعذر على وجه لم يتبين عليك عرفت العما
 لا يتوقف فهم معناه على متعلقه بدون مفارقة حرف الجر باقيا بعد متعلقه
 منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف كونه ذلك في غير المفعول فيه والمفعول
 والاعمال السماعي ولا بد من تضمين ذلك الناصب معنى فعل متعذر وذلك لا يتوقف
 على السماع كما ذكره الرضي والى ما باني المتعلق بعده تارة منصوب وتارة جوب
 جرحه الاخرين فيه عدول عن الظاهر المنصوب بتقدير ذلك الحرف لا لم يتوقف
 فهمه على ذلك المتعلق او حرف الجر ايدان توقف وقوله انك اللغة يتعذر بنفسه
 وحرف الجر موحى للتبني على كمال الاستحالة ما يتعلق به شئ من حرف الجر واللفظ
 بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جارا ولذا ينصب
 في محل نصب ماله يجعل الجار والجر وشئ واحد كما ان اتصالها باللام يصير متعذرا
 بالباء والهمزة وتضعيف العين وفل الاخير فما عنبه حرف الخلق لاسما الهمزة ولا
 يتعذر به الشئ الى التمة والاخير لا موكول على السماع صرح به الرضي ولم يجزف
 حرف الباء المتعذر للفعل الا في قوله تعالى استوزر به الحد يد على قراءة استولى بهمة
 الوصل وقرئ المبردين المتعذر بالباء وغيره بفتضى معية المفعول مع الفاعل
 لا البناء المعدية بمن مع وقار سبويه لا فقه بين زهبت به وازهبت في جوار الصا
 حبة وعدمها والمتعذر يكون الى واحد كقرب الى اثنين وسوق حال ثانيهما
 صادقة على الاول وما هو بخلافه الى الثاني بقوله كما اعطى ولا حظ بهذا
 النوع والى الاول بقوله واعلم وضبطه في التسهيل ونحو ذكرناه في تزييد والى التمة
 كاهم وارس فعل علم وارس الهمزة الى التمة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف
 العين ولا يتعذر الى التمة الا اعلم وارس وقول الاخفش بحجة في جميع افعال الفلوز

اذا قصد حرف الجر المتعلق بالفعل الظاهر على حرف القدر وما اشبهه من الجار والجر

قياس والاعتماد بالقياس في مثل وقد يتعذر الى اثنين اذ كان من دو اقل المتبادر
 والجر متعذرا الى واحد لوجعل مفعول الجملة مفعولا فيقول في علمت زيدا قائما
 علمت قيام زيدا وعلمت القيام وكذا يصير المتعذر الى التمة متعذرا الى اثنين
 فيقول علمت زيدا قيام عمر وابنا وابنا واخبر واخبر وحدث ولم يوجد احدث
 بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كسيرة اما تستعمل متعذرا الى اثنين ثانيا بوجهها بوجه
 الباء فيقال اخبر بقيام زيدا واخبر بقيام عمر فقال تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال
 انبئهم باسماء ائمتهم وقال فلما انبئهم لهما انهم فقيل لعدت لهما الى التمة مفاعيل نظيرها
 معنى الاعلام فعملها است متعذرا الى التمة باعتبار معانيها الوصفية بل
 بسبب التضمن فعملها متعذر الى التمة ولم يلحق بسبويه الابناء والمفعول
 غيره وجعل البعض الى الجملة مرسما السماع نحو اراني الله في النوم عمر اذ كان
 ويقول تعال ابراهيم الله في منامك فيلا في وجهه وانما خضت بالاحياء
 لكثرة استعمالها ناصبة لتلك كانهما وضعت بمعنى التضمن ويدخل في
 سبويه بناء على انه انشأ استعمالا من اخواتها حتى جعل الافوات
 من المضمينات وجعلها متعلقة بالتقدير الى التمة قال الرضي لم يوجد لاني لواء من التمة الا
 خبر بذكر بمعنى علم ونحو فيقول الظاهر الى اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر
 كبا من الباء الى التمة بغير افعاء اعلم في المتعذر الى مفعول الثاني والثالث
 بالباء والتعذر بنفسه كما علم وتروى المص في كون الخمسة متعذرا الى التمة
 واحد والمنصوب الاخير الى موضوع عال موضع المفعول المطلق فاضرب لك
 زيدا قائما في معنى خبرك هذا الخبر المحصور ولا يخفى انه على مقتضى زعمك
 ان يقال قلت زيدا قائما وانما خبر ذلك في علمت زيدا قائما من هذا العلم
 المحصور فالجرح ما ركز اليه في هذا الكتاب حيث جعلها متعذرا

التي هي حتى عما ذكره مغالطة منه هذه الجملة مفعولها الاول بالنسبة الى
 الله والى الله مفعول في امر كانه ولمفعول اعطيت بالنسبة الى الله فشر
 حول بانه يجوز الاقتصار على الاول وحذفه به والثاني وكذلك وقد افسر
 قوله والله والى الله مفعول في علمت بعدم جواز الاقتصار على احد كما لا يجوز
 الاقتصار على احد مفعول في علمت كما يحكي وفي هذا ما سبعة ابن سراج وفي ثلثة
 ظاهر منه بسببه انه لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة ونحن نقول ان هذه
 العبارة مضامين سور ما ذكره احدا ان لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام
 والنقل واللام فلا يجوز ان علمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز ان علمت زيدا
 وقام قال لو سلمت الله تعالى بكم اذا فرقة كل زوج انكم تغي خلقا جديدا وانها
 انها يجوز الفاها اذا توسطت ونقل في ذلك علم بوقوف به الحركة اعلا
 الله مع الاكابر وانها الى مفعولها الاول مفعول الثاني والله والى الله
 لثقت متجدا واربعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه القائم
 والله والى الله بمنزلة المفعول لانها محل ما لا فتح الاول التقديم ويجوز
 ارجاع الضمير في الله الى الله معناه افعال القلوب كذا ينقل بالقلب
 من المتعذر الى مفعول يسمى بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التيسير اربعة
 عشر مالا غير متصرف سماه علم بمعنى العلم نحو تعلم شفاء النفس قرعة وبانها
 بظن في التخييل والكره ببحر ظن امرا نحو فعلت اجرا بالملك والافسار
 سماه كذا والبواقر متصرف في الظن فقط نحو وعد وجعل بمنزلة الاعتقاد نحو وجعلوا
 الملايكة الذين هم عباد الرحمن انا والظلم الفرود ورسوخ وريت الوفي
 العهد ما عروفا غلبت قاله اغتباطا بالوفاء حمير لم يكن غير المنتم
 مع المنصرف في الحذف بعض ذكر المص من هذا ظهر ان ما في بعض الشرح

في افعال القلوب

ان حروف افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقر في اللفظ وما يتوهم
 ان ترك المص غير السبعة لال للسبعة فها المص ليس بشئ وقاله
 الرضي فيجعل تعلم وورس مختصان بجد اسمية مصدره بالان المفتوحة وافتار
 افعال القلوب على افعال شك واليقين ثم زاعن ايها الله ان مدلول بعض
 هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لا ينظر والظن هو الاعتقاد دون الشك
 وكما انهم يجوزوا بانك عن الظن المغالطة لليقين فثبتت جعله الرضي
 للظن في الظاهر مع مجيء في بعض المواضع لليقين وجعله التيسير للظن
 واليقين وحسب وجعلت جعلها الرضي للظن فقط كسب والتيسير للظن
 وزعمت جعله التيسير للظن فقط والرضي للظن لال الشئ على صفة قولا
 غير مستند الى علم نحو زعمت كرميا وقاله وقد يستعمل فيها التخييل قال ابنه في
 موت مناس ما زعمنا وعلمت وهو لليقين اتفاقا ورابت جعله التيسير
 واليقين كليهما والرضي للاعتقاد والي زعم سواء كان مطابقا او لا
 جدد جعله التيسير لليقين والرضي بعن اصا به الشئ على صفة وقاله
 يلزمها العلم فاربه به يجوز اية حل على الجملة الاسمية ولا يقع بعد النعتية
 الانا ورافقه رضمير له يصير اسمية بل اذا علقت بمن ثم زعمت
 اريد سررت وانهم رابت لبال ما ليس عنه اس لا فائدة ما ليس عبارة عنه
 يعني المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة اليها عليها
 الجملة فضلة متعلقة بمحاذ في تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة
 قاله المقصود بالافادة الجملة المدخول بها وقيل المضمي لبال ما ليس
 اس تلك الجملة ناسية عنه اس الاخبار بها ناسية عنه من العلم والظن
 والاعتقاد وقتب الجليل لال المفعول به مفعول الجملة الحاصلة من

خارج دخولها على الفعلية كقولك علمت

الجزئين فيها كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي جبراً عليه عليكم بقيا للشيء ومن
 خصايصها انه اذا زلزالا اخر ولا يحدف لوقاثة فربما لانها بمنزلة كلمة واحدة
 لانها معاً متضمنة لما هو المفعول الحقيقي فحذف احد سها بمنزلة حذف
 الكلمة وهذا الحكم غير لال حذف احد سها واقع واندراما حذف المفعول
 فكمي في قوله تعالى لا يحسبن الذين يجولون بين ايديهم من فضله هو غيرهم ان
 يجولون هو غيرهم واما حذف النعم في قوله تعالى ان لا تحلفوا على عراك انا طام
 قد وثرت اداء الاعداء ان لا تحلفوا جازعين بخلاف ما اعطيت انما قال ذلك
 للتنبيه على انها خاصة بهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله النعم
 غير الاول مطلقا فانه يجر في كل ما كاله مفعوله النعم عين الاول سواء كاله
 امر او المذكرة او غيره من الافعال العلوية او غيره صرح به في
 التفسير وحذف مفعولها مع القرينة فلا بأس به لانه بمنزلة حذف
 كلمة بينهما ومنه من يسمي بخواريط من تحفة قال بك كتاب ام بانه
 سنة نرضيهم عاراً على ونحب قال الرض وتيرة ولا يجوز مفعولها
 نبالا لانه لا فادت لها مقيد ابر ما بدول مفعولها فلا يقولون ظنت
 او علمت او كل احد يعلم انه لا يحج ان ال عن او علم بخلاف ما اعطيت
 لانك تقول يعطى فهذا ايضا من خصايصها بندا وفيه نظر اما اولها
 يعطى بواحدة الا عطاء والا فالا لانه لا يجوز الاغلب على علم الفخر لا
 يجوز عن اعطاء كشيء فلا تعلم بهذه المعنى فغير ان كسر العلم على انه ينهر
 العايدة في ذكر المفعول بل يصح ان يحصل فائدة مقيد بها فيفيد
 آخر فيقال علمت الا او ظنت الا لا فيعلم صدق علم وظن في الال
 او يقول علمت على نفعاً وظنت ظن السؤل الى غير ذلك ومنها امر من

فصا يصيرها جواز الفاء الظاهر بالجوهر ما يقابل الوجوه والاشغال فلا بد
 من قيود يتم القاعدة وهو ان يكون الال اخر مما يصح الال يعمل فيما قبله والال يكون ما
 توسط فيه او ما اخر عنه قابلاً للعلانية لا ينقض مجوزاً في ظني قائم غالباً او زيد قائم
 ظني غالباً المعنى ظني زيد قائم غالباً انما يجب الفاء لانه المصدر لا يعمل فيما بعده و
 مجزواله زيد اظن قائم وسوف اظن بغير زيد وجاني زيد واصب عم وقال الفاء
 واجب بعدم صحة العمل فلا توسط فيه ولكن منه بغير الال الفاء في ضرب
 اصب زيد غير واجب بل مجوز ضرب اصب زيد اظن على ما في التفسير في بعض
 الشروح الال المراد المتوسط بين مفعوليهما ليخرج عنه ضرب اصب زيد لانه الفاء
 فيه واجب من قبله التضعيف على انه ينقض ظني لظن زيد قائم ارضياً توسط بين مفعوليهما
 النعم والمفعولين فالالفاء فيه غير واجب بل جاز على حذف ذلك الال زيد مجزواله الفاء
 ما يعلم الوجوه وتقابل الاشغال فيستغنى عن التفسير اذا توسطت ارضياً اجزاء الكلمة
 او اخرت عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة قال الفاء غير جاز لعدم ضعفه لانه
 خبره قبل جاز لانه الفعل القليل لانه لا يجوز عن ضعف لكنه قبيح جاز في
 الشرع ومن لم يجزه يدور بدور ويتغير بضمير ان ال بعد الفعل ليكون الجملة مفعولة الله
 او بتقدير اللام قبل الجملة ليكون محققاً لا مكرر اذ حذف كل من ضمير ال واللام
 جاز في من الضرورة وخرج التفسير ان ال ويدر والرض الفاء لا تستقل الجزئين
 ارضاً من ما توسطت فيه كالماء ارضاً كونه كلاً ما بخلاف ما اعطيت وتختلف
 غير الافعال العلوية كاله مفعوله النعم عين الاول وبخلاف غير المنفرد
 من افعال العلوية على ما في التفسير من قوله لا تستقل الجزئين كاله انما في
 يتضح الفاء فيها لانها مشتركة بينهما وبين غيرهما يكون مفعولة النعم
 عين الاول فلا بد من ضميمة ضعف افعال العلوية وعدم الحاجة الى نصب الجزئين لمرقة

من افعال المعلوم بخلاف الغير المتحركة فانها تكون زائدة في غير معنى الفعل القليل
يحتاج التفتيش ليعلم قصد الفعل القليل منها واعلم ان معنى زيد ظننت زيدا قائما فهو في
المعنى متعلق بجزء من كس لم يعمل فيها لضعفه وما قال الرضي ان معناه زيد في ظرف قائم والفعل
في معنى الظاهر برده انه لا يصح في زيد قائم ظن غالب فانه قال معناه ظني زيد قائما
ونسبها اسرها فصا يصح جعلها اسما في انهما محذوران في الجملة او احدهما
قبل الاستفهام الدخول على الجملة او الجزر ثم يلزم بالنظر الى لفظ الجزر في الاول
بالنظر الى في الله فيقول علمت زيد قائم وعلمت زيدا قائما هو ولا نحو تعلب
بالنسبة اليهما في الله كما قال البعض فمكة باله الاستفهام سر في الجملة
كلها لانه النفي ايضا سر مع ان يلزم الاول بدخوله على الله اتفاقا نحو علمت
زيدا ما هو قائم وفوق الاستفهام كما في بعض النسخ او لا محاذ في بعض النسخ
تعلق بجزر الاستفهام لعموله علمت ايهما عدرك وعلمي علم من ضربت بل
والنفي كما اواله اوله فيلزم فيها بعد النفي لفظا مفتوحا له كاله او انما فقط
للام اسلام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يعرف لانه نحو علمت لزيد قائم
لانه المابح من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة ونازلة الى الجزر في الجملة
حتى لو لم يكن اللام بول علمت لزيد قائم بفتح ال فلا يكون علمت معلولة فلا بد
دخول هذه الصورة في قوله واللام والظاهر تقبيح اللام لانه اللام المطلق
في كلامه كانت معرفة اسلام الغريب فاطلا فيها موهم وقد اتى بقوله ومنها ان
بطلان قوله بونش انه يجوز تعلبه جميع الافعال نحو ضربت ايهما في ان رسل
علمت لزيد عندك ام عمه وتخصيص الاستفهام بالتمثيل فيها بهذا المثال مشعر بان
ما قاله البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال
علمت لزيد قائما وعلمت لزيد قائم بل لا بد من وقوع ما يكون جوابه بنفيين

وهو السؤال بالهزة والمنقلة ولهذا قبل حذف القولها بالهزة ولا يقع بل بعد فانه
بني بهذا على ان موقع فعل القلب من النوع من الاستفهام كمن لما كان متمكنا
في ذلك ضيقا صبت قالوا عالم لم علمت لزيد قائم لانه المقصود اعادة العلم في
هذا السؤال فانه قال علمت جواب هذا العلوم يكون مضمونا للجملة هو جواب
هذا الاستفهام نعم او لا وشي منهما ليس جملة بل لانه لزيد عندك ام عمه
فانه زيد عندك او عمه عندك اذ كذا احد يعجز الجواب لزيد قائم ليس هو
بل نعم نوطئة الجواب وجوبه زيد قائم رده الرض واقترار دخول فعل القول
على كل الاستفهام فالاولى ان لا يقيد بما يشبه التمثيل ويقال اخبر
هذا المثال لانه اوضح اسئلة الاستفهام واجد من الاشياء والتفتي به لانه
مقصوده تمثيل التعبد لا تمثيل كل قسم منه وهما بحث لزيد وهوانه
لما كان محصل علمت لزيد قائم علمت لزيد قائم او انه ليس بقائم قال
شيء به عواله العاقل الى هذا التركيب والى احوال الاستفهام المقصود في الكلف
والابهام والحواس الى الية ما هو من دواعي الابهام مع امر محقق
افادة المعلومة اذ يستفهم عنه وبان تقريبه وفيه من كبره المني طلب ال
معرفته بالانحى ومنها ان من خصا يصحها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضمير لا بد من قيد متطابق لانه مدار الاختصاص لا يقع كونه الفاعل
والمفعول ضميرين بشي واحد مع انفصال احدهما صريح به الرض وقيد في كسر
كس لم يخصص التفسير بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل من خصا يصح افعال القول
الغير المتحركة ورائر الجملة والبرية وفقد عدم وخالفه الرض وجعل من خصا يصح
المذكورة في هذا الكتاب ولفظ سبب من غير المتحركة ورائر الجملة والبرية و
فقد عدم وكذا من خصا يصحها كونه فاعلها ومفعولها ضميرين متطابقين يكون

بعطف من الافعال به الرضى نحو ما ورد في الحديث رابن مع رسول ولا بعدا لا يباح
 شئ واحد بحسب بدخل فيه اشكاه فاما على منى مطلقا وهذا البحث اشكل مما ذكره
 وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحررين للفظ والمعنى فلا يقال زيد ضرب زيد فاعل
 الرضى وانعكس جواز في فعل التعجب فاعل زيد زيد فاعل ولا يجوز في شئ من الافعال
 ضمير الفاعل المتحرر المعنى مع المفعول الا فلا يقال زيد ضرب زيد فاعل الفاعل المفعول ولا
 فاعل قاي ويجوز في قوله افعال القلوب كقول مفعول ضمير مفعول مفعول ولا في غير يقال
 فاعل زيد قاي ولا يقال ضرب زيد ويهمل ان معرفة هو ان افعال القلوب نه حل على الجملة
 اطعمه به باله المعنوية كغيره فاعل زيد قاي وهو كما يجوز علمه قائم زيد
 لكن النج فاعل والرفق ان فاعل زيد قاي وان كان ماله زيد لكن بهما فاعل فاعل
 النسبة المستقلة المعنوية للعلم والجمالية والاول اوقع بالنسبة به والنج بانصو
 ومثل الافعال مكتوبة بمفعول واحد على نه سبب لانه بين نصب المفعول
 لا نصب عند التحقيق الا بمفعول واحد هو مفعول الجملة فاذا وجد مفعول الجملة
 لا يحتاج الى مفعولين والافعال ما فعل عليه هذا التحقيق قد وجد فاعل فاعل
 مفعولا ما فاعل علم زيد قاي في تقدير علم زيد قاي حاصل ولا
 علمت قيام زيد واعلم انه يمتنع القول بعرض الاعتقاد والاعلم من العلم والظن
 وفي كلام سبب به انه بمعنى الظن والجملة يجوز ان لا يمتنع ج بالظن في نصب المفعول
 مطلقا في لغة سبب وبشرط عند كونه الوب كونه القول مضافا الى طبا وفاعل
 الا ندرسي منهم من بشرط المضاف رعة دول الخطا ومنهم من يحسن وقالوا
 جفولا به عند اكثر من يقدم استنهام متصل بقول او منفصلة بالظن نحو
 احد انك ينور زيد قاي والوسط بقول زيد فاعل رب او باحد المفعولين نحو
 اخبرنا لا يقول مؤثر لبعضها معنى اخر مفعول به الى واحد فظننت بحسب انت

في قوله
 زيد

امر وسعت في حقه شئ وعلمت بحسب عرقه وما رايت بحسب البرد ووجه بحسب الصب
 على صفة ما كان بين الحق قربة من المعنى المتعدي الى مفعولين لانه الانهم والروية
 والمعرفة من جنس العلم والوجه ان هو الاصل الا انه في التعدي الى مفعولين بحسب
 على صفة وبها بحسب اية نفس شئ على تقديره يستلزم العلم والمقصود به به
 على تقديره الى المفعولية بحسب امر مفعول واحد بحسب اخر لا يجوز التعدي الى مفعولين
 والا واحدة نارة بحسب طين واحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضى صحت فال معن اخر لا يتعد
 الى مفعولين بل يكون لازمة او متعدي الى واحد الافعال انما هي صفة ما وضع ثقبها
 الفاعل على صفة امر وضع بعقب رما دتها تقرب الفاعل على صفة والقربة على
 الى التعريف بعقب روضع المادة ظهوره الزمان من الفاعل فلا يمكن ان يكون
 مالم يرد فيه الزمان موضوعا له لمفعول فاعل عرف الفاعل شئ بعقب الوضع
 من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف بعقب الوضع ماله
 فلا حاجة الى تقييد الصفة به يكون غير مصدرة كما في الرض لا فاعل الافعال
 النامة لانه الافعال النامة لم يوضع بحسب مادتها لتقريب بل ليدركها كذا
 مودود بيتها وهذا التحقيق يتم ما ذكره السيد السند في بعض كتاباته انه
 لا حاجة الى تقييد الصفة بشئ لا فاعل الافعال النامة لانه الافعال النامة
 لم يوضع لتقريب الصفة بل في قوله بل التقرب والصقة نظر لانه التقرب ليس مودود المادة
 برمه لول الية والافعال ان ه فقه لم يوضع بما سها لتقريب بل لتقريب
 والزمان ووجه فيه نظر لانه الموضوع لفي جميع الافعال ان فقه بحسب المادة
 ليس لتقريب على صفة فاعل اصبح وامسى وافضى وظل واه متاملة على اوقات
 مخصوصة الا ان يجعل الام الموض ويزاد وضع بحسب المادة لتوض بتقدير الفاعل
 على صفة في شمل الكرو قد به المص على الرفع عنها ليس فاعل كما به فيما بعد

جمل افعال المفعول

حيث قال ويجوز تقديم افعالها على اسمها على انه يسمى وتسمى الرض نسبة اسمها الى ذلك
 اكثر استحقاقا وقيل استحقاقها على افعالها الخيرة فلا يسمى فاعلا مفعولا يستعمل قولهم ان الفعل
 لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول كقولهم فاعل التسمية ويسمى المفعول المرفوع
 اسما وفاعلا والمنعوت خبره ومفعولا والتحقق ان كونها افعالا ناقصة لنقص
 ولا تملها لانها لا تدل على معنى لا نفسها لانه معناه النسبة بين الاسم والخبر وانما
 الذي هو قيد لهذه النسبة وتسمى منها لا يتم بدون الاسم والخبر كقولهم ما ذكرنا
 النيات في توجيه وضعها بالنقصان يفسح عن الغفلة عن هذه الحقيقة فالأفعال
 قد لا وضعها به لا معناه الزمان وله المحذور بخلاف ما يراه في افعال على انه
 نتيجة عليهم انه لو كان تقسيم الافعال الى انقصه والتامة بهذا الاعتبار كماله
 عن الزمان فليس به بالي كقولهم افعال انقصه وبعضهم قال وضعها بالنقصان لان
 المركب منه من المركب كرسب ناقص بخلاف ما يراه في افعال فاعلا وصفه بالنقصان
 وصفا بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها بكونها مرفوعة
 بحسب اصل الوضع حتى يكون مرفوعا فاعلا لا يكونها في بئسها ظاهر كلام النيات
 الاول حيث لم يختلفوا الا في ليس باعتبار الجزئية والفعلية تفارق سببها والاكثر
 انه فعل وقيل ابو علي فواحد قوله الحروف والحق الضمير لشبهه بالفعل في كونه
 على كونه اعرافا بمعنى كماله كونه رافعا وناجيا وهيمنة اقسام ما هي ناقصة مطلقا
 واسما ناقصة بشرط تميز مقارنته النفي وما هي ناقصة بشرط ما المصداق وهذا
 التقسيم يقتضي جميع مع راجع الا انه ترتيبا يبنى عليه فانه فيما بعد في تقسيم فنذكر
 الاشباع وعليها الا انه سفي مع افعال وعاد مع صلا لانها من ملحقة وجميع غدا
 راجع مع اصبح وراجع مسر لانها نظرا لما كان قد قصد الى تقديم الاصول على
 الملحج والواضح على الحق وكوله عند راجع من الافعال انقصه غير واضحة الترتيب كونه

فعل العارية

منقول

منقولها مرة فبها لا يكون الا في نفي ابن مالك كما انما نصبت لذكر كانه في قوله
 استمر وانجز واظهر من الافعال انقصه لانه دعوى من الفراء من غير ذكره وانما
 كالا وصار واصبح اسمي ظل وبسط واض وعاد كلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك
 الر ورجع ورجع واستعملوا نحو وارند وصار مع هذا اللواحق يكون ثمانية
 متحدة بالاقوال صار زيد الى التقدير رجع اليه وعاد بمعنى كان في الغد است وراج بمعنى
 كان في الرواح وسما يكونان معا كقولهم نزع غدا على فكم امر مستوفى الذات عليه
 ونحو راجع الى بيته اسرجع في الرواح الى بيته والاظهر وجه عدم تفصيل المصنف غدا
 وما زال لا يستعمل الا ناقصا وما يرجع قد يستعمل تاما فيقال ما يرجع من مكانه وما قضي
 ما زال ناقصا وهو موزون قيد بابا ولم يلبس عدة كتب اللغة وما انفق وجاء
 ما انفق ما هذا الامر وجعل ما زيد كي زار وهو في الاصل زوال كحذف الا انه
 اعلى اعلان قيل على سبيل الزود وجعل ما قفا وما قفا كى قفى وما دام بمعنى
 يرجع وما قفى كى يرجع الا انه ما قفى اذا كان تاما متحدا برفي بقول ما قفى امره و
 ليس وقد جاء وما جاءت حاجتك برفع حاجتك على ان الخبر بالاستفهامية قد منته
 للاستفهام وينصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما وانت
 ما عبارة عن الحاجة بمعنى قديري جاء البه فغير من هذا القبيل وقوله كانهما
 ورثه ولا يجوز فعه كاتب بالاتفاق وثود المصنف في تجوز بزه فعه كانه سلطان
 وقام بهذا التركيب السوفونية حتى تعدد كانهما سمع من اعرابي والفرقة الكبر
 العظيم والارادة السجدة به نه حل هذه الافعال على الجملة الاسمية التي لم تكن مستعدة
 واجبة الخرف نحو الحى ليه الجير فلا يقال كالا الجير ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال كالا زيد ولم
 يكن لازم الفصح كاسم الاستفهام والشرط فلا يقال كالا صرح اباك ولا
 عادى التفرق كى العجبية فلا يقال كالا ما احسن زيدا ولا لازم الاستدانة كونه

في المثل نحو بطلان او كونه بمنزلة الفعل نحو نزلت فانه في معنى الالف لا يقال كان نزلت كما يقال
 كان يفي او كونه بعد ما هو زيد قائم او انما جرت مجزئة فاذا السبع واقف او لفظه
 مقولته على السلام عليك و لم يكن خبر جملة طلبية اذ لو كانت طلبية و لم يكن تلك الافعال
 طلبية لزم التناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار و مستلزام كونها طلبية عدم حكم
 بثبوتها و ان كانت طلبية و كان طلب الافعال في لفظ لطلب الاخبار لزم اجتماع
 طلبين في لفظ على امر واحد و لا كان م و باله لزم كون احد الطلبين عينا
 وجعل الرتبة و كون في الحكماء ذكر جنس حرة الشعر و الشعر سبيل ما و الاعطاء و الخبر
 معناه لا لبيان ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار
 و اغاها في توابع الاخبار و يذكر تحصيل حكم في الاخبار لتفصيل الاحكام المفادة لا
 خبره فصل في الافعال فترفع الاول و جزاء النذر فانه لا يكون اول و تنصب اليه
 مثل ما كان زيدا قائما فيه انما للدخول و الاعطاء و الرفع و النصب فكان لا يكون
 ناقصة لثبوت خبره ماضيا و انما و هذه كالا لاسم اريته او منقطعا اي قابلا
 للانقطاع لا لا كان لا يرد على الانقطاع بل على المضي مطلقا و قد يكون للاسم
 في جميع الازمنة الماضية فالماضي و الحاضر و المستقبل و لا يكون في الماضي المراتب السببية
 خبره ماضيا و انما كان ذلك لثبوت في الواقع او منقطعا و فيه رد على من جعل كالا للاسم
 و كان الاول لا يكتفي بقوله ثبوت خبره لانه ماضيا بالاحكام يعطى هذه الافعال للا
 خبر ماضية كانت او مضارعة او امر او لانه لم يبق ماضيا مساويا لماضي و كان
 خلفه من التزم فيها بعد الافادة الا لا يكون للاسم انما و لانه و معنى صار
 و لا يخفى ان حصة الترتيب بعد تقديم بيان صار على كالا يكون فيها ضمير
 ان يكون في كالا بطلان معنى ضمير ان و تقديم الظرف المحرر لا يكون و كالا
 التامة ضمير ان لانه لا يوجد ضمير ان الا مبدا في الحال او في الاصل

وفيه رد على من جعل ماضيا ضمير ان التامة بمعنى ثبت و للثبت در من ثبت ثبت
 في نفسه و الا فكان ان قصة ايضا بمعنى ثبت لغيره و كالا التامة لا بد من
 الجملة بل على المفرد و زائدة اسر كان فقط و لا و باقر خبره فانه يكون زائدة لا
 في الاول الكلام بل في الوسط و قبل يكون في الاخر و هو في حال ما لم ينفذ شيئا سوى
 كيد بخره من الزمان و جعلها زائدة ظاهرة و ما يفيد الزمان و تسميتها
 على سبيل التسمية بالزيادة في كونها غير عاملة و هو زائد مع الفاعل قال ابو علي
 لا و فعل المبرد و سبويه نعم متمكنا يقولون ان الزود اذا مررت بدار قوم و جبر
 لان كالتو اكرام و يجب بالافادة ان افرق دم و الاصل خبره ان كان ان اكرام و فيه
 الاعمال الظرف اذا كان مع الافعال التامة و اوجب المحذوف فلا يقال زيدا كان
 في الدار و كان في الدار و صار لا يستغنى امر حكمه النذر ليعطى الخبر كونه متعلقا به
 وليس المراد ان مدلوله لا يستغنى عن ذكره الرضى ان هذا مدلول
 صار التامة و مدلوله ان قصة كالا بعد ما لم يكن و اصبح و امسى و اضحى
 لا تستغنى عن مضمونها الجملة باوقاتها الاظهر الاقوال الخبر باوقاتها ليقول الحكم
 النذر اعطته الخبر ظاهر او المراد باوقاتها اصبح و امسى و اضحى و لا ماضى
 لانه الكلام في الحكم المستتر بين الماضي و غيره بمعنى صار مجرد الدلالة على
 الاوقات بغزينة المقابل بافادة الاقتران مضمون الجملة باوقاتها و
 يكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات و قد و بان لا فتر ان مضمون
 الجملة بوقتها و هما تمام اليوم و الليل بمعنى ذلك زيدا قائما كان في
 تمام اليوم و بمعنى صار مجرد اعلان زمانيهما لما قال الله تعالى و وجهه سودا
 قال الرضى في بيت بمعنى صار مجرد اعلان ما لم يكن في كالا و اصبح و امسى
 و اضحى و ظهر بمعنى صار قائما لانه سى جازي في الحديث بمعنى صار و هو ابر

وقال ابن مالك ظن بمعنى دام او طارئة قال الرضي العدة عليه وقاروبه بمعنى نزل
 ليلاته وقال الرضي بمعنى قام ليلا ونزل سوانام اوله يتم وفي كلامهم سر وبت
 وما زال وما برح كرح وما فتى وما انقلا لاستمر ارضية لفاعله مد قبله القول بالفتح
 الا هذا في القاموس والمراد بهما صلاحية الافعال بـ الرض بـ الرض بـ الرض بـ الرض
 المراد بالنفي مانع النهي صرح به التوسيل فيقول لا نزل قاتنا وذلك النفي في الماضي
 ما ولا في الدعاء ولم في المضارع لم وما ولا والى لا لا يفصل بينهما وبين
 النفي بلا والظرف وشبهه مع انه جازي فيه ذلك نحو الا اليوم صبي ولا اس يجوز
 حذف النفي عن المضارع وتقريره وكثره في جواب القسم نحو ما له نقول تذكر
 يوسف وما دام ما مصدرية في دام بمعنى الدوام المضارع الى مضمون الجملة
 والمضارع وهو الوقت المحذوف فوقك اجلس ما دام زبد جال معناه
 وقت جوس زيد والظالة دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقييده
 اجلسه بنوقت امر تنجيبه وقت شئ بعدة اي بزمان طويل
 بنوت خبره لفاعله قما دام يقتضيه امتداد زمان نشوت الخبر
 لفاعله في القاموس لمدة زمان الطويل وما في دام حرف مصدر
 وما في الصالح واما قولهم ما دام ففاه الدوام لا لا ما اسم موصول بـ دام
 ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل المضارع واما بـ ما ولا تعرف وفيه
 انه لم يبين ما ذكره حكم التسمية الخبر من ما دام بـ فيه بـ لا التسمية الشئ
 من التوقيت فينبغي ان يقول ما دام نشوة الخبر لفاعله مده ومن
 ثم امر من اجراء التوقيت احتاج الى الكلام لانه ظرف وليس
 ما بعده كلاما ما كما يكونا غيرا وليس لغير مضمون الجملة حالا او
 نفي خبره عن فاعله ليعلم ان حكم الخبر وقيل مطلقا وهو من ذهب

سبويه وادب السراج قال لا اندسني لا تنقص بين الاقوال قال كونه للحال
 انما هو اذا اطلع وكوبه لغيره اذا انقصد بالغير وفيه نظر لان المراد بكوبه المحل او لغيره
 معناه انه كذلك بحسب الوضع فادفهم منه الحال اذا اطلع فهو للحال ويجوز
 تقديم اخبارها كلها اكره الافعال او كره الاخبار ويرجع النفي الى الكلام في الاخبار
 بالذات والاول الى الخبر بالشمول لانقسام تقديم الاخبار على نفسها
 فالظاهر ان يكون الانتم الافعال المقابلة لتفصيلها واللا يجوز ان يند الحكم
 اعادة لانه سبق في خبره كالان حكمه حكم خبره المبني او تقديمه التمر من تقديم
 خبره المبني عليه ولم ينف الى خلاف ابن مقط في خبره ما دام لغاية سقوطه
 وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبار بانفي
 لا يمنع هذه الافعال من تقديم ولا يوجبها ما لو عرض نفس الخبر ما يوجب
 التقديم نحوكم كان مالا او ما يوجب ان اخبر نحوكم عدو رسد يقي فيوفا
 راجح ما نحن فيه فلا بد ان لا يصح هو الجواز على الامكان الخاص لا انتقاضه
 بالوجوب والاستناع ولا على الامكان العام مقيد بجانب الوجود لا
 انتقاضه بالاستناع ولا مقيد بجانب العدم لا انتقاضه بالوجوب و
 وهو امر ينه الافعال في تقديمها الاخبار عليها على ثلثة اقسام
 قسم يجوز وهو من كان على راجح مع راجح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله غير
 المكسوب ولم يقل وهو ما زال الى ما دام لا يجوز ولا انتصار بل لا يجوز في الاول
 ولان زواله لا معقول لا اوله بتقديم عليه مما لا انتصار لا يقتضيه ما الصدا
 رة انما يقتضيه ما ما والى فامر اد بقله في اوله ما في اوله وما في حكمه
 من الالف قال قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اوله ما والى
 لا يجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما والى الصدارة قلت مع

ذلك يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما
 قال فانما زيد لانها لا تمنع الفاعل كهم ولوح وانما امتنع الفصل في هذه القسم
 لثمة الامتزاج وصيرورتها مع الفصل بمنزلة فعل ثبت في ان خرج
 من القسم الاول نحو لم يزل ولم يزل مع انه منه وانما الامتداد لا يخص رفا
 في يجوز وهو ما ليس في اوله ما خلا فالابن كيب لا من البحر بين حيث
 وانفع الكونيين في الحكم بالجواز في غير ما دام لا تبطل النفي وصيرورة المجموع
 في معنى ثبت لم يمنع النفي من التقديم وانما لم يجعل هذا القسم من المختلف
 فيه مع خلاف ابن كيب لانه اعتقد عدم الجواز في الحكم بانه لا يجوز بخلاف
 المختلف فانه لا حكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس
 بواضح عنده وليس ذلك لابن كيب لا منفر في الخلاف فلم يعتد به بطلا
 المختلف فانه المختلف بين ابن كيب وفي كل جانب كثره لان ليس جوازا
 لتقديم فيه البحر بول ومنه الكونيين مع موافقة المبدء للكونيين كما ان
 الكونيين جواز التقديم فيه البحر بول فيما يخص فيه ووافقه ابن كيب
 فان قلت لا يخص منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا ظل
 عليه حرف مصدر فيقول اجلت بما كان زيدا جال او ان كان زيدا
 جال ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت ما ينزعم ما دام ولا ينزعم
 حرف المصدر القسم الاول فكذا افترقا اربس المحر في الحكم بجواز التقديم
 وعدمه وفي لم يختلف فيه وهو ليس ويجوز في غير ليس كثره او منه
 فاجزى القدر ليس المحر جازيا وقبل ليس هنا للخطف لمجمله في حكم لا
 ويؤلا في ليس ضمير ان له وليس بمشهور اضمار ان لا الا في كالا
 وليس من هذه الافعال والاب في كاد من افعال مقارنته ويجوز الافعال

كان

فهم

ف

عن

عن النكرة المخففة في باب كان والو ويجوز الافعال عن النكرة بالمعروفة فيها
 نحو ولا يك موقف منك الوعد ليس ذلك للضرورة كما او عاه الز
 اذ لا ينافي في قوله ولا يك موقف منك الوعد اعلا على ما قال ابن و
 الا يقول مراد الرخصة ان اعرا ان لا يك موقف من الموافقة منك
 موقف الوداع استرة الى انه لا يجهل او ردوا على ولا يستفاد من هذا من
 موقف في نحو ال او لم يبت وضع للناس للذي سبيله والاولى جعل ال مع
 الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو ما كان محتمل
 ال قالوا فانهم حكموا بال جعل ال قالوا بسببه المضمرة في انه لا يوصف فهو عرف
 من غيره بهد الاعتبار وهذا ال كان وجهه غير فوس لكنه امضاه
 رجب النفي في التعاسية وقد يجد زف لام يكن في الجزم ولا يكتفي بجه
 الحركة لثمة الاستعمال وبنس جوزه مطلقا وفصه سبويه
 بما اذا لم تلاح ساكن بعد فلا يجوز عنده المحرف ولم يكن الذي كثر
 وافعال المقاربة اسر الافعال الدالة على مقارنته اخباره من فواعلها
 لوضعها نفس القرب والمضى يستلزم القرب فالموضوع للقرب
 كادوا وسك وكرب كعلم وضرب والم يقل الم الغلام اسر قارب ببول
 واو الى الذر يستلزم القرب من المحصول للفاعل وما يستعمل للمرجع
 وجر كعلم واخلاق قال جاء النبي بنى عن قرب حصوله وبهذا ظهر
 الا ما ذكر الرضى الاعلى واخوانه لا يدل على القرب وما يستعمل
 للشرع ولا يوصف ال مع في الفعل بقرب الفعل منه فلا يقال للشرع
 في الخروج انه قرب خروجه ليس بشئ وقد اوضح وجه التسمية
 لغربه بقوله كادوا الخبر رجاء هو طمع المحبوب وقد يستعمل على في

مخسر
المرحسر

ف

بما جاء في القواعد

غ

الاستغناء

ما وضع

وتكونه عامل الرفع فقط بالان يكون الـ يخرج زيد فاعلى عسى ولا يكون له
 وح لا يجوز حذف الـ ويكون قوله وقد حذف الـ من الكلام احكام المنار
 الاول وكان المناسبت قد بجه على المنار الـ وتبينها على انه يجوز تقديم
 الجزع على الاسم في هذا الباب والـ لا يجوز تقديمه على الفعل كما لا يجوز في
 باب كانه لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الجزع لها لضعفها كانه
 وح قوله وقد حذف الـ مستركت بين المانح والتبني على تقديم الجزع
 على الاسم غير مختص بحسب ما بينا در قال الرضى تحمل على الـ يخرج زيد
 الـ يكون من باب التنازع والـ يكون العمل الثاني كمنه بـ البصر و
 الـ يكون الاول على منذهب الكون في كون عسى الـ يضرب زيد و
 استعجاب اعمال الـ اذ لو عمل الاول لوقع الاجنبى وهو زيد بـ اذ الـ
 الـ وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح الـ يكون من باب التنازع
 لانه انما يكون فيما اذا جاءت عمل كل منهما في التنازع فيه مع ثبوته في
 مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزموم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع
 والـ في كانه يقول كانه زيد بـ في وقد تدخل الـ تشبيها بعسى ولم يزم هذا
 الافعال المضمر الا كانه اذا شك فانه يستعمل ايضا معها وندراسم فاعلى
 كانه اذا شك نحو نوسك ارضع الـ نحو خلاف الانبىا وصوت الـ
 بيابا واذا دخل النفي على كانه فهو كانه لا فعال في انه يصير متعيا وقد يكون المقصود
 به عسى وقع الفعل الذر وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل
 عن الوقوع فمن الاول قوله نعم فزجوه وما كادو يفعلون ومن الـ قوله
 نعم لم يبدىرا وقبل يكون للابتن مطلقا اما في الماضي للـ يكون قوله
 نعم وما كادو يفعلون منافيا لقوله فزجوه اذ لا يمكن تحقق الدج بـ

223
 القرب منه واما في المضارع فتخطئة الـ وبنفسه لم يبدى بقوله لم اجد قيل
 في الماضي للـ وفي المستقبل كانه لا فعال الاول في المضارع يستعمل الحال
 تمسكا في الدعوى الاول بقوله نعم وما كادو يفعلون وفي الدعوى الثاني
 بقوله ذر الـ اذ غير الجزع في رواية الفارس المجاز لم يبدى الا هو امر
 راسخ الـ لو يبدى من حسب منه يسبح اذ المعنى على انتفاء المتعارضة من
 حسب منه مع بقاء عن الوقوع واما جعلنا الكلام وليدين زنا على
 ترتيب الصف لا ليل واحد على مجموع الدعوى لاقتضاء اعادة
 الياء في قوله ويقول ذر الـ ذلك وما كادو يفعلون عن النكس بقوله وما كادو
 يفعلون ظاهر اذ البعد عن الفعل في وقت لا ينافي في الفعل في وقت
 اخر وكانه سخر ذر الـ ليل على بعض ما بجه من قوله فهو كانه لا فعال
 لم يستعمل بفتح نكس فالفه وما يقال الـ ذر الـ غير متعده بعيد
 لا يعارض صدور الشر عنه لانه من اهل اللب لا ولا يكا ويخفى
 عليه استعمال لم يبدى حتى يحتاج في معرفة فاستعماله الى تشبيه من
 غيره على الـ ودرانه خطا به بعض البلغاء في التفسير وقال بـ بـ
 كاضيه من تاويله ويمكن الـ يكون التفسير لا بـ بـ قصد عسى وقوم
 المغارقة كى هو احد معني النفي في كادو ويكون اعتراض الشر عليه
 قبح هذا الـ واما بـ بـ في التفسير الثالث جعل وطلق وكره
 واخذ وهو مثل كادى بـ بـ الـ استعمال الـ بـ كادو وقد عرفت
 الـ كـ بـ من قبل كادى كادى وادى وادى هو مثل عسى مع الـ في
 يقول وادى زيد الـ يخرج وادى الـ يخرج زيد وكادى في الاستعمال
 التنازع واما صرح بقوله في الاستعمال للـ بـ بـ بـ

نية

جميه

معنى

هذا الفصل في

كون التوهم بغيره واعلم انه لا بد ان يكون فاعله ههنا الالفعل ضمير اعم الى
اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم علامة الا ان يكون الفاعل المظهر
مع مسند في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج فلا
قوله يخرج نفسه في معنى يموت وقد يحذف الخبر ان علم نحو قوله نعم فطوح
سما ارجح مسما فحذف له لالة المصدر عليه فعل التعجب بظهور
وجه التسمية من التعريف والتعجب اسفل لنفس بعرض لها عند ادراك
ام فحذف سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بظهور التعجب وان ربح قوله فلا
التعجب الى ردين قال هما اسمان تحكما بتبنيهما ففعل منهما ما وضع
ان ففعل وضع لانت التعجب وخرج بقوله لانت التعجب تعجبية
ما سوليس لانت وليس فعلا التعجب كليا منه في فردين كاشم
المنحرف في فردين المنحرف في نوعين ومن قال بعد انحصاره في فردين لو قال
فعلا التعجب ما فعله وافعل به كما ان اخر اذ التعجب لا انبساط الجزائيات
المكسرة المتعسرة الضبط ففعل لانه لو كان كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا
واصح بزيد ام انبسيه صد فعلا التعجب وما وضع لانت التعجب
فذلك هو فعل وقد يكون غير نحو اياك به وله ذرة واياه وتلك اجلا
وكاليوم رجلا وبنه رجلا ونظما والابكوه منها كدر بحث الفعل ففعل
نعم به في ضمة نحو فاعله الله من جاء وقوله لا مكر عشرة ولا يبعه اخاه
عن التعريف رادة ما وضع بهيئة لانت التعجب فاعله الله من جاء
وضع التعجب لخصوص مادة وليس بهيئة مجردة عن تلك المادة ففعل
فالتعجب وقوله وهاهنا صيغ لا اول صيغ لا لا يقتضي هو الصيغتين فيه
يرجوز ان يكونا متشابهين بينه وبين غيره كما عرفت والراد بالهيئة

منها

منها الهيئة الحاصلة من تقدم الحروف وتاثيرها ومقارنتها زايروا والحدة
والسكون ومقارنتها كلمة ما قبله منصوب بوجه على نحو قلب الصيغة
في تعريف الفعل حيث جعل مقارنتها الاسم لكلمة من في آخر من جهة الصيغة
ما افعله وافعله ولا يحذف منه فعله الا في الخبر الاسمي ففعل ما فيه وما
كما يقال في فعل التفصيل فيه وسكنه الاخر والاسم في التفصيل ما در
وفيها وسكنه في هذا الباب رور ور غير منصرفه لجعل الماضي مضارع
والكلمة مؤنثة وتوجيه الاقوال لا احد مقابلها وتبديل كلمة الى ما يرد
وباعلا من الفعل المتعينة المتعينة فيقال ما افعله لا ما افعله وفي
الا دغم في الفعل به يقال اشده به لا اشده به كنهه يتصرف لا دغم
في ما افعله به بقوله مثل ما افعل زيدا وافعل بزيد على الالف الضمير
غير منصرف ولذا لم يوافق احد به مع سبق ذكر زيدا في جواز تعينه
الضمير بعد الحكم بعدم التعريف خاف جواز ضميرهم التفسير فيقول
وان وفيه والفصل ففعل في معنى التعريف الظاهر الا انه لم يراع من
التعريب حيث فصل بين المتألفين وقوله ولا يتصرف منهما بقوله
ولا يبينان الا ما ينبغي منه الفعل التفصيل وهذا مستغنى عن السردج
لما عرفت من التفصيل ولم يقل ولا يحذف لانه يحذف ابدا من الفعل
به اذا كان داخلا على ال والى كما هو القياس والتعجب منه ان كان
محلو ما فيقول ما افعل زيدا وما اكرم واحدا بزيد والكرم ولا
ويقيم ما ذكره انه بنى ما بنى منه الفعل التفصيل وليس كذلك
لانه لا بنى الا من فعل ما صور منصرفه ولا يحذف فعل التفصيل ومن
اعتذر بانه قصر ما بنى منه على ما بنى منه الفعل التفصيل دون

شبه

نحو

نحو

لكن

فلا يفتقر في بيانه ولا يفتقر اليه والاصل ان هذه الفاعل قد بني للمفعول
 نحو ما عذر ان السهر الطعام وينو وصل للمبنى المفعول بما استدر نحو ذرا
 ما فعل المجهول مستدر الحرف المصدر منصوب او يجوز ان يقال ما استدر
 ما ضرب زيد او استدر بما ضرب زيد ولا يقال ما استدر ضرب زيد
يتوصل في المتن بجمل ما استدر استخراجا واستخراجا منه
 منه بالتالي على وجوب الادغام في الفعل وتكون في الفعل به وذلك نحو
 واجب في المتن بربط الالف بالوجه الامتناع فانتم هذه الجائزة
 ويجوز التوصل في غير المتن بل ربما يتوصل عن بناء الفعل التخييل
 افعل او افعل ففعل ما استدر كره وما استدر تعود او جلوسه
او فائدة ولا يقال ما افعله وما استدره وما افعله وما افعله ولا
 يتصرف فيهما اسر فصيحة التعجب بتقديم والانا في غير وقوع كل واحد
 في موضعه واجب فباخرجه عن موقعه يترك المحذورات لا تقديم
 وتاخير وليس تقديم احد على ما قالوا قبل احد ما زيد بنو
 لا تسترانه ر فيه ما يجب تقديمه بل لا نه تقديم ما يجب تأخيره وبهذه الله
 ما قال الرضي الكلا من التقديم والانا في غير يستمر الا في فصيحة ال
 ينبغي بعض ما جاء في رتبة الالف الى الالف الى من رتبة ما استدر
ولا فصل واجاز المازني والفراء والجري وابو علي على التفصيل بالظن
 والمنع من هيب الالف والرد والمراد بالظن ما يعم الجاروا
 نحو ما احد بالرجل لا يصدر واجاز ابن كمال الفصل بولا
 الامتناعية نحو ما احد لولا كلفة زيد او بفصل بكمال لا غير من
 الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احد زيد او زائدة

وفائدة انها التبيين على انه لم يدم احد المعنى منه الى الالف والفصل باصبح
 واسى ولا يتجاوز السمع ويهون ز نحو ما اصبح ابدوا
 والضمير للتقدير واما اسى اذ قالوا والضمير للتشبيه وما ابتد
 اربند كلفة عند سبويه وما بعد الجهر ويجوز في النجوى كون
 كما يجوز في الدعاء وقد يقال من قيل سراج ذاك ففعلوا المعنى
 ما احد زيد لا شئ مجهول لا شئ معلوم ويزيد فانه لم يسمع
 كولا ما التامة مبتدأ في غيره وموصولة عند الاخفش والجر
 محذوف واجب محذوف قبل التقدير ما احد زيد لا شئ
 عظيم ويقول ما احد زيد شئ مجهول ليكون المعنى على ما كان
 عند سبويه وزيد يال وجوب حذف الجهر من غير ما يسه
 لم يوجد في غيره وقال الفراء ابن درسحويه ما استقرها مية د
 الرضي بانه نقل من الاستفهام الى التعجب ونقل الالف
 مما لم يثبت ويرد عليه الا الاستفهام الى التعجب كشيء ويدفعه
 انه لا تراخ في التجوز بالاستفهام عند الضمير انما الكلام
 في نقله الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذه الله
 ايضا ان ما استفهامية بنا في كون الفعل للتعجب لال التعجب استفاد
من كلمة الاستفهام فاعمل و به فاعل عند سبويه للضمير
 في الفعل ومعنى احد زيد احد زيد بمعنى صاروا
 والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب الشرط نحو من كان
 في الضلالة فليمد له الرحمن مدافيعه والرحمن له مدافيعه
 الزيادة الباء في الفاء قليل كلفة الصبر ورت في الافعال

المبتدأ كلفة

زينة

ص

مفعول عند الاخفش

جعل الرضى والتسهيل الكول مفعولاً به من مذهب الفراء والزمخشري
 حروف والباء التقوية او زائدة جعل الرضى زيادة الباء من مذهب
 الفراء والزمخشري وابن حروف وكونها لتعديده مما اجازته الزجاج في جعل
 الهزة للتصغير ورت فيكول المعنى صبر زيداً صناديد كل على التقديرين
 انه كيف صح افراد احسن وبه كره مع المعنى طينة ومع المنع ووزن
 بالاصيغة التي في متعفة وانكر الزجاج اقتلا المعنى طينة فطاب للحن
 اربا صر اصن بزيده قال الرضى فيه تكلف وسماجة واعلم انه لا
 ينصب فعلاً التبعي المفعول المطلق لانها لعدم التعريف فيها صار كجاء
 لا مصدر له ولا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع واجاز قوم الا
 يذكر التوابع لبعده المنصوب لئلا يلزم الفصل افعال المدح والذم الى
 افعال بعضها للمدح وبعضها للذم يمتنع عن هذا المعنى تعريفه ولولا
 بيان ما هيئة افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وجند الا لا
 فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل المدح لا غير ما وضع لا
 ناء مدح او زعم فخرج ما يمدح به تجوز الخوص فزيد مقصود اياه
 فمدح وما هو للاخبار عن المدح والذم نحو مدحت وذمت فمنها
 نعم بكم النول وسكول العيوج وهو مفسر نعم كعام وجاء كسر الفاء
 اتباعا للعين ومنها الفاء بال في نفي كسر الفاء وفتحها ولا يجوز
 السكاء العين مع ما قد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكول العين و
 منه قرآن ابن وبت سرح السوار ففتح عقيب الدار وجر اللغات الاربعة
 فمابئس على ما في التسهيل كسر لم يثبت في القرآن الا المسكورة الفاء ساكنة
 العين على ما الرضى والظاهر الاخر ان يقول فتمها نعم وبئس وساء

دشرطها مكان دشرطها الى الفاء على معناه اللام او مضافا الى الموقوف
 بهما بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل و
 لو اعتبر تحريم الموقوف باللام بال براد الموقوف باللام بواسطة او بغير
 واسطة لا يستغنى عن قوله او مضافا الى الموقوف بهما واختلف
 في التوقيف باللام فقيد تعريف الجنس في حيث هي وقيل تعريف
 الاستغراق وقيل تعريف العهد الذي في والى الا فيه ذهب المصنف
 رد الرضى كونه للاستغراق بال علامة صحة وضع كل موضع اللام
 ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك يصح التعريف به
 قلت ما ذكره مستكر بين التثنية اذ لا يصح نعم جنس الرجل
 ولا جنس الرجل في ضم فرد ما والجمع انه يصح الحمل على الاستغراق
 بالمدعاء الى المدح والجنس في جميع افراد الجنس والجنس بدعاء
 انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضم
 فرد ما باعتبار انه الجنس في ضم فرد في فرد ففرضه الفعل اذ لا فرد
 له الا اياه فارفد فرض فهو سوا ومضمرة الجمة ابتكرة منصوبة لفظا نحو
 نعم رجلا او تقديرها نحو نعم فتى والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤ
 فيقال نعمت امرأة والآن انبت اهل من التثنية والجمع والتثنية
 مطلقا للمقصود خلافا للجزوي او بما ولم يكتف او مضمرة الجمة ابتكرة
 منصوبة مع ال ما دأفته فيها لانها ابتكرة منصوبة محل البقية
 ان ما في نفي بعضكم بليس فاعل النعم بغير ضمير مبهم فيه
 رد الماذي بلسبويه والى الى ما مائة معرفة بعضي
 التثنية الموقوف باللام ولذا صار فاعلا للنعم ووجه الرد الى بعضي

• نت

• المعرفة

انما لم يثبت في غير هذا الموضع ولم يزم جعلنا يعظكم به يعني نعم
 النبي صلى الله عليه وسلم فيلزم حذف موصوف الجملة وهو
 او جعل يعظكم به معنونة لبيان استحقاق النبي المذموم وهو مختلف
 وما ذكره ومنه هب الموحش وادفع نور الى الفارسي قال الا
 نكرة منصوبة ههنا اما موصوفة بالجملة نحوفا يعظكم به وبئس ما
 سرداه انفسهم او غير موصوفة نحو تعماهي ولا يجوز ذكر شيء
 من التوابع بهذا الضمير ولا يجوز ان تكون المفعول لفاعل نعم
 وبئس وساء مطلقا وفي الفت خلاف وقيل الضمير المبهام
 بلا تغيير ومنه قوله عليه السلام من نوحى اليوم الجمعة فيها
 ولقيت ارفه في الحضة الحنة ونعت فقلت واذبح
 التسمية مع الفاعل الظالم اليه عند المبرود والى على قال
 فتعزم الزاد ابيك زاد ونظيره التسمية في قوله تعالى ذر
 سجود ذراعا وفي صدر التسمية على اذا انظر دقل نعم قليل زيد
 قال نعم زيد فارسي حامل وقال نعم صاحب لا صلاح لهم
 وجوز المبرود والفارسي جعل الموصوف الضمير المجنسي وهو ما
 لا يفيد صلته يقينا شخصا فاعل نعم ونذر الفصل بالمخصوص
 به نعم ونعم غيبة الضمير فيقال نعم زيد رجلا ونذر نحو مرقوم سم نعم اوقاما
 ونعم بهم فوما يزاوت الباء في الفاعل نعم تشبيرا فاعله
 من فعلي التعجب لا في المذموم تعجبا وجازية الباء في المخصوص
 تشبيرا بالتعجب منه ومنه هي بيت لغا بالمال الصالح للرجل الصا
 ونذر نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله لا يجعل العالم فاعله
 يوانت

فيل

عها

لح

يوانت

نعم

نعم وبئس مع ذكر الفاعل ان ثبت المخصوص فيقال نعم الان
 عند وجده ذكر المخصوص لانه لا يفيح بعد الابدان فلا بد ان يكون له
 والمرا يكونه بعد بئس لونه بعد بلا واسطة ليستقص بنعم اجلا
 زيد قال الرضى وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس معولا لا ابتداء
 او بعض نواسخه كذا اذا ارسلوني عند تقدير حاجه اما رس فيها
 كنت نعم الى رس او بعد فاعله مبتدأ او فخر مبتدأ لا ينظر او اول
 معولا فعلا ناسخ نحو يمينه في نعم المبداء وجد تعالى كذا من جعل و
 وهو ما قبله خبره اذ خبر المبتدأ الذي هو على الطلاقة غير صحيح كما ان
 قود وبعده المخصوص كذلك الفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى
 المخصوص سواء كان مبتدأ او دوسوا كان مقدما او مؤخرا
 فخر او ردابط الجملة بالمبتدأ او كونه فاعله ضمير مبهم او مؤخرا
 باللام باحد المعاني الثلاثة على المخصوص وما يقال لام التعريف
 قائم بصير شيئا لانه انما يكون رابطا لو كان للبعد وجاعلا للاسم
 الظاهر المخصوص على انه لا يصح في الضمير بشرط مطابقة الفاعل على الظ
 ان مطابقة مضافه الى الفاعل والظاهر مطابقة الفاعل الضمير تسمية
 الضمير لانه لا ينقصون نعم الرجلين اريدان وبئس مثل القوم الذين
 لنبود تشبيرا منادورا ما يحدف المضاف عما يتوهم مخصوصا او
 يجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل تقدير الفاعل المخصوص فيكون
 التقدير بئس مثل القوم مثل الذين او بئس مثل الذين
 كذبوا مثل هؤلاء المذكورين ههنا ما اخذ كمنه مع فيه وههنا
 بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لما اضيف

اليه الفاعل

لانه لو زال ابراهيم الفاعل بتعينة فلا مانع ان يكون السؤال منه ولو قلت
المخصوص مبتدأ وما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما تحته
مع الفاصلة ترتبط بما تحته مع ما مضى اليه الفاعل فيقال مثل هو لا اله الا الله
بشئ من القوم الذين كذبوا لانه اذا دعي كونه القوم المذبذبين عن
هو لا اله الا الله كونه كماله المنال مثل هو لا اله الا الله كونه بشئ من القوم
وقد يضاف المخصوص لم يفل وقد يضاف اليه على طبق الاحكام السابقة
لانه قصد مطلقا المخصوص لا فصوص مخصوص نعم وبشئ اذ قد يستغنى
عن مخصوص به ليل الترخي باسما الله له وبه هو بنا ولا عيب ناعده استغيا
فجاء رايه وبنا اي جند رايه الله او به ليل قوله الا جند الولا الى اربابها
ار جند عالمي وذلالم يذكرفف مخصوص جند لو قال والمخصوص مبتدأ
ما بعده خبره يستغنى عن بيان اعراب مخصوص جند الكال انب
اذا علم اما بلا سر سبي مقامه نحو نعم العبد ارباب الاله الكلام فيه
ونحو نعم الماسو ولا الى التحذد اما يحيط ضد مقامه نحو نعم الصديق حليم
اكره ارباب جمل عليم كريم ونحو نعم النفس محبت به اخوانه يوم النقيض هو كذا
الايام ارفق محبت وب مثل ليس لم يفل مثل نعم بتبينها على انه
فعل النعم كبش لكن هذا يكون من الاله ووج بين نعم وبشئ وبشئ
استغنى ليس ونعم فعل كمنه اصليا او متفولا كرموا وفضوا استغلا
في مقام التعجب فيقال صد الرجل زيد ورموا ليد يده وفضوا الرجل زيد ومنها
جند او هو مركب من ص وب وذا اسم استارة مبته كضمير يكون
فاعلم نعم وجب هذه لازم لنعم من ص على وزن ضرب منعديا
الرب على وزن من وصار بمن صا ر جيا ولا يستعمل مع ذل

كوبيل

٢٢٨

بعد النقل الى حرج او التعجب ويدغم بالسكالة اليه الاول اما حرف
حركته او نقله الى الحركه لا يستعمل مع ذل الا فتوح الى حرج به
التسهيل و فاعله ذل الاله نوع بوزن كما ظنه قوم لغوهم
الا جند انما فعل لال سدة الامتزاز مع جعلها كلمة واحدة
وغلب الفعل المقدم على الاسم وزال اسمه ولا ينعز استور فيه الموضع
والمتى والجمع مع فلاهما وبعده المخصوص بعديه مطلقه ولا يجوز
نقد به على جند اسرها واعرابه كاعراب مخصوص نعم في انه على
احد الوجهين وليس كونه خبر جند كما ظنه المبه و ارباب السرج و سرج
واقفهما بنظر الاله سدة امتزاز مع ذل جعلها اسماء لغية اذا
سرة على الفعل فصار مبتدأ او لا بد فعل النوايح مخصوصه و في ذلك
لا على جند فيصير بين ويجوز ان ياتي قبل المخصوص او بعده كضمير اوها
ار على وقت مخصوصه وفي كلا الحالتين متعلق به الا بالمخصوص مبتدأ
قسم الافعال من صواب من اعالا ابار و ايد في طر الاشكال
و ذل الاله تجر اليبال و احد المعالف الاله هو جند بالسؤال
الا يجعل صرنا بالجمع المعاني من احد الظروف وبكوت بنا كمن
سرح ليجت الحروف الدسم كمن انعت آدم وكلمار رقت انتم الحرف
مادل على معنى في غيره وقد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب و صدره
و صرح تحت امر صرح اهل عدم الدلالة الاعلى معنى في غيره احتاج في
جزئية كما يفاد به شئ كلالا كالا او غيره كما يند كرم مقام النوراة
فيقال زيد عمرو و غلام لزيد علا مع عمرو ورجل على السطح و لهذا الم
في جزئية للكلام في فيه فقد عرفت عن تحقيق المقام الى اسم وفعل على

يقل

الجملة

سبل منع الملو والافر ما يحتاج اليهما لانه رجا يدل على في الكلام كون
 السطر والمخفيض فانه يدل على معنى قطع؛ النسبة الكلامية التي
 بين اسم وفعل فتحتاج في جزئية الى اسم دول فعل لانه افتاح في جزئية
 الى اسم لانه احد مدلوله انسوب فلا بد له من نسبة اليه لا يكون
 لا يكون الا اسما والاسم لم ينج في جزئية الى شيء من الاسم والفعل لانه
 الاسم يكون منسوباً ومنسوباً الى لا يحتاج في جزئية الى القسمين الا في
 وقد ربت المص رزقه الله مراتب المخاص اسم الحرف ترسيا
 بنوعا؛ تنبيه عليه حقيقة كونه خفيفا دقيقا فعدم العوامر في الاسماء
 منها العامر بالاصالة ثم ما شبهه العوامر في اقتضا كونه ما بعده
 صاحب ركلا فله في الاعراب ثم ما يشبه الحروف المشبهة في التحقيق واللا
 وبعضها بعضها في اللفظ ثم حروف بالزيادة التي بعضها عاملة
 ثم ما يوافق بعضها في اللفظ من حرفي البصر ثم ما يوافق بعضها ذلك
 في اللفظ من حرف المصدر ثم ما يوافق بعض حروف المصدر
 في لزوم الفعل من حروف التخصيص ثم حرف التوقع الذي يناسب
 حرف التخصيص في التوقع لانه تخفيض احد متوقع منه الفعل ثم
 حرف الاستفهام الذي منها بدل التي بمعنى قد في الاصل ثم حرف السطر
 الذي كالا استفهام لها مصدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلقة
 الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازي امام تاء التانيث التي
 لا يخلص بها الوقف والوصل ثم التنوين الذي يجمع الاخرين التانيث
 الا انه يجمع اخر الاسم ثم نون التاكيد التي يجمع اخر الفعل ويثبته
 التنوين وقد اعجب حيث جعل في آخر الكتاب امر لا يكون في الاخر دفن

بما هو للتاكيد لان المتعلم يتج من الفواعل الموجب للاعراض عما
 متقنه في تحصيله التاكيد في اللفظ فظة عليك داعج من الكوا انه ضم
 على قوله الفاعل هو على صورة الالف المذكور لما استمر في الالف
 يجب ان يكون حرفا والكرار يجب ان يكون حرفا لم يفرق بين القسم
 لام حرف الجزاء تعريف ما وضع لافظا والخر من الفعل وسببه او
 ار معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين نسبة الفعل ونسبة ما
 يكتفي بذكر الفعل عن ذكر سببه ذلك انه تدرج نسبة الفعل في معناه على
 عكس ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في سببه و
 انما جفت اللام تعليل لاصلة الوضع لان الاتصال ليس ما وضع له
 حروف الجزاء يظهر من بابه ما فيها وفسر في الالف والابصار
 مع انه بمعنى الموصول بعد سببه من بابا الى ما يسميه ضمير الفاعل الى ما
 الموصولة والمفعول الى ما المفضولة وكل العكس بالالفظة و
 لا ينقض التعريف بحرف العطف مثل جاء زيد وعمر وفاه يوصيها
 الى عمر ولانه لم يوضع لغرض الابصار بل ليجمع وانما يجمع الجمع في بعض
 المراد ابصار الفعل او معناه الاتزان لا ابصاره في عطف الجملة
 على الجملة وهو من والى وصى وفي والبال واللام ورب ووالفهم
 وبأوه وعمر وعلى والكاف ومنه ومنه وحاش وعدا وخلا و
 لما كان يتوجه على تعدد المعنى لكل الحروف انه قاله صدق الترتيب
 اذ ينبغي جمع الواحد انيت ثم ان نيت ثم التانيث ثم ما راوهم
 في شرحه بالالف العشرة الاولى في اصل وضعها باعتبار ما يناسب
 المعنى الحرفي لم يكن الا حروفا وضمت اليها مشبهة بين الاسم



والتنوين لانه لا يمكن معرفة الحروف
 بالتعريف بل لابد من التعداد ولا يظهر
 وجه التخصيص

والثلاثة الأخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها على
فانه مشتق من بياض الاسم والفعل والحرف لكنه ذلك الاستدراك
عارضه بعد الوضع لانه على حرف الف اصلية واسما وفعل الف
في الاصل واو فم يكون في الاصل على لفظ واحترز بقوله ما ياسب
المعنى عند نحو من فانه من مال يمين وعده لفظ في فانه امر من وفي
يفر بعد يفتح كلامه على هذا الوجه لا يحسن فيحصل كما قال الرضي وفي
ما قاله نظر لانه على الاسباب اذا اضيف الى الضمير قلب الالف ياء تشبها
بجلى الحرفية نعم نتيجة عليه الاحاط وعدا وفلا الفعلية لا يترك
الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف الكوفية والغلاب الف الفعلية
الا انه بالغ في التكلف ندفعه قارنا تقصير الفعلية معنى الاستدراك
استبعدت الحرف في عدم النور فصارت كأنها لا اصل لها
قار الرضي هذا اعز رنا دراقور ومع ذلك نتجه عليه انها لما استبرهت الحرف
زلت منه ما اخصص بالحرف فافتضى ذلك مع ما لا يستلزم
يعني اذا عرفت حروف الجوا لا تفصيل له الا من لا ابتداء اولا ابتداء
ارامر المتد قال الغائب كما ينبغي بمعنى النهاية ياء في معنى لام المنه
والامر المتد نحو خرجت من الدار قال الخرج واليس محمد الكوفي
بترتب عليه امور ممتدة كالسبر والجوس الى غير ذلك ومنه ب
البصر انه لا ابتداء الغائب في غير الزمان نحو سرت من البدر مثل الكوفة
وهذا الكتاب من زيد الى عمر وعند الكوفي انه لا ابتداء الغائب
مطلق زمانا كان او مكان او غيرهما والمبرج المؤيد باستعمال اللزوم
مذهب الكوفي ولقد اصرحت المصنوعة قال لا ابتداء في حذف الغائب

اصل

لاستمرار الغائب في النهاية فيليب المقص ونقصه نعيم الابتداء
مرح عند الفاء من راس اسنح البوص العرب من وكان المقص
جبر في من بمعنى انهم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخففة الجيم
كما قيل فلم يجر الفهم من معانيها وهو للفهم مخففة لفظ الله وسرر وتر
الكعبة ومرح الله النبيح اسنح المقصود من ميم قبل لا يكون الا مستقرا
علامة صحة وضع النذر مقامه نحو فاستنوا رجس من الاول فانه يصح فاستنوا
الرجس النذر هو الاول فانه لا يصح منه العلامة بقوله عند ثوب من رجس
لا يصح وصف النكر بالرجس من ضيق العطن لانه المقص صحة وضع النذر مقامه
واذا مؤدوه بكلمة النذر وذلك لا يقتضي الا لا موطى مقضا بالابر ان لا
المفرد بعد النذر فيذكر مبتدأ بعده ولم يكن بعده من ولا يصح التقديم على
المبدي فلا يقال فاستنوا الاول فانه المقص ذكر نبي نفسه في المقدم على الميم
مبهم ثم مفسر فامة او وقع في النفس فلا وجه لتقديم نفسه في المقدم
على الميم ما لم يكن على التبعض كما في اخذت من المال ما يكفي وبقرهم
فبار المبرور ويجعل الميم المناء ثم عنه عطف بانه للمحذوف فيقال التقدير
شئ من المال ما يكفي كذا في الرضى فما الا من في قولنا علم من البيال ما
لم تعلم لا يصح فلا قدمت قدمت مع مثل اما من حظه في روضته واما من
وقايت في حرم قدمت جبر الرضى من هذه تحذير بانه تعليلية امر من اجعل
حطفي روضه كما تقدم البيال على المبين والتبعض الى بيال الى
ما قبلها بعض مجرور بما مذكورا او مقدر نحو اجبت شيئا
من الدراهم هم وعلامة صحة وضع البوص مقامه ولا يلزم الا يكون
ذلك البعض اقرب من النصف لانه يرد اخذت من الثياب شيئا

يصح

بسم الله الرحمن الرحيم

ومرارة فنفقة تده في الرضى ولعل مرد قلانه اقل من النصف جبر ولا
 طلاق فامباد من التنازع اقل من النصف فلا يرد ما ذكره واعلم انه
 يصح رد جميع محالي مرد الى الابد ابتداء بتكليف بنسب مقال اخر لها ذكرها
 في النسب اما حقيقة او مجازا فلا وجه لاجلها التعليل نحو من اجعل ذلك
 كتبنا والبدل نحو ارضيتهم المحبوة اليها مرد الاخرة اي بدل الاخرة والي
 ذرة نحو قول القبا سببه فلو بهم مرد ذكر الله اس عرج ذكر الله ولا استغلا
 نحو قوله مرد القوم اس عليهم والفصل ويدر الدخلة على ما في المتضا دبر
 نحو الله يعلم المصلح من المفسد ومعنى اب نحو ينظر ولا مرد طرف حتى
 في نحو اردني ما ذا امرد الارض وزا ابره عطف على غير مرد غير الموجب
 اس في الكلام غير الموجب على طبق قوله فيما سبق ويجوز النصب ويجوز البدل
 فيما بعد الا في كلام غير موجب او في غير الكلام الموجب دافعة على كثرة
 ما لعموم النفر ورفع احتمال عدمه كمن في جاد في مرد الرضا فانه بدو لا
 يجوز اكثر من مرد رطل حتى لا يرد جودها ولا يتحكمه واماننا اكيد العموم
 ما جازي مرد احد قال ما جازي احد بعض في العموم وزيادة مرد اليك
 وزبادنه في المبداء والافعال والمفعول كسيرة وقد بزا في الحار كقراء
 زبد بر ما بت ما ينبغي ان لا ننسى مرد ذلك مرد اولي اعلى صبغة ا
 لمفعول خلافا للكون في مرد والافق في استراط الشرط اسند
 لا بما است الى دفعه بقوله وقد كال مرد مطر وسببه متا ورا بغير
 وجه مرد زباد مرد في غير الموجب وعرج وقول الزيادة على غير الترت
 يجوز مرد لا تتبع بعض اوبان لمبهم في زوف اس قد كال شبي من مطر
 والمراد شبهه بغير كهم مرد ذنوبكم وقد يجاب عن قولهم قد كال من مطر

بانه في حكم غير الموجب من غير الموجب حقيقة او كمن دفعه نقول ولم تبا ورا هذا
 لم يرد نقضا لان قاعده الحرف لا ينقض بالابطال الى لانتها الغاية
 في الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكسر عدم وهو الابد والانتها
 في الحكم وقد يرد خلاف بقرينة وبعض مع قبلا والاشبه المحبة ما تقيد بال
 نقول فلو لا تاكلوا مواككم الى مواكهم في نقد منضمة الى مواكهم ويجوز للاقتضا
 نحو الامراكب الى تذكى اي هو كمن غنة في الا تذكى ولا يبعد ان يقد رهل ك
 ميل الى الا تذكى ونقد القراء بآيات الذابرة وهي وجاد في لغة نزل على
 بالابه الافرء ابره مسعود ونسبته عن جبر كذلك اس كالي بغير انتها
 الغاية بآية الله اسم الالامة للبعد ومضى انتها الغاية انه يتصل
 به الحكم ولا ينجاد به او يتصل عنه ولا يبعد اليه والاول اكسر على عكس
 ما في الى وجعل الرض الشرة الاول منب الشوهم المص ما ذكره بقوله و
 والا فهو لا يكون بمعنى مع والقبس الا يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قبلا ايضا
 موصى عامرد وجعل ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكر الرضى ويختص بالظا ولا
 بدلا المضمير بخلاف الى وحتى الى طرفة والاستنباط في نقول على المضمير
 نحو جازي القوم حتى انت وركب القوم حتى انت ركب مرد الابد
 الدافعة على المضمير قوله والكفية ما جازي اعطيه مسولة الحقه بقوم ضاه لاصح
 اس حوا وقد يرد في او هو في شعر نحو فبتا بته روليس حتى
 البيت جارة كمن وهم المبرد فخالف كمن انت راليه بقوله خلافا للمبرد
 والا لم يكن لرفع لافق وجه ومرد شبه المبرد يجاب عنه بانه قد
 فمرد قال بال ما يمكن المبرد فهو من دفعه فلفظ حتى يكون بمعنى
 كي نصنف بيان بخلاف الى ولانه خلا لا المضارع فيقول اسلمت حتى

التركيب

نظام

بمعنى مع كثير

بمعنى

ادخل الجنة ولا يقول اسلمت من دخول الجنة صرح به الرضى وقيل لا تدخل
حتى الا على اخر جزء او ما يتصل به فلا يقال اكملت السمكت حتى وسطه
بخلاف الى وانكره ابن مالك وكانه مذهب المصنف وفي الرضى انه
يقوم الجرد وباني مقام الفاعل فيقال فقيم اليه وول الجرد ونحوه فقام
حتى زيد وفي الضرعية اسر بجعل الـ في مستقر النبي وحده اما حقيقة
نحو زيد في الدار والى في الكوز او تشبيهها ونحوه لا تخلو نطق في
كتاب لزيد احاطة الكتاب بالنظر من جهة احاطة الطرف بالمظروف
ولما كان هذا التشبيه في جميع مواقع في الرضى جري في غير الطرفية كـ المص
فالم يكف ذلك المسك فاد بمعنى على قليل والمثال المشهور له قوله
نحالي لاصليكم في جردع السجل لـ جردع الكفا وما ذكر او يكون للتخيل
نحوكم فيما اخذتم وللمقايسة نحو قوله تعالى فما منع الجبوة له
في الاخرت الا قليلا والمصاحبة نحو فاد خلوا في اسم امرئها وبمضي
ابا نحو فلا لا يصير في القضاء وبمعنى الى قوله تعالى فادوا ايديكم
في افواههم وابل اللاصح الاظهر للصحة قال فلو كان كـ يد ايتها
لصوت الداء لا الا الصاح ولو جعلت الا لصاح مستعلا في
افادة الصوت حقيقة او تشريلا يصح في مررت بزيد فانك لم تنص
بزيد ولا مررت فكيف تغيب كما قرئت في الاداء جعل مررت او
بفك منصفاه والاسفانة هذا اخص من السببية فانه
لا اسفانة في ابرو والماء بالبر الا ابرو بلا اسفانة اعم منها
حقيقة او على عبارات التسهيل حيث قال للسببية اس
وقد يكون للسببية للعلم بالشيء عبر عنها التسهيل بالتخيل نحوكم

232
طعنكم انكم بما ذكرتم الفجاء لا تخاذكم والمقابلة نحو فادت هذا هذا اقال
الرضى اسنرت به وبتدبيره وجعل التسهيل البديل للمقابلة و
بالماء نور ما يسر الى شهادت بـ بالصفة اس بـ الـ والظا انه يجب
المقابلة والتعدي اسر طهر الفعل متعديا وتفسيره بـ جرات التصدير في
مفهومه من الـ ودم الى التعدي وقد عرفت اختلافا في مفهومه بين المبرد
وغيره في جـ المتعدي وهذه التعدي تغدبها بالاسم بين حروف الجـ
والتعدي بمعنى اخر هو الـ ايضا لمفهوم الفعل الى شئ بواسطة حرف الجـ
نعم حروف الجـ كلها في الصحيح كـ فعل لا تغدس فلك الا تغد به بالـ والـ
لف والتعدي بـ فيقال طارية والجاره وطيره وهذا يدل على ان التعدي
بالـ والالف والتعدي بـ فيقال طارية بهذه الامور مطردة كـ
في الرضى ان التعدي بـ الزيادة موكول على السماع ومنه تقييده
لـ بـ الزيادة ففهم ان التعدي بـ بـ وغير موكول على السماع
والظرفية اختاره على ان يقول وبمعنى في اسفار بـ حقيقة فيها
اذ جعله بمعنى حرف اخر تقييد التجوز ولم يـ كـ الفهم لـ لا يتكررو
بـ بمعنى عدم خوف ان يفسر او بمعنى على نحو ففهم من الـ تاد
منه بقطار اس على قطار وبمعنى مع التبعية كـ عين بـ
بها كـ الى التسهيل وجعل الرضى في هذه الآية بمعنى من كـ قال
فيل جـ ان التبعية كـ قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قال ابا
جنى الـ ابل اللغة لا بـ فواج هذا المعنى بل يوردنا الفقهاء ومنه
انها زائدة لـ الـ الفعل بتعدي الى الجـ و بـ بنفسه الى هذا كلامه
فكانه اراد بمعنى من الـ ابتداء وزائدة كـ زائدة سبقة بـ زائدة

في بحر في النفي بما ولبس دون الـ واختلف في التسمية ثم كما بقوله لا
 خبر اخر بعده النار وقال الرضي والاولى انهما بمعنى في الاستفهام
 بهما اكر صورة الاستفهام في غير اربعة الاستفهام بل لارادة التقدير
 وفي الكلام في المعنى النفي فان هذا زيد بما في التقدير في معنى ازيد
 بما في بقا الما طلب ما في قياسا في خلاص القياس لا يخلو في المال
 ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفي المعهود في هذا الباب في
 اصطلاحهم المشهور فقد تكلم في العنصرين من السامع بغيره في غيره
 اكر في غير المذكور سمعا فيه ان كبرائه قياسا في مرفوع كمن و
 مفعول علمت في جملت وسمعت وبلغت واصبت وصيكت
 ثم السامع منه ما هو كثير وهو المفعول به في نحو ولا تقول يا بديع
 التملكت وتضرب بالسيف وترجوا بالفرح وما هو قليل مرفوع
 في ان مع ما يتعلق به نحو الابل انما والحوادث في تارة آخر القبي
 من ملك بغير او خبر كمن وضمير كترامع انه في القم فيقال الله لا فعل بامر
 اكر الله في دا قبل في غيره كقول روية خبر المنبر كمن قال كيف
 اجبت نحو جسدك زيد قد عرفت والقي بيده اكر القى نف واللام لا الضمير
 كل ما هو على عرف واحد صفا الفتح وعدل عنه في عوام الى الاستعارة
 معمولها الا الكاف جعلها موافقة لكان والواو والقسم لغير الله على ما والا
 الباء لانها يدركها الواو فجعلوا فتاوح واللام الدخلة على المصنوع
 الذي هو غير الباء المتكلم والدخلة على المتكلم وقد يكسر في لغة فزاعة
 وقد يقع قبل ان المصنوع على الفتح مع جميع المصنوعات والاختصاص
 عبارة عن الاضافة وارتباطها بالشيء المجردة اما باعتبار الملكية نحو

المال زيد والتعليق نحو ذبيت لزيد او الاستفهام نحو الجمل
 للفرس او النسب نحو الابن لزيد في هذا الكلام لكان الملك
 والتعليق والاستفهام والنسب وليس معنى الاختصاص
 كما طرح فقيل لانه شتم على صغر الخدية بناء على لام الاختصاص
 والتعليق اكر جعل ما بعده صلة ما يتعلق به نحو ذبيت لزيد ذبيت
 للمخافة وزائدة ومنها اللام المقوية للعلية في قياس في المفعول
 المقدم على الفاعل نحو لزيد يا يعقوب وشرط التسهيل ان يكون
 متعديا الى واحد ووجه الكثرة في مفعول الاسم نحو انا خارب وخراب
 صرح وفي مفعول المندوف نحو لزيد عند التسهيل وعند الرضي
 انها لام الاختصاص قال الترسيل والزيادة في غير السامع
 وبمعنى طرح مع القول نحو قال الذير كفر والذير امن والوكالات
 ما سبقونا اذ لو لم يكن اللام بمعنى طرح لغير ما سبقونا فان
 قلت لا معنى للفصل بين معاني اللام بذكر الزائدة قلت جعل
 الزائدة في سك اللامات اب بقة لا تخرج للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد
 الزائدة فانه مقيد بمعنى الواو في القسم فييد الواو بمعنى الواو المحجب
 او وقعت النجيب ولو قال او القسم كالحاضر الا انه اراد التبيين
 على انه معنى مجاز في ان مراك الواو في الاحكام القسم ودون
 التاء او الباء وفي جعله لغير النجيب الرضي اراد بالنجيب الامر العظيم
 الذي يستحق ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا في
 القسم وقول من قال انه في الاطلاق قريب للتعجب ضعيفة و
 في جعل بمعنى الخوسم سمع الله كمن سمع الله سمع الله من حملة السم

لزيد

نوفرا

في التسهيل ويكون بمعنى في موضع الموازين الفطري في يوم القيمة
 وبعضه عند كوكب الخيل وبعثي بعد خاتم الصلوة له لوكر
 الشمس اربعه دلوها وبعثي على نحو ذلك لانها اربعه دلوها وبعثي
 من قوله لنا الفصل في الدنيا والفلك العلم وخرج كل يوم القيمة افضل من
 ملكهم ورب لغاتها وهي غائبة على ما في الرضى ضم الراء ونحوها الى الله
 حقيقة وضمها مخففة مع سكون الثاني وروى التسهيل سكون الباء
 وفي حواشي سكون الباء مع تخفيف الباء ايضا ورب ساكنة الباء
 بوجهين في هذه اثنتا عشرة دلوها رب حرفا من باب السهرى والمغنى
 لا بعبده لان اقضاء رب عامله الى مجردة لا يعقل ولا يبره معنى
 صحيح لان رب رجل لقينه ان جعل لقينه عامل رب فلا معنى
 لتوسط رب بينه وبين جوره لانه وجد مفعوله بنفسه والى جعل
 صفة لرجل وبقدره عامل قال قد ربه كما قدره المصير الى التقدير رب
 رجل لقنت حصل لانه رجا بظرف فغيب الارب رب رجل في المعنى فاعل
 حصل ولا معنى لتوسط بينه وبين رجل كرم فالج مع الكون في حيث
 ذهب انه اسم مضاف الى التقضية وهو كرم كذلك فهو اسم
 ابد على انه منزه الا فبره على حقيقة الرضى لانه نظر اقل رجل يقول كذا
 في بحث المبدا او اما على نحو كرم في الاعراب فرب رجل لقنت منصوب
 بقينه وفي رب رجل لقنت مفعول به مبدا للتقليل الى لان الله واهو
 جواب السؤال مخففة كان بقوله كذا احد ما لقنت رجلا فيقول رب
 رجل لقنت بمعنى لقنت ساء والى كان قليلا ومقدرا الى يعلم الفاعل
 الى المخاطب تنكره لانه رجل وكونه جوابا لقنى الفعل في الماضي لا يكون فعلة الا

مايا هذا اصل وصفه كنهه كنه استعار به للتعبير منزهة القليل للثمة
 كانه يستعمل في الصفات الحميدة لممدوح يجعل المدح الكسرة له
 بالنسبة الى كماله فليلا وساعت الى الناصرت حقيقة ظرفية
 في التكميل ونحوه في التقليل فلو قيل ورب للتكميل كانه انب من
 قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل من التقليل الحقيقي و
 تنزه فيستوفى معنى رب بنما لها مصدر الكلام لانها لان
 تنزل فتوكم منفع تصدروا فيل كما الى النفس له مصدر الكلام كنه لك
 الدال على القلة لانه القلة بمنزلة التقى فخصه بكرة او في ما حكمه بال
 الضمير المبرم كالتكثير ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص بهمة
 على فلة الضمير كانه ممتنع بالعدم ووجه الاختصاص بالتكثير
 انها الممثلة للقلة والتكثير فيحتاج الى التقليل موصوفة لان
 الوصف معين له في التقليل على الاصح وهو من باب المبرر وواجب
 السراج والى على الفارسى وقال القرم الاخفش والفرار
 وجماعة والصفة قد يحذف الغيبة وهي اما جملة فعلية او اسمية
 او ظرف او صفة متعلقة وفعلها بمعنى لا يكون متعلقة الا
 فعلا ما نزل ما عرفت منى وقال لانه لكونه جوابا لسؤال مخففة
 او مقدر يتعبر في هذه كنه السؤال غالبا قبل المحذوف
 وقد به حل على مضمير مبرم خلافا للكون فيجوز فانه هم جعلوه راقيا
 الى ما في السؤال والتزموا المطابقة والادفع بيراد التسمية الى
 بالبصر من مية بكرة منصوبة مطابقة للمضامى ولا بد من ذكر
 بهذه الصفة لتبضح قوله في مطابقة التسمية والضمير مفرد مذكر

ل

خلافا للكون في مطابقة التسمية بلحقها ما لو اريد الكافة فلا يدخل
 الاعلى الجملة فتقوله فيدخل على الجمل بيان للوجوب ولو اريد ما مطلقا
 فماذا كانت كافة فيدخل على الجمل والى كانت اذا تدخل فيدخل على
 الاسم وجزءه فتقوله ربما ضربه سيف فيقول فتقوله فيدخل على
 الجمل بيان للجهل والى الترخيل عليه ربما فعلية عند سبوت
 ووقوع الاسمية منها ذوالسنة في قول وابل السراج كونهما
 ماضوية وكلها وقع مضارع باؤله بالماضى المتسهر وروى
 ويل المضارع وهو قوله لا بى على الجزولي فيقول يدخل الجمل
 مطلقا الجمل وكان اطلاق المصلا ختيا فتقوله واودى تدخل على كونه
 موصوفة يعنى لا يركب فى الدخول على مضمين
 مبهم سبق وفيه فى تاركها فلا بد ان لا معنى للاكتفاء بهذا
 من احكام واورد رب وتوالت قوله على الاصح بغيره وان وجوب
 التكرار الموصوفة هنا متفق وكول واورد حرف ج ملتبس
 الكونى والمردفانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم
 صار فى معنى رب فبعدت عنها وعند سبوت به انه حرف عطف
 قد ربحه رب كما يقدر بعد بل وبعد الفاء الجزئية لشرطه
 وف مع بقاء على ما ورد جعل الواو عاطفة كثيرة اما يخرج الى تقدير
 معطوف عليه يتكلف ولا يدخل على هذا الواو حرف العطف
 رعاية لاصحها ويدخل على واو القسم لانها لم يدرج فى الاصل
 عاطفة وواو القسم كان الظاهر وكما فى القسم فى بيان
 الباء والباء الا انه دعا جميع الواو من الى تاء خبره الى هذا المقام

ولو كان فى التسمية خاصة وبعده من غير
 فيسبب ويبدو منها ذواتها لا يدرج
 كونى لان حذفه مع بقاء الفاعل

وكول

وكول الباء لا منه الى ذكره مع الواو كونها بدلين فى الباء الى
 ذكر الباء فى هذا المقام على ان بيان الفرق بينهما يدعى الى الجمع
 بينهما كما يكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فى المقام
 اكثر من اصرها فى سائر نظائر كونها لفظا عند ذكره فعل
 لفظه لغية السؤال فلا يقال والله جالس وقوله لغية السؤال
 خبر مبتدأ لا محذوف من لغية السؤال وليس متعلقا
 بقوله يكون والا لكان اخبرنا كلام دخل عليه فافصير التقدير
 لا يكون عند حذف الفعل اللغية السؤال وهو فاسد والى
 الذى ذكره فى التعداد متصلة فى الاختصاص بخذف الفعل
 ولغية السؤال مختصة باسم الله لما خصص المراتب اليه
 لان بيان الاختصاص بالله مفتوح عن بيان الاختصاص
 بالاسم الظاهر المراد باسم الله اسم هو لفظ الله فمعنى
 قوله نعم على ما فى بعض النسخ يعلى عن صفات اسماء
 المخلوقات ذلك ان زيد الله ذاتا وزيد بالاسم قسم العلم
 مع قوله نعم فمعنى المتعارف والباء اعم لمخرج منجها
 فى الجمع اسخ العامل فانه يكون محذوف ومنذ كور او فى المدخول
 فانه يكون الاسم الظاهر وغيره وفى الجواب فانه يكون السؤال والله
 وغيره وليس انه اعم فى حذف الفعل والكون لغية
 السؤال والذى جمل على الظاهر فانه يفيد الاعمى فى حذف الفعل
 كونه حذف الفعل وفيه اكبر وهذا هو فاسد وانما قال فى
 الجمع لان الاعمى لا تفيد كونه اعم فى الجمع بمجموعها متفادى
 واحد وكان كفى ان يفعل عم مع الباء ولو قال والباء الاختصاص

فيها كمال اوضح ويظهر في الصحاح من استقبال استقبال الجواب القسم
 باللام امر مع اللام وفي القاموس مفاه والشر الفاه الباس تلحق الجواب
 الى القسم مع اللام والمال انه يجاب القسم باللام امر اللام الاستعداد
 وهو اللام المفتوحة وبكسر بعض العرب مع المضارع في جواب القسم
 وهي كوا في الجملة الاسمية المشبهة والفعلية النش فعلها مضارع
 ويدكر: لنوارح ال دخل اللام على نفس المضارع الاستقبال الانا
 دراولا لا يتفرع مع اللام بالنوارح الا في الضرورة والشر فعلها مضارع
 على كوا باللام مع غير النوارح لانه لا يدخل الاستقبال المبتدئ
 كوا الى جواب القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع
 يتفرع باللام نحو لا الى الله تحسروا ويخولسوف يعطيك والا كوا فعلها ما
 ضيا غير منصرف او في معنى التحجب وفي معنى المدح بدفعها اللام والافلا
 بد مع اللام مع قد او ربما بغير رجا واذا انقضى باللام فقد مقدرة
 لان اللام لا يدخل الماض المحذوف قد اذا كوا متصرفا في معنى المدح
 والتعجب ولا يتفرع بعد الا اذا طال نفس او كوا في ضرورة التضرع قوله تعالى قد
 افلح مع ذكبيها لم يأت باللام لطول القسم وال في الاسمية المشبهة وقد يجمع
 بين ال واللام نحو والله زيد قائم ولا تستنزل اسمية مع اللام وال
 مع دوا استطالة الاناظر القوله ابرح مسعود والذر لا اله غيره هذا
 مقام الله نزلت فيه سورة البقرة امر بهذا فحذف اللام لد طول
 وفل والله زيد قائم وحروف النفي امر وال وال في الاسمية وال
 الفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المدح والماضوية كالماضي
 يتقلب في الجواب مع لا وال مستقبل فاذا لامر فيه لا وجوبا كما يجب

تكرر في الماضي

تكرر في الماضي الباقي على مضبته في غير الشر ومنع الضرر وقوع لم يلح
 في جواب القسم وجوزده السبيل على سبيل الندرة ومنه
 قول الج طالب والله لم يصل اليك كخبرهم ضر او امر في التراب وفيها
 وكلما لا يصح ان قال الاعراب الله متبرك قال نعم وخالفهم لم يقيم عن ملهم
 منجيه وحذف اداة النفر مع المضارع الجرد ولنا اليد كسبه مع توبة نعم
 وقليل مع حذفه وقد حذف مع الماضي عند التوبة وبكسر عند تقدم
 النفر على القسم نحو لا والله فترز وحذف مع الاسمية عند التوبة
 كذا في السبيل والامر الرض الحذف عن الماضي بالجملة الاسمية هذا
 كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلوا ولولا
 خوفه في لو كن الشرود وبنه نهم اذا الملا فوافيه انهم وما و
 نحو والله لو انه ما اشد بنا او طلبا فانه يصدر في الطلب فقط
 دانه او بالا او لا بغير الا وحذف جوابه الجواب معروفة وهو
 مقابل السؤال وانما هي القسمية جواب القسم اما لا القسم
 به كالبير بطلبك المفهم فيجب كسر سوله واما لا
 المفهم جواب سأل او منكر مخففا او مفدرا فلذا انوكمه بالقسم
 ازاله لشك انكاره ولهمذا علم اذا اعترض القسم حال ال
 اجزاء ما يدل عليه مع اعتراض السبيل الطريق اذا وقع فيه من
 يمنع السلوك وحال بين طرفي الطريق او تقدمه امر القسم ما يدل عليه
 تنازع فيه اعتراض وبعدهم والامر بغيره في العمل وهذا مع توبة
 قاعدة بحذف جواب القسم ونفع ما يتجه على ما سبق مع انه
 يختلف مع صفة مثل زيد والله قائم فانه لم يبيح القسم بال والله

منه بالاجواب هنا محذوف وما تلوهم انه جواب دال على الجواب
 اذ القسم لا يغير وضو لا يتبنا افرع الجواب ولهذا اقص هذا
 المحذوف بالبيان مع ان يحذف الجواب مواقع منها تقديم
 بعض حروف الاجابة على القسم نحو ليس هذا بالحق قالوا بلي
 وربنا ومنها ان يحذف الجواب بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو
 والفجر دليلا شرفا لاجوابه وهو لتبعا محذوف بقرينة الم ركيف
 فعل ربك الانية ومنها ان تقذف الجواب عنه نحو يوم زر
 جف الراجفة التبعات ويحذف القسم ايضا مواقع وهو ان
 يدل معمول القسم على القسم كقوله فان لا شئنا له على التاكيد
 وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لا شك وكونه دال
 لا على القسم بما يتقدم على عامله بقوم مقام القسم فيقال عو
 لا شك مع معمول الجواب لا يتقدم وكذا معمول الطوكرة بالنوال
 ومنها ان يقوم مقام القسم بقول لا فعلن ومنها ان
 يكون الجواب مؤكدا بالنوال ولا يكون لا يراد النوال جهة صهي
 كونه جواب القسم نحو لا ينكحانه لانه من قد بر القسم ومنها
 الاغنى بلام مع ذكر القسم فانه كناية ما يتفرع فيقال لا جرم
 لا فعلن ولما وقعنا ليعمل هذا المقام واحظ كامل رايتنا ان التميز
 دال على ما يقسم به اغنى لكل سائل وبالله التوفيق
 فانه معنى كل اعلم انه مما جعله سبويه من حروف القسم من الله
 مكسورا الميم ومضمومها وهي مختصة بلفظ الرب وقد تدقلا
 مضموم الميم والنوال او مكسورا او مفتوحا لانه لا يباع النوال

له اسم الله

كنين

الميم في الاوليين وبالعكس في الثالث بعد فتح النوال لا تنفك دال
 وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا عن الله ومكسورا
 مقصوفا من الله ويرفعه الى المرح مختصة بلفظ الله والكسبة ومن
 بلفظ الرب وعن غير مختصة وانه لا وجه لئلا لا اختص الجواب
 لا يوجب بناء كما في بدووم والميم لا يخلو ما قبل فيه عن اشكال
 نقول سبويه انه جمع كيمين مفرد مشتق من اليمين بمعنى اليك
 وبمعنى ايم الله بركة الله فسمي بخرقة للتوصل مكسورا في الاصل والذات
 يكتنه انما يكثر ما كثر فتح تحقيقا لكثرة الاستعمال الاشكال
 عليه انه لم يأت الفعل بالانتقاء من الكسرة الى الضمة ولذا
 ضم بخرقة انه ولو جعل فتحه اهلها شكل ايضا ان الفعل لم يأت
 مفردا وعند الكوفيين جمع كيمين ويكسر كل نوال اخرته بخرقة وصل
 وقيل كانت قطيعة صارت بخرقة وصل كثر استعمال
 وبالجمل لا يكون الا مرفوعا سمعا عافه هو مبتدأ الكلام يقع واليمين او
 مرفوعا او منصوبا باجماعا ويرد عند الكوفيين والنصب والجر
 محذوف في القسم وما يستعمل في القسم الميم مضموم الميم
 مكسورا لله ومفتوحا ويقال ميم تطلب المفتوحة وباء وكهها
 مختصة باسم الله وقد جاء من الله بالضم والكسرة فمفتوحا مقصوفا
 من ومن عند الكوفيين مقصورا الميم والكيمين وقيل مما يبد
 لا ان او بالجمل مختصة باسم الله ومما يجعل فيما علمت وواقلت
 نقول علمت لانه او واقلت والعهد والندر يقول الله على
 كذا لا فعلي او علمت لا فعله واذا اخذت حرف القسم ولا يحذف

الا الاصلي اعني الباء ينصب الاسم بنقد بر الحذف اذا لم يعوض
 مع الجاء لا لفظ الله فانه يجوز به واذا عوض بغيره لم يعوض
 مع لفظ الله بقطع همزة وفتحة التثنية وهمزة الاستفهام اما لا
 استفهام اما لا استفهام او الانكار وفي بعض النسخ
 اربعة اوجه التثنية اثبات الفاء وفتح همزة الله وعدم
 المبالاة بالتثنية الساكنين واثباتها وهو اكثر حذف الما
 لف لا لتثنية الساكنين واثباتها وهو دون الثاني قطع
 همزة الله لفتح التثنية الساكنين واثباتها وهو الاقل تحريك
 الفاء كما في جاء ولا الضالين وداه ولا بد مع ثمة التثنية
 مرة ذابعد الله فيقال الله واد اختلف في بيانه فقل
 صفة الله وقيل بفتح جواب القسم والتقدير ذاك الذي لا
 ذاك لا يكون ذاك فجاى الله ذاك لا فعل يدل فقل
 مع مع الجواب ولا يفتقاس عليه وفي بعض النسخ
 الاستفهام وجملة قلت همزة الله الفاء وعدم التثنية
 عن التثنية الساكنين مخزاعه الالتباس بالحذف وجعل همزة الله
 مع مع دفعا لتقل وتخزاعه الحذف والاول اكثر والتعويض
 بقطع همزة اذا كان قبله فاعرفا الله لقد ذاك كوال الفاء مع
 الهمزة الله واذا انما مضى الى حيث الفاء مع الجاء حذف الجارة
 فتتم كذا كنت وبصاخر المقاصد غيرت كمن المصطفى
 التطويل فيقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجاء في
 مدفوعه فاعرفت ما يفهمه بهذا التفصيل الذي تروى ك

مع التثنية قال ويحذف الجاء مع بقاء الله في جواب
 ما تضمن مثله نحو زيد في جواب مع مررت امر مررت بزيد
 في مقرون بالهمزة او هلا وال او الفاء الجاء اثنان كما اذا قلت بعد
 سمعت حيث بدوهم فطلا وبنوا ونحو مررت برجل صالح الا
 صالح فطال امر الله لم يكن المدور بصالح فقد مررت بطالح وكرر
 المحذوف عن محبة كيم جلام مررت وبالحذف عن غير ليس نحو
 الى ليست مدركه وعن اسم لا نفس الحبس نحو الارجل جراه
 الله غير الى الارض رجل واذا لم يكرر المقسم بالواو فذهب سبويه
 والنخل الخليل الى الواو التثنية وما بعد ثمة طفلة والفهم واه
 والمقسم بمنع دايح امر مع في لفتح الاصل ما حذف
 الجواب بقرينة ما ذكر مع الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد
 مع القسم وانه اشكل فوله تعالى والليل اذا يغشى
 لئلا راد اجملي عند مع لا يجوز عطف ممولين على ملين مختلفين
 وبوقفت طالبا لرفع فعلية تنفية بالجاء ما يستلزم الاستغناء
 الكلام فيه ولم يبرأ من في هذه الكتاب لانه بلغ الاطباء
 هذا الاسم باب وعن لحي وزر اما حقيقة نحو مررت السهم
 عن القوس فانه يقيد فجا وزر السهم عن القوس واما
 توهمها نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم في وزر الدبر عن الله
 يولد ووصوله الى الدبر يتوهم ان ما اخذه الدبر مع مثل
 الدبر وفي التثنية كوال يحذف في نحو فلانك وابنا عن هذا الامر
 لاصل في قوله تعالى ولا ساني ذكر من التثنية وما تخبرنا

الرمت عن فوكك بحسنه كبر طبعه على طبعه ار حاله
 حال ولا استقلال كولا افضل في حب عن ار على الاستقلال
 كولا ما ينطق عن الهوى رب الهوى و زاد عن وعلى والبا عوضا
 يقال بدل لم اجده من الكل عليه لم اجده على من الكل فزيد على
 عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر عن شئ موضع النظر
 من شئ والنظر عن سكوت موضع النظر من سكوت عنه
 ولا يخفى ان الظاهر يكون عن بحسنه اسماء وعلى الاستقلال
 حقيقة كولا على السطح او ما نحو عليه دبح كانه ركب الدبح والجماد
 هو مجتمعة نقله منه كالا على ركب ضي مقتضيا وفي التبريل
 والمصاحبة كولا المال على حبه والجماد كالا اذا تعلف بال
 ضاء كولا اذا رضيت على نبوتك لعم واليه العجني رضانا
 والتعليل كولا وكبر واليه على ما هيكم والنظر فيه كولا تبصروا ما تملوا
 السبا طرحت على ملك سبيل اي في ملكه وبمضي من كولا اذا
 اكثروا على الناس اس منجم وبمضي الباء كولا حقيقة على ال
 لا قول وفي الرضى ال رضيت على معمول فمحل صندره
 ر سخط ولا تعرف له محصلا لانه لم يجعل على بمعنى عن
 كيف يصح المعنى والاح جعله فليس محمولا على صندره بطلب
 حقيقة على نعم لو قيل رضيت ما وول بلم سخط كالا دونه
 وقد يكون اسماء به قول من ار كولا عن وعلى اسماء
 في وقت دخول من عديها والاولى ترك فتد لانهما وانما كولا
 اسماء في هذا الوقت فعلى بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعلى

ينقل عن المجرور فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون بلا مجرور
 تنوسن المجرور نون موح على ونقيبه سميت بها بوقت دخول من كولا
 للمضابطة لانه يكون اسما بدونه لانه عن في قوله تعالى عن الهوى
 السحال فقيده اسم والكاف للتشبيه كولا في امره لم تنقل
 كونه لتعليل كولا ذكر الله كماله كماله ولا كونه بمعنى لصل كماله في قوله
 الناس كماله لا شئ بعك لا لا لفران كولا كماله كماله في قوله
 الكاف الجارة والكاف بالحق ما لكافة يخرج عن على المجرد عن انفسه
 او معناه الى ما عليه افضاء العمل بواسطة حرف الجر الى المفعول
 ولا مفعول بعده عن العمل وهذه المعطوفات بعد تركيب الكاف
 مع حرف به الرض والكاف الجر في غير مطلق السبوت لانه لا يستعمل الا
 سميته مطلقا وانما اعترضوا به متابعه ما هو على ما قيل ان قولهم
 الذي كبره بيت بيع الاستعمال فلو قيل ال الكاف فيه اسم
 صريح الى حذف مبتدأ في الصلة وهو في غير ان قيل جدا اذا
 لم تنقل الصفة وعلى ما نقول انما يكون زيادة والحرف اذني
 بهن الحكم بزيادة الكاف في ليس كماله مع ال الى ال الحكم
 بالزيادة في كماله ذلك المثل ومن الحكم بالزيادة او في كماله
 زايده كماله بزيادة في قوله فاجتنبوا مثل عصفاء اول فان ليد
 مثل من مضى اليه ليد العصف بوزن الكاف المضافة فكيف
 بغيره بل قل التزم الرض عدم المجرور المضى فله كونه مضافا
 الى ضرورة حدوث الحرفية من جهة اخرى وكما تنص لفظا سوا كالا
 اسما او حرفا لانه اخر من بيانها وقيل لا ما به فعل على الضمة الغائب

بزيادة وزايده قد علم بانه على الكاف الاسمي
 ال الزيادة هي الحرف لانه الحرف بالزيادة او

امر يعكس ماله صدر الكلام ولم يكتف بالاستتار لا يعلم لا يفيد الا
 انه لا يجب لها صدر الكلام واما ان يمتنع ذلك فلا وهو المقصود
 ويقود في يعكس كذا في افادة الاستماع خفاء ولا يكون في بيت
 ولعل والكان لا يكون اقبارا متضمنة بمعنى الطلب مفردات
 كانت او جملا والى ولكن يمتنع كون خبريهما المفردين متضمنين
 وفل كون خبريهما جملة طلبية نحو انك لا مرجع بك الى زيد اهل
 ضربته واخر ب زيد الكس ع والاقرب ويحذفها فتبقى على الاوضح
 لمبادرانه جاز في الستة مع الحاج ما الاعمال والالفاء والاستعمال
 الا لشر الالف وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليست
 عند سبويه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده في الفا
 واما على فلة وضفف وعدم السماع في غير ما دسوخ الكس
 وانه الخاة اعمال الكل يقود على الافصح معناه الى الاعمال لمجر
 غير الافصح غير افصح فاذا الف في كافة واذا عمل فزايده وما
 لكافة حرف عند جمهور عند ابرح ودرستويه مبهم كضمير الى
 ان في نفس الجملة بعده ونحو نقول اذا كان بمنزلة ضمير ان لا
 فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان
 المراد يقود معنى وجوب الفاء ويعد ويدخل في على في الافعال
 جوازا لفظا في السماع الفاز قال لا تغير معنى الجملة بل توكده
 ولزوم صدر الكلام اليه لان الجملة في المال فاعل مضمونها لانه
 حرف تحقيق فان زيد اقام الجملة لتحقيق قيام زيد والفاعل لا
 يتقدم الفعل وان مع جملة اي جملة وفاسها واضافة الجملة الى

ان ما كانه من غلبه

دواخلها اضافة حقيقة لالا وفي ملازمة لالا ملازمة لها ملا
 بسة متعارفة فيما بين النجاة في حكم المقول لانها تغير مع جملتها مصدر
 ما فخذ امح الخبر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فلا فخذ مصدره
 مضاف الى الاسم نحو العجني الى زيد النال فيجعل الخبر مصدر مضاف
 الى الاسم بالحاج بامتزاجه فاء ان نسبت المتحرك به الى العجني انية
 زيد كذا في الرضى وتقصيده ليس بالفرق لانه لا يتم في قوله تعالى و
 ذلك انهم قول لا يفهمون فانه لا يوجد المصدر من الخبر بل من صفة
 ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدر ران احد هما مضاف
 الى الاسم والاخر الى ذلك المصدر فيجعل المال ذلك تنفعا فعا
 مسهم ولا بيان في مثل معنى الى زيد الى تعطي سكنه ابوه فانه
 لا يؤخذ المصدر من الخبر بل جزء الخبر ويضاف الى الاسم ولاني
 مثل معنى الى زيد ابوه قائم قال المصدر لا يؤخذ من الخبر بل
 الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم ومنهم وجب الكس في
 موضع الجمل الاولى في موضع الجمل الاولى في موضع الجمل وفي موضع
 الجملة على طبق قوله والفتح في موضع المفرد فله خبر في موضع الامر
 وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقدم في محله ابتداء في ابتداء الكلام
 وذلك ان المكن من تذكر من نعمة كلام قبله بان لا يكون قبله لفظ
 او كان ولكن لم يجبه متعنا به بل استغنى في التكملة نحو ان
 زيد قائم ونحو قوله تعالى لا تخزن قولهم الى الفرة لسه جميعا وجوب
 الكس ابتداء كما ينبغي على وجوب الفتح في موضع المفرد متفرغ
 على امتناع كون مفتوحة في صدر الكلام ولا بد في نزع هذا الحكم وما

بعده على وجوب الكسرة في موضع الجمل من ضمة ما علم من ان تقدم
ضم مبتدأ هو ان مع جملة ما عليه واجب والافعال وجوب الكسرة
في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عند الفتح بعد
القول في مثل قال زيد انك قائم عند وبعد الموصول في مثل
الذراة قائم انك قائم عند وبعد القول بمعنى التفظ لانه تعالى
القول بشي الحكاية فلا ينصرف القول في مضمون الجملة
مع انما مفعوله لان المفعول هو اللفظ فالجملة لقياس الى
معنا باقية على حالها لانها قمر باعتبار مفعولها بل باعتبار
نفس اللفظ ولذا لم يبد فعل في قوله ومفعوله لان المراد لو
قوله باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعوله في بعد ما هو
مفعول القول كما يقبض الوجه وانما يقبض القول بكونه بمعنى
التفظ لان القول بغير الاعتقاد ويجب الفتح بعد اطلاق المص
لانه المتبادر وبعد بكل يقول في قلت زيد قائم
يجب فيه الفتح فالاصح قلت ابتداء ومفعوله وصله
والموصول قال لغز ال مفاعلة نسبو يجب الكسرة في جواب القسم
فلا فالكوفيين حيث جوز والفتح في الحال نحو قينك وانك را
كب ولا يصح في ان في الفتح بعد مصدر بالمضى اسم الفاعل لان ذا
كانا تاتي في المصدر الصحيح دون غيره صرح به الرضوي وفي قوله
فيها لام الابتداء وفتح فاعله جعل ال فاعله وغيره ما ذكر من
نحو سجع مشرعا في بحث المبتدأ والخبر حيث قال وفيه امرح ال و
مفعوله نحو سمعت ال زيد قائم وما املت الى ما فعلت وقد

عن العرب اني جنبت ذلك لا تجعل مفعول ما لم يسم فاعله واخلا
فيما شئت من قوله فاعله ومفعوله ومبتدأه وفيه امرح ال
مخوز بدائه قائم ومضاهيها لوجوب افراد هذه الامور ولا تنقضي
بايضاف اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم انك قائم لانه ايضا
واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة اللفظ مفعول بالخبر
فاذا دخل ال يفتح لانه صرح به اللباب والله ضي ذلك لانه دخل
المخوز بدائه قائم واخلا فيما شئت من المضاف اليه والمفعول هو قوله
نوعه ذلك لانه هو المحم وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ذكره ردا
على الكسرة في والفاء حيث جعله فاعلا لولا وجد انك ولولا
لانه فاعل فيه ردا على الكوفيين جوز وادخول الشرط على الكسرة فهو
يكتمل كونه مبتدأ وما في الله ضي ال قوله لانك جواب انه فتحت
في موضع الجمل لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بالان في الجملة
لوجوب حذف النجبة لان كسرت لم يكن النجبة محذوف فاعله
يجب حذفه ضعيف لانه لا يجوز في قوله ولو كان قال جاز النجبة
ان اسرقة بر كوال الكل جملة وكونه مفرد وليس المضى
تقد بر المفرد الجملة كما في الشرط والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح اهد
الظن في لان الظن من الحذف الرجح جاز الامر ال فتح ال كسر
من موح كمر مني فا اني اكرمه بريد به ما بعد الفاء اجزا رية
وما ينوب من مباح اذا المفا جازة نحو من بكر مني اذا اني
اكرمه وكذا ال في هذه الصورة في قوله اذا انه عبد الفاعل الاول
ادج واغضب فالكسرة ظاهرة والفتح لتقد بر اهد ضم مني الجملة لان

الموضع موضع الجثة والتقدير في الكرم ثابت على ما ذكره الرضي وفيه ان تقدم
 الجثة واجب فالتقدير ثابت اني اكرمه وههنا بحث وهو ان تقدم
 الجثة لا يوجب له رفع الالباس بين المكسوة والمفتوحة ينبغي ان لا
 يجوز حذفه لانه بقوة عرض التقييم بالجوف وفي بعض الشبه وح ان القوة
 في ان اني اكرمه فالكلام في حذف المبتدأ وورد انه لم يجر بعد الفاء الج
 تحت ايراد الج لانه جعل الشيء في الرفع كونه جاذبا لقول ان في مبتدئ
 في ان اني اكرمه فالكلام في حذف المبتدأ وورد انه لم يجر بعد الفاء الج
 بوجه بعد اذ انما جازة فانه يقتضي جلا سميته فتح الكسرة يحصل مقضا
 و مع الفتح يحصل تقدير بر اكرمه اذا ان عبه القفا والله اعلم بما
 والله من ان عظمى ان ان بنات في النجاس تحت الاذان فيها
 ان كما يحجب في قولهم جب مذكرة لا يقال ما فوله في
 الجب ومقتضى ايت على ما في بعض الشبه وح اني اكرمه فالكلام في
 ولازمية لكل ويتوصل لمين قفاه ولازمية قفاه ولازمية قفاه
 لمز الانضابل ولا نوم فوقه ونعم ما قبل من كانه همته ما يدخل
 في جوفه فقيمتها ما يخرج من جوفه وان اذكره بهند العباد
 من كانه همته ما يدخل في قفاه قيمته ما يخرج من قفاه وفي الرضي
 ان المعنى اية بسم ضغفان يعني بغير في قفاه ولازمية قفاه
 عبه القفا ولازمية ويصله ضربها والله اعلم وفي بعض النسخ
 وشبهية لمز الاظهر وشبهية لانه لم يرد به ماله من انضابل
 بصورة الثانية بل اشار الى مواضع اخرى في التقييم منها وهي
 اول فوني اني اكرمه فانه لا يجوز ان يراى اول مقولا في فتح كسر

ليكون الجثة مقول لقول وفيه لمبتدأ وان يراى ان يكون
 حمد الله خبر اول القول بالمعنى المصدر من فانه حمد الله قول خاص وقول
 لهم هذه وان زيد اكرم بال يكون هذا التقدير للام السابق
 فالتقدير باللام هذا فيجوز في المعطوف الفتح بالعطف على الجثة
 بالعطف على الجوه الجثة على ما في الرضي ونحو نقول بالعطف على الج
 عطف الجثة على الجوه الموقوفة قال الله تعالى ولكم وال الله موهر
 وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما رور سبويه الفتح وا
 اما الكسرة لان اما حرف تنبيه ندخل الحمل واما الفتح فلي في الص
 التمهيد ال اما بمعنى صفا فالتقدير صفا حق حق او في انك
 ذاهب فمفتوحة فاعل ومبتدأ قال حق ال اخطبكم نحي
 وقال في حق مونا في اكرم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح ال
 في حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف تنبيه وجب الكسرة
 كونه في جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فلك
 الكسرة كونه حتى ابتدائية والفتح كونه جازة او عاطفة وقولهم لا
 جرم انك قائم فالتفتح كونه لاجرم بمعنى لا بد والكسرة حتى لا تسئل
 القسم والغالب الاول وعند الكوفيين في لاجرم لغات لاجرم حذف اليهم
 ولا لاجرم بزيادة ذاول لاجرم ولا ال لاجرم بزيادة ذاول ولا عرج ذ
 جرم ببدال هجرة ال بالعين وكل كسر الصور بحسب التفسير والفكر
 فاسل العول من فالح القوس والقدر ولذلك اني لا جمل ال ال
 المكسوة لا تفي معنى الجثة وكان في حكم العدم فيكون نصب اسمها كاتر في
 زائد ويكون المفعول المنطور ز ر ف جاز العطف على اسم المكسوة

كسرة

كسرة

لفظ

في جواز العطف بالرفع من غير الشبهة المضي خلافاً للمذهب والكتاب
 في مثل أن زيد ذاهب إلى بواهم تخصيصاً بضمي الضمير فاه لا ولي مثل
 أن زيد ذاهب إلى بواهم في بيان التسمية لا في اللفظ حيث
 قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الجواب لا قبله مطلقاً
 خلافاً للكتاب في لا بشرط ففداً عراب الاسم خلافاً للكتاب هذا الجمل
 ما ذكره مذهب المبرر والكتاب مذهب ولم يخص الأثر بكونه منبياً
 بل جعله شتبه كالمبين والكواشيب ومعها عراب نقد بوزن وصيغة تنفي
 وقال هو المذكور في كتب النحو ولكن كذا في العطف على اسمه بالرفع ولذا
 أعادوه ولم ينفك العطف على جاز العطف بعلم أنه قصد التعليل ولا
 يتوهم أنه بيان حكم من غير التعليل لا بد من أن الاسم بعد دخول
 ان على حاله دخلت اللام التي كان يدخل الجمل قبله دخول ان على
 لجزءها من المبتدأ والخبر أو معمول الخبر لا غير لان لها صفة الكلام
 كان مع المكسورة دونها أي دون المفتوحة على الخبر كراهية اجتماع ان واللام
 الستين كلاهما التأكيد والتحقيق سواء على الاسم أو الفصل بينهما وبين
 الاسم وبينهما وبين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى الاسم
 والخبر والى ال واللام وهو ان كان صحيحاً لكنه لا ياب عنه قوله أو على
 ما بينهما هذا على منعه ان رجوعه ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر
 ايضاً شرطاً بفعل مبنية وبينهما فتقود اذا فصلت للفعل على
 احد الادبيل لا المجرى والدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير مبنية الى اللام
 المردود بين الاسم والخبر لئلا يكون ان في الدار زيدا او على ما بينهما
 لكن مطلقاً بشرط ان يكون ما بينهما معمولاً بالخبر فلا يجوز في قوله ان

ان الثناني وبافترا قد اوجبت سعة الترخي ان الثناني ب
 فترا مع ان ينفرد ما بين الاسم والخبر فطلاق المص موجب للاطلاق
 وايضا له موجب للاطلاق وليس كل ضمير يصح دخول اللام عليه بل
 ما كان اسماً او مضافاً او مضافاً مع قد او غير متصرف ولا يكون
 منفياً ولا بدخل على حرفي اوله اداة شرط ولا على خبر الخبر على الاصح
 وقد بدخل على ضمير الفصل نحو ان هذا هو الحق القصص الحق اما الجمل
 الفصل بضمير خبره من الخبر لانه لمصلحة او كونه في صورة مبتدأ خبره
 قد بدخل على خبر الخبر المجرى على الاصح لكنه ضعيف فذا لم ينفك اليه المص
 نحو ان زيدا وجهه نحن وقد بدخل على خبره وعلى ما بينهما مخالفتا له
 نحو اني بسم الله بصالح وقد بدخل على ان بعد خبره بانه لا يستلزم
 على محل الحمد لك من برج على كرم وكما بشرط الفصل بين اللام
 وان بشرط الفصل بين ان المفتوحة والوقفة مع جملتها اسماً لا
 خبر من تحت السنة نحو ان عندك وليت عندك انك قائم الى غير ذلك
 ويقع ان المكسورة مع جملتها في السنة نحو ان زيدا ان اياه قائم الى غير ذلك
 وفي كبر ضعف اي الحاج للام الابداء في كبر ضعف هو مذهب الكوفي و
 وجه ضعفه انه لكونه خلافاً لقياس في ان لا يقاس عليه كبر وما يتمك به
 كبر فاعلمت ذم مع انه يتحمل التأويل وهو كسني من جهة التمدد
 كنت على ما في صحاح وان تأويل ان كسني مغيرة لكن انبي وفي التسهيل
 او اللام زائدة وبخفف المكسورة بحذف النون المكسورة المنة كمن مع
 وكسرها فبذمها اللام المتب وراهي اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه
 والاضفت سعيه ابن مسعود والاضفت على بن سفيان وغيرهم

خلافاً لابي على الفارسي وابن ابي العافية والكليني زعموا منهم ان اللام
 اخر اجنبية للفرق ولذا دم اللام مطلقاً ذكره المصنف وهو خلاف ما
 به سبويه وباب الفتح حيث حذو اللام باللام لا بالهمزة لفرق بين
 وبين النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون التباس
 معه لكون الاسم ضمي الاعراب فيه من كذا اللزوم منه وطالب لا يكون
 بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام فقال ان زيد لم يقوم بل
 لام واللام بعد التحقيق لابد فعل الاعلى الخ وان كان قبله فعل على
 الاسم وما بينهما ايضاً ويكون الفاء وهو الغالب وجعل التمرير في
 استارة الى رتبة ويجوز دخولها على فعل من افعال المبنداء اخر زعم
 فعل لابد فعل على المبنداء فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد دخول على
 الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يخفى عليك ان امة ارض الرضى ان قول
 المصنف ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت عليك للفعل يجب كونه
 من نواسخ الابدان لكونها في السمع الخلف في الشيء مفادها ان كان
 نقيضه هو لا يصح هنا اذا الكونين عموماً الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافاً
 لكونين في التخصيص ولا يبعد ان يجعل في التعليل خلاف اللام التعليل للفعل
 ويجوز فيه نظراً لان الكونين لم يبق فوايد قول ان المحقق على الافعال مع
 اللام اذ ان كان في الافعال مافية واللام بمعنى الا فان كان
 زيد قائماً عنده بمعنى ما كان زيد الاقارب وغيره من الكونين
 جعلوا ان مع اللام مطلقاً فنية واللام بمعنى لا فكيف صح انهم يقولون
 ان المحقق على الافعال بليل له ركب ان قلت بلسان وجبت
 عليك عقوبة المعتد وقولهم ان ترك نفسك ان تسبك

مهم ومن الوجه فني هذا النظر على الرض مع ايراد هذا التفصيل
 المحققة فيضمير ان مقدره قد فعل على الجي مطلقاً لان ضمير
 وان لا يكون مفعلاً لاجل اسميه كنه اذا دخل شيء من النواسخ
 تدخل على الفعلية وتدخلها في السعة في غيره كذا في الشعر فعل في المضم مطلقاً
 نحو فلو انك في يوم الرضا سالتني فراك لم يزل وانت صديق ودمها
 مع الفعل السين او سوف او اذ حرف نفي واللام اذ بفعل المنصرف فذا
 ان ليس لان ما سعى دال على ان يكون قد اقترب او ما مع الا
 سمية فلا يزم شيء فلو ادخلوا دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للنسبة
 قال الزجاج ان الحمد ان كان مستقفاً فهو لك نحو كان زيد قائماً لان الحمد
 بعينه هو الاسم ولذا يقال كافي الشيء ولو كان الحمد صفة نسبة به في زوف
 نقبل كافي في شيء من افعال كافي وذلك في ودفعه به الى التمرير حذف الموصوف
 وجعل النسبة به كانه النسبة جعل الضمير راجعاً الى النسبة لا الى الموصوف بضعف
 والمصنف في نسبة متبعة في الزجاج اوبى لا اصل وصفه وجعل
 استحالته في السك على السعة وقيل في التحقيق كانه لا يبا لم يكن وكان
 بالافرة لم تزل وكانك ليس قد قيل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها لم
 يكن كونك في الدنيا محققاً فقلت المعنى كانك في الدنيا في حال الوجود ما
 لانه كونها في معرض العدم وكونك في الدنيا حال كونها موجودة لم يتحقق
 قبل عليه نظره وحقق فبقى على الاصح ظاهر عبارة انها لا يعمل اصلاً لا
 انها يعمل في ضمير ان مقدره كالمفتوحة وهو الظاهر اذا دعى في اعتبار
 ضمير ان مقدره كما كان في المفتوحة في اذ اصح بل من المكسرة
 لان من بهته بفعل اقترن فلم يقدرها اسم ولم يكلم بها لزم ترجيح

الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لا بعده اذا كان فعلا يقوى
 جعله في العمل كان على ما ذهب اليه اس وكثيرا للاستدراك في التقاو
 س استدراك الشيء في قول ادراكه يعني كذا لانه
 على استدراك الحكم وطلبه ادراكه ما فاته في الافادة حيث اولم
 الكلام ان بقا نقيضه فطلبه افادته لا بعد كذا في راجع قال هو لطلب
 ذلك مع له دفع ما كان ان هو لم يقدح في العمل لان المستدرك
 هو الحكم والمستدرك من يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره
 ما فاته قال الرضي الاستدراك دفع شواهم يتولد من الكلام ان بقا
 ونحو سببها بالاستثناء او من لم يقدح في العمل المنقطع كذا فاذن
 جاء في زيد وكان هو لم ان لم والاضا جاك لما بينهما من الالف فترفع
 ذلك الوهم بقوله كذا لم لم في الوسط بين كل ما بين متين في الرضي الى
 نقلا وابناء ولا يلزم التضايف فيكونا فيها بوجه ما كونه فترفع
 رتبة لزو فضل على الدس وكذا اكثر الدس لا يستلزم لانه عدم
 الكثير غير مناسب للافضل قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث
 يوهم نقيض الكلام الذي بعده فانه قوله ان ذلك لزو فضل على الفضل
 يوهم سكون جميع الدس وتختلف فتلج خلافا ليوثر والافضل ولم يلفظ
 الا خلافا لما مضى قال الرضي لا اعرف له سنا هو ويجوز مع ما راى
 لكنه مخففة ومثيرة اليوا وقال الرضي هو عاطفة وجعلها اعراضية
 اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون انظر لو كان مجردا مخففة
 لدفع الوهم ولا يكون في الاخر وليت للتعني قال الرضي ما بينه محبة
 حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في

المكمل المرتب وغير المرتب وفي الحال واجازة الالبت زيدا قال
 قول اجازة هذا لانه كيب لا يخص الفاء بل يجوز ان تكون كماله
 الخلاف في توجيهه فيقول الفاء لا حذف في الكلام وليت ما صيرها
 وبله ثبت ولهذا يجوز ان زيد قائم وقال الرضي التقدير ليس
 زيدا كان قائما وقال المحققون التقدير ليس زيد الناقما ولعل للشر
 قال الرضي السهم ارتقاب شيء لا يوجب حصوله فلا يقال لعل السهم
 ترتب فيه فعل فيه الاستفاد وهو ارتقاب المحرك والطمع
 والطمع هو ارتقاب المحبوب ولا عيب لعدم الوثوق في السهم
 يستعمل على الله تعالى فيحتاج استعمله في القرآن الى ان يدل فقال فطر
 ب و ابو على معناه التعليل قال الرضي ولا يصح في قوله تعالى وما به
 ركب لعل ان عة قريب وفيه انه يصح محله على القرب في النظر ليس به ركب
 لقرب السمة في نظر ك ويكون فائدة هذا لا ادراك حضور
 تركه عندك وقال بعضهم هو لتفصيل مضمون الجملة كان داوود عليه
 السلام يذكره او يمشي فان دعون لم يذكر وفيه ان المتفرد احد
 الامرج ويحتمل ان فشيء ما ذكره سيوم هو له في الميقاتين
 او انتقامهم كذا والواو الواقعة لك فانه لك فاشاك للاق
 غ في الرجاء والاستفاد لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن متن
 وبقائه وقدمي للاستفهام كقولك زيد قائم يعني هل زيد قائم
 وذكرها الرضي احسن لغة اسمها لعل وجاء لعل كماله و
 معونة وجاء رعن على الوجهين ولان وان يقاب العين اهمية وبقا
 لم يذعن كربت وعلى ما سئل اللام ومفتوحها وفي التفسير سئل عن

3

ولعل بالوجه الجبرها ولعل على الوجهين وهي لغة عطف وعلى هذا
 يصح ثم ينفذ في الجبر لان لعل لم ينقص لفظ او معناه الى ما عليه
 ويكمل رفع خبره وانظر انه في هذه اللغة ايضا قد لا يخلو
 وجه الحكم عند وزه وهذا استعمال محض بناء على بيت نقله
 هو قوله فقلت ادع اخي من ارغفت الصوت دعوه لعل الى
 الخوار منك قريب بانه على سبيل الشذوذ ايضا لكنه لا يصح
 فناء وبعده فيما رواه ابو عبيدة لعل الله يملئ عليهما جوارح من رز
 ميه او اسند بجر الله اعلم انه لا يجوز اسما بهذه المدة في
 لغة الا اذا كانت ضايرتان وحذف خبرهما في الشرط
 ضعيف وهذا كسب وقيل لا يجوز في لغة هذه ضميرتان ايضا
 ومن جوز شرط ان يلى ههنا لا وف فعل فلا يجوز ان قام زيد
 ويجوز ان في الدار كسب وجوز التزم حذف الجبر في بيت
 شعر ابي نبي ام لا ولا سنها في المعنى مفعول شعور قال
 الرضي وجبت اسم في مثل ان نخلها وان مكلها كما كتبت
 في نفيه المستدعي في مثل في الدار الرجل وفيه بيت لان الشيخ عبدا
 انما هو دكره ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه فلا وجه لوجوه
 تقديم الية الظرف مع تنكير الاسم الحرف العاطفة الواو والفاء
 وم دمت بفتح وسكونها مختصان بعطف الكلام على حرفي واو واما
 عند غير يونس والى على وابن بس ان على ما في الشعر سهل وعبد القاهر
 والى على في الرضي وقد يفتح ههنا وههنا وقد لعل بمبها اولى ناء
 وقد نصب نونا وحذف واما ولا قبل وقيل اذا دخل على الفرد ليس

في قوله
 في قوله

للعطف وما بعده بدل من ما قبله ولا بدل في الكلام الفصح الا
 مع بل ولكن بيت عاطفة اذا كان مت مع الواو والفاء قبل
 مخففة واما الجردة فان ولبها المفرد في طرفة فلا يونس واذا
 ولبها الجدة فطرفة في ظاهر مذهب النحويين بيت في مذهب
 جهة في وزه وبعضهم من المفسرة والاصح ان ما بعده عاطفة بيان
 ما قبله وليس عند الكوفي والاعني الالف فليس والفاء يكونان
 عاطفتين فالاربعة الاول للجمع يستعمل اما الاستعمال لو
 ضعه واما الاستعمال لوصفه طالا فلو عنه فالاول هو المال والآخر
 الباء البقية فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها لفرج البيت
 بتناول ثقي المهمة وعدم المهمة ايضا فانه معنى لا ترتيب فيها لخوا
 كان الترتيب بمهمة او الترتيب من غير مهمة او بلا اعتبار
 شيء منهما قال صاحب القاموس ابي مطلق الجمع في مطلق
 الشيء على صاحب كونهما جند واصحاب السفينة وعلى بقة
 كونهما رسل نوحا و ابراهيم وعلى لاهمه كونهما كوكبا نوحي
 اليك والى الذبح مع بكك وقيل كواح بين المتعطفين تفاوت وقد
 يكون تراخي في علم فاذا قيل قام زيد وعمر واسمعتك معان و
 الراجح المصحة والرتيب كسب ذلك قبل وقد يخرج عن افادة الجمع
 الى المعنى او ودق في التفسير الاباحية والتجريد كلام ودقوة
 التفسير بيان الزمان والكمية والقلة قال الرضي اعلم ان الواو
 مرة بجمع الاسمين في فعل كوقام زيد وعمر او حصل منهما القاء
 مرة بجمع القياس في اسم كوقام زيد وقعدت اسر حصل كلا الفعلين

من زيد و مرة يجمع بين مضمون الجنتين فقام زيد و قد علم و هذا و هو
 و بين القسم ان في وان لست غير ظلال كسرها من عطف
 الجدة على الجدة و مضمون العطف ليس الا جمع مضمون الجنتين الا ان كان
 الفاعل عين في الجنتين يستلزم جمع الفعلين في الاسم و هو فاعل
 رج عن معنى الواو و في فيه و فيه ان قال قد يجمع بين اكثر من فعلين
 في اسم و هو اكثر من مضمون جملتين و ذلك ان النظر ان الواو لا
 يجمع بين المعطوف والمعطوف عليه و هي اشارة الى ان قلت ما فائدة
 عطف الجدة على الجدة بالواو و اجتماعهما يستفاد من ذلك ان قلت لا
 يفاد بالذاتة القصيدة له بالابتداء من الية من افعال الفوايد على
 جعل الشيء و فتنف الية للجمع في لا ينفى فافضة و لا ينفى بما ذكره في
 عبد القاهر انه لو لم يعطف لا فعل ان يكون الجدة التي تبت افعالها
 عن الاول و فاعل هذا الا فعل و ان مرجوها قال انه صرف فاعلة الواو
 و في منه كفا بدة لا في مثل فوكك ما و في زيد لا علم و في الجمل ان كان زيد
 للتخصيص و ان لم يجد النجاة في الذواب و الفاعل الله تبارك
 و تبارك فاعله مما فاة و ما قبل من انه اكثر استغاد به من قوله
 و ثم قبلها بالهنة بر د عليه ان يحمل استغادة التفاوت بالعموم و المخصوص
 و الله تبارك هو وجه الخاص فلا ينافي في قوله فلا بة الاول للجمع و بين
 جعل للترتيب و لا حاجة الى تغير ترتيب قوله للترتيب بالجمع مع الترتيب
 فان قلت لو كان معصية في الفاعل استغاد المرحلة فكيف كان الفاعل في
 قوله فخر في اركانين ثم خلق النطفة علقه خلق العلقه مصفة و لا
 تفاوت في المرحلة بين خلق النطفة علقه فقد استعمل الفاعل موضع ثم قلت

صفحة ان عدم المرحلة المتعبر في الفاعل كمنه في عدم المرحلة بين ابتداء المعطوف
 و انتهاء المعطوف عليه تراخ فبذلك الاعتبار قد يشترك الفاعل في
 موضع كمنه استعمال كل منهما باعتبار رد لا يبعد ان يقال لم ينفى المص
 لهذه الحقيقة و جعل الفاعل الله تبارك و لهذا قال ابن مالك و قد يقع موقع
 ثم و قد يكون في الفاعل المعطوف جملته مستحقة لال يكون عطف المعطوف عليه في
 الذكر كمنه و فاعل الواو جملته متولى المتكبر و لهذا ينفى على التفصيل بعد
 الامم لان ذلك المفضل من غير ان يكون بعد الجملتين في العطف المقدر بل في الفاعل
 ما بين هذا و ذلك ما بين قد علم و قد حذف برج و مقام المص الى مقامه و
 يقال هو احسن الناس برفاهة ما و قد حذف ما و نه من ثم فقط فيقال
 قرنا فقد ما حفظه فانه تكرر في جمع و الفاعل في عطف الجمل و الصفات قصد
 السببية و ثم مثلها اس مثل الفاعل في الترتيب لكن بهذه السببية المرحلة و
 لا يخفى ان الاصل و ثم للترتيب بمرحلة و تراخ المعطوف عن المعطوف
 عليه هذا معناه المحقق و قد يشعل بيان عدم من سببة المعطوف
 للمعطوف عليه و البعد بينهما و ذلك في عطف الجمل فافضة كقوله تعالى و
 جعل الظلمة و النور ثم الذين كفروا ابراهيم بعد لول و قد يكون المراد الترتيب
 في الذكر و الترتيب في الارتفاع و ذكر ما هو الاو في الذكر ثم الاول من
 دون اعتبار الترتيب و البعد بين تلك الدرج كقوله ان من ساد ثم ساد و ابوه
 ثم قد ساد قبل ذلك حده قال المفسر ترتيب و ربح الممدوح و سبادة
 الاخص به من سبادة ابويه ثم سبادة ابنة اخص من سبادة حده
 و من احكام الترتيب بين الترتيب و قولهم هذه الاستغناء عليها فيقول
 او ضرب زيد و او ضرب و اثم ضرب فيقول الرضا انه مطعوف على متقدم

او بصره بها او غيرت الشرح ونحوه كسر رقيقة او كسر عظيم من عظامه
 فاقترعوا او بمعنى اني ادركت سبع والاطهر انه بمقتضى ويستفاد منه ما
 يؤيد الى احد المعنيين فان قولك لا تتركك او تقطيني فمضاه ان احد الامرين
 واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم ينقطع عن الاعطاء او ان اللزوم كان
 كل وقت الاعطاء ويحيى او بمعنى بل ويختص بالحي وليس في حرف عطف بل حرف
 ستيفاد وعلامة ابتداء الكلام فاذا دخل على الجملة كما يعمل الامرين وربما يتصل
 الاستيفاد من الاول فقولك في اخراج البواقي فانه يمكن ان يكون شأنا
 كما في اول الامر فيقصد الزود ويحكم ان يكون جازما بالزوج ثم ينوم فتنووا الا
 فبارغمه الاقامه ومن الثاني ما لم يسبقه شيء يصح العطف عليه كما في
 قوله بدت مثل قرن الشمس في روث الضمى صورتهما او انت في العين
 مع فانه لا يصح المحم مقام قود مثل قرن الشمس وجعل منه قود توصل
 فارسلناه الى مائة الف او يزيدون وكما بين القدر المشترك بين
 السكة اشتغل ببيان الفاروق بينهما على طبع ما سبق في الاربعة
 الا انه ابتداء هنا بالاف على عكس ما تقدم نقشنا فقال فام المنصه
 سميت منصه لانها بدكم المعطوف بها منصلا بالمعطوف عليه اذا لا
 تفصل اكثر فنحو ذلك خبر ام جنة الخلد اكثر من نحو افر يا ام بعيد اما توعد
 ون على ما في التمرجل بل لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم
 المعبرين بلفظ واحد اذ قولك زبد عندك ام عمرو وقولك ابراهيم
 لازمة لانهما لا يستفهم انرا لهما لا يوجد بينهما لفظا وانما فيه لانه لا
 ان تقدير الهمزة تختص بالسرور مع ذلك فليس كما ان الوقوع بعد بل فليس
 اللازم بمعنى ان يبع كما وقع في عبارة السكاكي ايضا صبت قال الكفاية

ذكره اللازم واردة المردم فلا بد ان الهمزة توجب بدول ام فلا يكون ام
 لازمة لهما لا مستناع وجود المردم بدول الامر بل بها احد المستوسين في
 الاعراب او الاستدلال او التمعن نحو اقام زيدا ام فقد وازيد قام ام
 عمرو وازيد قام او عمرو فاعلم على المذهب المص والاندلسي واما عند غير
 هما قام المنصه لا يكون بين المحدثين غير متكررين في عمدة وقالوا المراد
 مستدلين في علم الحكم هو لا يصح في ام المنصه للتسوية نحو سواء اقامت ام
 فقدت ونحو لا ابا لي اتمت ام فقدت وفي حكم لا ابا لي جميع منصرفا في ان
 ام بعده للتسوية فان ام هنا للتسوية بحال الواقع لا في العلم وتقدر به هذا التركيب
 مع سواء قياك وقولك على ان سواء خبر والفعل متبدا واما لمعنى
 الواو على ما عليه هو النعت وعند الرضوي ان سواء خبر لخروج لام ان سواء
 والجملة والهاء على الجزة او قولك اتمت او فقدت مستعار لمعنى ان اتمت او فقدت
 بعلاقة ان حرف الشرط والاستفهام بدخل على بدخل لمعنى هول وابدن ثم
 الفعل لازم للشرط وبدوم معنى الفعل الواقع بعد الهمزة واما ولان الماضي
 المستقبل على اعتبار ان الشرطية في معنى الكلام والماضي هنا بمعنى
 المستقبل اول على اعتبار ان الشرطية في ابداء بان توجبهم لا يجرس
 في لا ابا لي بخلاف هذا التوجيه وفي الاية نظر لانهم كانوا جعلوا الفعل مفعولا
 لبي فقولك لا ابا لي قياك وقولك لا افر الهمزة اما الاستفهام او التسوية
 بعد بئس احد هما فيما اريد الاستفهام لطلب النصيب واما في ما اريد التسوية فلا
 علم به السبوت بخلاف او فانه لا يثبت فيه شيء من ذلك وليس في الاستفهام
 معها بئس العلم فقولك زبد عندك او عمرو معناه اثبت عندك احدهما
 لا اليه ما ثبت عندك ولهذا لا يجب التحسين ويحب نفع اول او من يلم

اذ ثبت زيد اسم عمر والانه لم يسمها احد المستويين وانك انما لم يزل منع
 استمر الطائفة بان يسمها احد المستويين والاف الهرة وجعل ذلك شرط
 الاصلية ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان الالفاظ لا تثبت
 المستوفى الا في تحصيل الحاصل ولا تثبت الا في المكان طالب ما يمنع عنده
 جواب ايصال المطلوب الى الطالب ولك ان يقال بل كلام المستوفى في
 كليهما تفسيرهما على خطابه في اعتقاد ثبوت احد الامرين لكنه لفظ لا جواب
 ب ومن لم يعرف بين الجواب والتخاطب منع هو جواب في التفسير
 والمنقطعة الدالة على انقطاع ما بعد ما قبلها واستيفاء الكلام بعده
 كبل الهرة غالب اما لاستفهام او لانكار فانه يكون كبل فقط بان يقصد
 ضار وبغيره بام عن الاستفهام الى الاخبار كقولهم نعم ام انا خير من
 الذي هو مني او يذكر اداة الاستفهام كقولهم نعم ام اهل بنو النضير
 والنور وكقوله ام هذا الذي هو جندكم مثل انما امر القطيع الذي ظهرت
 من بعد الامامة ام اميرت ام اميرت ام اميرت ام اميرت ام اميرت
 بل على سبيل مجاز ثم اخبرت واساء لغت الاستفهام قبل ههنا
 استيفاء فلا يكل عطف الالف على الاخبار وانما حذف المبتدأ في
 ثبوتها على ان حذف جزء الجمله بعد ام المنقطعة جازا اذا لم يثبت المنصه
 وذلك اذا لم يكن قبلها الهرة فانه كان ما قبلها اداة استفهام بمل اسم من
 اسماء الاستفهام قال الرض لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام يكون
 ما بعده افعلا فيكون الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال
 من عندك فان الاستفهام اللفظي اعني عن اللاحق بخلاف من عندك ام عند
 كجاءوا بن زيد ام عندك عمر وفيه نظر لانه يفيد الاستيفاء في مادة ايضا

ف
 مثال

فان السوال بمن عندك بمنح ان يجاب باللا بطلبة السوال بان يقال زيد لا فني
 لان يكون عند زيد وعمر فاضرب عن السوال بقوله ام عندك عمر وليعلم
 ان المطلوب بهم معرفه حال العمر واما قبل المعطوف عليه لزم مع اما جازية مع
 و ذلك مبين على فوق معنوي بينهما وهو ان وضع ما للشيء دون الذي من
 من اول الحكم الى ثمة فالشيء في ادالكلام اما بينها على ان السك من ا
 دل الامر وادعوى فربما كنت جاز في ادالكلام فاصد الاخبار في حيث السك
 في ثمة فتمت ويد في الكلام معطوف بواو في افادة التردد الاول اخرج
 الى اما من اما وكيف لا يكون لم يرد ما قبل اما يعرف بذكره اما ان التردد كان
 من اول لا يعرف من او وذلك قد بينه كما ما الاول في الشرع واني التردد
 مع التنية الواو وتبينها على انها العاطفة وليست كالاولى اذ لم يذكر الواو
 ولا وهم البداء مما سبق والابناء الكلام اخر ولا دبل ولكن لاصحهما
 معينا هذا هو الحكم المستكبر بين السكتة وعقبه بانه الفوق فقال و
 لكن لازمة لتنفرد كان الاولى ان يقول دلالا ثبت لان لا يكون بعد
 نفرا لانه لا يكون المعطوف بلا كنه من واحد فلا يقال جاز في زيد لا عمر
 وكبرو يعطف على التنية فيقال بزيد لا عمر وصرح به في التفسير والمرايا
 الصريح اذ المصنوع صرح به الرض وكذا المراد بالاثبات في الاظم من الاثبات
 اللفظ او المصنوع لاكت نقول ما زال زيد عاليا لا فاني وكان المصنوع
 من ذهب انما ذكر في ان كمن اذا دخلت الجمله مخففة من المنصه ولا فني لا
 بزم النفي بل يجب ان يكون متقاي من ثبات ثبات من ذهب الرض في
 عاطفة والفوق بين المذهبين انهما اذا كانت عاطفة لا يجوز قبلها الوقف
 واذا كانت مخففة مطلقا والدافعة على المنة وصورته دافعة على الجمله

نفس

حقيقة جند بعض احوال الخلق ودر بانه لا يصح في قوم ارتبه بغير كمال ودر الحرف
 له بعدت بيم وقوع هذا التركيب فني بسم الله ان بدفعه بان الجمل اذ التقدير دلك
 عموم ارتبه واما بل فني يقع مطلقا بعد الاثبات وافتقار الاثبات الحكم المعطوف
 وجعل المعطوف عليه في الحكم المسكوت قبل يجعله كان لم يذكر اما لان ذكره كان
 فظا اكد او سره لانه غير مطابق للواقع فتقوا في زبد بل عموم ارتبه
 بل عموم ارتبه النعم عند ذكر زبد اما لانه فظا اسبق به اللسان او
 غير مطابق اوله بل ذكره مهمما فيتم ان يكون كادبا وبعث النفي والنفي في
 ما جاء زبد بل عموم وكدلك عند الجمل هو فانه المعطوف عليه قاربت في
 حكم المسكوت كذا بعد بل اثبات لا نفي وكدلك الجمل زبد بل عموم
 ويجب الرفع وعند الجمل في النفي مثله في الاثبات سواء يردده عدم
 جواز ما زبد شيئا بل شيئا وقال كونه وعند المحصول ما جاء في زبد
 بل عموم واما جاء في زبد لكم وعمرو سواء حيث قال ما جاء في زبد بل عموم
 ويجعل اثبات الجمل عموم مع تحققه نفيه عن زبد وهو الذي ذكره
 ابلن ما كان فقلت وكدلك الاحتمال في كلام محمد جامع كونه النفي في حكم
 المسكوت عند لا يدل على ان تحقق النفي مطلقا به قلت وكدلك الاحتمال لانه
 الى انه جمل نفي الجمل عموم وكدلك هو المذهب المرد لانه النفي ما جعل
 في حكم مسكوت بجمل التحقيق لانه لا يخص النفي بل في الاثبات ايضا كذا
 فتخصيصه كذا نفي دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضوي اذا ذكر لا قبل
 بل هو نفي المعطوف عليه مثبت فوجاه في زبد لابل عموم ارتبه نفي المعطوف
 عليه النفي فوجاه في لابل عموم واذ اعطى لا قبل على الجمل يقصد بها الانتفا
 من حكم الى اسم وفيه في الفظ قال الرضوي الاول في بعد الاستغناء و

نحن لانهم رويها تحقيقة لادى لان الغلط سبغ اللسان في الاستغناء
 ايضا اذا افقت تفصيل التسمية كالا من يرد عليه نفيها كان او اثباتا
 حدها مضى ان التسمية لسبوت الحكم في المعطوف عليه نفيها كان او اثباتا
 لا حدها مضى كى كان معنى كون الاربعه للمجموع نفيها للمعطوف مع المعطوف
 عليه في حكمه نفيها كان او اثباتا فلا لسبوت الحكم للمعطوف عليه وكدلك
 لانه ليس الا لرفع التوهم شيئا من سابقه واما بل فثبت الحكم للمعطوف
 لانه يجعل المعطوف عليه من حكمهما نحو فانه زبد لابل عموم وكدلك فانه
 زبد بل عموم ولو كان لا مع بل بعينه المتكلم به لكانه مذكرا لابل في جعله
 الابق في حكم مسكوت عند ويتم قوله مطرد الا ان يقال هذا
 علم كلام مقتضى وضع بل انما جاء من معارضة روى
 الا واما جعلها في التسمية مذهب بعض ومثله هو انهما حرفا
 استفهام اي في افتداء الكلام بهما ويجعلها علاقة الابتداء وفيها
 مع ذلك تحققت الجملة وخطا وقال يقال الا انه زبد فانه علم كما يقال اعلم
 انه زبد فانه علم فاجعل العلم للتبني ولا يخفى انه وكدلك يقتضيه انه لا يكون
 الجملة مقول اعلم وبل هو المحقق بالافادة الجبر وان يجعل ان نفي
 اعلم مسكوت كى بعد الى وقد يتغير ان يغلب له في ادعينا وكدلك في الاحوال التسمية
 وند فلان الجمل مطلقا سميته وتعليقاته وغير ربه واما صدر الكلام ولا
 يتفقان عن الدخول على له صدر الكلام واما في تبيين اتفاقا لا زالا
 التفتة في تفعل معنى موقوفه لانها لا تدخل على اسم الازالة الا انه
 كثر اما بفصل بينهما وبين الاسم الازالة واما لفهم قوله تعمي ناسم
 اوله واما بغيره فانه لفهم الازالة واما لفهم الازالة ليس لها صدر الكلام

الا اذا فصل بينها وبين ذ او عا بن ما ملك موافق بعض النحاة
 يا حروف التنبية وقال اكثر ما يليق فدا او امر الخو الا يا اسجد
 او عتر الخو يا ليت او تعجيل الخو يا رب صارت حات واسدا
 وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فتعجز عن القول بحذف هندا
 من هذه الموضحة حروف التنداء يا ايها وعنده الزخرفة
 للبعيد استعمل في الترتيب لشيء من ذلك البعيد لفتة مدتها في علم او ابادها
 للبعيد وكذا في الف بين امرتين ما بينهما كنه ووجهه اعتبار التقاء
 الكنتين غير ظرو وكذا في الف ممدودة وبسا كنه وار والهمزة بلفظ
 قدم انما ان الهمزة الكمال القريب لزيادة لمناسبة البعيد
 وجعل التسهيل للبعيد حروف الالجاب واسماء التسهيل
 حروف الجواب لانها في جواب احد الحالات والامداد بالالجاب اثبات شي
 فلهذه الحروف علامات للاثبات شئى واسبغ اما هو لم يسم بمل فتم وان
 زبد اثبات ما سبق كما هو لم يسم بمل لان يقال سمي بالثبوت
 لم يكن باغ مكره رجب نعم يكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين و
 قبل العين جاد وكسر ما وكسر النون والعين وبى كنى واى كفى واقل
 كنتم وجره كفسر وان فتع مفرقة ما سبقها اس جعله ثابتا لحقق في ذ
 المسكلم والتقدير ما يزداد على اصل الاثبات وذلك في بعد الجمل لقولك
 لمن اضر لقيتم زبد او يقييد نعم ظا باعتبار ما قبله فانه يكون بعد مثل
 ما سبقه لفظا او تقدير او بعد الاستفهام عن الاثبات والشرف باعتبار
 ما بعده وكذا في جواب الامر نحو نعم في جواب زر في اى نعم ازروك
 والنهي يكون التقدير نعم لا افعل وفي جواب التخصيص العوض ويكون
 تقديم

هن
 ر

الالجاب لا التقى قبل في جواب الست به كيم نعم كان كافرا لانه لتقدير ما سبق
 كي هو و هو قيل قد يستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام عن الشرف
 على سبيل التقدير اس الجمل على الاثر ارفلا لثرب في نعم جوابا لقول الست به كيم و
 قد عارف هذا حتى قال الفقهاء لو قيل في جواب البس بلى نعم لزم الله
 قال الرضى لاسافاة بن الحكم بالكفر لو كان نعم لتقدير ما هو بعد الاستفهام و
 تقديره الكفر لو كان لتقدير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات و
 فيه انه اذا كان نعم لتقدير ما سبقه بعينه كمن كفر الا حاله ولو ثبت الوجود
 لم يمين قول ابن عباس و بلى لخصه بالجاب التقى ولا يكون الا بعد التقى سواء
 كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان التقى ولا يكون
 المقصود منه الاثبات الاثبات كما في الاستفهام لتقدير ما هو خارج به
 بالاختصاص فيه دون نظائره است رة الى ما ذكر في نظائره اعلى كى ع
 في نعم و ستعرف في البوت بخلافه فانه لا يكون الا لالجاب التقى و وقوعه بعد الا
 ثبات وفي الاستدلال باذنه نعم بلى بعد استفهام يطلب به التعيين و
 غير حق فلهذا الاثبات بعد اسماء الاستفهام و اس اثبات بعد الاستفهام في الرضى
 هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه يجوز التصديق الجمل البفاف وجعله ابن
 مالك كنتم و بى زها القسم فحذف الفعل فلا يقال اس فسمت بالله ولا يكون
 الامع ربى او الله او العز و قد بحذف و او القسم من الله بعد فبلى كنى لا
 فلا ياب الى او يحذف فادون او يفتح واجل و جبر وان تصديق الجمل وفي بعض
 النسخ الجمل قال الجهر نعم من اجل في الاستفهام فحذف كل كلمة على حدة
 للاستفهام وجاء ان الله عا و قال الجهر نعم لم جبر لا اس كسر الراء عني
 للعب حروف الزيادة اى حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزداد غيرها

نبا

مقصودا

فت

لانها لا يكون الا زائدة والالم اسم حرف لان الحرف لا بد له من الوضع كحرف توكي
 حروف الصلة ايضا لانها يتصل بالامعة ابد او قبل لانه يتوصل الى الفايدين مفتوحة
 كالتة كبد ع والاب او لا وان للنسفي او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن
 او سجع الى غير ذلك ولو لا فائدة في زيادة ترها لما زبدت في كلام البلفا سيما
 الكلام المعنوي وانما حكم بزيادتها لانها بحيث لو حذفت لكافة اصل المعنى ولا معنى و
 صفت له بخلاف ان الفاظ التوكيد فانها لو حذفت فانت المعنى الموضوح هي لم
 وال لم يفت اصل معنى الكلام ان ولم ينبسوا من ان السطرية اذ ان فيه
 والمحقق عن الحقيقة والاضمال قائم وان يحتمل ان يكون هي المحققة وان يكون
 الناصبة وان يكون المفسدة وبيان النسب سهل يتبع بها ان صفة حيث قال في
 كبت ان ان صفة وقد ان بعد لما ولم وما يحتمل ان يكون ان فيه والمصدر رية ويكون
 حرف او الى زيادة بعد جعلها اسمية ومن والاب واللام الجارة واللام المفتوحة
 حة الفارج بن ان المحققة والنافية وقد تقدم كلاما في حجة فتحصيل الت
 رجن بالجارة مبني عن الغفلة فان تراو مع ما النافية والادوية بعد ما ان
 وبطلان عملها كما تقدم فان قلت لم يجر واما الكافة الزائدة لان لها تاء تيرافيا
 حيث يمنع عن العمل وبرهنة للذوق على ما لم يكن بدخل ولهذا لم يجر حيث و
 اذ في ما بين ما يراو معه وان كيف ما عن العمل فينبغي ان لا يحل زبد مع قلت ليس
 مبطل العمل ان بن الفصل بين ما وبين مسمو له زوا برهام بظلال النفي لان قو
 النفي على التقياسات ومن في تلك الصورة قلت مع ما المصديرة والاد
 مع الموصولة لتبطل الحرفية والاسمية كقولنا انتظر ما ان جلس القاضى وكفو
 وقد عرفت كم نبي ان مكنا هم كذا انما بعد الا من الحروف التية كقولنا ان
 قام زيد وما ان قلت قلت وان مع كما كتبه في الصحيح ان ان قد

يكون صفة نحو ان حاديس وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعبد
 الله لا يعبدونهم الله هذا فعل الواقع بعد كما مضافا للزيادة ووجهه فلي وظهر
 من بيانه موضع الزيادة ان لم يذكره فاحفظه وبين لود القسم
 الا ان بين القسم والزيادة ان القسم يكون مقدر ما لو موافقا او كان
 اعتمد على لزوم صدرة القسم وجعل سببويه ان موطنه للقسم مع لوكا
 للام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قيمت وقد يراو مع الا
 كذا كقولنا والله وقلت زيادة ان مع الكاف نحو زبد كان لم ود مع اذ او
 واي واين وان شرط اي ذوات شرط والاولى شرطت ليضغوا
 عن التامح ويصير نفا كونه متعلقا بالجملة وليس ما في متى متغفلة
 للعموم حتى لا يكون زائدة لا العموم فيه فرع العموم في متى فمن انكره في متى
 انكره فيه ومن استبه فيه استبه بعد ايان وبعض حرف الجر كقولنا في حجة
 من الله في قريب وما فطما ثم وزيد صدق في ان مردا في وزادة ما
 بعد الكاف مع ان المفتوحة لازمة لتلا ينسب لكان ومنهم من
 انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها ككرة والمردرة بعد ما بعد لا كما انكر كذا
 الاحتمال زبادة مع المضاف وقلت مع المضاف نحو لا سيما زيد
 ومن غير ما دم ومثل ما انكم تنفطون وفي الكس في تفسير سورة يوسف
 عبد السلام في بيان قوله ثم ومن قبل ما ظنتم في يوسف من وجوه
 النظام ما زائدة اي من قبل فظنتم ولا مع الواو بعد النفي كقولنا ما في
 زيد ولا لم واذا غلب الصريح كقولنا المخصوص عليهم لا الضالين ولا بد من شتا
 ما بعد الا عن ما بعد النفي فانه لا يجوز جاء في القوم الا زبد ولا غير مع ان
 زبد مجرد في غير محج ومن الستة واد المعنى لم يكن معه معهم المعصية لانه

ما جازي زيدا ولا مودا ما جازي زيدا مع عدم واما اذا كان معهم المعنى معه
 كقولنا يسنو زيدا ولا مودا فزيد زبادة لا مودا جميع ذلك التفسير ويعود
المصدر ان يراى كقولنا منك ان لا يسجد وذلك لما يعلمه الغالب اذ وجد ان المصدر
 الظاهر دون المقدر فلا يقلل لئلا يعلم بقدره لان لا يعلم والنظر
 بعد ان انما صفة يخرج ان الحقة لانها ان المصدر يراى اذ بعد ما
 قلت قبل القسم كذا في بعض النسخ ويدر عليه انه كثر مثل لا والله
 افعلا لا يراى من اول الامر ان جواب القسم منفرد في بعض النسخ قبل
 القسم كقولنا قسم يوم القيمة او يجب ان يراى اذ قسم المذكورة ولا
 فلا والله ايضا من قبيل الزيادة قبل القسم انه كثر انما زيد قبل القسم لا
 بزيادة في صورة ففي القسم تارة الى انه لا يثبت في القسم عليه نظيره و
 مع البعض كقولنا قسم يوم القيمة ومن واما ولام قد تقدم ذكرها
 وقد ما المصدر ذكر الحرف وف التفسير ان وعدة البعض
 من حرف العاطفة كذا اذا دفع بين امرين لهما اعراض على ما في
 التفسير في معنى القول ومتضمن لمنه في قوله دينه
 ان يابى لهم اي ناديه به ففلا وسمى سوا ابراهيم قال الرضى
 وقد يفسر بها مفعول فلما في معنى القول كقوله تعهدا وينا الى
 انك ما يوحى ان اذ فيه والغالب ان يكون المصدر المفسر بها مقدر
 او قد يفسر بها مفعول القول المهم به ان يكون القول مقدر
 لان تقدير القول يجعل القول كغيره من القول كقوله تعهدا قلت برهم الما
 ما امرتني به ان اعيد اليك فسرته لضميمة هو في تقديره لا ما امرتني بقوله
 نفس قوله اعلم ان لا يثبت ان يكون ما مورا به دريا يصح الموضع لان المقدر

وانما صفة يجعل المدخول بها ونفسا في المدخول ثمة او صفة خواصة اليه ان لا
 تفعل الجرم او انصب الرفع على الجرم والرفع ان المصدر على قول من لا يجوز
 دخول ان صفة على الطلب من جوزه فالجزم ايضا يجهل ولا يجهل ان في قوله
 تعهدا وينا امرهم ان الحمد رب العالمين لتفسيره انما يكون له اذا لم يكن ما
 بعده الا لتفسيره لا يصح كقولنا الحمد رب العالمين يصلح ان يكون خبرا على قوله
 ما وان وال الحقة ومصدره وليس الحقة ما مذكور في ذكره ان وال
 فلا يصح قالوا لان الفعلية لان الحقة من المصدر ليست للفعلية بل
 الحقة بكسمة مصدره والحقة لانه داخل على ضمير ان مقدره ركني عرفت
 قالوا لا بد للفعلية الفعلية الزفعلها منصرف اذ لا يصدر ركني المتصرف من
 بدل الفعل وبنية عليه لا مصدر لقولنا ان زيد ان مح انما بدل اول المصدر
 فلا ولا ان يقال من غير المتصرف ما هو لالت والى من الفعل دون المصدر
 فلا يصح التاويل بالمصدر وحمل ما ليس بالانتماء عليه مبدل طرف ان الطرف المصدر
 من لا بد فعل على الانتماء كمن هو من سبب سببوتها في على فانها جوارح ان
 ان قسم وان لا قسم ان يكون ان مصدره بغيره على جعلها مفسرة في
 في الرضى جوارح دخول ما على الاسمية وخص بنسبها لغرف الزمان وعلما
 غالب ماض متبوت او متفرع من المعنى على الاستقبال في الغالب من حروف
 المصدر كذا اذا قلت عليه اللام الى قوله ولوليتي وسوما يندر بعد فعل مبرهم للمتن
 خودد والوثن من اسر او يندر وقد يفرغ عن ذكره فعل التمتن نحو لو كان في ماله فاج
 بالنصب ان التمتن ان في مال فاج حروف التخصيص الا والا ولولا ولوما لهما
 صدر الكلام ويخرج الفعل لفظا او تقديره كذا ان لولا ولوما الامتناعين
 يخرج ما ان الاسم بعد في تخصص بجزءه الشر كقوله يقولون ليل اركلت

وان لا يسمي

وف المصدر

شما

الى هذا النفس ليس فيها ما كان ان وقوع الفعل بعد لولا لولا الامتناع
 عن غير ما دل بتقدير ان تاء قبل الفعل بالمصدر وقيل بتأويل لولا لم
 فقول لولا يكون زيد كان كذا اما بتاء قبل لولا كون زيد كان كذا او
 بتاء قبل لم يكن زيد كان كذا فيقول لا ضربت زيدا بل زيدا فربما
 لا يقول بل زيدا ضربت لا بتقدير الفعل كما يقول بل يوم الجمعة من
 غير تقدير الفصل استماع في الضايف فيجوز الفصل بين الحرف وفعله به
 مع عدم جواز به بصره والتحقيق ان الضمير في هذه الحروف في المضارع
 وفي الماضي لتبين ان كان يمكن تدارك ما فات بمثلها سماعا منه في
 البض والاعلى في سماعها اليوم على التذكير وقد جملوا عن اليوم في الضمير
 للعرض وبتقدير في العرض الا بالتحقيق واما كذا كذا لولا التميز فيكون
 لت فالكلمة **حرف النوع** الدال على ان مد قوله كان متوقفا على
 قد وهي لا يتغير في الماضي والمستقبل عن التحقيق ثم انه يضاف
 اليه اذا دخل على الماضي في بعض المواضع القريبة من زمان الحال والنو
 ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التفسير
 فقط فيقول قد كتب من لم يكن متوقفا ولم يذكر وانه يكون مع التحقيق
 التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى التحقيق التعليل في الا
 وبتقدير في مكانه في مقام المدح كما يستعار برب وحب برب المضارع
 من الناصب والجازم ووق التفسير وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق
 كما لا يخفى وكانه اكتفى بوصف لزومه الفعل فلم يذكر الفعل ويجوز
 تقدير فعله بغيره ولا يفصل من فعله الا بالضم نحو والله ضربك و
 نعمس الركب ولا يفصل على غير المعروف فلا يقال قد علمت قوله وفي المضارع

عن

بض

بض

طب

علب

قد

لتعليل حال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال في الاستفهام الهمزة هذا الاسم
 حدثت لالاف المتحرك واسمه الالف واسم ال كذا او الالف متحركة بينه و
 بين ال كذا وفي معنى ثانيا الى ثقب الهمزة وكذا في معنى ثانيا الى
 استفهام الهمزة وفي لم فعل حرف الاستفهام الهمزة وفي ال كذا
 صدر الكلام هذا دليل على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والالصال
 صدر جملة اذ يجوز زيدا قام ابوه بقول زيدا قام واقام زيدا كذلك
 يعني بل مثل الهمزة في القول على التسمية وعلى الفعلية الا ان الهمزة
 يقع مواقع لا يقع فيها بل ويسمى بالهمزة بقوله فالهمزة اعم من ان
 تفرقها اسمها لانها تنصرف في حمل النقل من الالف الى الاستفهام ولا
 بناء في هذا التنصرف من بل وهذا العذب من تفسيره بان التنصرف
 فيها اكثر من التنصرف في بل حيث يستعمل فيها لا يستعمل فيها كما
تقوا ان بغيره ان يمد فعل لم يقد على خلاف الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
 في الجملة سواء قد رجعه مثل الضعل الذي بعد الاسم او لم يقد على
 خلاف بل فانها لا يبرض بها وزرة الاسم مع وجود الفعل فلا بد ان قد رتبته
 وبين الاسم فعل قد فعل في هذه الصورة ان يمد قام فمن قد رتبته
 له وفي ذلك ان المماثلة فيما اذا لم يكن فيه التسمية فعلية فقد اعز بها
 لا بعينه والقراب زيدا وهو هو كذا يعني يكون الهمزة لا يكثر
 دون بل والالتي راما اليوم لا ينبغي ان يكون او قال كان ينبغي
 ان يكون واما السكت اي لا يكون او لم يكن وازيد عندك
 ام عمر يعني لا يقع بل للاستفهام المعادل باسم المتصلة الالاف
 ذلك الهمزة واسم اذا وقع دال على ان كان او من كان بغيره من فضيل

بل فتأمل

يختص

الهمزة

دخولها على هذه الالحاف المسكتة وعدم دخولها عليها والمراد بالفاء العلم من
 العاطفة والجرأة كمن يفهم من المراد ويرى في بحث حروف العطف المنة
 المدافعة على المسكتة بكونها لا تكاد فالا مسكتة المسكتة يصح ان يكون من قبل
 الفرب زيدا او هو افوك فنبه في الفصل بينهما وبينه على ان يراد بالعرض اذ هو
 من متعلق بقوله يقول لجد في قوله يقول المنة في هذه المواضع دون ال
 ن
 ب
 فاعلم ان المنة خصا بص اوقات المصدا هي انما تدفع على النفي بقول المنة
 قل الرضى على النفي في لا تكاد وكون الكار النفي ابتداء دون الى خفض التقدير
 اي حمل النفي على الامر اذ انما لا يجر ابعدا ثم فلا يقال ازيد عندك ام
 عندك ثم ويجوز اني اهل فيقول ام هل عندك ثم واما في قوله دجده
 اعني اعلو مسبوغ من ذكر ذلك الموضع في كلام الحكم فيقال ازيد في جواب
 مرت بزيد ولا يقال هل لا يقال هل هذه الاما ذكره المص من انه لا يصح بل
 بفعل مقدر في كلام فيه فعل ولذا لا زيدا في قول بل بغيره في انما يقال
 ازيد في جواب من قال ازيد فاقم ولا يقال هل زيدا واعلم ان لعل ايضا حفا
 وهو كونهما لتقدير كقوله تعظم في ثوب الفاراس لم الثوب لا يقال الثوب
 الكفر بل الم ثوب وجميعها بفعل النفي حتى يستثنى بعده لا يجاب كقوله في
 الاذن الا الاذن ودخول الباء على خبر مبتدأ بعده نحو هل زيدا بقاء
 لكونها بمعنى النفي ودخول الفاء والواو وتم عليها في قول المص والمنة اعلم
 تعرفانظر وحده على الاعلم من وجد كلف حروف الشرطية في حروف
 نفيية تصيح امر ان لو ايا ومغير اي يغيب العلم الاولي با وجعله امر من المنة
 به وما قبل ان اصده بها فالبها ومنة وجعل مقبولا بفصا راما لما صدر
 الكلام ولذا لا يغتم الجواز على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجواز الشرط

قيد والاما كان في مقدم الجواز بطلان صداره الحروف لصدا رتها في جملتها
 وفيه نظرات على فان بحسب وضعها للاستقبال وان دخل على النفي
 فيه مثال المسكتة ولو كان النفي لكان في يد فعل على المستعمل ولو لم يكن في
 لفهم من هذه المسكتة ان لو لا متناع ان لا متناع الاول ولا يسموهم ان لا
 يفهم منه انه ليس شرط بل يفهم انه نفي الامر من وتعميل النفي الثاني بالاول
 حرف نفي وتعميل لانهم افا وكونه للشرط بذكر النفي والاول فانهم عونا
 بها الجواز والشرط والجواز لا ينفك عن التبعي ومعنى قولهم هذا
 قال من هذا ذلك لانه معنى حاج العبارة اذ معنى العبارة تعقيب شيء متف
 متف في الماضي فتعريف ان الضر متف لا متف الاول وذلك لان ان في سبب
 وانتفاء السبب انتفاء كل سبب وان كان له سبب وبذلك اندفع
 ما اعتضه المص من ان الاول سبب والنفي سبب السبب علم فلا يكون
 انتفاءه لا انتفاء بل انتفاء الاول لا انتفاء النفي لان انتفاء السبب
 يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب المتحقق انتفاء زاني من ان معنى قولهم
 ان انتفاء النفي في الواقع لا انتفاء الاول لانه يستدل به على انتفاء الاول
 من جوع لان الكمال ان العبة كيف دلت على ان انتفاء النفي لا انتفاء
 لاول وانتفاء السبب لا انتفاء السبب الجواز كون المسبب علم
 ينقض عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون الانتفاء
 النفي لا انتفاء الاول لا يبعد قوله تعظم لو كان فيها المنة الا انه
 فانه لا انتفاء الاول لا انتفاء النفي قلت اجيب عنه بان هذا استحال ناد
 لوصف براديه الجواز لالة على لزوم الضر الاول فيستدل بانتفاء الام
 على انتفاء المنة ومصادرها فيما اريب الكنتب شايح الاستعمال في

كثير من الامر

فيكون

ن

ول لا يفي ولا يمين

فبدا

العلوم والاعقاب في اللغة الاستعمال الاول ونحن نقول يمكن
 بوجه الالية الكيفية لا يتبع التثنية لا متناع الصخر الاول
 يتم الاستدلال بتحقيق المسبب على تحقيق السبب لا
 كون انتفاء الفاعل لا انتفاء الالهية اول المسئلة لاننا نقول
 لا يمكن اثباته بان التحد سبب الفاعل فان قلت لا يصح ما
 ذكرتم به في قول عمر رضي الله عنه نعم البعيد صريحا لو لم يخف الله
 لم يحصه فانه لا يغيب ان عدم العصبان منتفيا لا متفعا لعدم الخوف
 وله من الكلام الموثوق به غير نظرت هذا استعمال اخر لكونه
 لا يخصها بل غيرها وان كان لا استعمال التثنية قال الرضي وقدير وجواب
 ان ولو قيل لا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد الحكم
 واية ذلك ان يكون الستر مما يستبعد استلزامه لذلك الجواب
 ويكون نقص السبب واليق باستلزام استحواذ وجود ذلك الجواب
 لكل تقدير لان الحكم لازم للستر الذي يفتقره اولى باستلزام
 الجواب فيكون الجواب لازما للستر التقيضه فيلزم وجوده ابراد النقيض ان
 لا يرتفعان هذا كلامه ونفاه التحول من بعده بالقبول ونحن هذا الا
 استعمال لا يخص قصد الاستحواذ بل في قصد ان هذا اجزاء لازم على كل
 تقدير كما يقول ان كان من بين الان عدد في اعطى الفاعل بدل على
 ان اجزاء لازم الوجود الان وليس فيه قصد الاستحواذ ويزعم ان الفعل لفظا
 او تقديره اما ان فيلزم فعلا في الستر وجزاءه قد يكون جملة اسمية واما لو
 فيلزم فعلا لان الستر وجزاءه فيه فعليا فان ظلالا للزم الستر والفعلية
 اجزاء اسمية اما فيلزم بمبدأ ماص مصدر بلا مفتوحة وقد فيها قليل اذا وقع

لومع ما في جبهه صدره في الذر بوضوئه سكر في لوطال الشرط بل قوله تعالى
 ان ما في الارض الى نوره ما نفدت فتحة الام كثر اللطول ومن ثم قيل لو انك
 بالفتح لانه فاعل التقدير لو ثبت انك فان له لانهما على التحقيق مفه
 لتبت الخريف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لوفعل لانه لو فعل على الاسم
 بحسب فتح ان لانه مبني في الاصل نحو اذا ان عبد القفاو الطلقت بالفعل
 اي بانها الفعل موضع منطلق ومن قال اي بضم الفعل فقد جعله لغوا لا
 فائدة فيه ان يقال فيه به على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضي
 افته انطلقت بالذکر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لوالذرع هو الماضي
 ليكون كالعوض اي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المذوف فان
 معناه وجد عوضا به لانه ان او ليكون الفعل كالعوض كما فانه المفه
 من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للوضعية
 لا يتعلق به اذ هو هنا هو مستند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه انما
 بالموضع اما ما قبل ان الاصل في هذا افراد اما لان صيغة الماضي مستغنى
 بدلالة على الماضي واورده عليه لود لو انك منطلق واجاب بان لوفيه ليست بشبهة
 بل حرف مصدرى كان وفيه انه ايضا يطلب الفعل كان فتنبه الفعل موضع
 المستحق الا ان يقال لم يتمم العوض في غير ذرف الستر ولم يجعل من ما ك
 الفعل مد ما لور الاسم في استعار البوب ومن اجابانه صفة جزاء مدخذ
 ليس بمراد لان وضع الفعل موضع الموصوب المستحق غير متخذ راذا الجزاء في
 التحففة هو الصفة وان كان الجزاء مد في ذاي صحح الي مد لمتخذ الفعل
 المراد بالجزاء ما يقابله الوجوب كما يتب دركي لا يفتي واذا انقدم القسم
 ل الكلام من نوع صفة لنفسه اي قسم لم يتقدم شي اذ التاركون

لو

بضا

انما

ف

ليس

طوره منصوباً فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكاناً منها فنهزم
 من ضمن تضمن التقديم بمعنى القول حتى كان ماله اذا تقدم القسم
 وانه اول الكلام ومنه من جعل الكلام بمعنى الحكم وجعل التقديم اول زمان
 الحكم ومنه من جعل الكلام لا يبيح الا بادل زمان الحكم على الشرط وهذا البيت لا
 يخص ان يكون اسم الشرط كما هو في الرضى ولذا قال على الشرط
 لم يفعل عليهم لزم المضي اي الشرط او القسم والاول ذب لفظاً فخر ب
 او معنى قوله لم يفرب وكان الجواب للقسم لفظاً لا معنى فيه بغير شرط جواب
 القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى
 لان جواب الكلام المقيد بشرط اذ من العين ان القسم لنا كيد المقيد بشرط
 فاجوب معنى الشرط وجزاءه كذا في سائر الجواب القسم المقارن بالشرط الذي
 مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظاً وكلمتها
 معنى فلذا قال لفظاً بعد عن المقصود وظيماً ان الشرط ان يكون الجواب
 للقسم دون الشرط الاكثر وربما يجعل جواباً للشرط لكن صرح الرضى بان ذلك
 محقق تسرع مع ذلك قليل فقولن ما هيته اليوم صادق اصم في نهرا القبط
للمن بدمشك والله ان ابنته اولم ياتنزل لكرمشك ان توسط تقديم الشرط
 اي ان توسط القسم بتقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك
 جاز ان يعتبر القسم ان يضي قوله اغيره جاز ان يعتبر ان يضي به اوب
 ان يعتبر القسم ويضي ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط و
 يضي كما توجه غير واحد من السرايين لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار
 الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء بان يضي القسم ويجعل
 الجواب جواب الشرط فامثال النظر ليس لا لغا الشرط لانه لا يجوز الغاء

تقديم بل الشرط معتبه كالقسم لان اعتبار القيد يجعل الجزاء الذي بعده القسم جواباً له و
 جواباً للشرط ولما منع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفرب رعاة براني في قوله
 به لان الجزاء مضارع مبتدئ يكون مع الغاء ويدر منها فنه كذا الغاء القسم و
 المراد بتقديم عليه الشرط الشرط لعدم وما يطلب فيه اصرح به التمهيل
 والرضى لكن قال التمهيل يجب الغاء القسم وجوز الرضى الامين على طبع
 كتاب واتفق الرضى التمهيل في انه لو تقدم لو او لولا فيجعل الجواب
 للشرط لان اعتبار الشرط واجب لتقديمه ولا يدخل علامه جزاء الشرط فيها
 الا على الجزاء الفعلية الجزئية ولا يدخل على الجزاء القسمية لان شبهة في اطلاق قوله جاز ان
 يعتبر وان يضي نظر في قوله انما والله ان تاتني ائتني والله لا يتيك وقد عرفت
 ان الشرط في المثال ان في معتبر فمن قال جعله ماضياً مع الغاء يعلم لزوم المضي
 مع الغاء في صورة تاتني القسم لزوم في صورة تقديمه كان ذلك منه لعله تضمن وفوله
 ان ابنتي لا تسكن تحت العطف على قوله انما والله ان تاتني ائتني والله لا يتيك
 والله ان تاتني ائتني الشرط واجب الاعتبار مع ايضا تقدم على القسم
 فان قلنا كنه حكم بالغ الشرط في قوله والله ان لو اكرمتني لا كرهت واللام في
 قوله لا كرهت كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام جواب
 لو قلت تمسكونا فيه بعدم وقوع مذهبها مع القسم ولو كان لام جواباً لما زحف
 لانها ربما يحذف في جوابه وبانه لا يضر لالام في والله لو جئتني ما جئتني ولم يكن
 الشرط يضي لكان ذنبا غلب وتقدم القسم كاللفظ اي كاللفظ لا
 ان قوله وان تقدم القسم نعم القسم لفظاً او تقديمه او كذا قوله وان توسط طافو
 اقترع على ذكره فقولن اخر جواباً وان اطلقتموهم كلفاه واعلم ان المثلين لتقديم
 مقدمهما اما الاول فلا لالام الموطئة للقسم لا يكون الا بعد القسم لفظاً او تقديمه

جعل المجموع

وجوب الغاء القسم فتقول لو لا زيد والله كان

فها

يضي

القسم

يتم رفعه بعد ما تنبيهها على انه منصوب والى كان ههنا الرفع والنصب فليس الالى كان جائز
 البعد ثم شرح الاول يعني ان جزمه في خبر الفاء والملاذ بجائز التقديم بالانبع بتقدمه قبل
 ونوعه بعد الفاء وهو اما زيد منطلق واللامح التكميل او اما زيد فانا رجل ضارب فان زيد لا يطلع
 يكون معمول ضارب لانه معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف وهو ما يوم الجمعة فان
 منطلق فان ما في خبره لا يتقدم اليه لمصلحة كما لا ينتفع الى الضم لان ما فاصبه تصحيح
 بعد ما يمنع تقديمه ومن المصاحبة النفع معرفة جواز حذف ما هو كونه كونه وركب فليد
 فطر والرفع فانه هو القوة وبذلك فانه هو قيس فيما اذا كان في ايام او نياما
 فليد لا بعد ما قد نكح اذا غلبت له في ما يعبد والاله فادود فود فعد واذام
 فعدوناب اليك فاقبلوا الفاء فيها احتمال في هو تنزيل الظرف المقدم منزلة الهمزة
 فلا يحتاج الى تقديرها ما حكمي بتيقيد حال لقبه في اكره وقيل هذا في اذ مطاوع **حرف الهمزة**
 اي حرف معناه الزجر والمنع اعني اعتقاده او فعل فيه المنوع وليس **حرف الهمزة**
 فيجوز عن العادة الى تنبيه قول الرضي كفوك لم يقول لك فلان ينقص
 كذا ليس الامر كذلك ينبغي ان يقول ان مراده ان من هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك
 والكان حرف انذار لا روع بغير ما ذكر في كلام الرضي حيث قال معناه ان من
 لا يفعل وكثير ما يقابل كلام متكلم فيكون المتكلم بكلام هو لمدح عن مضمونه
 حرفا في تنبيهه لانه على ان لا يظفر فزج بنبه وبين صفة حتى يصح عدا حيا
 فعل الاخر حرفا وقد يكون بمعنى صفا هذا يقتضيه ان يكون اسما كما ذكره المتوسط
 ان النية مجموع على فنية وكان الالف بهذا التفسير بمعنى ان كانهم افاروا
 تنبيهها على ان يكون الفعل المطلق الذي هو توكيد لغيره وعلى انه لا يخص لكمة
 وعند بعضهم قد يكون حرف استفهام وقد يعوم مقام اي فيلزمها القسم
 لقول كذا والى اي الية والنسب اليه كنه لوجه لاقتضار بيان

فاجبا

لاسمية

السكنة

السكنة في ضبط الحروف بل بيان الالى من علاماتها ان الية يمح الحاضري لانيست
 المسند اليه عبارة بغير الوجوب فذا استثنى عنه الظاهر الغية المحض بقوله قال
 كان ظاهرا غير حقيق فمحققا والحق هو الحق هو الحق اذا لم يكن محققا الفعل المسند له
 والمراد بالظاهر الغية المحض ما يقع في فكر من ظاهره غير المذكور الالى انما اجد اعتمادا على ما سبق
 من التفصيل في بحث المذكور المؤنث واما الحاق علاقة التثنية والجمعان فضعيف بانه
 بقوله علاقة التثنية على ان المراد ما لم يكن ضمرا وهو ما يمح الفعل المذكور ذكره على نحو ما
 الذب والى فامولذ يرد ان الالى مع عامله لا ضمير فارج فيه المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا
 عقل عن العلاقة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلاقة ضميرا والظاير لا يندفع الضعف ولا يفي
 الى المتبادر الى الحق بالماضي والمسئلة بغير فنية فلا وضح واما الالى الحاق علاقة التثنية والجمعان
 لفعل وضعيف وفيه بعد الى المسئلة لا يخص الفعل بل يصف فليكون الزيد ولى ايضا
 التحقيق الى المراد الى الحاق العلاقة عند ظهور الفاعل ضعيف فالى الواضحة واما الى علاقة
 التثنية والجمعان بالسند ظهور الفاعل فضعيف **التنوين** في الصحيح نونته تنونيا والتنوين
 لا يكون الا في الاسماء ظاهرة الى التنوين منحدر الى مفعولين وفي اللغة ايضا اسم لهذه النون
 السكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا كما في بعض النسخ ونون السكنة
 في الرضي يرفل فيه نون فوم دلالة ولم يكن ويخرج بقوله تتبع بحركة الاخر ومنهم من ينعه
 زاد فقال لا ينقص التثنية لكونه في رجل انطلق فانها نون سكونية تتبع حركة اللام
 لان المراد بالتثنية التوقع عليها في الوجود لا مجرد الالكول بعد ذلك ليس بشي وقال نو
 هم دخول حرف الكلمة في قوله نون كنونهم دخول الالى في الالى ولو في نون واما في اماره في قوله
 حرف الالى ولو واما في ادخال والاخر اخرج لا يقبل الالى فاعل فاضل ففعل نون
 جنس نون الالى اليه ايضا بقوله تتبع بحركة الاخر اس في كذا في الالى فاعل فاضل ففعل
 مع سقوط حركة تتبع في كذا في نون التاكيد فانه لا تتبع حركة الاخر بل يمح سكون الاخر ويخبر

سكنة

مكتوب في سبب كتحقيق الفعل مستقبل في الامر ولم يرد بالامر ما هو المصطلح في لا يملك ما دفعه لام
 الامر من المعنى والنسب والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص فاول النقول ولقد جمع الكل عبارة
 التسهيل يخرج جواز افعال الامر والمضارع النسخ ارادة طلب وفعل في النسخ الاول فلو
 يكون في فيه فوذه مختص لا ينتقض بالافتصال والفتحة في النسخ المتصلة بالفعل .
 متنوعة وكيف لا وقد جعله امر جازعاً وقال ابن مالك هو كالتعريف على الاصح لعله اراد بالجمع
 ما يحل منه قول لم قال سبباً به بدخل جازعاً لم تشبهها لهما بالامر من جهة جزمه قال
 يجب الجاهل بالامر على سبب كرسبلة مع لزمت في مثبت القسم اي في جواب
 القسم المثبت وتخرج قال الله كتب من باب جر وقطعة التي بكلمة ضيقه والاولى
 مثبت القسم لزوماً ما عرفت وذلك ينتقض بقوله لو لم يوف بطلبك ركب فترقى
 ويقوله نصيحتي لمن اتاكم الى الله عز وجل والصواب في مثبت القسم الثاني من
 زوف التقدير مع جازعاً متقدماً عليه به وكنت في مثل ما تفعل اي شرط زبد في اداء
 ما من غير لزوم كمن يثب بدور من ان وهو المصطلح لتسهيل حيث فيه ما لازمة
 بالزيادة حذف كسج في الرض سواء جاز حذف ما في اما يفعل ومنى واما ما يفعل
 واما ما يفعل وانما يكون اذا كانت لازمة لكلمة الشرط من غير ما فوذه من معص
 منه مبهمة وقد عيجه كوجب الشرط غير ضرورة فوذه متى ما كان فيه اتفاقاً درجا ما كان
 اسم فاعل افتراضاً رجا لفت المضارع الثاني من الشرط وما قبلها اي نول ساكنة ج
 ضمير المذكورين وهو الواو مضموم لسبب الضمة على الواو المحذوفة في ما لم يحذف الاطراد
 ومع المعنى طبة كسبب لسبب الكسرة على الواو والاطراد فيها عدد ذلك المذكور مقصوراً وسنخ
 منه النسبة وجمع المؤنث ومن قال عد ما قبل الالف النسبة والالف الفصل ما قبل النول
 لان الالف عامرة احصيا فقد تبرك طريقاً ويقول انت او العرب في النسبة وجمع
 المؤنث امر بان واحضربان ولا ينادى في التقاء الكسرة كمن يتبعها عند في الاول وال

المفصل

في قوله لا يملك ما هو المصطلح في لا يملك ما دفعه لام
 الامر من المعنى والنسب والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص

لانها اخف وحذف الف فيها متغذراً للالتباس في النسبة واجتماع النول في جمع المؤنث
 فيها متغذراً للالتباس في النسبة لانها لا تفصل الكلمة بجعلها جزءاً بخلاف جمع المؤنث كروا الى طيبة فلم
 يجعلوا كلمة واحدة وهذا كالمسحوق ولا يبدل فيها الحقيقة للزوم التقاء الكسرة في غير
 خلافاً ليوصل منه يجوز فيها كمن يجوز في حال الوقف او بدفع التقاء الكسرة في النول بكسر
 عليه لم يزد توجهاً ولا سفلاناً بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل التسهيل الرض الكسرة مع
 يونس قاله يزدول التقاء الكسرة في خواص في نول الحقيقة مع الوقف وواحدان في الالف باء
 الحقيقة بنول نفي لا قلت سبباً به بدخل جازعاً لم تشبهها لهما بالامر من جهة جزمه قال
 في النول في غير هذا القيد نسبة الى النول المتصلة للاحقة اربعة المسددة فيها وبا
 الى الحقيقة بالواقعة على من يهرب اليها لا يكون الا في غيرهما مع الضمة البارز وهو داو
 جرح وباء المعنى طبة كسبب لسبب الكسرة على الواو والاطراد فيها عدد ذلك المذكور مقصوراً وسنخ
 فيها معاقلة مدة لاقب كلمة منفصل ساكنة الاول في حذف معها كمن يحذف مع الكلمة ام
 ويترك معها كمن يترك مع الكلمة المنفصلة قال كمن يترك اي الالف كمن يترك في غيرهما وبنوثة
 التي يكون اب رضى ما او يكون مستغنى في غيرهما او لا يكون نول نرس زبد كالمفصل
 طرود مساج احضربان واحضربان دون احضربان والشارحون غفلوا عن مقصوده فخلوا
 قصه فان لم يكن اسماً الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراه يكونه كالمفصل انه كالجرح في الكلمة فصار
 واو اغزون في حكم حرف علة في الوسط كما لا يقطر في الامر حرف العلة في غير الامر لم يقطر في اغزون
 واذا ثبت ففتح لان ما قبل النون مفتوحة فثبت في هل ترين على طبق اغزون في الواحدة
 رعاية للطرود وهذا مفعول قوله ومن ثم قيل هل ترين واغزون يعين دون اغزون لجذوف الواو
 كما في اخر الانصار وسطاً لكون النون كالمفصل ويرون كما قيل لرو والقوم وترين كما قيل مير
 واغزون لا اغزون واغزون كمن يقول اغزون الكفا واغزون كمن يقول اغزون الكفا وبنوثة
 اعترض به الرض ان يكون النول كالمفصل بوجوب الالف في الواحد لا ينادى وادبج ايضا كالمفصل

فعل النول

نسبة

منفصلة

نقوم

ولا ينبغي مع كونه دلواريه بمصلح التسمية لا معنى لجعله في المادة في أعز من هو لا على
بقاها في أعز ولا به ينقل الكلام إلى أعز وأنت فكل ما يقال في أعز يخرج من أعز
فليس كل الظواهر المسماة على أنه إذا انتقل الكلام إلى أعز وقت لم يحذف الواو لانه لا
موجب محذوفها فإصا راعزوا من لم يحذف فيه أيضا والمحفقة محذوف لك كسب
ولا ينقص ما خرج فانه لم يحذف لك كسب بل حذف المدة لال المراد ساكن أو
لهما النون بدل لال الحذف لك كسب لا يكون الا للاول ولا يخرج كالتنوين و
في الوقف كما يحذف التنوين فيه وما حذف لا جمل المحففة بخلاف التنوين فانه لا يرد
ما حذف لا جمل اذا سقط بالوقف فيقال في قاض قاض لاقضي والمضموم ما
نقلت الفاتحة مستثنى من الحكم الابق ومن حصر فائمة الكتب ضمة بالان
كافتها الهاء كما نعت عليها بشعر الفخر في هذا الكتاب وانتم نعمتكم
بانيه على وجه الصواب والاهتمام فيه كما لا تعد لا تحصر من فضل الخطا وقت
بكم يكون به حفظ للعب والهدى من به استجداب واجعله دفعا للعقاب
ومقتضا للكتاب وموجب لجزيل الثواب وهداية لمرح افند
ي به من العلى والاطلاق واجعله سببا لتفاهة عشرهم دول الحى
صحة يوم الحب والنهر في الاستفال به معذرتى الا انه لم يكن
كلم معذرتى في فام التبع فيه الاما ديهشه كى بعض المطا
لجباب الحرم اجعل غيبا مستلما لعارف كلاكى في
فلوب الاصب الكتاب المطر الا ديارو الخطا انى
ما هو اطلب من الترتيب تمت الكتاب
يعول الله الملك الوهاب واليه المرجع
والملك



دفدفع الفراغ في نسويعه التسمية التي فيه المدة الموسومة بعضا من كفاية ابن حاجب في العبد
الحاج الى ربه الاكبر

